المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا
مركز البحوث والاستشارات والتدريب جامعة صبراتة- ليبيا
المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية؛ جامعة محمد الخامس- المغرب

وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي

إشكاليه الأمن الغذائي في الدول المغاربية

نحو استراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة الحالة الليبية نموذجا

أيام 23/22 سبتمبر 2020

بواسطة تقنية التحاضر المرئي عبر تطبيق (zoom)

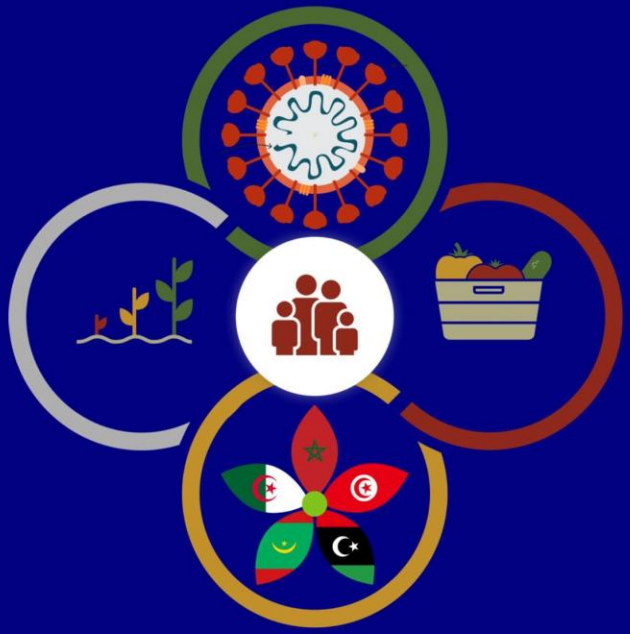

2020

رقم التسجيل: VR.3383.6421.B

المركز الديمقراطي العربي

إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية

The problematic of food security in the Maghreb countries: Towards a strategy in light of crises and epidemics, the Libyan case as a model

Proceedings of the international conference

22/23 September 2020

By Zoom App (Video Communications)

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030- 89899419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174278717

Bendjakhdel

أشغال المؤتمر العلمي الدولي الأول

حـــول:

' إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية نحو استراتيجية في ظل الأزمان والأوبئة الحالة الليبية نموذجا_الجزء الأول_

أيام 22و23 – 09 – 2020 اقامة المؤتمر بواسطة تقنيَّة التَّحاضر المرئي عبر تطبيقZoom

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين _ألمانيا.

الطبـعـة الأولى 2020

أشغال المؤتمر العلمي الدولي الأول

عنوان الكتاب : **إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية نحو استراتيجية في ظل الأزمان والأوبئة الحالة الليبية نموذجا**

ـالجزء الأولـ

اشراف وتنسيق: د. إبراهيم الأنصاري

رقم تسجيل الكتاب: ***VR.3383.6421.B***

الطبعة : الاولى 2020

إن الآراء والأفكار التي تُنشر بأسماء مؤلفيها

لا تحمِل بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي. برلين- ألمانيا .

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين_ألمانيا

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة

المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي. برلين- ألمانيا .

All Rights reserved No Part of this Book may by Reproducted. Stored in a Retrieval System or Tansmited in any form or by any meas without Prior Permission in Writing of the Publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
58228345 -131
10811212 -131
29851112 -131
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: info@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman ” Democratic German Center

أشغال المؤتمر العلمي الدولي

حول:

إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية نحو استراتيجية في ظل الأزمان والأوبئة الحالة الليبية نموذجا

ـالجزء الأولـ

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين – ألمانيا.

بالتعاون مع

جامعة صبراته – ليبيا ومركز البحوث والاستشارات – جامعة صبراته – ليبيا

المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الاداء والتنافسية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب.

الهيئة المشرفة على المؤتمر

رئيس المركز	الأستاذ عمار شرعان– رئيس المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين
رئيس الشرفي للمؤتمر:	د. عبد اللطيف عبد العزيز العاشق – رئيس جامعة صبراته – ليبيا
	د. عمر حنيش– نائب رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط، مكلف بالشؤون الاكاديمية والطلابية
	د. خالد المختار الفار– وكيل الشؤون العلمية – الجامعة صبراته – ليبيا
رئيس المؤتمر:	دة. ناجية عياد العطراق– رئيس قسم الاستشارات بمركز البحوث والاستشارات – جامعة صبراته – ليبيا
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر:	د. إبراهيم الانصاري– أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – جهة بني ملال خنيفرة – المغرب.

أيام 22و23 – 09 – 2020 اقامة المؤتمر بواسطة تقنيَّة التَّحاضر المرئي عبر تطبيقZoom

اللجنة العلمية:

- ✓ د. إبراهيم الانصاري: رئيس اللجنة العلمية – أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – جهة بني ملال خنيفرة – المغرب
- ✓ د خالد رمضان البيدي –كلية الزراعة – جامعة طرابلس – ليبيا
- ✓ د. خطوي عبد المجيد. أستاذ محاضر أ – جامعة غرداية – الجزائر
- ✓ د. عبد الواحد بوبرية – أستاذ التعليم العالي، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
- ✓ د. محمد جلال العدناني – أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال– المغرب.
- ✓ د. جمال الطاهر عبد العزيز – جامعة الزيتونة – ليبيا
- ✓ د. جواد الرباع أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، رئيس فريق البحث حول السياسات والمعايير التابع لمختبر الدراسات في العلوم القانونية والاجتماعية والقضائية والبيئية،كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ايت ملول. جامعة إبن زهر أكادير،المغرب.
- ✓ د.الهادي امحمد قمبيج – جامعة صبراته – ليبيا
- ✓ د. حسن رامو – أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية – جامعة محمد الخامس –الرباط المغرب.
- ✓ د. السنوسي احمد اللبي – جامعة صبراته – ليبيا
- ✓ د. عبد الله الحجوي – تخصص جغرافيا ، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب
- ✓ د. عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.
- ✓ د. جواد الزروقي أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- ✓ عبد العزيز فعراس –أستاذ التعليم العالي بكلية علوم التربية جامعة محمد الخامس الرباط
- ✓ كريم عايش – شعبة القانون العام – كلية الحقوق اكدال – جامعة محمد الخامس – الرباط

اللجنة التنظيمية:

- ✓ د. حسن شباني – أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – جهة بني ملال خنيفرة – المغرب
- ✓ د. ابراهيم جابر – أستاذ مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة – المغرب
- ✓ أ. يوسف بوغرارة/ علوم سياسية و علاقات دولية، تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني – كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة وهران .
- ✓ أ. كريم عايش – شعبة القانون العام – كلية الحقوق اكدال – جامعة محمد الخامس – الرباط
- ✓ أميرة احمد حرزلي، باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باجي مختار / عنابة . الجزائر
- ✓ عبد العزيز فعراس –أستاذ التعليم العالي بكلية علوم التربية جامعة محمد الخامس الرباط

الفهرس

الجزاء الجنائي كضمان لأمن وسلامة المنتوجات في التشريع الجزائري.....9

بن يسعد عذراء.....9

واقع مقومات الأمن الغذائي في دول المغرب العربي وتحديات تحقيقيه خلال الفترة 2000ـ 2020 21

د .عبدالناصر بشير الصغير.....21

نبيل محمد عبدالجليل 21

تفعيل آليات استغلال العقار الفلاحي الوقفي كأحد الحلول القانونية لتحقيق الأمن الغذائي في التشريع الجزائري.....40

شريفة يوسف الزين و علياتي محمد 40

محددات أداء القطاع الفلاحي في بلدان شمال إفريقيا بين 2003ـ2016: 56

دراسة باستخدام معطيات بانل 56

د.محمد قراش 56

د.فيصل شياد 56

دور القانون الدولي في الحد من أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في المنطقة المغاربية.....79

د. منال بوكورو 79

محمد منصوري.....79

دور التكامل المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي 104

مروى مقيدش 104

النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر لتحقيق رهان الأمن الغذائي.....120

دة. معتوق أم الخير 120

تحليل العلاقة بين السياسة المالية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر.....141

دراسة كمية للفترة 2000ـ2018 141

عساس إيمان 141

البيئة و الأمن الغذائي : سؤال الاستدامة 157

الأمن الغذائي الليبي في ظل النزعات وأزمة جائحة فيروس كورونا 19 167

.د. مناد اشراق.....167

د. مناد سميرة.....167

تحديات وباء "كورونا" في الدول العربية 189

القدرة ، والتكيف ، والاستجابة.....189

د. يحيى حسين زامل 189

تأثير فيروس كورونا على الأمن الغذائي في الجزائر.....209

ديناوي أنفال عائشة.....209

ميلود بن خيرة 209

السياسة الجنائية في مكافحة التلوث البيئي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي.....225

-دراسة على ضوء التشريع الجزائري- 225
الدكتورة فرحي ربيعة 225
العالم العربي والأمن الغذائي في زمن كورونا 240
د. علي عبدالكريم العاشق 240
واقع الأمن الغذائي في الدول المغاربية وتحديات تحقيقه في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية 255
بلخير سلمى 255
الآليات التدبيرية للأمن الغذائي بين الأزمة الصحية والأزمة البيئية 270
أيتوتهن هناء 270
قدرة الدول الأوروبية وأمريكا على احتواء فيروس كوفيد19 286
نبيل سديري 286
السياسات الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة (1970-2020)، 307
حيزية خالد 307
Target Our Health and Food Safety. Chemical Pesticides (Chlorpyrifos and DDT) 328
وداد علي العجيلي احمد 328

توطئة

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام المتقين وقائد الغر المحجلين وعلى آله الطاهرين وأصحابه الغر الميامين ومن اقتفى أثرهم واختط سبيلهم قولا وعملا في مقارعة الظلم ونصرة المظلوم إلى يوم الدين أما بعد،

على الرغم من الاهتمام الذي حظي به موضوع الأمن الغذائي المغاربي من قبل النشاطات والفعاليات البحثية، والتظاهرات ذات الطابع الإعلامي والعلمي، والإجراءات العملية الإنتاجية منها والخدماتية, فلا تزال مشكلة الأمن الغذائي في دول المغرب العربي تثير من المشكلات والتحديات ما لم يثره موضوع مغاربي آخر, إذ إن دول المغرب العربي تواجه جملة من التحديات المتمثلة في التناقص المستمر لنصيب الفرد من الأراضي والمياه المتاحة، المصحوب بالزيادة المستمرة في أسعار الأغذية، والجوع، وسوء التغذية، وانعدام أمن سبل معيشة صغار الفلاحين. ومما يدفع إلى التشاؤم زيادة أسعار الأغذية واتجاهها المتصاعد نتيجة إلى تضافر عدة عوامل منها (1) الارتباطات القوية بين أسواق النفط وأسواق الأغذية الدولية، (2) زيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية في العالم وزيادة حصص اللحوم والبيض ومنتجات الألبان في سلال الغذاء، (3) موجات الجفاف في المناطق المنتجة للحبوب، (4) تنافس الوقود الحيوي مع الغذاء من أجل المادة المدخلة والأراضي الصالحة للزراعة، (5) السياسات الزراعية الضعيفة وغير المواتية الني تطبق في معظم البلدان النامية، و (6) المضاربات التجارية في السلع الزراعية. بالإضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية الإقليمية والدولية التي لم يتغير أي منها حتى الآن، هناك القيود الطبيعية والبيئية التي يفرضها التغير المناخي، وانخفاض كميات المياه الجوفية الصالحة للري، واتساع رقعة التصحر، وانخفاض خصوبة التربة. وتتجلى العوامل الهيكلية طويلة الأمد التي تقود إلى انعدام الأمن الغذائي العالمي بصورة أكثر وضوحا في المنطقة العربية بما فيها من ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وارتفاع معدلات استهلاك الفرد هذا من جهة الطلب، أما من جهة العرض فهناك التضاؤل في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، وفي كمية المياه المتجددة, اضافة إلى ذلك تشكل النزاعات المسلحة والأوبئة كوباء كورونا احد ابرز التحديات التي كانت لها انعكاسات سلبية خطيرة كما في ليبيا التي تشهد عدم استقرار سياسي وامني اثر على الأمن الغذائي للمواطن الليبي.

وختاما, يجب التأكيد على أن معالجة مشكلة الأمن الغذائي في المغرب العربي لا يمكن حلها بدون حلول قومية وعمل مغاربي بل عربي مشترك وفعال وذي نظرة إستراتيجية يمكن بواسطتها تحقيق الأهداف القومية المغاربية في الغذاء والتغذية بدلا من الحل المغاربي المستقل لهذه المشكلة لان الحلول السابقة مشتتة بين قطرية انعزالية وقطرية تابعة. ولعل مرد ذلك يكمن في إصرار الأنظمة المغاربية على النظر إلى المشكلة نظرة قطرية وليست نظرة قومية, غير أن هذا القصور في الجانب الذاتي للمسألة لا ينفي وجود قصور في العوامل ذات الطابع الموضوعي لتساهم في تعاظم المشكلة وفي عجز الحلول المقترحة والمطبقة لمواجهتها.

رئيس المؤتمر

دكتورة ناجية عياد العطراق

الجزاء الجنائي كضمان لأمن وسلامة المنتوجات في التشريع الجزائري

Criminal penalty as a guarantee of safety and security of food products in the Algerian legislation.

بن يسعد عذراء

أستاذة محاضرة أ

الملخص:

وضع المشرع الجزائري على عاتق المتدخل التزاما عاما بأمن المنتوج بموجب المادتين 9 و10 من القانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ، ويعد الجزاء الجنائي من أهم الضمانات لأمن المنتوجات الغذائية من أخطار عدم مطابقة المنتوجات الغذائية ،حيث اتضح أن الجزاء الجنائي يعد المسعى الدائم الذي يركن إليه المشرع الجزائري لمواجهة جرائم عدم مطابقة المنتوجات الغذائية، كما يلجأ إليه القاضي متى رأى تحقق خطر يهدد مصلحة المستهلك في أمن وسلامة غذاء .

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي ، الالتزام بالسلامة ،العقوبات الجزائية، التدابير الاحترازية ، مطابقة المنتوجات الغذائية.

Abstract:

The status of the Algerian legislator the responsibility of the interferer general commitment to product security under articles 9 and 10 from law 09,03 relating to consumar protection and the suppression of fraud ,the criminal penalty is one of the most important legal guarantees, for the food products, of the dangers of non- confformity of food products , where it became clear that the criminal penalty is prepared, the criminal penalty is ageneral endeavor to which the legislator is building Algeria to face crimes of non-conformity of food products , the judge also invokes him when the seea danger threatening the consumer's interest in foodsecurity and saety.

Key Words: Food security , commitment to safety , criminal penalty, precautionary meass

مقدمة:

تسعى الكثير من الدول إلى بذل جهود كبيرة من أجل تحقيق الأمن الغذائي باعتبار الحق في الغذاء وحمايته مطلبا إنسانيا وطني ودولي في غاية الاهمية.

وقد عرف مفهوم الامن الغذائي عدة تطورات تعود أساسا إلى التطور الحاصل في أبعاد قضية الامن الغذائي من زمن لآخر فعلى سبيل المثال ، اقتصر بعد الأمن الغذائي في العصور القديمة و الوسطى على وجود الغذاء عند الطلب، وبالنتيجة فقد حدد مفهوم الأمن الغذائي آنذاك بأنه الاحتياط للزمن من مواسم الشح بتخزين الحبوب والفواكه للإستعمال عند الحاجة إليها .

أما في العصر الحديث والذي ارتبط تاريخه بظهور الدولة المعاصرة، فقد تعددت أبعاد الأمن الغذائي من مجرد وجود السلع الغذائية إلى ضرورة وفرتها في الأسواق بالكمية المناسبة وبالنوعية الجيدة وأيضا بالسعر الذي يتوافق مع القدرة الشرائية للمواطن، وعليه فقد حدد مفهوم الأمن الغذائي في ظل هذه الابعاد بأنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية إلى اللازمتين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لكل أفراد المجتمع، إعتمادا على الانتاج المحلي وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحتها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع مداخيلهم وإمكانياتهم المالية.[1]

إن ظهور مفهوم جديد للأمن الغذائي على نحو متطور، حيث لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية وأن يشمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم، ولكن يجب أيضا أن يكون آمنا للإستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم، فأمن الغذاء هو جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات الانتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الأغذية اللازمة، لضمان أن يكون آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للإستهلاك

إن ظهور المفهوم الجديد للأمن الغذائي على النحو المذكور سابقا، دفع بالعديد من التشريعات إلى تكريسه في نصوص قانونية ، وهو المنهج الذي سلكه المشرع الجزائري عند إصداره للقانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي ، حيث جاء في المادة الثالثة ،فقرة أولى منه : " الأمن الغذائي هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة " .

كما أن المشرع الجزائري سن مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية جاءت بضمانات قانونية لحماية أمن المنتوجات الغذائية من أخطار عدم المطابقة وأخطار التلوث البيئي..

إن الحديث عن موضوع الأمن الغذائي يستدعي بالضرورة الحديث عن الضبط الجنائي في مجال أمن وسلامة المنتوجات الغذائية الغذائية والذي يضمن حماية فعالة لصحة وأمن المستهلكين.

[1] دلال بحري ،طروب بحري،الأمن الغذائي مفاهيم متعددة وتحدي دولي مشترك ،مقال قدم في إطار كتاب جماعي للملتقى الدولي العاشر الموسوم : الأمن الغذائي، الواقع والمأمول،جامعة أدرار 18،19، 20 نوفمبر 2007 ،ص 41 .

يعتبر الجزاء الجنائي ضمان قانوني جاء به الباب الرابع من قانون العقوبات تحت تسمية : " الغش في بيع السلع والتدليس في المواد الغذائية والطبية " وكذا الفصل الثاني من القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش تحت عنوان " قمع الغش "

والواقع أن هذا النوع من الضمان له أهداف كثيرة ،فمن جهة يعمل على ردع مركبي جرائم ماسة بأمن وسلامة المنتوجات الغذائية ومن جهة أخرى على وقاية هذه المنتوجات الغذائية من أخطار عدم المطابقة من خلال ترهيب الغير وتخويفه بالجزاءات القاسية التي سيتعرض لها في حالة إرتكابه لهذا النوع من الجرائم.

طبق الجزاء الجنائي في مجال عدم مطابقة الأغذية لأول مرة في الجزائر بموجب القانون الفرنسي الصادر سنة 1905 والمتعلق " بقمع الغش في بيع السلع والتدليس في المواد الغذائية والمنتوجات الزراعية " ، بعد الإستقلال صدر الأمر 66-156 المتضمن قانون العقوبات والمعدل بموجب الأمر 75-47 ، وأضاف المشرع بابا بعنوان " الغش في بيع السلع والتدليس في المواد الغذائية " وأبقى المشرع على المواد 429 ،435 فقط ، ووفقا لهذه المواد فقد تنوع الجزاء الجنائي مابين عقوبة الحبس إلى الغرامة ..وتدعمت هذه الجزاءات بجزاات جنائية أخرى أقرها القانون 89-02 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك الملغى بالقانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

ما يميز الالتزام بالسلامة هو تنوع وتوزيع مصادره في مختلف نصوص القانون الوضعي ، وأحكام الاجتهاد القضائي، بحيث تشمل تطبيقاته مختلف العقود [1] .

وكان ظهور الالتزام بالسلامة لاول مرة في فرنسا عن طريق الاجتهاد القضائي، في عقد النقل ،أما في الجزائر فالإلتزام بالسلامة أشار إليه المشرع الجزائري لأول مرة في الماد الثانية من قانون الاستهلاك 89- 02 ونص عليه بشكل واضح في القانون 09-03 حيث خصص له فصلين كما أن الأساس القانوني يعود إلى نص المادة 140 من ق.م.ج التي تؤسس لمسؤولية المنتج [2] .

إشكالية الدراسة:على ضوء ما سبق تتبلور معالم الإشكالية التالية:

ماهي الضمانات القانونية التي يوفرها الجزاء الجنائي لحماية أمن وسلامة المنتوجات الغذائية من أخطار عدم مطابقة الأغذية ؟

[1] F.NACEUR , Le fondement de l'obligation de sécurité, actes du collogue Algéro-Français sur la sécurité des produits, Université Abou Bekr Belkaid Telemcen,17et 18 mai 2003,Dar Adib,p1.

[3] بن عزوز أحمد الامن الغذائي في قانون الاستهلاك مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون الخاص ،جامعة وهران ،الجزائر، 2911 ،ص 20 .

المحور الاول :ماهية الجزاء الجنائي في مجال أمن وسلامة المنتوجات الغذائية

سنتطرق بداية إلى مفهوم أمن وسلامة النتوجات ،وفي النقطة الثانية لمفهوم لخصوصية الجزاء الجنائي في مجال مطابقة الأغذية.

أولا:مفهوم أمن وسلامة المنتوجات الغذائية:

تحديد مضمون الامن الغذائي يكون أولا بالتطرق إلى مفهومه والخصائص الاي تميزه ،ومن أجل ضمان أمن وسلامة الأشخاص ، فرض المشرع الجزائري إلتزاما عاما بأمن المنتوج ،" يجب أن تكون المنتوجات الموضوعة للإستهلاك مضمونة وتتوفر على الامن ...وان لا تلحق ضررا بصحة المستهلك وأمنه ومصالحه " [1]

ويقصد بالسلامة الغذائية الغياب الكلي أو وجود مستويات مقبولة وبدون خطر في المادة الغذائية بملوثات أو مواد مغشوشة أو سموم طبيعية أوأي مادة أخرى بإمكانها جعل المنتوج مضرا بالصحة بصورة حادة أو مزمنة. [2]

كما أن السلامة الغذائية هي أهم أحد حقوق الإنسان التي يكتسبها منذ ولادته ،وحق السلامة يتفرع عن الحق الاصلي في حماية صحة الإنسان وبدنه من استهلاك المواد الغذائية السليمة الخالية من ملوثات أو مواد مغشوشة أو سموم طبيعية. [3]

نص المشرع الجزائري بموجب المواد 4،7،8 من القانون 09 -03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش على احترام إلزامية سلامة المنتوجات الغذائية من الميكروبات وأمنها من مواد التنظيف ومن المضافات الغذائية العشوائية، فمتى يكون الغذاء فاسدا ومتى يكون مغشوشا ؟

1- المنتوج الغذائي الفاسد :

يقصد بالمنتوج الغذائي الفاسد : " ذلك المنتوج الذي أصابه التلف بفعل الملوثات الطبيعية التي توجد في بعض النباتات ، أو بفعل الملوثات الكيميائية التي يسببها الإستخدام العشوائي للمواد الحافظة ... [4]

ويشير الفقه في هذا الصدد إلى أن الفساد الذي يعاقب عليه المشرع هو الفساد الذي تتجه فيه إرادة المتدخل إلى إحداثه ، كاستخدام ملونات الطعام المعطرة لمحاولة طمس معالم فساد الاغذية أو إضافة النهارات إلى الاغذية الفاشدة لكي يتعذر اكتشاف الفساد فيها خلال التذوق ، أما الفساد الذي يطال المنتوج الغذائي من تلقاء نفسه

---

[1] المادة 9 من القانون 09-03 المتعلب بحماية المستهلك وقمع الغش.

[5] بن بعلاش هجيرة ، حماية المستهلك من مخاطر التسممات الغذائية فيالتشريع الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في قانون الاعمال، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة الجزائر، 2014 ،ص 5 .

[3] محمد محمد عبدوهإمام ، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في تشريعات البيئة، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ،د .ت .ن ، ص 26

[7] سعاد حايد،الحماية الجزائية للمستهلكفي الفقه الاسلامي والتشريع الجزائري،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه في الشريعة والقانون ،جامعة الامير عبد القادر ،قسنطينة، الجزائر، 2018 ،ص104 .

بحكم مرور الوقت ،فيعد خداعا وهذا ما ذهبت إليه محكمة النقض المصرية في قرار صادر لها بتاريخ 18أفريل 1949 حيث قضت : " إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم باع سمنا تزيد حموضته عن القدر المتفق عليه ، فإن هذه الواقعة لا تعتبر غشا في حكم المادة الثانية من القانون رقم 84 لسنة 1941 ... بل تعتبر خداعا للمشتري في الصفات الجوهرية للمبيع " [1]

وتجدر الإشارة إلى أن المنتوج الغذائي الفاسد هو أشد ضررا على حياة المستهلك وأمنه الغذائي من خطورة السموم التي يمكن أن يحتويها

2-المنتوج الغذائي المغشوش:٠

المنتوج الغذائي المغشوش هو ذلك المنتوج الذي وقع عليهفعل الغش ، والملاحظ في هذا الصدد ان المشرع الجزائري لم يحدد معنى الغش كما فعل بعض المشرعين ، وعلى سبيل المثال المشرع المصري الذي عرفه بأنه :"كل تغيير أو تعديل أو تشويه يقع على الجوهر او التكوين الطبيعي لمادة أو سلعة معدة للبيع ، ويكون من شأن ذلك النيل منخواصها الاساسية أو إخفاء عيوبها أو إعطاؤها شكل ومظهر سلعة أخرى ، ويكون من شأن ذلك النيل من خواصها الاساسية أوإخفاء عيوبها أو إعطاؤهاشكل ومظهر سلعة أخرى تختلف عنها في الحقيقة وذلك بقصد الاستفادة من الخواص المسلوبة أو الإنتفاع بالفوائد المستخلصة والحصول على فارق الثمن [2].

ويرى الفقه أن الغش التجاري والصناعي في المنتوجات الغذائية هو:"كل فعل عمدي إيجابي أو سلبي ينصب على سلعة مما يعينها القانون ويكون مخالفا لأصول الصناعة أو للقواعد المقررةلها في التشريع ، متى كان من شأنه أن ينال من خواصها أو فوائدهاأو ثمنها [3].

أوكل فعل من شأنه أن يغير من طبيعة أو خواص المواد أو فائدتها التي دخل عليها عمل الفاعل ولاتهم الوسيلة التي لجأ إليها في سبيل تحقيق غايته ،فقد يتم الغش بإحلال مواد أقل قيمة مكان أخرى أعلى منها فيما يراد إدخال الغش عليه ... [4].

وتجدر الاشارة الى ان الغش الصناعي والتجاري الواقع على المنتوجات الغذائية، هو من أخطر الجرائم التي تمس المستهلك في أمن غذاءه ، وهو في تزايد مستمر نتيجة التطور العلمي البيوتكنولوجي ، والذي ساهم مباشرة أو بطريق غير مباشر في إمداد مرتكبيه بالوسائل الكافية لإخفاء الغش .

---

[8] باية فتيحة ، الضمانات القانونية لحماية أمن المنتوجات الغذائية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه علوم في القانون العام ،جامعة الجزائر 1،الجزائر، 2015 ، ص 107 .

[9] نصيف محمد حسين ، النظرية العامة في الحماية الجنائية للمستهلك ، دار النهضة العربية، مصر ، د. ط ،1998، ص 129

[10] سعاد حايد ،المرجع السابق ،ص 112.

[11]عبد الله حسين، حماية المستهلك من الغش التجاري والصناعي -دراسة مقارنة بين دولة الامارات العربية المتحدة والدول الاجنبية - دار النهضةالعربية ، القاهرة ،ط2، 2002، ص 9 .

بل إن هذا النوع من الجرائم لم يعد يتقيد ظهورها بزمن معين وإنما تقع في فترات الرخاء حيث تتداعى القيم الاجتماعية أمام ضغط متطلبات الحياة المتزايدة وتحل محلها غايات مادية بحتة ،هدفها جمع المال بأي وسيلة ، وأيضا في فترات الكساد .[1]

ويؤخذ الغش عدة صور يمكن إجمالها في : الغش بالإضافة ،الغش بالإنقاص ، الغش بالاستعاضة ، الغش بإخفاء تاريخ انتهاء الصلاحية .[2]

ثانيا :خصوصية الجزاء الجنائي في مجال أمن وسلامة المنتوجات الغذائية :

الجزاء الجنائي عموما هو "النتيجة القانونية المترتبة عن مخالفة النصوص التجريم الواردة في قانون العقوبات أو غيره من القوانين المكملة ، وبصياغة أخرى هو الاثر القانوني للمسؤولية الجنائية عن الجريمة .[3]

وبالرجوع إلى أحكام الباب الرابع من قانون العقوبات الجزائري المعنون " الغش في بيع السلع والتدليس في المواد الغذائية والطبية " والفصل الثاني من القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ، المعنون " المخالفات والعقوبات " الواردة تحت الباب الرابع المعنون " قمع الغش " ،يلاحظ أن المشرع الجزائري قد نص على العقوبات الجنائية وعلى التدابير الاحترازية الماسة بأمن المنوجات الاستهلاكية بما في ذلك جراءم عدم مطابقة الاغذية .

يتميز الجزاء الجنائي في مجال جرائم عدم مطابقة الأغذية ، بأنه تكون فيه العقوبة مشددة خاصة تلك الماسة بالذمة المالية للمتدخل الاقتصادي ويبرز ذلك جليا في نص المادة 71 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش وقمع الغش " يعاقب بغرامة من مائتي ألف دينار جزائري 200000د.ج إلى خمسمئة ألف 500000 د.ج ، كل من خالف إلزامية سلامة المواد الغذائية المنصوص غليه في المواد 4 و5 من هذا القانون " ونفس الامر تؤكده المادة 72من ذات القانون بنصها : " يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار جزائري 50000 د.ج إلى مليون 1000000 د.ج كل من يخالف إلزامية النظافة والنظافة الصحية المنصوص عليها في المادة 6 و 7 من هذا القانون " .

ويمكن تفسير هذة الخاصية بأن المتدخل الاقتصادي في هذا النوع من الجرائم ،هدفه الاساسي السعي وراء الربح السريع ،غير المشروع دون مراعاة لامن وسلامة الغذاء والذي يؤثر سلبا على صحة المستهلك ،لهذا كانت العقوبة من نفس جنس العمل .

يتميز الجزاء الجنائي في مجال عدم مطابقة الأغذية أيضا بأنه لايمكن للقاضي مراعاة ظروف التخفيف أو وقف التنفيذ وهو ما تأكده المادة 85 من القانون 09-03المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش " طبقا لأحكام

---

[12] محمد محمد عبدوه إمام ،القانون الإداري وحماية الصحة العامة ، دراسة مقارنة ، دار الفكر ، الاسكندرية ، ط1 ، 2007 ، ص 158

[13] بودالي محمد ، حماية المستهلك في القانون المقارن ، دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي ،دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، د. ط ، 2005 ، ص 320 .

[14] علي عبد القادر قهواجي ، شرح قانون العقوبات القسم العام، منشورات حلبي ،لبنان ،د.ط ، 2002 ، ص 744 .

المادة 36 من قانون العقوبات : " تضم الغرامات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون، وفي حالة العود ، تضاعف الغرامة ويمكن للجهة القضائية المختصة إعلان شطب السجل التجاري للمخالف " ، والسبب من وراء ذلك هو أن هذه الجرائم تطال الصحة العامة للمستهلكين ، لذا كانت العقوبة شديدة .

كما يتميز الجزاء الجنائي في جرائم عدم مطابقة الاغذية بأنه جزاء يجمع فيه المشرع بين العبوبة الجنائية والتدبير الإحترازي ، وهذا ما يتضح جليا من نص المادة 82 من القانون السابق :" إضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في المواد 78،73،71،7069،68 أعلاه ، تصادر المنتوجات والأدوات وكل وسيلة أخرى إستعملت لارتكاب المخالفات المنصوص عليها في القانون ".

كما يتميز الجزاء الجنائي في جرائم مطابقة الاغذية أنه جزاء يتخذ في حق المتدخل اباقتصادي لمجرد تحقق نتيجة الخطر ، أي لمجر وقوع تهديد للمصلحة المحمية جنائيا، وهي مصلحة حفظ الصحة العامة للمستهلك ، وهذا مايستفاد على سبيل المثال من نص المادة 72 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش[1].

كما يتميز الجزاء الجنائي في جرائم عدم مطابقة الاغذية بأنه جزاء يتخذ في حق المتدخل الاقتصادي الذي تثبت إدانته، ولو كان شخصا معنويا ، وهذا ما يستفاد من نص المادة 435 فقرة 1 مكرر من ق.ع.ج : " يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم المعرفة في هذا الباب وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 51 مكرر من هذا القانون " ، وتردوقع العقوبة على الشخص الطبيعي كفاعل أصلي أو شريك في نفس الافعال طبقا للمادة 51 مكرر فقرة 2 من ق.ع.ج : " إن المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي لا تمنع مساءلة الشخص الطبيعي كفاعل أصلي أو شريك في نفس الأفعال ."[2]

المحور الثاني :تصنيف الجرائم الماسة بأمن وسلامة المنتوجات الغذائية:

تتنوع الجرائم الماسة بأمن وسلامة المنتوجات الغذائية وعدم مطابقتها في التشريع الجزائري وتتوزع أحكامها بين قانون العقوبات والقانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، كما تتباين العقوبات والجزاءات المقررة لها بين الحبس والغرامة والتدابير الاحترازية من غلق مؤسسة مزاولة النشاط إلى مصادرة السلع إلى الشطب من السجل التجاري ...لذل سنعالج في نقطة أولى أنوا ع هذه الجرائم ونتطرق في النقطة الثانة للعقوبات أو الجزاءات التي أقرها النشرع الجزائري.

أولا : تعداد الجرائم الماسة بأمن وسلامة المنتوجات الغذائية:

إن أساس تطبيق الجزاء الجنائي على المتدخل الاقتصادي في مجال أمن وسلامة الاغذية ،هو ارتكابه لإحدى الجرائم الماسة بأمن المنتوجات الغذاءية الموجهة للإستهلاك والمحددة مسبق بموجب قانون العقوبات والقانون

[5] بابة فتيحة ، المرجع السابق ، ص 125

[6] بابة فتيحة ، نفس المرجع ، ص 127 .

03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، وسنركز على أبرز هذه الجرائم جريمة الغش ،جريمةمخالفة الالتزام بضمان السلامة المواد الغذائية، جريمة مخالفة إلزامية أمن المنتوجات ، جريمة مخالفة إلزامية مطابقة المنتوجات.

1- جريمة الغش في المنتوجات الغذائية الواردة في قانون العقوبات :

لم يعرف المشرع الجزائري الغش ،غير أنه نص عليه في المادة 430 ق.ع.ج ،وبموجب هذه المادة يمكن الحديث عن أركان جريمة الغش والتي إعتبرها جنحة وتتمثل فيما يلي :

- **الركن الشرعي :** يرتكز على نص المادة 430 من ق.ع.ج والتي حددت نطاق الغش بقولها : **"يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من عشرة آلاف إلى خمسين ألفا دينا جزائري كل من يغش مواد صالحة لتغذية الانسان والحيوانات أو مواد طبية أو مشروبات أو منتجات فلاحية أوطبيعية مخصصة للإستهلاك ."**

- **الركن المادي :** هو عبارة عن الافعال الإيجابية الاي تجرمها المواد القانونية المنظمة له ، وهي عبارة عن نشاط مادي موجه إلى الغذاء وذلك من خلال التغيير في حقيقته من أجل إظهاره على غير حقيقته ، وقد حصر المشرع الجزائري مجموع المنتجات التي يطالها الركن المادي للجريمة ،في بعض السلع المتمثلة في أغذية الإنسان والحيوان والمشروبات والمواد الطبية والفلاحية والطبيعية المعدة للإستهلاك دون غيرها .

3- الركن المعنوي :

الاصل أن جريمة الغش من الجرائم العمدية يلزم لتوافرها :

-**القصد الجنائي العام :** أي انصراف إرادة الجاني إلى تحقيق الواقعة الجنائية مع العلم بتوفر أركانها، والجاني هنا يجب أن يكزدون عالما بما ينطوي عليه سلوكه من غش وتغيير في المنتوجات الغذائية والخصائص الأساسية لها ويهدف من وراء ذلك الى إحداث تغيير في طبيعتها لتحقيق ربح سريع وغير مشروع .

- **القصد الجنائي الخاص** : هو النية الاجرامية التي تتجه نحو إحداث تغيير في طبيعة المنتوجات الغذائية وخواصها

2- الغش الوارد في قانون حماية المستهلك وقمع الغش:

ويضم مجموعة من الجرائم سوف نركز على أبرزها

- **جريمة مخالفة الالتزام بضمان سلامة المنتوجات الغذائية:**

بداية تجدر الاشارة الى ان الالتزام بالسلامودة نصطلح واسع جدا . والمادة الغذائية كما جاء في المادة الثالثة غقرة3 من القانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، هي كل مادة معاجة أو معالجة جزئيا أو خام موجهة لتغذية الانسان أو الحيوان ، بما في ذلك المشروبات ،وكل المواد المستعملة في الاغذية وتحضيرها ومعالجتها وقد فصل المشرع الجزائري في هذه الجريمة في الفصل الاول من الباب الثاني من القانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، حيث وضع مجموعة من الشروط التي يجب مراعاتها أثناء عملية الانتاج ،ومخالفتها تشكل عناصر الركن المادي لهذه الجريمة ، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

- مخالفة الخصائص التقنية للمادة الغذائية.

- مخالفة نسب الملوثات المسموح بها قانونا خاصة المواد السامة والمواد المضافة .

- مخالفة شروط وكيفيات استعمال المنتوجات واللوازم و عتاد التغليف وغيرها من الآلات المخصصة لملامسة المواد الغذائية وغيرها .

- جريمة مخالفة إلزامية أمن المنتوجات الغذائية:

والمقصود بذلك ألا تكون المنتوجات الغذائية المعدة للإستهلاك مضمونة ، وأن تتوفر على الامن بالنظر للإستعمال أو الغرض الذي أعدت له ،وأن لا تلحق ضررا بصحة المستهلك وأمنه ومصالحه.

والحقيقة أن أمن المنتوجات الغذائية يتداخل مع سلامتها ونظافتها من الناحية العملية، لأن مخالفة أي منها يعني المساس بصحة المستهلك و يصيبه بالضرر ، والدليل على ذلك المادة 10 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، جاءت بمجموعة من العناصر التي تضمن أمن المنتوج الغذائي تدور كلها حول سلامة المنتوج ، كمميزاته وتركيبه، وتغليفه ،وشروط تجميعه ، وصيانته وتأثيره على المنتوجات الاخرى ...

- جريمة مخالفة إلزامية مطابقة المنتوجات :

والمقصود بذلك أن يخالف المنتوج الغذائي المعروض الرغبات المشروعة للمستهلك ، من حيث طبيعته وصنفه ومنشؤه ومميزاته الاساسية وتركيبه ونسبة مقوماته اللازمة ، وهويته وكمياته وقابليته للإستعمال والأخطار الناجمة عنه ،وهذا ما تؤكده المادة 11 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش[1]

ثانيا : العقوبات والجزاءات المقررة للجرائم الماسة بأمن وسلامة المنتوجات الغذائية:

سبق القول أن الجزاء الجنائي في مجال جرائم عدم مطابقة الاغذية يمكن يتنوع بين العقوبة الجزائية والتدابير الاحتياطية .

1 - العقوبة الجزائية:

تختلف العقوبة الجزائية في جرائم عدم مطابقة الاغذية بحسب خطورة النتيجة الاجرامية ويمكن تفصيلها كالآتي :

- السجن المؤبد : تعتبر عقوبة السجن المؤبد من العقوبات السالبة للحرية ، وقدنص المشرع الجزائري عليها في نص المادة 432 فقرة 4 من ق.ع.ج : " يعاقب الجناة بالسجن المؤبد إذا تسببت تلك المادة في موت الانسان " وأكد عليها المشرع في نص المادة 82 فقرة من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش: " يتعرض هؤلاء المتدخلون لعقوبة السجن المؤبد إذا تسبب هذا المرض في وفاة شخص أو عدة أشخاص "

- السجن المؤقت : بما أن أفعال المتدخل الاقتصادي قد يصل ضررها على صحة المستهلكين إلى حد المرض غي قابل للشفاء أو إلى حد فقدان أحد أعضاءه ،نص المشرع الجزائري على عقوبة السجن المؤقت الذي يتراوح بين

[1] سعاد حايد ، المرجع السابق ، ص 114

عشرة وعشرين سنة بموجب المادة 432 فقرة 3 من قانون العقوبات وبغرامة من مليون 1000000 إلى مليوني دينار جزائري 2000000 د.ج ونفس الامر أكدته المادة 83 فقرة 2 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

- **الحبس :** نص المشرع الجزائري على عقوبة الحبس كجزاء جنائي للعديد من الجرائم عدم مطابقة الاغذية بموجب قانون الغقوبات في المواد 429 إلى 435 ، كما نص عليها القانون 09 -03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش في العديد من المواد من بينها المادة 68 : " يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 429 من قانون العقوبات كل من يخدع المستهلك بأية وسيلة كانت حول : تاريخ ومدة صلاحية المنتوج النتائج المنتظرة من المنتوج ..."

وأيضا المادة 69 من القانون 09-03 : " ترفع العقوبات المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه إلى خمس سنوات..إذا كان الخداع أو محاولة الخداع قد ارتكب سواء بواسطة الوزن أو الكيل ...إشارات تدليسية " .

- **الغرامة :** نظرا لأهمية الغرامة في ردع المتدخلين الإقتصاديين الذين يسعون إلى تحقيق الربح السريع غير المشروع، كونها تمس وتلحق ضررا بذمتهم المالية ، فقد نصت عليها الكثير من المواد في قانون العقوبات، وتراوحت قيمتها بين عشرون 20000 د.ج إلى مليونين 2000000 د.ج كما عول عليها المشرع الجزائري كثيرا في القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش بتركيزه على العقوبات المالية أكثر من العقوبات السالبة للحرية كما شدد على الرفع من قيمة الغرامة .

ويبرز ذلك جليا في المواد 71،72،74،78، والملاحظ أن المشرع الجزائري قد ضاعف من قيمة الغرامة كعقوبة موقعة على الشخص المعنوي مقارنة بالغرامة التي توقع على الشخص الطبيعي .

2- التدابير الاحترازية:

دعم المشرع الجزائري العقوبة الجنائية في مجال الجرائمالماسة بأمن وسلامة المنتوجات الغذائية بتدابير إحترازية تتمثل في :

- **المصادرة :** والتي اعتبرها المشرع من بين العقوبات التكميلي الجوازية المنصوص عليها في المادة 435 مكرر فقرة 3 من ق.ع.ج ، كما أكدت عليها المادة 82 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش

- **الشطب من السجل التجاري**

- **غلق المؤسسة**

- **الإقصاء الصفقات العمومية**

- **المنع من مزاولة الأنشطة**

- نشر حكم الإدانة
- الوضع تحت الحراسة

الخاتمة:

تجسد اهتمام الجزائر بأمن الغذاء من خلال الضمانات القانونية التي كرسها المشرع الجزائري لحماية أمن المنتوجات الغذائية، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1- الجزاء الجنائي ضمان لأمن المنتوجات الغذائية من أخطار عدم مطابقة اللوائح الفنية والصحية والبيئية وسلامة وأمن الغذاء.

2- الجزاء الجنائي هو المسعى الدائم الذي يركن إليه المشرع الجزائري لمواجهة الجرائم الماسة بأمن وسلامة المنتوجات الغذائية.

3- تنوع الجزاءات الجنائية في هذا النوع من الجرائم بين العقوبات الجزائية والتدابير الاحتياطية، وتعد الغرامة من أنجع الوسائل لردع المتدخل الاقتصادي المخالف لمساسها بذمته المالية ،بعد سعيه لتحقيق ربح سريع وغير مشروع.

4- إذا كان المتدخل شخصا معنويا، نلاحظ أن المشرع الجزائري ضاعف عقوبة الغرامة .

5- الجزاء الجنائي في مجال جرائم عدم مطابقة الاغذية يؤخذ به القاضي متى تحققت نتيجة الضرر على أمن وسلامة المستهلك .

قائمة المصادر والمراجع :

1 – قانون العقوبات الجزائري

2- القانون **09-03** المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش

3- باية فتيحة ، الضمانات القانونية لحماية أمن المنتوجات الغذائية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه علوم في القانون العام ،كلية الحقوق، جامعة الجزائر **1** ،**2015** .

4- بن عزوز أحمد ، الامن الغذائي في قانون الاستهلاك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون الخاص، جامعة وهران ، الجزائر، **2011** .

5- بن بعلاش هجيرة ، حماية المستهلك من مخاطر التسممات الغذائية في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في قانون الاعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، **2014** .

6 دلال بحري ،طروب بحري،الأمن الغذائي مفاهيم متعددة وتحدي دولي مشترك ،مقال قدم في إطار كتاب جماعي للملتقى الدولي العاشر الموسوم : الأمن الغذائي، الواقع والمأمول،جامعة أدرار **18**،**19**، **20** نوفمبر **2007**

7 محمد محمد عبدوه إمام، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في تشريعات البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ،د.ت.ن.

8- عبد الله حسين حماية المستهلك من الغش التجاري والصناعي – دراسة مقارنة بين دولة الامارات العربية المتحدة والدول الاجنبية - دار النهضة العربية، القاهرة ،ط **2** ، **2002** .

9- نصيف محمد حسين، النظرية العامة في الحماية الجنائية للمستهلك، دار النهضة العربية، مصر ،..**1998**

10 حايد سعاد ، الحماية الجزائية للمستهلك في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه علوم في القانون الخاص تخصص شريعة وقانون ،جامعة الامير عبد القادر قسنطينة، الجزائر ، **2018**.

11طيبي عيسى ، دور المنظمات الدولية والإقليمية في التأثير على الامن الغذائي، الاهداف والبرامج وواقع النتائج، مقالة مقدمة في إطار كتاب جماعي للملتقى الدولي العاشر الموسوم الامن الغذائي الواقع والمأمول جامعة أدرار **18**،**19**،**20** نوفمبر **2007** ، ص **184** .

12 F.Naceur , le fondement de l'obligation de sécurité, actes de colloque Algero-français sur la sécurité des produits, Université Abou Bakr Belkaid ,Telemcen ,17,18 mai 2003, Dar Adib .

واقع مقومات الأمن الغذائي في دول المغرب العربي وتحديات تحقيقيه خلال الفترة 2000ـ2020

The Reality Of Food Security Elements In The Arab Maghreb Countries And The Challenges Of Its Achievement (2000-2020).

د .عبدالناصر بشير الصغير

(محاضر)

نبيل محمد عبدالجليل

(محاضر مساعد)

الملخص :

هدفت الدراسة الى تحليل مشكلة الأمن الغذائي للبلدان المغاربية خلال الفترة (2000-2020) ، وتقييم تجربتها واقتراح بعض الحلول المستقبلية، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة واقع الامن الغذائي في دول المغرب العربي وتحديات تحقيقه ؟ ولتحليل مشكلة الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة لنتائج أبرزها أن الدول المغاربية تعاني من استمرار ارتفاع الفجوة الغذائية ، خاصة خلال النصف الاول من هذا العام 2020.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي ، الفجوة الغذائية ، الاكتفاء الذاتي ، استثمار زراعي، منظمة الاغذية والزراعة.

Abstract:

The study was aimed to analyse the issue of the food security in the Maghreb countries during the period between (2000 - 2020). As well as, it evaluates its experience and propose some of the future solutions. The study problem was focused on knowing that is the reality of food security in the Arab Maghreb countries and the challenges of achieving it?

Moreover, the researchers used the descriptive and analytical approach in order to analyse the data. The study has reached of several results, the most important are that the countries of the Maghreb suffer from the continuing rise of the food gap especially in the first half of the year in 2020.

Keywords: food security, Food Gap, Self-Sufficiency, Agricultural Investment, Food and Agriculture Organization (FAO).

أولا : المقدمة :

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي قضية جوهرية وتكتسب أهمية عالمية، نتيجة للتغيرات الحاصلة في عالمنا المعاصر من تغير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لغالبية دول العالم، واصبحت من أولى اهتمامات الدول والشعوب. ويعد إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما، 1996، بمثابة اعتراف من دول العالم بأن تحقيق الأمن الغذائي يمثل أكبر التحديات الملحة التي تواجه البشرية جمعاء.[1]

ثانيا : مشكلة الدراسة :

تشهد المنطقة العربية عامة والبلدان المغاربية تحديدا ، تحديات لم يسبق لها مثيل من حيث النمو السكاني، والنزوح القسري، وزيادة نُدرة المياه، وتدهور التربة، والحروب الداخلية، وجائحة كورونا(كوفيد- 19)، وكلّها عوامل أثّرت على الأمن الغذائي في المنطقة، باتساع الفجوة الغذائية وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي. وحاولت بلدان المغرب العربي طيلة سنوات ضمن اتحاد المغرب العربي، مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها في شتى المجالات خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي ، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي : **ما هو واقع مقومات الامن الغذائي في دول المغرب العربي وماهي تحديات تحقيقه ؟** وللإجابة على التساؤل الرئيسي يتم من خلال الاجابة على الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما هو مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به ؟
2. ما هي تحديات الامن الغذائي التي تواجهها دول المغرب العربي ؟
3. ما هي انعكاسات أزمة فيروس "كوفيد 19"على الأمن الغذائي في دول المغرب العربي؟

ثالثا : أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في التالي :

1. تساهم في أثراء الدراسات الاقتصادية عن الأمن الغذائي.
2. الأمن الغذائي من أهم المواضيع التي يتم مناقشتها في الوقت الحاضر في ظل ازمة كورونا.
3. التعرف على اهم مؤشرات الامن الغذائي في دول المغرب العربي ومدى قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية .

رابعا : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل المشكلة الغذائية وتحديد معوقات الأمن الغذائي في بلدان المغرب العربي.

([1]). منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،"الفاو" (1996)، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، إيطاليا، ص:1. رابط http://www.fao.org/3/a-w3613a/index.html.

2. تنمية الوعي الاقتصادي والاجتماعي بأهمية الاستثمار في تحقيق الأمن الغذائي.
3. تقديم الاقتراحات والحلول التي من الممكن ان تساهم في تحقيق الأمن الغذائي .

خامسا: منهجية الدراسة :

أستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل موضوع الدراسة ، بهدف الوقوف على قيمة الفجوة الغذائية في بلدان المغرب العربي خلال الفترة 2000 – 2020.

سادسا : حدود الدراسة :

1. الحدود المكانية : تشمل الدراسة دول المغرب العربي .
2. الحدود الزمانية : يتم تناول موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة (2000-2020).

سابعا : خطة الدراسة :

سوف يقوم الباحثان بتقسيم الورقة البحثية الى اربعة مباحث هي: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به، والأمن الغذائي في الدول العربية عامة ، وواقع الامن الغذائي في دول المغرب العربي ، واخيرا الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به :

أولا: مفهوم الأمن الغذائي :

1. **تعريف البنك الدولي ،*1986*** " :هو حصول كل الناس، في كل وقت على غذاء كاف لحياة نشطة، وسليمة، وعناصره جوهرية: هي وفرة الغذاء، والقدرة على تحصيله.[1]
2. **تعريف منظمة الأغذية والزراعة** F.A.O : يتمثل في مشكلة ضمان القدرة الاقتصادية والبدنية لكل الأفراد وفي كل الأوقات في الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء،بكميات كافية لينعموا بحياة نشيطة وصحية" .[2]
3. **تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (*AOAD*)** بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى

(2) . الجابري، عبد الله معبد. (2000) . الفجوة الغذائية في الوطن العربي : مفهومها، حجمها، أسبابها و علاجها في الاسلام. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،مج. 4، ع. 12، ص. 11- 75.

(3)http://www.fao.org/3/a-w3613a/index.html . منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،"الفاو" (1996)، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، إيطاليا، ص 1. رابط

أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية" .[1]

ثانيا: أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي :

تركز منظمة الاغذية والزراعة على اربعة أبعاد مترابطة لتحقيق الامن الغذائي ، موضحة بالجدول التالي:[2]

1- التوافر: هو الإمداد بالأغذية وتجارتها

2- الوصول : يشمل الوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء

3- الاستخدام : يدور حول كيفية استخدام الجسم للعناصر الغذائية المختلفة

4- الاستقرار : يعني ذلك أن يكون الغذاء آمنًا في جميع الأوقات .

ثالثا : بعض المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي :

1. مفهوم انعدام الأمن الغذائي : تعرفه منظمة الأغذية والزراعة F.A.O بانه ""الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذّية لضمان نمو وتنمية طبيعيين، وتظهر نتيجة لعدم توافر الأغذية، أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم ".[3]

2. مفهوم الاكتفاء الذاتي : هو " قدرة المجتمع على توفير احتياجات جميع سكانه من السلع والمواد الغذائية من خلال الإنتاج الوطني، بالقدر المطلوب، وبالأنواع المختلفة المتعددة المصادر، وفي المواعيد التي يتطلب فيها تلك المواد.[4]

فالاكتفاء الذاتي مفهوم يمكن قياسه، وذلك بنسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني على الشكل التالي:

الاكتفاء الذاتي= الإنتاج الوطني / المتاح من الغذاء *x 100*

3. مفهوم الفجوة الغذائية : هي مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وأسبابها تعود إلى محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج، ولان معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الأسواق الخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية.[5]

---

(4). منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة F.A.O، حالة اسواق السلع الزراعية، التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن افضل بين الاولويات الوطنية والمصالح العامة، 2015، ص 18. http://www.fao.org.

، حالة اسواق السلع الزراعية، التجارة والامن الغذائي: تحقيق توازن افضل بين الاولويات الوطنية والمصالح العامة ، 2015، ص fao(5) منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة .18http://www.fao.org.

([3]). Food and Agriculture Organization of the United States. (2013). *The State of Food Insecurity in the World, 2013: The Multiple Dimensions of Food Security*. Food and Agricultural Organization of the United Nations. P : 53.

([4]). السيد السريتي .(2000) . الأمن الغذائي في العالم الإسلامي وإمكانيات تحقيقه ، بحث مقدم لمؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي ، (مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع كلية الزراعة : القاهرة : جامعة الأزهر) ، ص : 11.

(8). سالم النجفي (2013)، سياسات الأمن الغذائي العربي : حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير رؤية مستقبلية وقفية عبد الله الطريقي للتنمية والنفط، (مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت : لبنان) ، ص: 238.

(9). Food and Agriculture Organization of the United States. (2013). *The State of Food Insecurity in the World, 2013: The Multiple Dimensions of Food Security*. Food and Agricultural Organization of the United Nations. P : 69.

4.التنمية الزراعية القابلة للاستمرار: وتعني " إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التكنولوجيا والمؤسسات بما يضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة . وهي تصون موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية وهي لا تتسبب في تدهور البيئة ." [1]

5. مؤشر الجوع العالمي (*GHI*) : يعرف الجوع وفقًا لمنظمة الصحة والزراعة العالمية (فاو)، على أنه الحرمان من الطعام وسوء التغذية، الذي يجعل الفرد لا يستطيع الحصول على 1800 سعرة حرارية، حدا أدنى يوميًا لحياة صحية ومنتجة.

رابعا : مؤشرات الأمن الغذائي :

1- المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي (*Global Food Security Index*) :

يصدر من قبل وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU Economist Intelligence Unit)، يقيس هذا المؤشر الامن الغذائي على مستوى العالم بناء على الابعاد التالية : توافر الغذاء ،القدرة على تحمل التكاليف ، جودة وسلامة الغذاء ، من خلال 28 مؤشرا فرعيا.[2]

2- مؤشرات أخرى في قياس مستوى الأمن الغذائي :[3] توجد مؤشرات كثيرة لقياس مستوى الأمن الغذائي تشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه، نذكر منها:

- مستوى الإنتاج ،والمتاح من الغذاء والاحتياجات الغذائية اليومية.
- نصيب الفرد من الدخل الوطني(الدخل الاسمي).
- مؤشر ميزانية الأسرة ، والقدرة الشرائية ، والمستوى العام للأسعار.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي في الدول العربية :

1.بعض المؤشرات العامة للدول العربية : بلغ إجمالي الناتج المحلي العربي 2257 مليار دولار (2,257 تريليون دولار) سنة 2017، وارتفع الناتج الزراعي في الدول العربية من 80.3 مليار دولار في 2000 إلى 98 مليار دولار في غاية 2007، وإلى (140.75) مليار دولار خلال العام 2017 أو ما يعادل (6,25%) من إجمالي الناتج المحلي العربي طيلة سنوات (2015، 2016، 2017).[4]

([2]) . محمود بدر علي. (2012). دراسة تحليلية لعدد من المؤشرات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الأمن الغذائي في العراق .*مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية* ،عدد خاص بمؤتمر كلية التربية, 947-969. ص : 67.

(11) . أمال عبد الله فوزي. (2017).*الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء*.(الطبعة الأولى : الجنادرية للنشر والتوزيع). ص :55 .

([4]). حركاتي فاتح .(2018). تحليل مشكلة الامن الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. ص : 196.

جدول رقم (1) مؤشرات عامة للدول العربية

ر.م	البيان		القيمة	السنة
1	عدد سكان الدول العربية		420 مليون نسمة	2019
2	مساحة الدول العربية	1400 مليون هكتار	12,949,939كم2	2019
3	المساحة القابلة للزراعة	197 مليون هكتار		
4	يؤثر الجوع على 55 مليون نسمة من سكان العربية		%13.2	2019
5	الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعه سنويا		2 354 مليار دولار	2018
6	نسبة الزراعة والصيد البحري من مجموع الانتاج السلعي		%6	2018

المصدر: تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2018 – 2019 .

2.الفجوة الغذائية : يتم تقدير الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك، أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، بافتراض عدم وجود مخزونات مرحلة، وبدون تضمين تجارة السلع الغذائية البينية العربية، وتعاني الدول العربية من وجود فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات الغذائية، مما ادى الى زيادة العجز في الميزان التجاري للدول العربية، واعتماد الدول العربية على الخارج في سد معظم احتياجاتها الغذائية. ويوضح الجدول التالي الفجوة الغذائية في الدول العربية :

جدول رقم (2) قيمة الفجوة الغذائية العربية (مليار دولار امريكي)

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2000	13.9	2005	18.1	2010	34.3	2015	33.5
2001	14.5	2006	23.0	2011	35.5	2016	34.5
2002	15.1	2007	24.8	2012	35.0	2017	34.6
2003	16.9	2008	39.8	2013	35.7	2018	33.5
2004	17.4	2009	30.0	2014	36.7	2019	-

المصدر: 1. تقارير اوضاع الامن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية اعداد مختلفة .

2.Global Food Security Index 2015-, 2019, an Annual Measure of the State of Global Food Security, The Economist Intelligence Unit Limited, 2015-2019.

يلاحظ من الجدول السابق : أن خلال الفترة (2000-2007) ازدادت قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية من حوالي 13.9 مليار دولار إلى حوالي 23.8 مليار دولار ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 8 في المائة. بينما الفترة (2007 – 2008) ازدادت قيمة الفجوة للسلع الغذائية بشكل كبير وبلغت 36.8 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً والازمة الاقتصادية العالمية 2008 (جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009). وخلال الفترة (2010 – 2012) شهدت الفجوة الغذائية العربية استقرار نسبي، ربما يعزى ذلك لتكثيف الجهود القطرية وانتهاج سياسات زراعية أكثر تشجيعاً للاستثمار الزراعي وتحفيزاً لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي. وفي خلال الفترة (2017 – 2018) شهدت تراجع قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية من نحو (34.69) مليار دولار في عام 2017 إلى نحو (33.58) مليار دولار عام 2018 ، أي تراجع بنسبة (3.20 %) ، وبالرغم من هذا التراجع في قيمة الفجوة ،إلا أن هذا لا يعني تحسناً في الإنتاج بدرجة كبيرة، وإنما يعزى هذا التراجع إلى الانخفاض في الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2018 ، وقد شكلت مجموعة الحبوب ما نسبته (56.2 %) من إجمالي قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية. وتركزت الفجوة في ست دولٍ عربيةٍ بما نسبته نحو (77.31 %) من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية لعام 2018، وهي: السعودية (21.25 %)، ومصر (16.55 %) والإمارات (13.04 %)، والجزائر(13.25 %)، والعراق (8.88 %) والكويت (4.35 %).[1]

3.الأراضي الصالحة للزراعة والقوى العاملة : تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة العربية حوالي (233.24) مليون هكتار أي بنسبة (17.37 %) من إجمالي المساحة الجغرافية للمنطقة العربية المقدره حوالي (1345,38) مليون هكتارًا، ويزرع منها فقط نحو (74.12) مليون هكتار، بنسبة (31.78 %) من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة(2018). وتبلغ نسبة مساهمة السودان من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة العربية نحو(31.51 %) ،تليها كل من الجزائر والصومال والسعودية بما نسبته (18.93 %) و(18.92 %) و(7.44 %) على الترتيب. وبلغ عدد القوى

(1). تقارير اوضاع الامن العربي (2017) ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية اعداد مختلفة. ص:11.

العاملة في كافة بلدان الوطن العربي (منهم عمال آسيويون في الخليج) حوالي 135 مليون عامل، أو قرابة 33% من إجمالي عدد السكان، وبلغ العدد الإجمالي للعاملين في قطاع الزراعة نحو ثلاثين مليون شخصا، أو ما يعادل 22% من إجمالي قوة العمل سنة 2017.[1]

4. الناتج الزراعي العربي ومتوسط نصيب الفرد منه : تراجعت الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، إذ بلغت تلك النسبة (7.8%) في عام 2000 ، وبنسبة (5.6%) في عام 2017، ويعكس هذا المؤشر قدراً أكبر من الحقيقة إذا تم تناوله على صعيد مجموعات الدول العربية، ويعود جزء من هذه التقلبات إلى اعتماد مساحات واسعة من الزراعة العربية على الهطول المطري، حيث تشغل ما نسبته (80%) من إجمالي المساحة المزروعة .

جدول رقم (3) تطور الناتج المحلي والزراعي بالأسعار الجارية (مليون دولار)

البيان / السنوات	2000	2005	2010	2015	2017
الناتج المحلي الإجمالي	0.729.018	1,166,512	2,070,437	2,429,069	2.257.000
الناتج الزراعي	55.900	70,763	125,829	142,000	138,320
نسبة ناتج الزراعي للناتج المحلي	7.8	6.1	6.1	5.8	5.6
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	209	237	395	392	366

المصدر: تقارير اوضاع الامن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية اعداد مختلفة.ص:11.

5. انتاج الحبوب : تمثل الحبوب الغذائية نسبة كبيرة من المساحة المزروعة من الأراضي الزراعية في الوطن العربي ، وادى تذبذب كميات الأمطار من عام لآخر إلى عدم ثبات كميات الإنتاج من الحبوب الغذائية [2]. خلال الفترة (2000-2007) ارتفع إنتاج الحبوب خلال الفترة (2000-2007) من حوالي (37.6) مليون طن إلى حوالي (50.1) مليون طن ، بمعدل سنوي قدره (4.1) في المائة، في حين ارتفع الاستهلاك من حوالي (84) مليون طن إلى حوالي (102) مليون طن بمعدل سنوي قدره (3) في المائة. وبالتالي، ارتفعت نسبة الاكتفاء في الحبوب من (44.8) في المائة إلى (48.9) في المائة خلال هذه الفترة بسبب

(1) . يوسف بن يزة (2018) ،محددات ومهددات الأمن الغذائية في المنطقة العربية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 38 ،ص :21.

(2) تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي .(2018). قرير التنمية العربية التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربي ،(الاصدار الثالث : المعهد العربي للتخطيط). ص: 69.

تجاوز معدل النمو في الإنتاج معدل النمو في الاستهلاك . وخلال الفترة (2007 – 2008) شهد العالم العربي ارتفاعاً مستمراً في مستويات أسعار السلع الغذائية، وقد تراوحت الزيادة في المتوسط الى (24.3%) بالنسبة للحبوب.[1] أما الفترة (2000- 2014) بعد أن كانت مجموعة الحبوب تشكل نحو (45 %) من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية في عام 2000 ، فقد أصبحت تشكل حوالي (65.7 %) عام 2014 ، ويأتي القمح في صدارة هذه المجموعة من إجمالي الفجوة الغذائية 2014 ، حيث يمثل وحده أكثر من (42 %) من قيمة فجوة الحبوب . الفترة حتى نهاية 2018 قدر إنتاج الحبوب في المنطقة العربية بنحو (51.88) مليون طن، تمثل نحو (1.75 %) من الإنتاج العالمي من الحبوب المقدر بنحو (2965.92) مليون طن ، وبلغ معدل الاكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب نحو (37.8 %).[2]

المبحث الثالث : واقع الامن الغذائي في دول المغرب العربي :

تحاول دول المغرب العربي طوال سنوات ضمن اتحاد المغرب العربي مواجهة التحديات المشتركة، التي تواجهها في شتى المجالات، ورغم الاختلاف في أدائها الاقتصادي، وباستثناء ليبيا التي تواجه حالة من عدم الاستقرار الى يومنا هذا ، فإنها تواجه نفس التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية .

أولا : مؤشرات عامة للدول المغاربية :

يصنف البنك الدولي ليبيا من الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، بينما يصنف البنك الدولي المغرب من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل ، ويساهم القطاع الزراعي في المغرب بنسبة 19% في الناتج المحلي الإجمالي [3].

ويصنّف البنك الدولي الاقتصاد الجزائري من الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، ويصنف البنك الدولي موريتانيا من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، ويمثل القطاع الزراعي والرعوي (20%) من الناتج الداخلي الخام. ويصنف البنك الدولي تونس من الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.

جدول رقم (4) مؤشرات عامة للدول المغاربية

ر.م	البيان	القيمة	السنة
1	عدد سكان الدول المغاربية	102 مليون نسمة	2019
2	مساحة الدول المغاربية	5.782.141 كم^2	2019
3	الناتج المحلي الاجمالي للدول المغاربية مجتمعه سنويا	329 مليار دولار	2019

(1) جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009.

(2) رائد حتر .(2020). ندوة حول إخفاقات مؤشرات أداء القطاع الزراعي العربي، منتدى الفكر العربي ، عمّان ، الاردن.ص :37.

(3) الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار،2017.

4	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحليّ للبلدان المغاربية	4865 دولاراً	2018
5	نسبة الزراعة والصيد البحري من مجموع الانتاج السلعي	%6	2018
6	تتميّز بلدان المغرب العربي باستثناء ليبيا بأهمية الزراعة والصيد البحري والذي يمثل من حجم إنتاجها في سنة 2016	%12.1	2016

المصدر: 1- تقرير الأمن الغذائي العربي (2019) للمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة للجامعة العربية.

2- خالد بوزار 2020 : الاستعراض الإقليمي لحالة الأمن الغذائي والتغذية لعام 2019.

ثانيا : مؤشرات الأمن الغذائي في البلدان المغاربية :

***1*-مؤشر الجوع العالمي :** يوضح الجدول التالي ترتيب مؤشر الجوع للدول المغاربية خلال السنوات : 2018 – 2019 :

جدول رقم (*5*) : مؤشر الجوع العالمي للدول المغاربية (ترتيب عالمي / نقاط)

السنة	عدد الدول	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
2019	117	غ.م	6.2 / 23	10.3 / 47	9.4 / 42	26.7 / 90
2018	119	غ.م	7.9 / 28	9.4 / 39	10.4 / 44	27.3 / 88

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ((IFPRI) ، بالتعاون مع مؤسسة "concern worldwide" الدولية ومؤسسة "Welthungerhilfe" الألمانية .

***2*-الصادرات والواردات الزراعية والغذائية :** تمثّل التجارة البينية في المنطقة (5%) من قيمة معاملاتها الخارجية الإجمالية، وفق بيانات الأمم المتحدة، وهو رقم ضعيف إذا ما تمت مقارنته بحجم التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي والذي يصل إلى 66 % من الحجم الإجمالي لمبادلاتها التجارية.

جدول رقم (*6*) انكشاف الدول المغاربية على الاسواق العالمية للأغذية (متوسط الفترة *2013-2014*)

البلد	الواردات	الصادرات	الانتاج	الاعتماد على الاستيراد (نسبة)	تركز الواردات (المعامل)	الانكشاف الكلي (المؤشر)
	سعرات حرارية (مليارات)					
تونس	163.156	25.211	138.073	0.50	0.86	0.43

ليبيا	147.422	905	43.002	0.77	0.86	0.67
المغرب	333.781	17.542	495.041	0.39	0.91	0.36
الجزائر	611.925	18.835	362.736	0.62	0.91	0.57
موريتانيا	36.923	31	19.803	0.65	0.86	0.56

المصدر : المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ((IFPRI)

يلاحظ من الجدول أن ليبيا تحتل المرتبة الأولى من حيث الاعتماد على الاستيراد من الخارج ومؤشر الانكشاف الكلي الأعلى بين الدول المغاربية ، بينما تمثل المغرب اقل الدول اعتمادا على الاستيراد وهو ما يوضحه انخفاض مؤشر الانكشاف الكلي .

3- الناتج الزراعي : تعاني دول المنطقة عجزا هيكليا في المجال الزراعي ، إذ لا تتجاوز مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 3.7 % من إجمالي مساحة الدول الخمس البالغة 5.8 مليون كلم مربع، كما لا تتجاوز مساحة الأراضي المسقية 7 % من إجمالي المساحة المزروعة.[1]

جدول رقم (7) : الناتج الزراعي (بالأسعار الجارية) 2012-2016 (مليون دولار امريكي)

الدولة / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
تونس	3900	3792	41477	3997	3425
الجزائر	18334	20573	21966	19718	19476
ليبيا	737	885	885	885	820
المغرب	11885	14776	12828	14956	15540
موريتانيا	561	586	1027	1203	1410
اجمالي الدول المغاربية	35417	40612	78183	40759	40671
اجمالي للدول العربية	140424	148811	142956	148006	144375

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية اعداد مختلفة .

4-انتاج الحبوب في الدول المغاربية : لم تتمكن بلدان المغرب العربي في الأعوام الأخيرة، من التخفيف من استيراد الحبوب، الذي يثقل على رصيدها من النقد الأجنبي، ويؤبد تبعيتها للسوق الدولية، التي يمكن أن تتفاقم مع التغيرات المناخية. فدولة المغرب لم تسلم من اللجوء المكثف إلى استيراد الحبوب من السوق العالمية هذا العام 2020 ، بعد توقع تراجع المحصول إلى (3) ملايين طن، من (5.2) ملايين طن. وكذلك حال تونس التي

(1) اعلان تونس (2019)، الدورة 18 من اجتماعات اللجنة الوزارية المغاربية المكلّفة بالأمن الغذائي بدول اتحاد المغرب العربي ، ورشة العمل الإقليمية حول أزمة الغذاء العالمية وأثرها على الامن الأمن الغذائي، تونس، مارس 2019.

توقعت تراجع المحصول من (2.4) مليون طن إلى (1.57) مليون طن. ورغم تأكيد الجزائر على انها محصولها في حدود 5.3 ملايين طن من الحبوب، إلا أن ذلك لا يمثل سوى ثلث حاجيات البلد من الحبوب التي تقدر حوالي (5) مليون طن. وكذلك الحال في ليبيا وموريتانيا لاعتمادهما على استيراد الحبوب بنسبة كبيره جدا. وعدم ثبات محصول الحبوب في البلدان المغاربية عموما ، بسبب ارتهانها للتساقطات المطرية، يجعلها من أكبر المستوردين في العالم، وكان لانتشار فيروس كورونا أثر ملحوظ في ارتفاع مشتريات السلع الغذائية في المنطقة، حيث سعت الأسر إلى تكوين مخزون من الدقيق والحليب والأرز والخضر والسكر والزيوت، ما أفضى إلى ارتباك سلسلة التوزيع، وساهم في ظهور المضاربة وارتفاع الأسعار. وبادرت حكومات المغرب العربي إلى التأكيد على توفير مخزون من القمح لتزويد السوق والاستجابة لطلب الأسر. وحرصت على اتخاذ تدابير لضمان مخزون استراتيجي من القمح وتسهيل تزويد السوق. يوضح الجدول التالي انتاج الحبوب في الدول المغاربية لسنوات مختارة :

جدول رقم (8) : انتاج الحبوب في الدول المغاربية سنوات مختارة (طن)

السنة / الدولة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
2007	213,770	2,024,804	3,602,256	2,505,022	182,406
2012	307,527	2,305,900	5,137,470	5,311,219	343,848
2018	242,231	2,262,377	6,064,881	10,388,66	340,110

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية اعداد 2007 و 2012 و2018.

شكل رقم (1) : محصول الحبوب كجم / هكتار للدول المغاربية لسنوات متفرقة

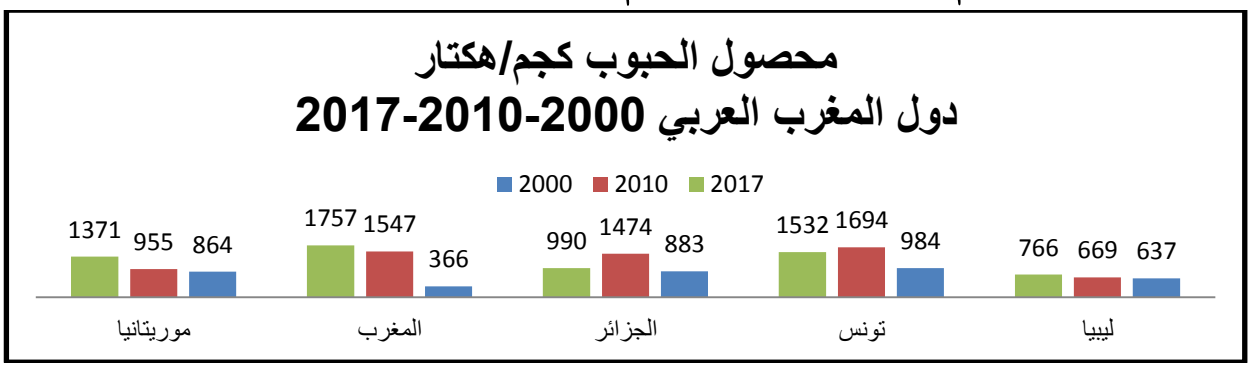

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على جدول رقم 4.

5- الأراضي القابلة للزراعة : تشغل الزراعة (12.1%) من جملة مساحة الدول المغاربية والتي تقدر بحوالي (5.782.141 كم^2) ،وتعتبر الجزائر ثاني اكبر دولة عربيا من حيث المساحة بعد السودان ، وبالنسبة

لتوفر الموارد المائية للزرعة فهناك ثلاثة مصادر أساسية هي المياه السطحية والآبار الجوفية والأمطار، وتعتمد الدول المغاربية بنسبة (5-10%)على المياه الجوفية .

جدول رقم (9) : الأراضي القابلة للزراعة (% من مساحة الأراضي) 2000-2017.

السنة / الدولة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
المساحة كم^2	1.759.541	163.610	2.381.741	710.850	1.030.700
القابلة للزراعة %	1.0	18.5	3.1	18.9	0.45

المصدر: 1. منظمة الأغذية والزراعة FAO (2018) ، على الرابط التالي: https://2u.pw/TY109.

2 .المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، مجلد 38، 2019

شكل رقم(2): الأراضي القابلة للزراعة (% من مساحة الأراضي)

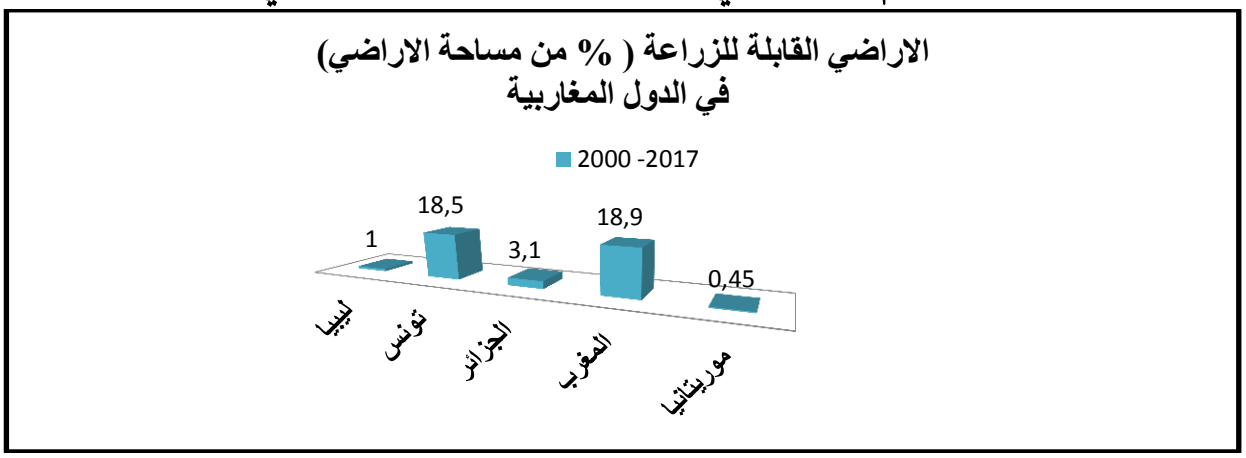

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد للبيانات بالجدول رقم 11.

ثالثا : الفجوة الغذائية بالدول المغاربية :

تظهر الفجوة الغذائية نتيجة عجز معدلات نمو الانتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، أي الفرق بين ما يتاح من سلع غذائية والاستهلاك الكلي للغذاء.

جدول رقم (10) : قيمة الفجوة الغذائية في دول المغرب العربي لسنوات مختارة (مليون دولار)

الدولة	الميزان التجاري للسلع الغذائية				
	2007	2011	2012	2013	2014
تونس	284	600	611	843	1001
الجزائر	4349	3571	3499	5372	8251
ليبيا	1379	1131	1101	1256	1253
المغرب	(14)	724	741	(96)	(69)
موريتانيا	(103)	117	114	150	150
الاجمالي	**5890**	**6140**	**6068**	**7526**	**10587**

المصدر: الكتب السنوية للإحصائيات الزراعية مجلد 31-34-35 .

يلاحظ من الجدول ارتفاع الفجوة الغذائية في الدول المغاربية من (5.9) مليار دولار عام 2007 إلى (10.6) مليار دولار تقريبا وذلك لعدة عوامل اهمها: ازياد الطلب على الغذاء نتيجة النمو السكاني المتزايد. واختلال التوازن بين الصادرات والواردات الغذائية ،وانخفاض الانتاج الزراعي نتيجة الانخفاض في الاساليب الانتاجية وضعفها وندرة المياه . وتساهم مجموعة الحبوب بنسبة (65%) من هذه الفجوة ، كما تساهم الجزائر بنسبة (66%) من اجمالي قيمة الفجوة للبلدان المغاربية .

رابعا : التحديات التي تواجه الامن الغذائي للدول المغاربية :

1.التحديات الطبيعية :

- التصحر : الانخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية.
- المناخ : اعتماد أغلب الزراعات العربية على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب .
- المياه : عدم كفاية مصادر المياه (ندرة المياه وسوء استغلالها وهدرها).

2. التحديات الديموغرافية (البشرية) :

- التزايد السكاني، والتوازن بين السكان والغذاء، اختلال مستويات الدخول.

3.السياسات الاقتصادية :

- التوزيع غير المتوازن للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية .
- فشل السياسات الزراعية إجمالا ونظرتها الانعزالية أو القطرية.

4. تحديات اخرى :

- تذبذب العوائد النفطية، نتيجة لتغيرات اسعار النفط .
- التحولات في النظام العالمي ، ونمو التكتلات الاقتصادية .
- تقلبات اسعار الغذاء في السوق العالمية.

المبحث الرابع : الأمن الغذائي العالمي في ظل جائحة كورونا :

تعتبر قضية "الأمن الغذائي" إحدى أهم القضايا التي تشغل دول العالم ، وتبرز أهمية هذه القضية بالضرورة، في وقت الأزمات والمحن كالوضع الحالي الذي يعانيه العالم بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد. فالعالم اليوم يعاني من أزمة معقدة ومركبة بسبب تفشي فيروس كورونا، تفوق أزمة العام 2008، وهي الأزمة الأخطر منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929، فالدول مهددة بأزمات اقتصادية كبيرة ونقص في الغذاء، والدول المغاربية ضمن ذلك بكل تأكيد. وتسعى جميع دول العالم إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، خصوصًا أن الأزمة الحاليّة غير مقرونة بوقت محدد لانتهائها، وهذا ما يشكل خطرًا على مستقبل الأمن الغذائي العالمي القريب، وحصول "نقص في المواد الغذائية" في السوق العالمية، بسبب الاضطرابات في التجارة الدولية وسلاسل الإمدادات الغذائية جراء تفشي فيروس كورونا. ونتيجة الاجراءات التي اتخذتها الحكومات لمواجهة تفشي فيروس كورونا أدى ذلك إلى انكماش الاقتصادات العالمية، وتخفيض القطاعات الانتاجية، وشلل في حركة التجارة العالمية وسفن الشحن [1] ،وقد أثرت الأزمة بشكل خاص على صادرات الحبوب العالمية "القمح والشعير والذرة والأرز.

أولا : واقع الامن الغذائي في دول المغرب العربي في ظل جائحة كورونا : تعاني دول المغرب العربي من ندرة موارد المياه، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وعدم استقرار سياسي واقتصادي، وكلها ستنعكس سلباً على الوضع المعيشي فيما يتعلق بالأمن الغذائي للفرد ، خاصة في ظل تصاعد أزمة كوفيد-19. وقد ادى انتشار الفيروس إلى ارتفاع ملحوظ في مشتريات السلع الغذائية في المنطقة، حيث سعت الأسر إلى تكوين مخزون من السلع الغذائية، ما أفضى إلى ارتباك سلسلة التوزيع، وساهم في ظهور المضاربة وارتفاع الأسعار (التضخم في سوق السلع الغذائية) ، ما من شأنه أن يتسبب في اختلالات في السوق .

ثانيا : تداعيات ازمة كورونا (كوفيد 19): لم تعد مسألة الأمن الغذائي أو السيادة الغذائية للدول مسألة سياسية أو اقتصادية فقط، بل أصبحت قضية أمن قومي مهم للدول، فقد استخدم القمح كسلاح سياسي واستراتيجي لسنوات طويلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشعوب ، والتي تمتلك أكبر مورد عالمي

(1) . طارق، نهال. (2020). CNN تكشف تأثير كورونا على حركة التجارة الدولية، وقطع طرق الموانئ العالمية، اليوم السابع، ص : 16 . عبر الرابط التالي: https://bit.ly/39gullx.

للقمح والأرز والذرة عام 2008، وتستورد المنطقة العربية قرابة 55% من احتياجاتها من القمح من الولايات المتحدة الأمريكية[1]. لذلك أصبح الأمن الغذائي هو التحدي الأكبر في المنطقة العربية عامة وللبلدان المغاربية خاصة باعتباره جزء من أهم أوجه صناعة السياسات، نظراً لأن سياسة الغذاء ترتبط ارتباطاً مهماً باستقرار الأنظمة السياسية في المنطقة العربية لتأثيراتها المباشرة والسريعة على الفقراء ومحطات الرعاية الاجتماعية والمناطق المهمشة والشعبية خاصة في ظل أزمة كوفيد 19[2]**.ومن اهم نتائج الازمة في وقتنا الحاضر:**

1. صعوبة الوصول إلى أسواق البيع بالجملة والتجزئة نتيجة الإغلاقات.
2. انخفاض أسعار الطاقة وآثاره المحتملة على الدول العربية المنتجة للنفط .
3. انخفاض المخزونات الاستراتيجية للدول نتيجة للسحب الزائد دون تعويض.
4. زيادة الفقر نتيجة الزيادة المتوقعة في البطالة وانخفاض دخول ذوي الدخل اليومي المحدود .
5. صناعة الأغذية العالمية ستتأثر بشكل كبير على المدى الطويل، وهو الشيء المتوقع حتى في البلدان التي فيها انتشار الفيروس محدود، وهو ما سيكون له انعكاسات كبيرة في جميع أنحاء العالم.
6. انخفض عدد العمال في الأراضي الزراعية مسببا انخفاض المحاصيل.
7. حرمان الدول من القدرة على استيراد المواد الغذائية بمعدلها الطبيعي.
8. اثار مشكلة الامن الغذائي على المستهلك : التضخم وارتفاع الاسعار. واختلال هيكل الدعم الاجتماعي.

ثالثا: حلول مقترحه لعلاج تداعيات كورونا على الامن الغذائي في البلدان المغاربية :

1. ترقية التجارة البينية بين الدول للسلع الغذائية، و تبسيط إجراءات الاستيراد.
2. تطوير برامج الأمن الغذائي العربي لتصبح برامج دائمه .
3. رفع الإنتاجية الزراعية وجودة الإنتاج وتعزيز الاستثمار في قطاع التنمية الزراعية.
4. إصلاحات طارئة في إدارة السياسات الغذائية للدول المغاربية .
5. استقلالية مسألة الأمن الغذائي خارج الصراعات والخلافات بين الدول.

الخلاصة:

الأزمة الغذائية في الدول المغاربية تتمثل في مشكلة نقص أو شح في بعض الموارد المتاحة، ونموا سكانيا متسارعا وعجزا او سوء استغلال للإمكانات المالية, اضافه الى خلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح من

(1) .المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) ، بالتعاون مع مؤسسة "concern worldwide" الدولية ومؤسسة "Welthungerhilfe" الألمانية .2011. ص : 13.

(2) . رائد حتر .(2020). ندوة حول إخفاقات مؤشرات أداء القطاع الزراعي العربي، منتدى الفكر العربي ، عمّان ، الاردن، ص : 53

موارد، فهي جزء من مسألة التنمية المتكاملة في جوهرها، وحتى إعداد الورقة وحسب اطلاع الباحثان، لم تنطلق في المنطقة المغاربية أي مبادرة حازمة وعاجلة تتعلق بالأمن الغذائي في ظل فيروس كورونا ، وهو ما قد يؤثر سلبا على الامن الغذائي في السنوات القادمة .

النتائج :

من خلال التحليل توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1. أن الازمات العالمية تعد مؤشر الى حدوث مشكلة انعدام الأمن الغذائي ، وما حدث في 2008، ويحدث في بداية السنة الحالية 2020 م في ظل جائحة كورونا ، خير دليل على ذلك .
2. ان دول المغرب العربي تعاني من استمرار ارتفاع الفجوة الغذائية ، وتقلص للصادرات الزراعية ، وسجلت الجزائر اكبر قيمة للفجوة الغذائية خلال السنوات المتاحة واقلها في تونس.
3. اظهرت أزمة فيروس "كوفيد 19" في النصف الاول من العام الحالي 2020 ،تأثير كبير على الأمن الغذائي العالمي وفي دول المغرب العربي ، ويظهر ذالك من خلال اتساع الفجوة الغذائية للدول ، وهو ما سيكون له تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة.

التوصيات :

1. تنسيق الجهود والسياسات الزراعية بين الدول المغاربية في إطار تكاملي (الشراكات الزراعية أحد مفاتيح التكامل الاقتصادي) حول هدف واحد هو تحقيق الأمن الغذائي.
2. ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي واستعمال التكنولوجيات الحديثة كرافعة للتنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية.
3. إنشاء صندوق مغاربي للطوارئ خاصّ بالأمن الغذائي لمواجهة الازمات العالمية.

قائمة المراجع والمصادر والهوامش:

أولا : المراجع و المصادر العربية :

اعلان تونس (2019)، الدورة 18 من اجتماعات اللجنة الوزارية المغاربية المكلّفة بالأمن الغذائي بدول اتحاد المغرب العربي ، ورشة عمل حول أزمة الغذاء العالمية وأثرها على الأمن الغذائي، تونس، مارس 2019.

أمال عبد الله فوزي.(2017). *الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء*.(الطبعة الأولى: الجنادرية للنشر والتوزيع).

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي .(2018). قرير التنمية العربية التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربي ،(الاصدار الثالث : المعهد العربي للتخطيط).

الجابري، عبد الله معبد. (2000) . الفجوة الغذائية في الوطن العربي : مفهومها، حجمها، أسبابها و علاجها في الاسلام. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،مج. 4، ع. 12، ص. 11- 75.

حركاتي فاتح .(2018). تحليل مشكلة الامن الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.

خالد بو زار(2020) .الاستعراض الإقليمي لحالة الأمن الغذائي والتغذية لعام 2019: نظم غذائية مستدامة من أجل حميات صحية في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.

رائد حتر(2020). ندوة حول إخفاقات مؤشرات أداء القطاع الزراعي العربي، منتدى الفكر العربي ، عمّان ، الاردن.

سالم النجفي (2013)، سياسات الأمن الغذائي العربي : حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير رؤية مستقبلية وقفية ، (مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت : لبنان) ، ص. 238.

السيد السريتي(2000).الأمن الغذائي في العالم الإسلامي وإمكانيات تحقيقه ، بحث مقدم لمؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي ، (مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع كلية الزراعة : القاهرة : جامعة الأزهر).

محمود بدر علي. (2012). دراسة تحليلية لعدد من المؤشرات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الأمن الغذائي في العراق .*مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية*، عدد خاص بمؤتمر كلية التربية, 947-969.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،"الفاو" (1996)، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية،روما،إيطاليا. رابط http://www.fao.org/3/a-w3613a/index.html.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2011) .الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 31.

يوسف بن يزة (2018) ،محددات ومهددات الأمن الغذائية في المنطقة العربية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 38 ،ص 21:.

ثانيا : المراجع و المصادر الأجنبية :

Breisinger, C., Van Rheenen, T., Ringler, C., Pratt, A. N., Minot, N., Aragon, C., ... & Zhu, T. (2010). Food security and economic development in the Middle East and North Africa. *International Food Policy Research Institute*, 1-52.

FAO, W. (2015). IFAD, 2012: The State of Food Insecurity in the World: Economic Growth is Necessary but not Sufficient to Accelerate Reduction of Hunger and Malnutrition. *Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, Italy*.

Food and Agriculture Organization of the United States. (2013). *The State of Food Insecurity in the World, 2013: The Multiple Dimensions of Food Security*. Food and Agricultural Organization of the United Nations.

Unit, E. I. (2015). Global food security index 2015: an annual measure of the state of global food security. *London: EIU*.

الملاحق :

ملحق رقم (1) : نسبة انعدام الأمن الغذائي في بلدان المغرب العربي (2015-2017)

الدول	تصنيف الدول	%
الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس	المغرب العربي	7.8
العراق، ليبيا، سوريا، السودان، اليمن	الصراع	17.7
البحرين، الكويت، عُمان، قطر، السعودية، الإمارات.	الخليج	7.6
مصر، العراق، الأردن، لبنان، السودان، سوريا، اليمن، فلسطين	المشرق	13.0

المصدر: FAW, 2018. على الرابط التالي: https://2u.pw/TY109.

ملحق رقم (2): محصول الحبوب كجم / هكتار للدول المغاربية لسنوات متفرقة.

السنة / الدولة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
2000	637	984	883	366	864
2010	669	1694	1474	1547	955
2017	766	1532	990	1757	1371

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011. ص 51.

تفعيل آليات استغلال العقار الفلاحي الوقفي كأحد الحلول القانونية لتحقيق الأمن الغذائي في التشريع الجزائري

Activting the mechanisms of exploitation of the agricultural andowment as one of the legal solutions to acheieve food security in the algerien legislation

شريفة يوسف الزين و علياتي محمد

- الدرجة العلمية طالبة دكتوراه / أستاذ محاضر قسم أ.
- المؤسسة: كلية الحقوق جامعة المدية الجزائر
- مخبر الانتماء: مخبر السيادة و العولمة

ملخص:

على ضوء الأزمة الاقتصادية التي تعرفها البلاد وبعد أن أصبحت شبه عاجزة عن تلبية حاجيات الأساسية للأفراد ومن ثمة تحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح قضية ذات أمن قومي، كما يشكل عقبة أمام تطور الشعوب وتحقيق اكتفائها الذاتي بسبب ضعف أداء العقار الفلاحي الوقفي نتيجة سوء استغلاله و إدماجه في القطاع العمراني، إلى جانب التناقض والتطبيق الغير سليم للنصوص القانونية المنظمة له مما نتج عنه التصرفات الغير قانونية ، هذا ما دفع بالمشرع الجزائري إلى سن قوانين منظمة للوقف الذي يعد من أهم الأنظمة العقارية المعبرة عن ثقافة التضامن و التآزر بين أفراد المجتمع، متدخلا لتنظيمها بالأساليب القانونية كل ذلك أجل تحسين وترشيد استغلال العقار الفلاحي الوقفي بصورة فعالة، وتحقيق تنمية الوقف، والنهوض بالقطاع الفلاحي الوقفي ودعم التنمية الفلاحية وتقليص الفجوة الغذائية.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي، المساقاة، المزارعة ، الحكر، استثمار

abstract :

the country is expiencing and has become In light of the economic crisis that almost unble to meet the basic needs of individuals and achieve food security , which has become an issue of national security, is one of the reasons that prompted reasons that prompted the algarian legislator to enact laws organized for the endowment , which is one of the most importantsystems

The ancient islamic real estateexpresses a culture of solidarity and synerg Between members of society, and reflects the milieu of love and rapprochement between people and a the algerian legislator reliance on intervention to organize its fields by legal means aimed at developing the endowment and achieving food securty and the endowment is of two types

key words : food security, msaqa, farming , hikarlease ,waqf, development.

مقدمة

يعتبر الوقف من أهم المواضيع المعاصرة نظرا لأهميته باعتباره موردا تمويليا أساسيا، كما يتجلى دوره أيضا باعتباره دعامة أساسية لتقوية العلاقات الاجتماعية بما يجسده من أبعاد إنسانية وتربوية تتمثل بالأساس في حب الخير والتعاون والتخلص من حب التملك وإصلاح أوضاع الناس المعنوية والمادية.

وبهذا الاعتبار فالوقف من أهم مقومات بناء المجتمع وحل مشاكله وقضاياه، لأن أساسه هو العمل الخيري التطوعي المرسخ للقيم الروحية كالتقوى والصلاح، والمؤدي إلى انتشار القيم الاجتماعية كالتعاون والمشاركة في حل مشاكل الآخرين وتعميق التكافل الاجتماعي، لذلك يعتبر الاستثمار الوقفي أحد مقومات نجاح أي دولة باعتباره انعكاس لتطور اقتصادها فهو يكشف مدى تحكم الدولة في ثرواتها، وكيفية استقلالها من أجل بناء اقتصاد قوي ناجح على جميع المستويات وكذا تفعيل حركتها التجارية على مستوى الوطني والدولي، ولا يكون ذلك في هذا الصدد إلا من خلال حسن استثمار واستغلال العائدات التي تأتي من الوقف بهدف توظيفها في مشاريع استثمارية ناجحة و رائدة خاصة بالدولة الجزائرية التي تعتبر في أمس الحاجة لهذه المخططات المستقبلية لذلك عمدت الجزائر إلى استغلال العقارات الوقفية بما يحقق ذلك فأصدرت عدة نصوص لاستثمار الأوقاف العامة الذي عُني باهتمام المشرع و أقر أحكام لاستثماره.

لاشك أن استثمار العقارات الوقفية الفلاحية أمر واجب، ولولا هذا الواجب لما بقيت الأوقاف، ولما تمت المحافظة على أصولها الوقفية و سواءا كانت قد حبست لتقديم فيض من المنافع أو الإيرادات لتحقيق أهداف وضعها الواقف، وفي تعطيل الوقف عن الاستغلال الذي أعد له حرمان لأفراد الأمة أو المجتمع من منافع الوقف و إهدار للعلاقات الإنتاجية الكامنة في أموال الأوقاف.

و بسبب تدهور أسعار النفط في زمن كورونا، و مع استمرار الجائحة يشكل استغلال العقارات الفلاحية بما فيها الوقفية أمل النجاة في تحقيق الغذائي و بذلك فإن الاستثمار في هذا القطاع يعد من أحد البدائل التي تعول عليها البلاد للخروج من تبعية الغذائية و دفع عجلة التنمية إلى أمام ، لذلك حاول المشرع الجزائري الاستفادة و استغلال هذه الثروة الوقفية و ذلك باستثمارها و تنميها، و عن طريق سن قانون يُعنى باستثمار العقارات الـوقفية الفلاحية فأقر صيغ لاستغلال العقارات الوقفية الفلاحية و عليه نطرح الإشكالية التالية ما هو دور العقار الفلاحي الوقفي في تحقيق الأمن الغذائي ؟.

و لتجسيد هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج التحليلي المنصب على النص القانوني المُنظم لموضوع الحال تحليلا و تمحيصا لمختلف أحكامه، و إدراكا لذلك قسمنا هذا البحث إلى محورين.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

ارتبط الأمن الغذائي بالعديد من المتغيرات منها المناخية، ومشكلة العقار الفلاحي الوقفي ، ذلك لكون أزمة الغذاء تتصدر لائحة اهتمامات العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، مما جعل المشرع الجزائري يعطي العقار الفلاحي الوقفي اهتماما كبيرا من خلال ترسانة النصوص القانونية والتنظيمية لتفعيل دور العقار الفلاحي الوقفي في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، غير أنه لم يعد تعريف الأراضي الفلاحية الوقفية لذلك تقدم تعريفا لهذه الأخيرة بإضافة إلى تعريف الأمن الغذائي مع الكشف عن واقعه في الجزائر

***1*- تعريف الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة:** لا نجد تعريفا قانونيا للأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة عند الرجوع إلى النصوص القانونية المنظمة لأحكامها، غير أنـــــه يمكن ملاحظة أن هذه الأراضي تتصف بخاصيتين أساسيتين - وذلك انطلاقا من تسميتها :

- فهي من جهة أراضي وقفية ومن جهة ثانية أراضي فلاحية، وعليه يمكن تحديد هذه الأراضي وتعريفها انطلاقا من الخاصيتين السابق ذكرهما.

أ- الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة هي أملاك وقفية: من خلال استقراء نصوص الترسانة القانونية الوطنية، نجد المشرع قد نص بالمادة 213 من القانون المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم، وكذا المادة 03 من القانون رقم 91 - 10 المتعلق بالأوقاف، أن الأملاك الوقفية تنشأ نتيجة تصرف الواقف في مال يملكه بجعله غير قابل للتملك على وجه التأبيد بغية التصدق بمنفعة هذا المال على الفقراء أو على وجه من وجوه الخير[1].

كما نص المشرع بالمادة 08 من نفس القانون على أن الأملاك الوقفية تتضمن مجموعة من الأماكن والمنقولات والعقارات.

و بناءا مما تقدم يتضح أن الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة تدخل في عموم الأملاك الوقفية العقارية ذلك أن الأصل في العقارات هو الأرض[2]، وفي هذا أكدت المادة22 من المرسوم التنفيذي رقم 98- 381 المحدد لشروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها و كيفيات ذلك[3]، أن الملك

[1] كريمة حاجي، استغلال الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة في التشريع الجزائري ، مقال منشور مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد التاسع ، المجلد الثاني لسنة 2018. ص 1141 .

[2] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد،حق الملكية مع شرح مفصل للأشياء والأموال، الجزء الثامن،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، لبنان، 1998،ص 19 ، ص20 .

[3] المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 98 - 381 المؤرخ في 12 / 01 / 1998 ، المحدد لشروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها و كيفيات ذلك، الجريدة الرسمية عدد 90 لسنة 1998 .

الوقفي يمكن أن يكون بناءا أو أرض بياض أو أرضا زراعية - وهو ما ينطبق على الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة - أو أرضا مشجرة.

وعليه فالأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة هي أراضي وقفية تم حبسها عن التملك على وجه التأبيد للتصدق بمنفعتها للجهة التي حددها الواقف أو على وجوه البرّ عموما

ب - الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة هي أراضي فلاحية : عرف المشرع الجزائري الأراضي الفلاحية بموجب المادة 04 من القانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري المعدل والمتمم[1]، التي جاء فيها ما يلي :" الأرض الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية في مفهوم هذا القانون هي كل أرض تنتج بتدخل الإنسان سنويا أو خلال عدة سنوات إنتاجا يستهلك البشر أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة استهلاكا مباشرا أو بعد تحويله" .

فالملاحظ أن هذا النص ضبط تعريف الأراضي الفلاحية على أساس معيارين هما[2]:

1- الإنتاج أو قابلية الإنتاج الفلاحي بتدخل الإنسان، ويترتب عن هذا المعيار إخراج الأراضي التي تنتج بطبيعتها دون تدخل الإنسان من دائرة هذا التعريف.

2- قابلية الإنتاج الفلاحي للاستهلاك الإنساني أو الحيواني أو الصناعي.

كما يتضح من هذه المادة أن الأراضي الفلاحية إما أنها فلاحية في أصلها، أي أنها ذات طبيعة فلاحية بما تقدمه من إنتاج فلاحي، وهو ما يجعل الأرض الفلاحية تستغل في الأنشطة التي هي مهيأة لها بالطبيعة وإما أنها أراضي قابلة للاستغلال الفلاحي كونها أراضي ذات وجهة فلاحية، ولو لم تستغل فعلا في الفلاحة وهو ما ينطبق على الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، فهي إما أن تكون أراضي فلاحية في أصلها وإما أنها أراضي ذات وجهة فلاحية يمكن استغلالها فلاحيا[3].

وعليه من خلال مضمون هاتين الخاصيتين الأساسيتين للأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، يمكن أن نتقدم بتعريف للأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة كما يلي **: " الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة هي أراضي تم حبسها عن التملك على وجه التأبيد للتصدق بمنفعتها كونها أراضي ذات إنتاج فلاحي متى تم استغلالها وفقا لما يحدده القانون"** [4] .

---

[1] المادة 04 من القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في1990/11/18، المتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية عدد 49 لسنة 1990 .

[2] محمد كنازة ، الحماية الإدارية لأملاك الدولة الخاصة في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015 / 2016، ص 216 .

[3] حاجي كريمة ، المرجع السابق، ص 1141

[4] حاجي كريمة، نفس المرجع، ص 1142

2-الأمن الغذائي :عرفت المنظمة العالمية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي على أنه:" توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة وبصورة مستمرة ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل القطر، وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"[1]

كما عرفته لجنة الأمن الغذائي العالمي على أنه:" تمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة" [2] يتبن من خلال تعريفين المقدمة أن المنظمة العالمية للتغذية والزراعة أسست تعريفها للأمن الغذائي على الجانب الإنساني ، فهي تهتم بالإنسان بالدرجة الأولى وباحتياجاته الغذائية وبمشكلة الجوع[3] كل ذلك من الحفاظ على كرامته الإنسانية من جهة، والعمل على توفير الغذاء الذي يضمن صحة الإنسان ونشاطه من جهة أخرى، هذا الاهتمام وان كان في محله إلا أنه معيب حيث لا يصلح لبناء اقتصاد وطني سليم لأنه يشجع على استيراد الغذاء من الخارج أو بالاعتماد على المعونات والتضامن الدولي، وبناء عليه يمكن القول أن مفهوم الأمن الغذائي وفق تعريف المنظمة العالمية للتغذية لا يصلح ليكون مبدأ تبنى عليه سياسة زراعية وطنية تسعى إلى تحقيق اكتفائها الغذائي، وعليه يعد انسب تعريف للأمن الغذائي المقدم من طرف منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للتجارة بصورته الأساسية على أنه" حصول جميع الإفراد وبشكل دائم على المواد الغذائية اللازمة والكافية لتغذية الإنسان وبقائه في حالة صحية جيدة" [4]

3- واقع الأمن الغذائي في الجزائر : يشكل انعدام الأمن الغذائي تحد كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر نتيجة سياسات تنموية فاشلة بحكم أنه لم يحظ فيها القطاع الفلاحي بصفة عامة ، والعقار الفلاحي بصفة خاصة بالأولوية والاهتمام الكافي، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الفلاحي الذي لم يواكب متطلبات الأفراد ، بالمقابل ارتفاع الواردات الغذائية التي تجاوزت 2 مليار دولار خلال فترة التسعينات، وتعدت 4 مليار دولار سنة2010 ، ومن المتوقع أن تتعدى 6.5مليار دولار سنة 2020، وتشير الإحصائيات إلى أن الجزائر تعرف تبعية غذائية كبيرة، حيث ارتفع متوسط التبعية للحبوب من 51.24 %خلال الفترة الممتدة ما بين - 1970

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة ، العدد الأول والثاني، ديسمبر 2009 ، ص 28 .

[2] le Programme CE-FAO « Sécurité alimentaire l'information pour l'action », FAO 2008 , http://www.fao.org/docrep/013/al936f/al936f00.pdf

[3] زعيط نور الدين، مقال بعنوان الإشكالية الغذائية للدول النامية ، طبيعتها وتجلياتها وأسبابها، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد 31 ، جوان 2009 ، المجلد ب، ص. 232

[4] - Joseph H.Hulse, **Développement durable : un avenir incertain**, les presses du l'université Laval, Québec, Canada, 2008, p 179.

1980إلى 71.74 % خلال الفترة الممتدة 1981-1990 وانخفض إلى 70.30%خلال الفترة 2001 - 1991 ، وانتقل متوسط التبعية بالنسبة لسلعة القمح من 56.8 % إلى% 78 ، وانخفض إلى71.55 %على التوالي خلال الفترة نفسها [1]، وبقيت الجزائر حتى الألفية الثالثة تعاني من التبعية في مجال الغذاء هذا ما دفع بها لاستغلال كامل أملاكها العقارية الفلاحية بما فيها الوقفية، وذلك للخروج من التبعية الغذائية.

المحور الثاني: دور أساليب استغلال العقارات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي

يلعب العقار الفلاحي بصفة عامة، والعقار الفلاحي الوقفي بصفة خاصة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من التبعية، إذ حضي العقار الفلاحي في الجزائر باهتمام كبير وهو ما نشهده من الترسانة القانونية والتنظيمية التي وضعها المشرع من أجل تنظيم استثماره.

***1*-الإطار القانوني للاستثمار العقار الفلاحي الوقفي:** مر استثمار العقار الفلاحي الوقفي في الجزائر بمرحلتين متباينة الأحكام القانونية .

1-1- **المرحلة الأولى : من الاستقلال إلى صدور القانون رقم *10-91* المتعلق بالأوقاف:** أول إطار لتنظيم الوقف كان المرسوم رقم 64-283 والمتضمن نظام الأملاك الحبسية العامة، الذي لم يلق تطبيقا من طرف الدولة لأنه وضع في ظروف خاصة، كما لم يحدد فيه الأحكام القانونية التي تلزم الإدارة حماية الأوقاف من الضياع والاندثار[2].

لصدر بعد ذلك قانون الأسرة رقم 84-16 الذي تناول بعض أحكام الوقف ، ولكنه لم ينص على استثمار الأملاك الوقفية[3].

وما يميز هذه المرحلة، استحالة الحديث عن استثمار الأموال الوقفية لعدم وجود الأملاك الوقفية، بحكم أن النظام الجزائري استولى على ما تبقى من الأموال الوقفية بإصدار قرار تأميم الأراضي.

1-2- **المرحلة الثانية** : من 1991 إلى سنة 2001 : حسب ما جاء في المادة 46 من دستور 1989، أصدر المشرع القانون رقم 91-10 المتعلق بالأوقاف، حيث حدد هذا

[1] عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، الجزائر ، ص 182 .

[2] مجاجي منصور ، مصطفاوي عايدة ، شروط و كيفيات استغلال العقارات الوقفية الموجهة للاستثمار مقال منشور ، مجلة الأفاق علمية ، المجلد11 العدد 02 السنة 2019 ، ص 106.

[3] القانون رقم 84-16 المؤرخ في 1984/06/09 المتضمن قانون الأسرة الجريدة الرسمية العدد 24 المعدل و المتمم.

القانون القواعد العامة لتنظيم الأملاك الوقفية وتسييرها وحفظها وحمايتها، ونص في مادته 45 على أن الأملاك الوقفية تنمى وتستثمر وفقا لإرادة الواقف، وطبقا لمقاصد الشريعة الإسلامية في مجال الأوقاف حسب كيفيات تحدد عن طريق التنظيم ، ليصدر المرسوم التنفيذي رقم 98-381، الذي نص على الإيجار كطريقة لاستثمار الأملاك الوقفية بصفة عامة بما فيها الفلاحية .

إن هذا القانون صدر بعد تغير نظام الحكم في الدولة الجزائرية، حيث بدأ اهتمام الدولة بالوقف واعتبرته عاملا أساسيا في التنمية والتكافل الاجتماعي، أن المشرع ذكر مادة واحدة حول استثمار الأملاك الوقفية وهي المادة 45 منه، تأخر صدور النصوص التنظيمية إلى غاية 01 ديسمبر 1998.

1-3-مرحلة ما بعد سنة 2001: تماشيا مع التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري كان لابد أن تساير الأملاك الوقفية هذه التغييرات بنا فيها الجانب الفلاحي عن طريق استثمارها و تنظيمها بما يعود بالفائدة على الوطن و الموطن لذلك جاء القانون 01-07 المعدل و المتمم للقانون 91-10 المتعلق بالأوقاف الذي استبعد الأوقاف الخاصة كنا فيه مساعدة للجهة المكلفة بالأوقاف هي التفرع و التحكم في إدارة و تنظيم و تسيير الأملاك الوقفية العامة بما فيها الفلاحية تلتها مراسم تنظيمية توضح أحكام استثمار العقارات الفلاحية الوقفية وفق أساليب محددة.

2- **مساهمة العقار الفلاحي الوقفي في تحقيق الأمن الغذائي** للعقار الفلاحي الوقفي دورا مهما في دفع عجلة الاقتصاد مما له من انعكاسات على استقرار الدولة واستقلاليتها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، إذ حضي باهتمام كبير، فتحقيق الأمن الغذائي يفرض الانفتاح على الاستثمار في مختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي الوقفي، و بذلك يعد استثمار الأملاك الوقفية أحد العوامل المساعدة لتخفيف من أعباء الدولة[1]، حيث حدد المشرع الجزائري بموجب القانون 01-07 الذي جاء فيه ما يلي: "يمكن أن يستغل ويستثمر وتنمى الأملاك الوقفية إذا كانت أرضا زراعية أو شجرًا"، وحدد لها نوعين من العقود لاستثمارها هي[2] :

1- عقد المزارعة ويتلخص في إعطاء الأرض الوقفية لمزارع يستغلها مقابل حصة من المحصول يتفق عليها عند إبرام العقد[3] و هو ما أكد عليه المشرع الجزائري بموجب المادة الفقرة الثانية من المادة 26 مكرر 1 من القانون رقم 01-07 المعدل و المتمم للقانون 91-10 المتعلق بالأوقاف

[1] زايد حنيفة،(مساهمة الزكاة و الوقف في بناء الاقتصاد)مجلة رسالة المسجد، العدد الرابع، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، 2014 ، ص31 .
[2] القانون رقم 01-07 المعدل و المتمم للقانون رقم 91-10 المتعلق بالأوقاف العامة ، الجريدة الرسمية العدد 29 لسنة 2001.
[3] صورية زردوم، النظام القانوني للأملاك الوقفية، مذكرة ماجستير في القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 ، ص 140

و مهما كانت طبيعة العقد فإن الهدف منه هو إيجاد سبل ناجعة لاستغلال الأراضي بما يحقق الغرض المقصود منها هو توفير الأمن الغذائي و هو الأمر الذي لا نجده في الواقع العملي .

2- عقد المساقاة هي إعطاء الشجر بمختلف أنواعه وما يدخل في حكمه، كالنخيل لمن يقوم بسقيه مع القيام بسائر الأعمال الأخرى التي يحتاجها الشجر مقابل جزء معلوم من ثمره مشاعا فيه، وعرفها المشرع الجزائري في المادة 26 مكرر 1 من قانون 01-07 عقد المساقاة يقصد به إعطاء الشجر لاستغلال لمن يصلحها مقابل جزء معين من ثمره.

يعد عقد المساقاة من الصيغ الاستثمار و التمويل طويلة الأجل و من أنجع الصيغ الاستثمارية للأراضي الفلاحية الزراعية المشجرة غير أن ما يعاب عليه هو عدم النص على أحكام الخاصة بعقد المساقاة[1] الأمر الذي يستدعي الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي تشترط في عقد المساقاة بيان محل العمل ، أي نوع الشجر أو الشجر المراد سقيه و كذا تحديد صفة العمل يشترط في العامل أن يبذل عناية الرجل العادي في أرضه فيقوم بكل ما يلزم لإصلاح النخل أو الشجر تقيدا بما جرى به العرف في المساقاة [2]

أما الأراضي البور فقد أقر المشرع الجزائري لاستثمارها عقد الحكر وتم النص عليه في المادة 26 مكرر 02من القانون 01-07 على أنه يمكن استثمار الأرض الموقوفة العاطلة بعقد الحكر وعليه هو حق عيني يخول للمحتكر الانتفاع بأرض موقوفة بالبناء عليها أو بالغرس أو بأي غرض آخر وذلك مقابل أجرة معينة[3]

3-استثمار الأراضي الفلاحية عن طريق الإيجار: يعتبر إيجار الأراضي الوقفية الفلاحية من أهم طرق استثمار العقار الفلاحي الوقفي و أكثرها شيوعيا في الواقع العملي إن لم نقل الوحيد الذي تلجأ إليه مديرية الأوقاف في إطار تنمية و استثمار العقارات الوقفية، و قد أجاز المشرع الجزائري وفقا لنص المادة 26 مكرر 09 من القانون 01-07 و أحال شروطه و أحكام تنفيذه للمرسوم التنفيذي رقم 14-70 المؤرخ في 10 فيفري 2014 المحدد لشروط و كيفيات إيجار الأراضي الوقفية الفلاحية[4] ذلك أن نطاق استغلال الخواص لأراضيهم الفلاحية الخاصة أوسع من نطاق استغلال الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، ذلك أن الأراضي الفلاحية لا تكون معدة إلا

[1] عبد القادر عزرز فقه استثمار الوقف و تمويله في الإسلام دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر ، 2004/2004 ، ص129

[2] بن شرطيوة سناء، الأنظمة العقارية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2018/2018 ، ص 267.

[3] رامول خالد، الإطار القانوني و التنظيمي لأملاك الوقف في الجزائر، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر ،2006 ، ص138

[4] المرسوم التنفيذي رقم 14-70 المؤرخ في 10 فيفري 2014 المحدد لشروط و كيفيات إيجار الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، الجريدة الرسمية، العدد 09، المؤرخة في 2014/02/20.

للإنتاج الفلاحي، المرتبط ارتباطا وثيقا بممارسة النشاط الفلاحي، وهو يستغرق النشاط الزراعي ويتعداه إلى أنشطة أخرى:كتربية المواشي وغيرها من الأعمال التي تبقى قابلة للتطور وتؤثر على مفهوم النشاط الفلاحي، و كذا على المعنى المراد بالإنتاج الفلاحي، الذي يتغير بتغير المقصود من النشاط الفلاحي [1] ، ويتحقق للملاك الخواص حرية ممارسة أي نشاط فلاحي في أراضيهم و الحصول على إنتاج فلاحي متى حافظوا على الوجهة الفلاحية لهذه الأخيرة، علما أن المشرع الجزائري قد حدد المقصود من الإنتاج الفلاحي في المرسوم التنفيذي رقم 96 - 63 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن تعريف النشاطات الفلاحية وتحديد شروط الاعتراف بصفة الفلاح و كيفياته [2] وذلك في المواد02 ،03،04، 05منه، إذ نص على اعتبار كل نشاط يرتبط بسير دورة نمو منتوج نباتي أو حيواني وتكاثره نشاطا ذا طابع فلاحي، ويمتد هذا الوصف إلى كل نشاط يستند إلى هذا الاستغلال أو يعتبر امتدادا له كعمليات تخزين المنتوجات سواء كانت من مصدر نباتي أو حيواني، وكذا عمليات تحويل و توضيب وتسويق هذه المنتوجات عندما تمثل استمرارا للاستغلال الفلاحي، دون الأخذ بعين الاعتبار الطرق المعتمدة في انجازها طبيعية كانت أو اصطناعية.

غير حين أن الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة تستغل في الإطار الذي تحدده إرادة الواقف كما تلزم الجهات المسيرة بالتقييد برغبة الواقف التي على أساسها تم الوقف، كما نص المشرع الجزائري بموجب المرسوم التنفيذي 14-70 على استغلال العقارات الفلاحية الوقفية التي يكون إما محصورة أو مسترجعة

أ- **الأراضي الوقفية الفلاحية المحصورة :** جاء بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 14-70 أنه الأراضي الفلاحية الموقوفة المحصورة تكون بناءا على عقد إيجار الوقفي، و يقصد بإيجار الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة المخصصة للفلاحة كل عقد تؤجر بموجبه السلطة المكلفة بالأوقاف إلى شخص مستأجر أرض وقفية مخصصة للفلاحة، و قد يكون شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا، مع تحديد الشروط واجب توافرها في كل منهما خاصة اشتراط ثبوت صفة الفلاح للمستأجر إذا كان شخصا طبيعيا و ذلك بتقديمه شهادة تكوين أو التأهيل في المجال الفلاحي أو أن يكون الشخص

[1] حاجي كريمة ، المرجع السابق، ص 1145.

[2] أنظر المرسوم التنفيذي رقم 96 - 63 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن تعريف النشاطات الفلاحية وتحديد شروط الاعتراف بصفة الفلاح و كيفياته الجريدة الرسمية عدد 07 لسنة 1996 .

المعنوي المستفيد من الإيجار الفلاحي الوقفي خاضعا للقانون الجزائري و أن يكون النشاط الذي يمارس في مجال الفلاحة [1] الأمر الذي يكلف إلى حد ما كون المستثمر من ذوي الخبرة في الميدان .

ويعد عقد الإيجار من أهم وسائل استغلال واستثمار العقارات الوقفية بأنواعها المختلفة :أرض فلاحية، عقار مبني ذو استعمال سكني، عقار مبني ذو استعمال تجاري ... ، وهذا لأنه من أقدم طرق استغلال هذه العقارات، وأكثرها استعمالا

و تتمثل أركان العقد الإيجار الوقفي الفلاحي في الرضا و المحل و السبب بالإضافة إلى الشكلية حيث يجب إفراغه في قالب الرسمي [2] تحت طائلة البطلان الرضا هو تبادل الطرفان التعبير عن إراداتهما حول المسائل الأساسية في العقد و التي تتمثل قي طبيعة العقد و أطرافه تحديد الأرض المؤجرة و مدة إيجارها و الأجرة المتفق عليها فالمحل بالنسبة للمؤجر هو منفعة العين المؤجرة .

أما بالنسبة للمستأجر هو الأجرة المدفوعة [3] مقابل انتفاعه بالعين المؤجرة و كلاهما يقاس بمدة زمنية يسري من خلالها عقد الإيجار و التي يمكن تجديدها بشرط موافقة السلطة المكلفة بالأوقاف [4] ويكون تأجير الأراضي الوقفية الفلاحية إما عن طريق المزاد العلني أو عن طريق التراضي .

ب-**الأراضي الفلاحية الوقفية المسترجعة** .: يمكن استخلاص شروط استرجاع الأراضي الفلاحية الوقفية المؤممة من نص المادة 38 من قانون الأوقاف 91 - 10 ، بحيث تنص على أنه " تسترجع الأملاك الوقفية التي أممت في إطار أحكام الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 والمتضمن الثورة الزراعية إذا ثبتت بإحدى الطرق الشرعية والقانونية، وتؤول إلى الجهات التي أوقفت عليها أساسا وفي حالة انعدام الموقوف عليه تؤول إلى السلطة المكلفة بالأوقاف.

وما فوت منها باستحالة استرجاع العين الموقوفة وجب تعويضها وفقا للإجراءات المعمول بها مع مراعاة أحكام المادة 02 أعلاه".

نستنتج من نص المادة الشروط التالية:

[1] المواد 4 و 7 و 8 من المرسوم التنفيذي رقم 14-70 المذكور سابقا
[2] راجع المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 14-70 المذكور سابقا
[3] المادتين 22 و 23 من المرسوم التنفيذي رقم 98-381 المذكور سابقا
[4] حددت مدة الإيجار الأملاك الوقفية بمدة 40 سنة قابلة للتجديد

1- أن يثبت الوقف بإحدى الطرق الشرعية و القانونية: تقع قرينة إثبات الوقف على عاتق الموقوف عليهم سواء كان الوقف عاما أو خاصا، فإذا تعلق الأمر بالوقف الخاص (الأهلي، الذري) وجب إثباته من طرف الموقوف عليهم، وذلك عن طريق تقديم عقد الوقف أو أية وثيقة تثبت أنهم المنتفعين بالوقف وقت عملية التأميم، أو يتم إثبات الوقف من طرف جمعية المسلمين أو الجهة المكلفة بإدارة وتسيير الأملاك الوقفية، وهي الجهة الوصية في حالة انعدام الموقوف عليه الشرعي[1].

2- أن يحتفظ الوقف بوجهته الفلاحية الأصلية: أي أن تكون العين الموقوفة قد احتفظت بوجهتها الفلاحية الأصلية وقت مباشرة إجراءات الاسترجاع من طرف الموقوف عليهم، أما إذا لم تحتفظ بطبيعتها الأصلية كأن تصبح أرض عمرانية أو تكون تعرضت للضياع و الاندثار، ففي هذه الحالة يستحيل استرجاع الأرض الوقفية الفلاحية، وهنا يتم تعويض الموقوف عليهم تعويضا عينيا مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية[2] ، وهو ما أشارت إليه الفقرة الثانية من المادة38 من قانون الأوقاف السابقة الذكر، وكذا المادة 76 من قانون التوجيه العقاري، التي تنص على استرجاع حقوق الملكية للأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية، الذين أممت أراضيهم أو تبرعوا بها في إطار الأمر المتعلق بالثورة الزراعية، شريطة أن لا تكون الأراضي المعنية قد فقدت طابعها الفلاحي، وفي حالة العكس فإن ملاكها يعوضون نقديا أو عينيا.

وحسب نفس المادة تفقد الأرضي طبيعتها الفلاحية عندما يستعمل وعاؤها لغرض البناء، أو عندما تتغير وجهتها الفلاحية وتحول عن طريق أدوات التهيئة والتعمير.

3 - إجراءات استرجاع الأراضي الفلاحية الوقفية المؤممة: أحالت المادة 39 من قانون الأوقاف إجراءات التسوية إلى أحكام المواد 78 ، 79 ، 80 ، 81 ، 82 من قانون التوجيه العقاري وبالرجوع للمادة 81 من قانون التوجيه العقاري نجد أن طلب الاسترجاع يقدم من المالك الأصلي وهنا تحل الجهة الموقوفة عليها أو السلطة الوصية المكلفة بالأوقاف محل المالك الأصلي حسب المادة 40 من قانون الأوقاف، ويرفق الطلب حسب المادة 81 من قانون التوجيه العقاري، بملف يوجهه إلى الوالي المختص إقليميا وذلك في أجل اثني عشر (12) شهرا ابتداء من

[1] راجع رامول خالد، الإطار القانوني و التنظيمي لأملاك الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 110.
[2] رامول خالد، نفس المرجع ، ص 111 .

تاريخ نشر قانون التوجيه العقاري، غير أن هذا الأجل لا يعتد به بالنسبة لاسترجاع الأراضي الفلاحية الوقفية حسب نص المادة 40 من قانون الأوقاف، التي تنص على أن الآجال المنصوص عليها في المادة 81 من قانون التوجيه العقاري لا تؤخذ بعين الاعتبار.

ونصت المادة 81 / 02 من القانون قانون التوجيه العقاري على أنه يتم تحديد وثائق ملف الاسترجاع عن طريق التنظيم، وتبعا لهذا صدر المرسوم التنفيذي رقم 96 - 119 [1] يحدد قائمة الوثائق اللازمة التي يتكون منها ملف رد الأراضي الفلاحية المؤممة أو المتبرع بها بعنوان الثورة الزراعية أو بعنوان وضعها تحت حماية الدولة، بحيث نصت المادة02 منه على أن "الوثائق المنصوص عليها أعلاه هي:

- طلب رد الأراضي الفلاحية يقدمه المعني.
- قرار التأميم أو التبرع، أو الوضع تحت حماية الدولة أو اية وثيقة أخرى تثبت ذلك.
- عقد الملكية الرسمي أو أي سند قانوني آخر يثبت ملكية الأراضي أو حيازتها.
-استمارة يسحبها المعني من مديرية المصالح الفلاحية في الولاية و يكمل مضمونها.

وحسب المادة 82 من قانون التوجيه العقاري تدرس الملفات لجنة الولائية متساوية الأعضاء، تضم ممثلين للإدارة، وعددا متساويا من المنتخبين المحليين وممثلي جمعيات الملاك والمستثمرين الفلاحين وتجمعاتهم المعتمدة قانونا، بالإضافة إلى ممثل السلطة المكلفة بالأوقاف حسب المنشور الوزاري المشترك [2]، وقرار اللجنة قابل للطعن بالطرق القانونية المقررة.

وبعدما نصت المادة 38 من قانون الأوقاف على مبدأ استرجاع أراضي الوقف المؤممة، صدر منشور وزاري مشترك يحدد كيفيات استرجاع الأراضي الوقفية التي أدمجت في الصندوق الوطني للثورة الزراعية، وكيفيات تسوية أوضاع المستفيدين المستغلين لهذه الأراضي طبقا لأحكام المادة 39 من قانون الأوقاف.

كل هذه الإجراءات من أجل الحفاظ على العقارات الفلاحية الوقفية و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتمد على الفلاحة الذي يعد المصدر رئيسي لرأس المال اللازم لعملية الاستثمار

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-119 المؤرخ في 6 أبريل 1996 ، يحدد كيفيات تطبيق المادة 11 من الأمر رقم 95 - 26المعدل و المتمم للقانون 90 - 25 و المتضمن قانون التوجيه العقاري، ج ر 22 مؤرخة في 04 / 10 / 1996

[2] القرار المشترك المؤرخ في 01 / 06 / 1992 ، ينص على تطبيق المادة 38 من قانون الأوقاف.

الاقتصادي، و بذلك يكون الجزائري ميز من خلال هذا المرسوم بين نظامين يكرسهما عقد الإيجار نظام عام و آخر خاص

يظهر النظام العام من خلال ما سماه المشرع بعقد إيجار الأراضي الوقفية الفلاحية المعلومة التي تم حصرها، و الذي كشف على جملة من المرتكزات الموضوعية و الشكلية التي يقوم عليها هذا العقد، بينما يتعلق النظام الخاص بعقد إيجار الأراضي الفلاحية الوقفية المسترجعة من الدولة.

و بذلك فإن عقد الإيجار الأراضي الفلاحية الوقفية بمفهومه المستحدث يعد في حقيقته تعبير كشف على تنظيم تشريعي واضح لنظام استغلال تلك الأراضي من جهة، كما يعتبر تتويج لعملية التسوية القانونية لوضعية تلك الأراضي خصوصا التي كانت تحت يد الدولة من جهة أخرى

غير أن ما يجب التأكيد عليه هو بعض النقائص التي تم تسجيلها على نظام الإيجار وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 14-70 سواءا من الناحية الموضوعية أو الإجرائية لأحكامه، و لا شك أن ذلك من شأنه الحد من فاعلية عقد الإيجار في تحقيق التنمية و الاستغلال الوقفي الفلاحي المنتج[1]

خاتمة

توصلنا من خلال دراستنا إلى جملة من النتائج

- تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يعد تحديا يستدعي بذل المزيد من المجهودات و استغلال كافة الإمكانيات الفلاحية الوقفية حتى يساهم العقار الفلاحي الوقفي في سد الفجوة الغذائية في التخفيف من التبعية في مجال الغذاء التي أصبحت تؤرق الحكومة، بعدما أصبح الغذاء أداة ضغط من الدول المصدرة للغذاء
- لم تصل الجزائر إلى درجة الاكتفاء في مجال الغذاء بسبب ارتباط الأمن الغذائي بالعوامل المناخية وتغيرات الأسعار العالمية من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود سياسة تشريعية واضحة في العديد من المجالات خاصة مجال الاستثمار،
- تساهم الأراضي الفلاحية الوقفية بتوفير العديد من مناصب الشغل و بالتالي التقليص من البطالة بالإضافة إلى تطوير الإنتاج الزراعي و تأمين الحاجيات الغذائية
- تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تحقيق الاستخدام الكامل لليد العاملة و القضاء على البطالة المقنعة، و يعتبر القطاع الزراعي بما فيه الوقفي مخزن لليد العاملة و مجال هائل يمكن استغلاله في ميدان الشغل الحقيقي و ذلك لأن جل سكان الدول النامية يشتغلون في الزراعة

[1] د/لعميري ياسين و بوشنافة جمال ، استغلال العقارات الوقفية في التشريع الجزائري – دراسة على ضوء آخر المستجدات القانونية- بدون رقم الطبعة، دار الخلدونية ، 2019، ص 182.

- إبراز جملة من الآليات التمويلية والعقود والأساليب الاستثمارية التي يستمد معظمها من الشريعة الإسلامية، باعتبارها روح العمل الوقفي ومصدره المادّي، وقد لوحظ أنّ معظم تلك الصّيغ والأساليب لم تعط نتائج إيجابية لعدم إمكان تطبيقها على أرض الواقع بسبب عدم توفّر منظومة مالية، وبنكية تشجّع الاستثمار والتمويل في هذا المجال.

هذا ما دفعنا إلى تقديم مجموعة من الإقتراحات التالية:

- العمل على إيجاد إدارة صارمة تسهر على تطبيق البرامج المسطرة واستغلال الاعتمادات بشكل أمثل للوصول إلى الأهداف المسطرة وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي .
- العمل على الحد من استغلال العقار الفلاحي الوقفي في غير الوجهة المخصصة له.
- إيجاد أساليب حديثة لاستثمار الوقف واستغلاله في حل مشكلة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي
- وجوب توفر الإرادة السياسية المدركة لأهمية الوقف و إقامة دورات تكوينية لوكلاء الأوقاف لتعريفهم بمستجدات موضوع الأوقاف من جانبها الإداري والقانوني والتسييري، وذلك بالاستعانة بأساتذة متخصصين في هذا الموضوع.
- عند وضع الدولة أي خطة للنهوض بالأوقاف الإسلامية، يجب أن تناسب تنمية الأملاك والممتلكات الوقفية القائمة، والتشجيع على قيام أوقاف جديدة من أجل استئناف عملية التراكمات الوقفية.

قائمة المراجع

- عبد الرزاق السنهوري،الوسيط في شرح القانون المدني الجديد،حق الملكية مع شرح مفصل للأشياء والأموال، الجزء الثامن، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان، 1998
- د/لعميري ياسين و بوشنافة جمال ، استغلال العقارات الوقفية في التشريع الجزائري – دراسة على ضوء آخر المستجدات القانونية- بدون رقم الطبعة، دار الخلدونية ، 2019.
- عبد القادر عزرز فقه استثمار الوقف و تمويله في الإسلام دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر ، 2004،/2004 .
- محمد كنازة ، الحماية الادارية لأملاك الدولة الخاصة في التشريع الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون،كلية الحقوق،جامعة باجي مختار،عنابة، الجزائر، 2015 / 2016
- صورية زردوم، النظام القانوني للأملاك الوقفية، مذكرة ماجستير في القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 .
- بن شرطيوة سناء الأنظمة العقارية في التشريع الجزائري أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة 2018/2018 .
- عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، الجزائر .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة ، العدد الأول والثاني، ديسمبر. 2009
- كريمة حاجي، استغلال الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة في التشريع الجزائري، مقال منشور بالمجلة ، العدد التاسع ، المجلد الثاني لسنة 2018.
- زعيط نور الدين، مقال بعنوان الإشكالية الغذائية للدول النامية ، طبيعتها وتجلياتها وأسبابها، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد 31 ، جوان 2009 ، المجلد ب
- مجاجي منصور ، مصطفاوي عيدة ، شروط و كيفيات استغلال العقارات الوقفية الموجهة للاستثمار مقال منشور، مجلة الأفاق علمية ، المجلد11 العدد 02 السنة 2019 .
- زايد حنيفة،(مساهمة الزكاة و الوقف في بناء الاقتصاد) مجلة رسالة المسجد، العدد الرابع، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، 2014.
- Joseph H.Hulse, ***Développement durable : un avenir incertain***, les presses du l'université Laval, Québec, Canada, 2008

- le Programme CE-FAO « Sécurité alimentaire l'information pour l'action », FAO 2008 , http://www.fao.org/docrep/013/al936f/al936f00.pdf

- القانون رقم 84-16 المؤرخ في 1984/06/09 المتضمن قانون الأسرة الجريدة الرسمية العدد 24 المعدل و المتمم.

- القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في 1990 / 11 / 18 ،المتضمن التوجيه العقاري،الجريدة الرسمية عدد 49لسنة 1990 .

- القانون رقم 01-07 المعدل و المتمم للقانون رقم 91-10 المتعلق بالأوقاف العامة ، الجريدة الرسمية العدد 29 لسنة 2001.

- المرسوم التنفيذي رقم 98 - 381 المؤرخ في 12 / 01 / 1998 ، المحدد لشروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها و كيفيات ذلك، الجريدة الرسمية عدد 90 لسنة 1998 .

- المرسوم التنفيذي رقم 14-70 المؤرخ في 10 فيفري 2014 المحدد لشروط و كيفيات إيجار الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، الجريدة الرسمية، العدد 09، المؤرخة في 2014/02/20.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-119 المؤرخ في 6 أبريل 1996 ، يحدد كيفيات تطبيق المادة 11 من الأمر رقم 95 - 26المعدل و المتمم للقانون 90 - 25 و المتضمن قانون التوجيه العقاري، ج ر 22 مؤرخة في 04 / 10/ 1996

- المرسوم التنفيذي رقم 96 - 63 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن تعريف النشاطات الفلاحية وتحديد شروط الاعتراف بصفة الفلاح و كيفياته الجريدة الرسمية عدد 07 لسنة 1996 .

- القرار المشترك المؤرخ في 01 / 06 / 1992 ، ينص على تطبيق المادة 38 من قانون الأوقاف .

محددات أداء القطاع الفلاحي في بلدان شمال إفريقيا بين 2003-2016: دراسة باستخدام معطيات بانل

Determinants of the performance of the agricultural sector in North African countries between 2003-2016: Evidence from Panel Data Analysis.

د.محمد قراش

أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة البليدة -2- ، الجزائر،

د.فيصل شياد

أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة سطيف، الجزائر ،

ملخص

في ظل الهدف المنشود من مختلف الدول والهيئات الدولية المهتمة بشؤون الزراعة والمتعلق بتحقيق الأمن الغذائي المستدام والقضاء نهائيا على ظاهرة الجوع في العالم في غضون سنة 2030، فإن هذه الدراسة تبحث على المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثير على معدل الأداء الفلاحي لدول شمال إفريقيا من خلال دراسة معطياتها الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2016، وقد شملت العينة 06 دول هي (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا). ولتحقيق هدف الدراسة لقياس وتحليل مستويات الأداء الفلاحي ثم استعمال منهج معطيات البانل Panel data.

الكلمات المفاتيح: قطاع الفلاحي، الأمن الغذائي المستدام، الصادرات، الواردات، الاكتفاء الذاتي.

Abstract:

In light of the desired goal of various countries and international bodies concerned with agricultural affairs related to achieving sustainable food security and eliminating the phenomenon of hunger in the world within the year 2030, this study examines the economic variables that affect the agricultural performance of North African countries by studying their economic data during the period from 2003 to 2016, the sample included 06 countries (Egypt, Libya, Tunisia, Algeria, Morocco, Mauritania). To achieve the objective of this study, we have used the Panel data approach.

Key words: agricultural sector, sustainable food security, exports, imports, self-sufficiency.

مقدمة

يعتبر تحقيق هدف الأمن الغذائي من الأهداف الإستراتجية لدول عموما ودول المغرب العربي خصوصا وكدا المنظمات العالمية الإقليمية، هذه الأخيرة أصبحت لا تبحث على تحقيق مفهوم الأمن الغذائي بمفهومه الضيق، بل أصبحت تبحث عن تحقيق مفهوم **الأمن الغذائي المستدام** والهدف منه بناء عالم دون جوع بحلول سنة 2030 ، فرغم الجهود المبذولة من طرف البلدان والهيئات الإقليمية للقضاء على الجوع غير أن هذا الهدف يبقى بعيد المنال حسب التقرير الأخير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة « FAO » لسنة 2019، حيث أظهرت أخر الإحصائيات أن معدلات انتشار النقص التغذية في العالم اتسمت بالاستقرار في ثلاث سنوات الأخيرة مقارنة ما كانت عليه في سنة 2015 حيث بقيت في حدود 11% بعدما شهدت هذه النسبة تراجع لعدة عقود، ومع ارتفاع معدل النمو الديموغرافي وتبات هذه النسبة، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في هذه الفترة حيث وصل عددهم في سنة 2018 إلى 820 مليون أغلبهم في الدول الإفريقية التي عرفت أعلى نسبة والتي تقدر ب 20%، كذلك شهدت بلدان غرب أسيا ارتفاع مستمر لمعدل الجوع منذ سنة 2010 حيث وصلت هذه النسبة إلى 12%، بالإضافة إلى دول أمريكا اللاتينية التي عرفت معدل معتبر كذلك والذي قدر ب 7% (حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ، FAO ، ص 14)، ويمكن تفسير هذه النتائج غير المنتظرة إلى الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي شاهدتها عدة أقاليم في العالم بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة في العشرية الأخيرة، حيث أثرت الأوضاع السياسية غير المستقرة في كل من سوريا وليبيا واليمن على استقرار الأمن الغذائي في هذه البلدان، كذلك الأزمة الصحية التي يشهدها العالم في سنة 2020 والمعروفة بجائحة كرونا وعدم وجود أي دواء أو لقاح فعال أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعدة بلدان مما أثر سلبا على أمنها الغذائي (Channig Arndt, 2020, p4) ، هذه الأزمة الصحية أعطت درس كبير لدول لتفكير جديا في مفهوم الاكتفاء الذاتي فيما يخص مواردها الغذائية، كون تأثير هذه الأزمة الصحية على نظام النقل العالمي أثر سلبا على تموين هذه البلدان، لذلك أصبح تحقيق نسب جد عالية من الاكتفاء الذاتي في الموارد الغذائية من العوامل الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي فلا يكف توفر الموارد المالية اللازمة لإيستراد المنتجات الفلاحية من تحقيق الأمن الغذائي خاصة في وقت الأزمات.

في ظل تشعب هذه المتغيرات أصبح تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الضيق ليس الهدف المنشود، بل أصبح ضمان استدامة الأمن الغذائي ضرورة ملحة، في ظل تدهور الظروف الصحية بالإضافة إلى المشاكل

البيئية التي يشدها العالم مؤخرا والمعروفة بالاحتباس الحراري ، كذلك ارتفاع معدل التصحر وارتفاع معدل النمو الديموغرافي.

وباعتبار دول المغرب العربي أو دول شمال إفريقيا (بإضافة مصر) تقع في القارة التي تشهد أكبر نسبة من سوء التغذية في العالم، كذلك الأزمات السياسية التي شاهدتها بعض البلدان في السنوات الأخيرة مثل تونس، مصر وليبيا التي أثرت حتما على مستويات القدرة على الاستيراد في هذه البلدان، و الأزمة البترولية منذ سنة 2014 التي أثرت سلبا على الموارد المالية لبعض البلدان مثل الجزائر وليبيا، فإن كل هذه المتغيرات تكون قد أثرت سلبا على سياسة التموين والتغذية في هذه البلدان.

من كل ما سبق فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاف:

ما هي أهم محددات الإنتاج الغذائي في بلدان شمال إفريقيا ، خلال الفترة الممتدة بين 2003-2016 ؟

وللإجابة على هذا السؤال يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية:

1. هل دول شمال إفريقيا تحقق نسب مقبولة من الاكتفاء الذاتي ؟
2. هل تستغل دول شمال إفريقيا إمكانياتها في رفع من قدراتها الإنتاجية ؟
3. ما هي أهم المحددات التي تؤثر على الإنتاج الغذائي في بلدان شمال إفريقيا ؟

وكإجابة أولية لأسئلة الإشكالية، يمكن طرح جملة من الفرضيات:

- تحقق دول شمال إفريقيا نسب جيدة للاكتفاء الذاتي في عدة شعب، وهذا راجع للإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها هذه البلدان.
- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير الذي يقيس قيمة الناتج المحلي الخام لكل شخص على متغير الإنتاج الفلاحي ؟
- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير الذي يقيس نسبة المساحة المغروسة على متغير الإنتاج الفلاحي ؟
- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير الذي يقيس عدد سكان الريف على متغير الإنتاج الفلاحي ؟

- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير الذي يقيس عدد عمال في قطاع الفلاحة على متغير الإنتاج الفلاحي؟
- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير الصادرات لكل من المواد الفلاحية أو المواد الغذائية على متغير الإنتاج الفلاحي؟
- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير الواردات لكل من المواد الفلاحية أو المواد الغذائية على متغير الإنتاج الفلاحي؟

وللإجابة على سؤال الإشكالية تم استخدام في هذه الورقة البحثية عينة من كل بلدان المغرب العربي أي خمس بلدان (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) بالإضافة إلى مصر، أي ستة بلدان وهذا خلال المدة الزمنية من 2003-2016 حيث تم استقاء كل هذه المعطيات من مصدر معلومات واحد ألا وهو التقارير الإحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (الكتاب السنوي للإحصائيات ، من العدد 25 إلى العدد 37)، وهذا بغيت تفادي تضارب الإحصائيات من مصادر مختلفة. هذا ما سمح لنا استخدام نموذج بانل أي عدد الوحدات تقدر ب 6 وعدد الفترات تقدر ب14 ، أي حوالي 84 ملاحظة إحصائية لكل متغير.

1-الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي:

يمثل مفهوم الأمن الغذائي تعبير جديد تم استحداثه لهدف القضاء على ظاهرة الجوع التي مست أساسا الدول النامية حيث كان عدد الأشخاص الذين يعانون من مشكل التغذية في حدود مليار نسمة وبدأت نسبة الأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية بالانخفاض حيث وصلت في سنة2018 إلى حدود 820 مليون نسمة أي حوالي 11% عالميا، وهدفت الهيئات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة و المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي، إلى تحقيق مفهوم الأمن الغذائي المستدام والقضاء نهائيا على ظاهرة الجوع في العالم في غضون سنة 2030، ولتوضيح أهم حيثيات الأمن الغذائي يمكن تسليط الضوء على النقاط التالية.

1-1 تعريف الأمن الغذائي:

وردت عدة تعريفات للأمن الغذائي، وشهد تعريفه تطور ملحوظ منذ السبعينيات من القرن الماضي ولعل أفضل تعريف هو الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة في سنة 1996 والذي يتم العمل به إلى يومنا هذا في منشورات هذه الهيئة ويمكن عرض أهم التعريفات المقدمة من الهيئات الرسمية من خلال ما يلي:

حيث عرفه القانون الجزائري في المادة رقم 03 من قانون 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008 حول التوجيه الفلاحي : "على أنه الحصول والوصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة غذاء سليم و كاف يسمح له بالتمتع بحياة نشطة" (قانون 08-16، 2008، ص6).

وعرف كذلك على أنه " قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات الغذائية الأساسية، وهذا إما:

1- إنتاجها محليا.

2- إنتاج جزء منها واستيفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات. (محمد السيد عبد السلام، 1998، ص76)

وضع مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي انعقد في عام 1996 تعريف شامل لمفهوم الأمن الغذائي يتم استخدامه إلى يومنا هذا : " الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة" (الأفق العربي 2030، FAO ، ص8)

من خلال التعاريف سالفة الذكر فإن مفهوم الأمن الغذائي يرتكز على ثلاث عناصر هي:

- ضمان توفر إمدادات مغذية كافية وأكيدة ليس على المستوى الوطني، بل على مستوى كل العائلات؛
- ضمان استقرار نسبي من سنة إلى أخرى في مستوى الإمدادات؛
- التأكد من أن كل عائلة لها الوسائل المادية و الاجتماعية والاقتصادية من أجل التغذية السليمة.

من كل ما سبق نستنتج أن الأمن الغذائي لا يعني مدى توفير الغذاء للعائلات، بل الأمن الغذائي أصبح تصوره أوسع هو مدى توفير الغذاء لكل الأسرة والعائلات بصفة صحية ودائمة.

ويمكن التفريق بين مستويين للأمن الغذائي، الأمن الغذائي المطلق والأمن الغذائي النسبي: فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يفوق الطلب الداخلي، وهذا المستوى يقصد به الاكتفاء

الذاتي الكامل. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة أو مجموعة دول من توفير المواد الغذائية اللازمة لتغطية طلبها الداخلي كليا سواء من خلال إنتاجها المحلي أو التعاون مع دول أخرى أو ما يعرف بالتصدير والاستيراد. (عريبي مريم، 2013، ص 70)

تجدر الإشارة أن حوالي 80% من مستغلي الأراضي الزراعية في كل من آسيا و إفريقيا هم المزارعين الصغار أي المستثمرات العائلية، هذا ما يجعلهم من أهم المنتجين في قطاع الفلاحة على المستوى العالمي. (Sécurité alimentaire, 2015, p2)

2-1 أبعاد الأمن الغذائي:

يرتكز الأمن الغذائي على أربع أبعاد أساسية يمكن تلخيصها من خلال النقاط التالية: (Sécurité alimentaire, 2008, p1)

أ- **توفير الغذاء:** ويتعلق بحجم المعروض من المواد الغذائية، ويتم تحديده من خلال ثلاث متغيرات وهي حجم الإنتاج الغذائي المحلي، مستويات المخزون وكدا التجارة الصافية.

ب- **الحصول الفعلي على المواد الغذائية:** لا تضمن المستويات الجيدة للمحزونات الغذائية على المستوى الوطني والدولي من تحقيق الأمن الغذائي للأسر، فالمشكل الهام يرجع إلى سياسات الدخل والإنفاق والأسعار، فكون وفرة المعروض من المواد الغذائية في الأسواق لا يعني بالضرورة تحقيقي الأمن الغذائي إذا لم تتمكن العائلات من الحصول على ما يحتاجونه من مواد غذائية نتيجة ضعف القدرة الشرائية أو صعوبة التموين.

ت- **حسن استعمال الأغذية:** يقصد بها أن توفر الغذاء اللازم ليس بالضرورة التغذية السليمة، أي ينبغي إيجاد السبيل الذي يسمح للجسم من الاستفادة من الطعام، وهذا من خلال أساليب التغذية السليمة، طريقة إعداد الطعام، النظام الغذائي المستعمل داخل الأسرة من خلال التنويع في الأغذية الصحية التي تسمح من توفير السعرات الحرارية للجسم حتى يتفادى نقص الفيتامينات أو السمنة المفرطة.

ث- **استقرار الأبعاد الثلاثة السابقة عبر الزمن:** يعتبر متغير الاستقرار مهم للغاية، حتى لو كانت التغذية الآنية سليمة فلا يمكن توقع المستقبل، حيث يمكن أن تصبح في وضعية تغذية غير مستقرة من خلال تقلب مختلف عوامل البيئة المحيطة، كالتغيرات المناخية (جفاف، فيضانات، زلزال...)، أو عدم الاستقرار السياسي أو اضطرابات اقتصادية (مثل البطالة ، ارتفاع الأسعار)، كل هذه المتغيرات ستؤثر سلبا على الاستقرار و مستوى الأمن الغذائي.

ويمكن توضيح مختلف أبعاد الأمن الغذائي من خلال الشكل رقم 01

الشكل رقم *01* : أبعاد الأمن الغذائي:

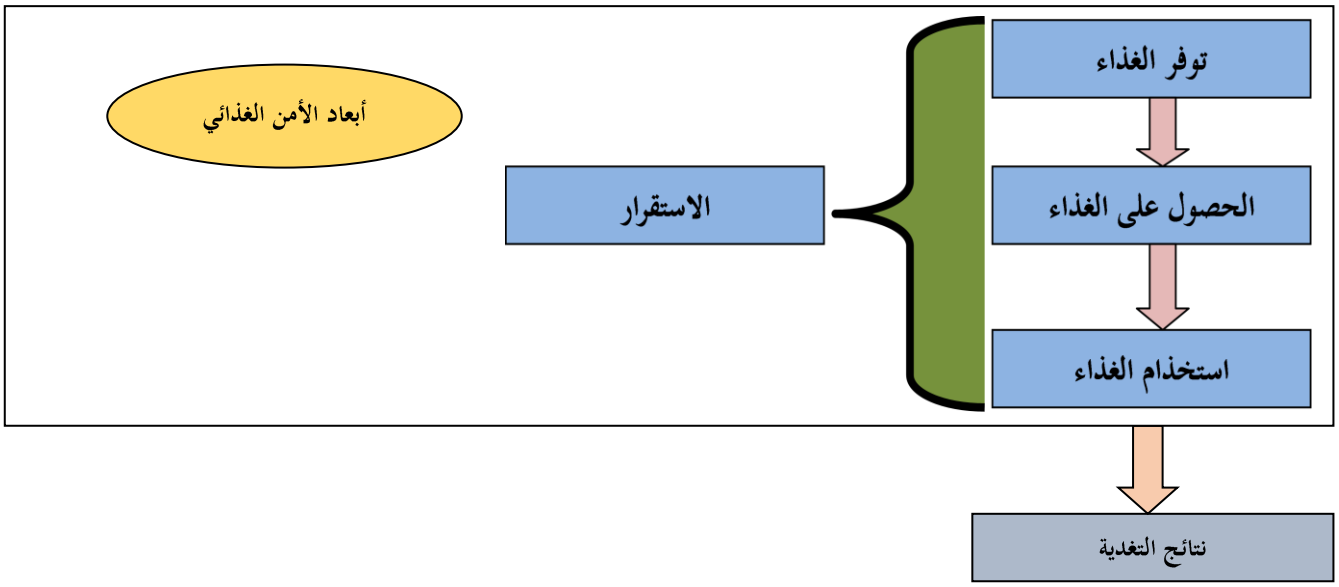

المصدر: حسين أحمد سرحان، حسين باسم عبد الأمير، **إنعدام الأمن الغذائي: أسباب وسبل المعالجة (القارة الأفريقية نموذجا)**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 15، العدد 4، العراق، 2017، ص 140.

من خلال الشكل السابق يظهر جليا أن مفهوم الأمن الغذائي لم يصبح مقتصرا على كل من مفهوم توفير الغذاء للعائلات، الحصول عليه بصفة سهلة وبسيطة وحسن استخدامه للتحقيق أكبر استفادة بيولوجية منها، بل ينبغي توفر متغير جد مهم ألا وهو الاستقرار والديمومة، لذلك أغلب التوجهات الحديثة فيما يخص مفهوم الأمن الغذائي تتكلم عن استدامة الأمن الغذائي.

باعتبار هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على محددات الإنتاج الزراعي ل 06 بلدان في شمال إفريقيا حاولنا فقط بإيجاز تسليط الضوء على مفهوم الأمن الغذائي، وكنقطة ثانية سنحاول دراسة نسب الاكتفاء الذاتي في أهم الشعب الزراعية لدول محل الدراسة وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2016.

2- دراسة إحصائية وصفية لنسب الاكتفاء الذاتي :

سنحاول من خلال هذه النقطة تحليل مستويات الاكتفاء الذاتي في أربع شعب الأكثر أهمية ألا وهي شعبة الحبوب، شعبة الخضر، شعبة الفواكه وفي الأخير شعبة اللحوم وهذا خلال الفترة الزمنية بين 2012 و

2016 لكل البلدان المدروسة، ولتوضيح تحليل نسب الاكتفاء الذاتي سنحاول المقارنة بين فترة 2012-2013 وفترة 2014-2016 وهذا من خلال النقاط التالية.

1-2 دراسة نسب الاكتفاء الذاتي في الفترة بين 2012-2013

سنحاول من خلال هذه النقطة تحليل نسب الاكتفاء الذاتي لمختلف الشعب خلال الفترة الممتدة بين 2012 -2013 وهذا كما يلي:

أ – شعبة الحبوب

يمكن تلخيص أهم المعطيات المتعلقة بالإنتاج الزراعي والصادرات والواردات ونسبة الاستهلاك لشعبة الحبوب لكل بلدان الدراسة وهذا انطلاقا من الإحصائيات المقدمة من طرف المنظمة العربية لتنمية الزراعية من خلال جدول رقم 01.

جدول رقم **01**: يوضح نسب الاكتفاء الذاتي لبلدان محل الدراسة لشعبة الحبوب خلال الفترة بين **2012-2013** الوحدة: مليون دولار

الإنتاج		الصادرات		الواردات		الميزان التجاري		الاستهلاك		نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	
2013	**2**	**2013**	**2012**	**2013**	**2012**	**2013**	**2012**	**2013**	**2012**	**2013**	**2012**
2 342,0	2	5,6	5,6	859,4	882,0	853,8	876,4	5 024,2	5 021,6	46,6	46,6
4 912,2	5	3,3	3,3	2 531,6	3 260,4	2 528,3	3 257,1	12 405,8	15 041,3	39,6	34,2
312,4	3	-	-	704,9	704,9	704,9	704,9	3 215,6	3 215,6	9,7	9,7
24 044,5	23	272,3	171,2	4 643,3	5 771,3	4 371,0	5 600,1	30 077,1	35 458,0	79,9	66,7
9 863,0	5	11,2	0,4	1 528,3	2 218,0	1 517,1	2 217,6	14 520,6	11 996,8	67,9	44,2
297,6	2	-	-	89,6	89,6	89,6	89,6	656,1	656,1	45,4	45,4

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 34، الجزء 9، جدول رقم 270، 2014، ص 254.

من خلال معطيات الجدول رقم 01 يتضح أن كل البلدان محل الدراسة لا تحقق الاكتفاء الذاتي الكامل خلال الفترة الممتدة بين 2012و 2013، وهي نتيجة غريبة نظرا الإمكانيات الطبيعية التي تسخر بها هذه البلدان ، فمثلا الجزائر لها إمكانيات كبيرة فيما يخص الزراعة الصحراوية التي تتوفر على كل الشروط التي تسمح تطوير هذه الشعبة غير أنها غير مستغلة بصفة جيدة إلى مؤخرا أين توجهت الدولة إلى تشجيع الفلاحة الصحراوية، حيث نلاحظ أن هذه النسبة لم تفوق 40% خلال السنتين أي أن الإنتاج الجزائري من الحبوب لم يغط نصف الطلب الاستهلاكي، كذلك نلاحظ ضعف قيمة الصادرات التي لم تتعدى 4 ملايين دولار وعلى عكس من ذلك قيمة الواردات كانت معتبرة وقدرت ب أكثر من 3 ملايير دولار في

سنة 2012 وهذا راجع إلى الطلب الكبير على هذه المادة الناجم عن النمط الاستهلاكي الذي تتميز به الدول العربية (استخدام كميات معتبرة من الخبز في الوجبات)، العكس من ذلك نلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي كانت جد مقبولة في مصر حيث قاربت نسبة 80% في سنة 2013 رغم الطلب الكبير على هذه المواد والمقدر في هذه السنة بحوالي 30 مليار دولار إلى أن الإنتاج المصري قدر بحوالي 24 مليار دينار والفرق تم توفيره من خلال الاستيراد (فلولا الطلب الكبير على هذه المادة في مصر لحققت الاكتفاء الذاتي)، كذلك نلاحظ أن المغرب حققت نسب جيدة في 2013 حيث قاربت 68% بعدما كانت في حدود 45% في سنة 2012 وهذا راجع أساسا لارتفاع قيمة الإنتاج من 5 ملايير دولار إلى حوالي 10 ملايير دولار، أما كل من تونس وموريتانيا حققت نسب متقاربة في حدود 45 % لكن هناك اختلاف من حيث القيم حيث تتميز موريتانيا بإنتاج ضعيف وطلب ضعيف، عكس تونس أين قدر الطلب في حدود 5 ملايير دولار والانتاج في حدود 2 مليار دولار، أما النسبة الضعيفة كانت في ليبيا أين لم تفق هذه النسبة 10% وهذا راجع إلى الطلب الكبير على هذه المواد وضعف الإنتاج الذي قدر في حدود 300 مليون دولار.

ب – شعبة الخضر

يمكن تلخيص أهم المعطيات المتعلقة بنسب الاكتفاء الذاتي لشعبة الخضر من خلال الجدول رقم 2.

جدول رقم 02: يوضح نسب الاكتفاء الذاتي لبلدان محل الدراسة لشعبة الخضر خلال الفترة بين 2012-2013الوحدة: مليون دولار

الدولة	الإنتاج		الصادرات		الواردات		الميزان التجاري		الاستهلاك		نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013
تونس	2 547,0	2 547,0	57,9	54,9	32,0	40,1	- 25,9	- 14,7	2 848,2	2 849,5	89,4	89,4
الجزائر	10 402,3	11 866,4	9,7	20,2	32,0	40,1	22,3	20,0	10 438,9	11 905,0	99,6	99,7
ليبيا	1 069,3	1 069,3	0,1	0,1	29,3	29,3	29,2	29,3	1 100,9	1 100,9	97,1	97,1
مصر	18 021,3	17 191,6	631,4	774,8	104,2	29,4	- 527,2	- 745,5	17 397,2	16 321,8	103,6	105,3
المغرب	6 674,8	4 957,4	695,4	831,5	25,9	36,0	- 669,6	- 795,6	5 946,6	4 120,2	112,2	120,3
موريتانيا	57,5	57,5	-	-	11,1	10,6	11,1	10,6	107,9	105,0	53,3	54,7

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 34، الجزء 9، جدول رقم 277، 2014، ص 261.

من خلال معطيات الجدول رقم 02 يتضح أن أغلب البلدان محل الدراسة حققت نسب جيدة من الاكتفاء الذاتي في شعبة الخضر حيث قاربت هذه النسبة ل 100% لكل من ليبيا والجزائر وفي حدود 90% بالنسبة لتونس مما يفسر ضعف قيمة الواردات بالنسبة لهذه الدول، أما مصر والمغرب فقد فاقت هذه النسبة ل 100% أي أنها حققت اكتفاء ذاتي كامل في هذه الشعبة والفائض تم توجيهه لتصدير حيث فاقت قيمة الصادرات قيمة الواردات في هذه الشعبة، ويمكن الإشارة في هذه النقطة أن الدول ينبغي تطوير الصناعات الغذائية في الشعب التي تحقق فيها فائض لكي يتسنى لها توجيه هذا الفائض لتصدير، فمثلا في الجزائر حققت بعض الشعب مثل الطماطم و البطاطا فائض كبير في الإنتاج فاق الطلب الوطني، لكن في غياب صناعة تحويلية لهذا الفائض ونقص إمكانيات التخزين تعرض جزء من هذا الفائض لتلف، أما الدولة التي حققت الاستثناء في منطقة المغرب العربي في هذه الشعبة هي موريتانيا أين لم تفق نسبة الاكتفاء الذاتي 55%.

ت – شعبة الفواكه

انطلاقا من المعطيات الموضحة في الجدول رقم 03، يمكن تحليل نسب الاكتفاء الذاتي المحققة في بلدان شمال إفريقيا في شعبة الفواكه خلال سنتي 2012 و 2013.

جدول رقم 03: يوضح نسب الاكتفاء الذاتي لبلدان محل الدراسة لشعبة الفواكه خلال الفترة بين 2012-2013 الوحدة: مليون دولار

الدولة	الإنتاج		الصادرات		الواردات		الميزان التجاري		الاستهلاك		نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013
تونس	1 585,7	1 585,7	259,3	480,4	29,8	29,8	-229,5	- 450,6	1 459,7	1 437,7	108,6	110,3
الجزائر	1 585,7	1 585,7	26,3	20,5	388,5	313,3	362,2	292,8	2 016,6	1 926,8	78,6	82,3
ليبيا	402,6	402,6	0,1	0,1	57,5	57,3	57,4	57,2	461,4	461,9	87,2	87,1
مصر	10 918,5	11 013,0	856,3	943,5	423,6	354,0	-432,7	- 589,5	9 950,4	9 651,9	109,7	114,1
المغرب	3 844,0	3 892,8	513,4	559,6	133,8	136,1	-379,6	- 423,5	3 410,9	3 355,8	112,7	116,0
موريتانيا	24,5	24,5	-	-	3,9	4,0	3,9	4,0	32,3	32,2	75,8	76,1

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 34، الجزء 9، جدول رقم 278،2014، ص 262.

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول رقم 03، يتضح أن 3 بلدان حققت نسبة الاكتفاء الذاتي الكامل وهي كل من تونس ، مصر والمغرب حيث فاقت نسبة الاكتفاء 110 % للبلدان 3 في سنة

2013، وقاربت هذه النسبة في سنة 2012، مما يفسر ارتفاع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات، أما الجزائر وليبيا حققت نسب مقبولة في السنتين والتي قدرت بجوالي 85%، لكن هذه النتيجة تبقى بعيدة عن الطموحات لما يزخر به هذان البلدان من موارد طبيعية وبشرية، ويمكن تفسير قيمة الواردات في البلدان التي حققت نسبة تفوق 100% من الاكتفاء الذاتي أي أن الإنتاج في الشعبة فاق الطلب ، أن بعض المنتوجات لا يمكن إنتاجها في هذه البلدان مثل الفواكه الاستوائية لذلك ينبغي استيرادها، لكن أحسن إستراتجية هي تمويل الواردات من مداخيل الصادرات لنفس الشعبة، كذلك لاحظنا أن موريتانيا حققت نسبة معقولة في هذه الشعبة والمقدرة بجوالي 75%، رغم أن أرقام هذا البلد تظهر ضعف الإنتاج وضعف الطلب.

ث – شعبة اللحوم

حسب المعطيات الموضحة في الجدول رقم 04 أدناه، يمكن تفسير و تحليل نسب الاكتفاء الذاتي لبلدان محل الدراسة في سنتين 2012 و 2013.

جدول رقم *04*: يوضح نسب الاكتفاء الذاتي لبلدان محل الدراسة لشعبة اللحوم خلال الفترة بين *2012-2013*الوحدة: مليون دولار

الدولة	الانتاج		الصادرات		الواردات		الميزان التجاري		الاستهلاك		نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013
تونس	243,8	244,2	4,9	5,4	30,0	30,0	25,1	24,6	250,4	250,5	97,4	97,5
الجزائر	606,3	660,6	0,1	0,1	257,1	187,4	257,0	187,3	678,3	709,7	89,4	93,1
ليبيا	284,8	287,7	-	-	56,3	56,3	56,3	56,3	304,6	307,4	93,5	93,6
مصر	1 672,3	1 654,9	7,4	2,0	1 428,7	1 225,4	1 421,2	1 223,3	2 012,5	2 016,6	83,1	82,1
المغرب	994,0	1 150,2	1,0	0,8	26,2	56,1	25,2	55,3	999,2	1 162,2	99,5	99,0
موريتانيا	232,4	237,6	-	-	7,1	7,1	7,1	7,1	239,7	244,9	96,9	97,0

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 34، الجزء 9، جدول رقم 281،2014، ص 265.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04، أن كل الدول حققت نسب متقاربة فيما يخص الاكتفاء الذاتي في شعبة اللحوم حيث تراوحت النسب بين 90% و 99%، في كل من تونس ، الجزائر، ليبيا ، المغرب، وموريتانيا، وكانت أعلى نسبة للمغرب حيث قاربت ل 100% أي اكتفاء ذاتي كامل، لكن رغم النسب الجيدة التي قاربت النسبة الكلية، إلى أن إمكانيات كل دول المغرب العربي تسمح لها أن تكون رائدة في هذه الشعبة وتحقق نسب عالية من التصدير، حيث لاحظنا ضعف قيمة الصادرات في هذه الشعبة حيث لم

تفوق قيمة 8 ملايين دولار وهي قيمة جد ضعيفة، وعلى عكس الدول 5 سالفة الذكر مصر حققت نسبة مقبولة لكنها ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة ويمكن تفسير ذلك بقيمة الطلب الذي فاق مليارين دولار عكس الدول الأخرى التي لم يفق فيها الطلب الاستهلاكي مليار دولار في جل الحالات، هذا ما يفسر القيمة المعتبرة للواردات بالنسبة لمصر.

بعد ما قمنا بتحليل نسب الاكتفاء الذاتي خلال سنتين 2012 و 2013، سنحاول بإيجاز مقارنة هذه النسب مع الفترة 2014-2016 هل تحسنت هذه النسب في مختلف الشعب أم تدهورت نتيجة المتغيرات الخارجية.

2-2 دراسة نسب الاكتفاء الذاتي في الفترة بين 2014-2016

بعد التطرق في النقطة السابقة لنسب الاكتفاء الذاتي لشعب الأربعة بالنسبة لدول شمال إفريقيا لسنتين 2012 و 2013، سنحاول في النقطة الموالية دراسة بإيجاز مدى تغير نسبة الاكتفاء الذاتي خلال السنوات الثلاث الموالية (2014-2016) التي شهدت تقلبات سياسية واقتصادية ومدى تأثير ذلك على معدل الاكتفاء، وهذا من خلال معطيات الجدول رقم 05.

جدول رقم 05: يوضح نسب الاكتفاء الذاتي لبلدان محل الدراسة لمختلف الشعب خلال الفترة بين 2014-2016 الوحدة: مليون دولار

البيان	الدولة		تونس	الجزائر	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا
نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة الحبوب	2014	%	42,6	21,6	8,3	65,9	48,0	33,5
	2015		26,3	21,3	8,9	60,3	67,7	37,0
	2016		27,1	18,0	10,1	58,2	27,7	41,0
نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة الخضر	2014	%	101,4	99,6	91,5	105,4	115,6	6,2
	2015		101,1	99,6	93,9	107,1	114,8	5,7
	2016		101,5	99,6	94,6	105,9	122,4	5,5
نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة الفواكه	2014	%	108,8	90,2	72,3	109,1	113,3	37,9
	2015		108,1	92,0	79,3	109,3	115,0	37,6
	2016		107,4	94,8	88,4	113,0	118,2	42,3
نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة اللحوم	2014	%	98,3	90,5	63,9	97,4	97,7	98,9
	2015		99,7	92,4	64,1	75,4	98,1	99,4
	2016		100,2	92,7	73,9	86,2	97,5	99,4

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 37، الجزء 9، جدول رقم 571، 2017، (إكسال).

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن هناك بعض الاستقرار في بعض الشعب وهناك تذبذب في نسبة الاكتفاء في بعض الشعب بالنسبة لبعض الدول، وهذا كما يلي:

- بالنسبة لشعبة الحبوب: نلاحظ تدبدب النسب في بعض الدول فمثلا تونس انخفضت هذه النسبة في سنتين 2015 و 2016 إلى أقل من 30% بعدما كانت أكثر من 40% سنتين قبل ذلك، كذلك الجزائر شهدت انخفاض في نسبة الاكتفاء خلال 3 سنوات حيث قدرت في حدود 20% بعدما كانت تقدر بحوالي 35% في سنة 2013، ويمكن تفسير ذلك بتقلبات سعر البترول الذي أثر على مستوى الإعانات الموجهة لقطاع الزراعة، أما المغرب شهدت نسبة الاكتفاء تقلبات كبيرة فبعدما كانت في حدود 65% في سنة 2013 عادت للانخفاض في السنة الموالية ثم ارتفعت في السنة التي تليها إلى أن شهدت انخفاض كبير في سنة 2016 قدر بأكثر من 150% مقارنة مع سنة 2013، أما الدول الأخرى مثل مصر، ليبيا و موريتانيا شهدت النسب نوع من الثبات، لكن ما يلاحظ أن شعبة الحبوب هي الشعبة التي لا تحقق فيها بلدان المغرب العربي نسب جيدة من الاكتفاء الذاتي، لذلك على الحكومات اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين إنتاجية هذه الشعبة الحساسة.

- بالنسبة لشعبة الخضر: من خلال المعطيات الموضحة في الجدول رقم 05 نلاحظ استقرار كبير في نسب الاكتفاء الذاتي بالنسبة لكل الدول، حيث حققت كل الدول نسب قريبة أو تفوق نسبة 100% ، أي أن دول شمال إفريقيا تحقق نسبة الاكتفاء الذاتي الكامل عدى موريتانيا التي حققت نسبة ضعيفة جدا في هذه الشعبة ويمكن تفسير هذه النتيجة بإمكانية غياب الإحصائيات الصحيحة حول هذا البلد حيث لاحظنا أنه في عدة مرات نفس الرقم المتعلق بالإنتاج أو الصادرات يتم إعادته عدة مرات في تقارير الهيئات الدولية مما يدفعنا إلى طرح هذا التساؤل.

- بالنسبة لشعبة الفواكه: نلاحظ من خلال المعطيات أن كل الدول حققت نسب متقاربة مقارنة بفترة 2012 و 2013، حيث بقيت كل من تونس، مصر والمغرب تحقق فوائض في هذه الشعبة، أما الجزائر فتحقق دائما نسب تفوق 90%، الاستثناء الوحيد كان في ليبيا حيث انخفضت النسبة في سنتي 2014 و 2015 لأقل من 79% بعدما كانت في حدود 87% في سنة 2013 لتعود هذه النسبة للارتفاع في سنة 2016.

- بالنسبة لشعبة اللحوم: في هذه الشعبة نلاحظ 3 بلدان قريبة من نسبة 100% وهي كل من تونس، المغرب وموريتانيا، كذلك الجزائر قريبة من هذه النسبة، الاستثناء في كل من ليبيا و مصر، حيث لاحظنا انخفاض نسبة الاكتفاء في ليبيا التي كانت محصورة بين 60% إلى 75% في ثلاث سنوات بعدما كانت تفوق هذه النسبة 90% في سنة 2013، ويمكن تفسير ذلك بالمشاكل السياسية، أما مصر فهي لا تحقق دائما نسبة جيدة من الاكتفاء الذاتي في شعبة اللحوم وهذا راجع إلى الطلب الكبير مقارنة بالإنتاج.

بعدما قمنا بتحليل نسب الاكتفاء الذاتي لبلدان عينة الدراسة، باعتبار متغير الاكتفاء الذاتي من المتغيرات الأساسية في تحقيق مفهوم الأمن الغذائي، سنحاول في النقطة الموالية القيام بدراسة قياسية لتحديد المحددات المؤثرة على متغير الذي يقيس إنتاجية القطاع الزراعي من خلال دراسة باستخدام متغيرات بانل للدول الستة محل الدراسة.

3-دراسة قياسية:

بعد أن تم تسليط الضوء على مفهوم الأمن الغذائي وتحليل مستوى الاكتفاء الذاتي لعينة الدراسة ، سنحاول فيما يلي دراسة محددات انتاجية قطاع الفلاحة في الفترة الممتدة بين 2003-2016 من خلال عينة تتكون من كل دول شمال إفريقيا أي دول المغرب العربي بالإضافة إلى مصر، من خلال تحليل وصفي لعينة الدراسة ثم عرض و تفسير النتائج المتحصل عليها عن طريق نموذج الملاءم باستعمال معطيات بانل.

3-1 دراسة وصفية لعينة الدراسة

سنحاول من خلال هذه النقطة عرض عينة الدراسة والطريقة الإحصائية المتبعة ثم مختلف متغيرات النموذج، وهذا كما يلي:

3-1-1 عرض عينة الدراسة

تم استعمال في هذه الدراسة المعطيات الاقتصادية ل 06 بلدان شمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة بين 2003-2016، أي 84 ملاحظة إحصائية ، وتم اختيار أولا كل دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) وتم إضافة مصر للعينة لسببين جوهريين الأول متعلق بالميزات المشتركة لمصر مع دول المغرب العربي سواء اقتصاديا أو جغرافيا أو ثقافيا، أما الثاني فمتعلق بعدد الوحدات في العينة حيث تكون دراسة من 06 دول في البانل أحسن إحصائيا من 05 دول خاصة إذا كان هناك تجانس في معطيات البانل .

3-1-2 النموذج الإحصائي المتبع

سيتم استخدام في هذه الدراسة نموذج بانل وهذا راجع لطبيعة المعطيات المستخدمة التي لديها بعدين بعد مقطعي وهو وحدات الدراسة (الدول في العينة) وبعد زمني دراسة لفترة 14 سنة، وسيتم دراسة هذا النموذج باستخدام برنامج Stata 11.

3-1-3 متغيرات النموذج

تم الاعتماد على المعطيات الإحصائية المنشورة في التقارير الإحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وهذا لتفادي تضارب الإحصائيات عند استخدام مصادر معلومات مختلفة، وبناء على هاته التقارير تم إنشاء قاعدة للمعلومات تحتوي على المؤشرات الإحصائية لبلدان شمال إفريقيا خلال الفترة المدروسة و هي كما يلي: (عدد سكان، عدد سكان الريف، عدد العمال الإجمالي، عدد عمال في القطاع الفلاحي، الناتج المحلي الخام، الناتج الناجم من قطاع الفلاحة، مساحة الدولة، المساحة المغروسة، الصادرات الإجمالية، الصادرات الفلاحية، الصادرات الغذائية، الواردات الإجمالية، الواردات الفلاحية، الواردات الغذائية).

انطلاقا من هذه المعلومات وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، تم اختيار جملة من المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير محددات إنتاجية قطاع الفلاحة ، ويمكن تقسيم هذه المتغيرات كما يلي:

أ- المتغير التابع :

لقياس انتاجية قطاع الزراعة تم استخدام مؤشر الناتج الناجم عن قطاع الزراعة لشخص الواحد، ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$rendsa = \log\left(\frac{\text{الناتج الناجم عن قطاع الزراعة}}{\text{عدد السكان}}\right)$$

تم استخدام اللوغاريتم لإحداث نوع من التجانس بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي هي عبارة عن نسب تتراوح بين 0 و 100%.

ب- المتغيرات المستقلة:

تم استخدام جملة من المتغيرات التي تؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على انتاجية قطاع الفلاحة وهذا كما يلي:

- متغير انتاجية الدولة:

تم استخدام هذا المتغير الذي يقيس القدرة الشرائية للمواطنين في دولة ما وكذلك يتم استخدامه لقياس مستوى النمو في اقتصاد ما، حيث سيتم استخدام حصة الأفراد من الناتج المحلي الخام وهذا من خلال العلاقة التالية:

$$pa = \log\left(\frac{\text{الناتج المحلي الخام}}{\text{عدد السكان}}\right)$$

- متغير عدد سكان الريف:

تم استخدام هذا المتغير الذي يقيس نسبة عدد سكان الريف (الوحدة ألف نسمة) وهذا حسب الوحدة المستخدمة في الجداول الإحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ،وهذا من خلال العلاقة التالية:

$$pr = \log(\text{عدد سكان الريف})$$

- متغير قياس المساحة المزروعة:

تم استخدام هذا المتغير الذي يقيس حجم المساحات المغروسة (الوحدة ألف هكتار) وهذا من خلال العلاقة التالية:(S. S. NDJADI, 2019, p201)

$$spa = \log(\text{المساحة المغروسة})$$

- متغير قياس عدد العمال في قطاع الفلاحة:

تم استخدام هذا المتغير الذي يقيس عدد العمال في قطاع الفلاحة (الوحدة ألف نسمة) ،وهذا من خلال العلاقة التالية:

$$trv = \log(\text{عمال قطاع الفلاحة})$$

- متغير الصادرات الفلاحية والصادرات الغذائية :

تم حساب هذا المتغير انطلاقا من نسبة الصادرات لكل فئة مقارنة مع قيمة الصادرات الإجمالية وهذا وفق العلاقتين التاليتين:

$$eal = \frac{\text{صادرات المواد الغذائية}}{\text{الصادرات الاجمالية}} \qquad eag = \frac{\text{الصادرات الفلاحية}}{\text{الصادرات الاجمالية}}$$

- متغير الواردات الفلاحية والواردات الغذائية :

تم حساب هذا المتغير انطلاقا من نسبة الواردات لكل فئة مقارنة مع قيمة الواردات الإجمالية وهذا وفق العلاقتين التاليتين:

$$ial = \frac{\text{واردات المواد الغذائية}}{\text{الواردات الاجمالية}} \qquad iag = \frac{\text{الواردات الفلاحية}}{\text{الواردات الاجمالية}}$$

انطلاقا من المتغيرات الموضحة فيما سبق، يمكن صياغة النموذج المراد تقدير معالمه من خلال العلاقة التاليتين، حيث النموذج الأول سيتم استخدام متغيرات الصادرات والواردات للمنتجات الفلاحية، و النموذج الثاني سيتم استخدام متغيرات الصادرات والواردات للمواد الغذائية:

$$rendsa_{it} = \alpha + \beta_1 pa_{it} + \beta_2 pr_{it} + \beta_3 spa_{it} + \beta_4 trv_{it} + \beta_5 eal_{it} + \beta_6 ial_{it} + (\mu_i + \nu_{it})$$

$$rendsa_{it} = \alpha + \beta_1 pa_{it} + \beta_2 pr_{it} + \beta_3 spa_{it} + \beta_4 trv_{it} + \beta_5 eag_{it} + \beta_6 iag_{it} + (\mu_i + \nu_{it})$$

حيث:

$i = 1 \ldots\ldots 6$ ، $t = 1 \ldots\ldots 14$

2-3 تحليل النتائج

بعدما تم التطرق إلى تعريف متغيرات الدراسة ، سنحاول فيما يلي دراسة تأثير المتغيرات المستقلة الموضحة أعلاه على معدل انتاجية القطاع الفلاحي والذي تم استخدامها كمتغير لقياس أداء القطاع الفلاحي في العينة المدروسة ، باستخدام طريقة الانحدار المتعدد على معطيات بانل لدول شمال إفريقيا، وكخطوة أولى ينبغي استخدام اختبار فيشر لمعرفة النموذج الملاءم لدراسة هل نموذج البيانات المدمجة (تساوي الثوابت)، أو نموذج الآثار الفردية:

1-2-3 اختبار فيشر

بعد إدخال البيانات الإحصائية للعينة في برنامج Stata 11 فيما يخص معطيات بانل، تم التعريف كخطوة أولى بشكل البيانات (6 وحدات مقطعية خلال 14 سنة من الدراسة)، ثم إعطاء التعليمة اللازمة فيما يخص عملية التقدير بالآثار الثابتة لمعرفة نتيجة اختبار فيشر (D. Asteriou and S. G. Hall, 2007, p347)، وقد تم الحصول على النتيجة التالية*:

Test de Ficher			
Fixed-effects (within) ession	Number of obs	=	84
Group variable: enterprise	Number of groups	=	6
F test that all $u_i = 0$:	***F(5, 72) = 16.57***	***Prob > F = 0.0000***	

* لأكثر تفصيل أنظر الملحق رقم 01.

نلاحظ من خلال نتائج اختبار فيشر أن احتمال قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تساوي الثوابت أقل من مستوى المعنوية 5%(A. H. Otrou, 2006, p111)، منه يتم رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن نموذج الآثار الفردية هو الأفضل لعملية التقدير.

2-2-3 اختبار هوسمان « Hausman test »

بعدما تأكدنا من الاختبار السابق أن النموذج الأفضل لعملية التقدير هو نموذج الآثار الخاصة، يسمح اختبار هوسمان من التمييز بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية « GLS »، وهذا عن طريق المقارنة بين معالم النموذجين (M. Goaied et S. Sassi, 2012, p37)

ويمكن الحصول على هذا الاختبار في برنامج Stata 11 عن طريق عملية التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة وحفظ النتيجة، وبعدها عملية التقدير باستخدام الآثار العشوائية وحفظ النتيجة، ثم إعطاء التعليمة اللازمة لاختبار هوسمان، و تم التوصل للنتيجة التالية**:

hausman fixed random				
	Coefficients			
	(b) fixed	***(B) random***	***(b-B) Difference***	***sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E***
Pa	0.6154344	0.5568171	0.0586172	0.0402279
pr	-0.4278185	-0.0824534	-0.3453651	0.156639
Spa	1.9499726	-0.0314624	1.981189	0.7860065
Trv	-1.123345	0.27094	-0.3942849	0.0908035
Eal	0.5052388	0.5122503	-0.0070116	-
Ial	-0.0583806	-0.2641725	0.2057919	-

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B) ^ (-1)](b-B)

= 60.58

Prob>chi2 = 0.0000

من خلال النتيجة الموضحة أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمال كاي تربيع والتي تساوي 0 أقل من مستوى المعنوية الذي يقدر ب 5%، وبذلك يفضل استخدام نموذج الآثار الثابتة في عملية التقدير.

** لأكثر تفصيل أنظر الملحق رقم 01.

3-2-3 نتائج الدراسة

بعد تحديد النموذج الذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة الميدانية، والمتمثل في نموذج الانحدار الخطي في ظل معطيات بانل باستخدام نموذج الآثار الثابتة، تم الوصول إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم 06

الجدول رقم: 06: يوضح معاملات النموذجين*

م. التابع / المتغيرات	نموذج الأول rendsa	المعالم الإحصائية	النتائج	م. التابع / المتغيرات	نموذج الثاني rendsa	المعالم الإحصائية	النتائج
Pa	0.5776***	عدد الملاحظات المستعملة	84	pa	0.5904***	عدد الملاحظات المستعملة	84
Pr	-0.3857**	عدد الوحدات المقطعية	6	pr	-0.3658**	عدد الوحدات المقطعية	6
Spa	2.4254***	معامل Rho	0.9940	spa	2.5304***	معامل Rho	0.9946
Eal	0.4415***	F(5,73) Prop > F	32.53 (0,0000)	eag	0.1896**	F(5,73) Prop > F	31.89 (0,0000)
Ial	-0.1227	R-sq	0.6902	iag	-0.1991	R-sq	0.6860
Cons	-6.6564***			cons	-7.1119***		

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج Stata 11.

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول رقم 06 يمكن توضيح معالم النموذجين من خلال العلاقتين التاليتين:

$$rendsa_{it} = -6.656 + 0.557pa_{it} - 0.385pr_{it} + 2.425spa_{it} + 0.441eal_{it} - 0.122ial_{it} + (\mu_i + \nu_{it})$$

$$rendsa_{it} = -7.111 + 0.590pa_{it} - 0.365pr_{it} + 2.530spa_{it} + 0.189eag_{it} - 0.199iag_{it} + (\mu_i + \nu_{it})$$

بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال هاذين النموذجين سنحاول فيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها من المنظور الاقتصادي

4-2-3 تحليل الاقتصادي لمعالم النموذج

بناء على النتائج الموضحة في الجدول رقم 06، يمكن تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلي:

* لأكثر تفصيل لنتائج أنظر الملحق رقم 02.

تجدر الإشارة أنه حذف متغير الذي يقيس العمالة في القطاع الفلاحي من النموذجين النهائيين لتأثيره السلبي على عملية التقدير (ارتباط قوي مع المتغيرات المستقلة الأخرى).

*** متغير الذي يقيس انتاجية الدولة:**

لاحظنا علاقة طردية قوية بين هذا المتغير ومتغير أداء القطاع الفلاحي، ويمكن تفسير ذلك أن النمو الاقتصادي الجيد في أي دولة يؤثر إيجابا على كل القطاعات، وكون القطاع الفلاحي قطاع استراتيجي بالنسبة لدول المغاربية ، فهو يؤثر عليه بصفة كبيرة.

***متغير عدد سكان الأرياف:**

لاحظنا أن هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير ومتغير أداء القطاع الفلاحي وهي نتيجة غير متوقعة، لكن يمكن تفسير هذه النتيجة أنه رغم نسبة التحضر للمجتمعات لاحظنا عدة دول شهدت تطور في قطاعها الفلاحي، حيث ليس من الضروري أن يكون الفلاح من سكان الريف، وينبغي التوجه إلى المستثمرات الفلاحية الكبيرة غير المرتبطة بعدد العمال أو مكان إقامتهم، بل معتمدة أساسا على التطور التكنولوجي في الميدان.

***متغير المساحة المغروسة:**

لاحظنا علاقة طردية قوية بين هذا المتغير ومتغير أداء القطاع الفلاحي، ويمكن تفسير ذلك أن ارتفاع نسبة المساحات المغروسة يسمح من تعزيز القدرات الإنتاجية للدول، لذلك ينبغي على الدول مثل الجزائر التوجه إلى الفلاحة الصحراوية عن طريق استصلاح الأراضي، حيث أثبتت التجارب السابقة مردودية الفلاحة الصحراوية، كون الجزائر من الدول التي لها مساحة مزروعة صغيرة مقارنة مع المساحة الإجمالية لدولة .

*** متغير الصادرات:**

لاحظنا علاقة طردية في كلا النموذجين بين متغير الصادرات للمواد الفلاحية أو المواد الغذائية ومتغير أداء القطاع الفلاحي، ويمكن تفسير ذلك أن ديناميكية الصادرات في القطاع الفلاحي تشجع الدول على تعزيز قدراتها الإنتاجية.

متغير الواردات:

لاحظنا علاقة عكسية في كلا النموذجين بين متغير الواردات ومتغير أداء القطاع الفلاحي، لكن هاته النتيجة لا يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل لعدم معنويتها.

خاتمة وتوصيات:

إن هدف تحقيق الأمن الغذائي أصبح الشغل الشاغل لدول والهيئات الإقليمية وهذا بغية محاربة ظاهرة الجوع والقضاء عليها في غضون سنة 2030، وبذلك أصبح الهدف هو تحقيق الأمن الغذائي المستدام، لذلك حاولت دول شمال إفريقيا من تحقيق معدلات جيدة من الاكتفاء الذاتي في أهم الشعب الفلاحية. ومن خلال

هذا البحث لاحظنا أن جل الدول المغاربية حققت نسب جيدة في معدلات الاكتفاء الذاتي فيما يخص كل من شعبة الخضر ، الفواكه واللحوم خلال الفترة الممتدة من سنة 2012-2016، أما الشعبة الوحيدة التي أظهرت ضعف الإنتاج مقارنة مع الطلب الاستهلاكي بالنسبة لكل الدول هي شعبة الحبوب، لذلك ينبغي على حكومات دول شمال إفريقيا إيجاد الحلول اللازمة لتحقيق التوازن في هذه الشعبة، حتى لا تجد نفسها في وضعية غير مستقرة خاصة في وقت الأزمات، كذلك لاحظنا من خلال هذا البحث البلد الوحيد الذي يشهد بعض الصعوبات في تحقيق توازن شعبة اللحوم هي مصر وهذا راجع إلى ارتفاع الطلب على هاته المنتوجات.

ومن خلال هذا البحث تم اثبات جل فرضيات الدراسة عدى فرضيتن :

الفرضية رقم 05 التي تنص وجود علاقة طردية بين متغير عدد سكان الريف وقيمة الإنتاج الفلاحي، لكن من خلال هذا العمل توصلنا إلى نتيجة مخالفة وتم تفسير ذلك أنة ليس بالضرورة أن تكون من سكان الريف حتى تعمل في قطاع الفلاحة، كذلك لاحظنا تزايد في إنتاج الفلاحي لدول رغم ارتفاع نسب التحضر بها.

الفرضية 07 التي تنص على وجود علاقة عكسية بين متغير الواردات ومتغير الإنتاج الفلاحي لكن لم يسمح لنا من تأكد من هذه النتيجة ويمكن أن يرجع ذلك إلى ضعف عينة الدراسة.

ويمكن تقديم جملة من التوصيات كما يلي:

- تعزيز الفلاحة الصحراوية خاصة فيما يخص شعبة الحبوب ؛
- تشجيع البنوك على منح القروض للفلاحين خاصة فيما يخص الاستثمارات المتعلقة بشعبة الحبوب؛
- تشجيع الشباب على الاستثمار في المشاريع الفلاحية، وعدم ترك هذا النشاط مقتصر فقط على سكان الريف؛
- تحسين مناخ الاستثمار في بلدان شمال إفريقيا لتشجيع المستثمرين الولوج إلى هذا القطاع؛
- تعزيز التجارة الزراعة البينية بين دول شمال إفريقيا؛
- تقديم إعانات جبائية لتشجيع الاستثمار في الفلاحة الصحراوية.

المراجع:

1. ***2019*** **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ، روما، ايطاليا، 2019.
2. **الأفق العربي *2030*: أفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ، بيروت، لبنان، 2017.
3. **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 37، 2017.
4. **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 35، 2015.
5. **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 34، 2014.
6. **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 30، 2010.
7. **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 28، 2008.
8. **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 27، 2007.
9. **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 26، 2006.
10. **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 25، 2005.
11. المادة رقم 03 من قانون 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008 ، **المتضمن التوجيه الفلاحي**، العدد 46، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 10 أوت 2008.

12. حسين أحمد سرحان، حسين باسم عبد الأمير، **إنعدام الأمن الغذائي: أسباب وسبل المعالجة (القارة الأفريقية نموذجا)**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 15، العدد 4، العراق، 2017.

13. عريبي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013.

14. محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

15. A H. Otrou, ***la Convergence des Niveaux de Vie dans les Pays de L'union Economique et Monétaire Ouest Africaine***, Revue du CAMES, Université de Cocody-Abidjan , COTE D'IVOIRE, Vol 007, N° 1, 2006.

16. Channing Arndt and al, ***Covid-19 lockdowns, income distribution, and food security: An analysis for South Africa,*** Journal Global Food Security, ELSEVIER, 2020.

17. D. Asteriou and S. G. Hall, Applied Econometrics :A Modern Approach Using Eviews and Microfit , édition Palgrave Macmillan, March 2007.

18. M. Goaied et S. Sassi, Econométrie des Données de Panel sous Stata, Institut des Hautes Etudes Commerciales de Carthage, Laboratoire d'Economie et De Finance Appliquées, Tunis, Mai 2012.

19. S. S. NDJADI and al, ***Déterminants de la Performance des Exploitations Agricoles A Kabare, Sud-Kivu, est de la République démocratique Du Congo***, Article in Agronomie Africaine ,October 2019.

20. ***Sécurité alimentaire : l'information pour l'action Guides pratique***, CE-FAO, 2008.

21. ***Sécurité alimentaire: un programme global de la DDC***, Direction du développement et de la coopération, Suisse, 2015.

دور القانون الدولي في الحد من أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في المنطقة المغاربية

The role of international law in reducing the impact of climate change on food Security in the Maghreb region

د. منال بوكورو

أستاذة محاضرة قسم أ

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 -كلية الحقوق - (الجزائر)

محمد منصوري

محامي وأستاذ متعاقد - جامعة المسيلة (الجزائر

الملخص :

تلعب التغيرات المناخية التي تجتاح العالم عامة وقارة إفريقيا خاصة نتيجة الاحتباس الحراري وتزايد انبعاثات الغازات الدفيئة من المصانع، وعوادم السيارات دورا خطيرا في تهديد الأمن الغذائي والإخلال بوفرة المنتوجات الزراعية مما يخلق تذبذبا في التموين ، ويؤثر سلبا من جهة أخرى على ضمان استمرار الإنتاج في ظل تدهور النظم الايكولوجية للأراضي الزراعية نتيجة الجفاف، أو الفيضانات أو موجات الجراد خاصة في الدول التي تعاني من المناخ الجاف والقليل التساقط على غرار دول المغرب العربي ، ومنه تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آثار التهديدات البيئية على الأمن الغذائي في الدول المغاربية ثم الوقوف على أهم الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة .

الكلمات المفتاحية : التغيرات المناخية،الاحتباس الحراري ،الأمن الغذائي، بلدان المغرب العربي الانعكاسات السلبية ، الآثار المستقبلية،الآليات القانونية والمؤسسية.

Summary :

Climate change, which is sweeping the world in general and the continent of Africa in particular as a result of global warming and increased greenhouse gas emissions from factories and car exhausts plays a serious role in threatening food security and disrupting the abundance of agricultural products, which creates a fluctuation in supply and on the other hand negatively affects the continuation of production in light of the deterioration of agricultural land ecosystems as a result of drought, floods or locust waves, especially in countries suffering from dry climate and low rainfall like the Countries of the Arab Maghreb, from which this study aims. To assess the effects of environmental threats on food security in Maghreb countries and then to identify the most important international efforts to combat this dangerous phenomenon.

Keywords: Climate change, global warming, food security, Maghreb countries negative impacts, future impacts, legal and institutional mechanisms.

مقدمة:

تنذر التغيرات المناخية في عصرنا الحالي بخطر كبير يهدد الأمن الإنساني عامة والأمن الغذائي على وجه الخصوص نتيجة تحول معظم مناطق العالم خاصة التي تتواجد في القسم الجنوبي من الكرة الأرضية إلى صحراء قاحلة،نظرا للارتفاع المطرد لحرارة الأرض وقلة نسبة التساقط مما شكل خطرا محدقا على الأمن الغذائي خاصة في القارة الإفريقية عامة والمنطقة المغاربية خاصة،والتي تعرف تغيرا كبيرا في مناخها خاصة في المناطق الشمالية المحاذية للبحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي من مناخ متوسطي ممطر إلى مناخ جاف في معظم فصول السنة نظرا لعدة عوامل، ولعل من أهمها قطع الغابات والتوسع العمراني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية وارتفاع الكثافة السكانية وانحصار الغطاء النباتي في المنطقة مما أدى إلى ارتفاع واضح في كميات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى مستويات قياسية لم تشهدها منذ ثلاثة ملايين عام، مما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي نتيجة انقطاع الدورات الطبيعية وشح المياه بسبب التصحر والجفاف حيث يمكن تحديد 10 في المائة و100 في المائة من تفاوت الإنتاج في الأجل القصير إلى تقلبات الطقس خاصة مع ارتفاع درجة حرارة الأرض بنحو 2 درجة مئوية،وهو ما يعني ظهور مشكلة أخطر وهي تقلص مساحة المناطق الجليدية مما جعل المناخ في العالم عامة والمنطقة المغاربية يتسم بقصور ذاتي واضح،ومنه يمكن القول بشكل حازم أنتغير المناخ تسبب بشكل ملفت في تغيير الإنتاجية الزراعية بصورة ملموسة من خلال إطالة مواسم الزراعة وقصر دورة حياة جميع الكائنات الدقيقة التي تساهم في خصوبة التربة، كما ساهم أيضا في تغييرات ملموسة في التوزيع الجغرافي للأقاليم المناخية ،وما يرتبط بها من أنماط استخدام الأراضي بما قد يؤدي إلى تعديل التوازن الجغرافي للمحاصيل وتعديل في أنماط تآكل التربة، مما سيساهم أيضا في مشكلة اخطر وهي زيادة حركة الهجرة البيئية نتيجة عدم وفرة الغذاء أو محدوديته أو ارتفاع أسعاره نتيجة فقدان التنوع البيولوجي وشح التساقط ومنه تبرز إشكالية الدراسة كالآتي:

إلى أي مدى نجح القانون الدولي في الحد من الآثار السلبية للتهديدات البيئية على الأمن الغذائي في دول المغرب العربي؟

وفي سبيل الإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث بدأنا بتوضيح مفهوم التغيرات المناخية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الدول المغاربية، ثم تطرقنا بعد ذلك إلى تحليل محتوى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وأشرنا لدور الأجهزة المؤسسية الدولية في مكافحة التغيرات المناخية، وفي الأخير حاولنا تقييم مدى فعالية هذه الآليات في مكافحة هذه الظاهرة البيئية ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذا الموضوع إلى محورين وهما:

- **المحور الأول: مفهوم التغيرات المناخية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في البلدان المغاربية**
- **المحور الثاني:الإطار القانوني والمؤسسي الدولي الخاص بمواجهة التهديدات البيئة على الأمن الغذائي.**

المحور الأول: مفهوم التغيرات المناخية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في البلدان المغاربية

تُعد قضية تغير المناخ هي القضية الأكثر إلحاحا على المجتمع الدولي حالياً، وذلك نظراً لما قد يسببه تغير المناخ من تأثيرات وتداعيات مستقبلية خطيرة، ليس أقلها جفاف بعض الأنهار وغرق أجزاء شاسعة من المناطق الساحلية، وتبدل خريطة مناطق الإنتاج الزراعي في العالم، وغير ذلك مما لا طاقة لنا به أو مقدرة. فقد أصبحت التغيرات المناخية وآثارها المحتملة هي الشغل الشاغل لجميع دول العالم خلال السنوات الأخيرة، خاصةً مع بروز مؤشرات عدة على حدوث هذه التغيرات المناخية، مثل الجفاف الشديد والمجاعة في بعض الدول الأفريقية، والأعاصير، وموجات الحر الشديدة التي عانت منها دول أخرى. وثمة توقعات أن تؤثر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي، فالزيادة المتوقعة في درجة الحرارة وتغير نمطها الموسمي سيؤدي إلى نقص الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل، والتأثير كذلك على الثروة الحيوانية، ما يهدد الأمن الغذائي لكثير من الدول وبالخصوص دول المغرب العربي.

من هذا المنطلق سوف نحاول تحديد مفهوم التغير المناخي وأسبابه (**أولا**)، ومن ثم نبين انعكاسات هذه التغيرات على الأمن الغذائي لمنطقة المغرب العربي (**ثانيا**).

أولا: مفهوم التغير المناخي وأسبابه

يعتبر تغير المناخ قضية بيئية هامة وحقيقة علمية ومشكلة عالمية طويلة الأجل، تنطوي على تفاعلات معقدة لها تداعيات سياسية، اجتماعية، بيئية واقتصادية بالدرجة الأولى. ويعزى السبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية المستمرة إلى النشاط البشري وسوء استغلاله للموارد الطبيعية المتاحة، والذي أدى إلى اختلال التوازن البيئي، ناهيك عن الأسباب الطبيعية الأخرى.

1- تعريف التغير المناخي:

يُمكن التعبير عن مفهوم التغيرات المناخية بأنّها إحدى القضايا التي يُعاني منها العالم في الوقت الحالي، وتظهر هذه القضية أو المشكلة العالمية على شكل تحوّل أنماط الطقس، الأمر الذي يُهدد إنتاج الطعام وارتفاع مستويات سطح البحر الذي يزيد من خطر تشكّل الفيضانات الكارثية.

إن مناخ الأرض في تغير مستمر وبطريقة سيكون تأثيرها سلبي على نمط حياة سكان الأرض من جميع النواحي، وهذا عائد لعدة أسباب طبيعية وبشرية. وقد قدمت عدة تعاريف للتغير المناخي، منها اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ والتي عرفتها في فقرتها الأولى على أنها: "تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة

إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة".[1] ويلاحظ على هذا التعريف الأممي أنه ينسب "تغير المناخ" إلى نشاطات الإنسان ويميز بينه وبين "تقلب المناخ"، الذي ينسبه إلى أسباب طبيعية.[2]

كما تؤكد ذات الاتفاقية في ديباجتها بأنّ التغير المناخي أصبح شاغلا مشتركا للبشرية جمعاء بما تبدى من آثاره الضارة على الجميع، كما أن طابعه العالمي يتطلب تضافر وتعاون جميع البلدان لرفع التحديات التي يطرحها. ولذلك حددت هذه الاتفاقية "هدفها النهائي" في الحؤول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي.[3]

كما يشير مصطلح التغيرات المناخية إلى تغيرات مهمة من الناحية الإحصائية إما في متوسط حالة المناخ وإما في تقلباته (variabilité) التي قد تستمر لفترة محدودة أو قد تمتد عقودا، وقد ينشأ تغير المناخ عن عمليات داخلية طبيعية أو تأثيرات خارجية، أو عن تغيرات بشرية المنشأ، ترتبط بتغير نسب مكونات الغلاف الجوي أو استخدام الأراضي.[4] وهذا التعريف أنه يضيف خاصية الاستمرارية لظاهرة التغيرات المناخية بحيث أنها قد تمتد لعقود قادمة وبالتالي تمتد آثارها إلى الأجيال المستقبلية.

إلا أن القناعة حاليا لدى المجموعة العلمية الدولية وكذا لدى المنظمات الدولية المكلفة بالمناخ أو لدى منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي هو ربط التغيرات المناخية بالارتفاع في معدلات درجات الحرارة العالمية أو ما يعرف بمسميات مماثلة "كالاحتباس الحراري" أو "الاحترار العالمي" أو "ظاهرة الدفيئة".[5]

---

[1]- يشير هذا التعريف إلى أسباب التغير المناخي، أين يعتبر الإنسان الفاعل الرئيسي في ذلك بالإضافة إلى العوامل الطبيعية. أما فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC)، فقد اعتبر التغيرات المناخية كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والناتجة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية. أنظر: شفيعة حداد، نور الدين قالقيل، أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، العدد 15 ديسمبر2018، ص 03.

[2]- تعرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المناخ بأنه "يشكل متوسط الأحوال الجوية لمنطقة معينة طوال فترة زمنية طويلة، ويشمل المناخ التقلبات الموسمية". أنظر: موقع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، متوفر على موقع المنظمة: www.wmo.int

[3]- محمد عشاشي، التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أحمد دراية، أدرار، جوان 2016، ص 235-236.

4- سفيان التل، " الاحتباس الحراري"،مجلة عالم الفكر، العدد2 ،المجلد 37 ،أكتوبر -ديسمبر 2008 ،ص63 .

[5]- ظاهرة الاحتباس الحراري Global Warning: فتشير الى ان الجو يحتوي حاليا على 380 جزءا بالمليون من غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يعتبر الغاز الأساسي المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري مقارنة بنسبة ال 275 جزء بالمليون التي كانت موجودة في الجو قبل الثورة الصناعية، ويعتبر العالم الكيماوي السويدي: "سفانتي أرينيوس"، هو اول من أطلق مصطلح "الاحتباس الحراري" في عام 1896 م، كما تعرف ظاهرة الاحتباس الحراري بالارتفاع التدريجي في درجة حرارة الطبقة السفلى القريبة من سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض. وسبب هذا الارتفاع هو زيادة انبعاث الغازات الدفيئة أو غازات الصوبة الخضراء " greenhouse gases "، وأهم هذه الغازات، الميثان الذي يتكون من تفاعلات ميكروبية في حقول الأرز وتربية الحيوانات المجترة ومن حرق الكتلة الحيوية (الأشجار والنباتات ومخلفات الحيوانات)، كما ينتج من مياه المستنقعات الآسنة. وبالإضافة إلى الميثان هناك غاز أكسيد النيروز (يتكون أيضا من تفاعلات ميكروبية تحدث في المياه والتربة) ومجموعة غازات "الكلورو فلورو كربون" (التي تتسبب في تآكل طبقة الأوزون) وأخيرا غاز الأوزون الذي يتكون في طبقات الجو السفلي. أنظر: محمود محمد فواز، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، عدد يونيو 2016، ص 04.

2- أسباب التغيرات المناخية:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تطور ظاهرة التغيرات المناخية وظهور ما يعرف بالاحتباس الحراري، وبصفة عامة تقسم هذه الأسباب إلى طبيعية وبشرية. ويشكل النشاط البشري السبب الرئيسي وراء هذا التغيير المفاجئ بفعل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، وخصوصا غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان.[1] إلا أن انبعاثها بكميات متزايدة وغير منضبطة، يؤدي إلى زيادة الحرارة بطريقة غير طبيعية وبالتالي إلى تغيير في نظام المناخ كله. ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين:

أ- **أسباب طبيعية:** ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ثوران البراكين، حيث ينبعث منها الغازات الدفيئة بكميات هائلة مثل: بركاني ايسلندا وتشيلي.[2]
- العواصف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي وقلة الزراعة والأمطار، ومن أمثلتها رياح الخماسين وما تثيره من غبار عالق في جو الأردن والمنطقة.[3]
- ظاهرة البقع الشمسية وهي ظاهرة تحدث كل 11 عاما تقريباً نتيجة اضطراب المجال المغناطيسي للشمس مما يزيد من الطاقة الحرارية للإشعاع الصادر منها.[4]
- الأشعة الكونية الناجمة عن انفجار بعض النجوم، حيث تضرب الغلاف الجوي العلوي للأرض وتؤدي لتكون الكربون المشع.[5]

ب- **الأسباب والعوامل البشرية:** وهي المسببات الناجمة عن الأنشطة البشرية وترتبط بالنمو السكاني المتزايد بالعالم مثل:

- الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة كتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية ومعامل إنتاج الاسمنت ومصانع البطاريات.
- النشاطات البشرية في العصر الصناعي أصبح ينتج عنها إطلاق كميات إضافية هائلة من غازات الدفيئة وعلى رأسها غاز CO_2 حتى وصلت إلى ما نسبته حوالي 55 % من انبعاثات هذا الغاز

---

[1] -Edward a. Page , Michael Redclft , human Security and Enivrenment,(Edward Elgar publishing ,British ,2002.p106

2- ولكن على الرغم من أن البراكين تطلق أكثر من 130 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي كل عام إلا أن الأنشطة البشرية تطلق أكثر من 130 ضعف هذه الكمية، بحسب برنامج المخاطر البركانية التابع لمركز الرصد الجيولوجي الأمريكي. أنظر: ما هو التغير المناخي؟، شبكة إيرين الدولية، Journalism from the heart of crises، جوهانسبرج، 29 يوليو 2008، متوفر على الرابط: https://www.thenewhumanitarian.org/ar/report/1492، تاريخ آخر زيارة: 2020/07/13 سأ: 18:45.

[3] - ميسون طه محمود السعدي، التغيرات المناخية العالمية: أسبابها دلائلها وتوقعاتها المستقبلية. مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 31 ، العدد 89 ، العراق، 2015 ، ص 370.

[4] - حسب هذه النظرية تظهر حول البقع الشمسية توهجات شمسية شديدة تصدر عنها طاقة إشعاعية هائلة لارتفاع درجة حرارتها عن درجة حرارة سطح الشمس، فتصل إلى الأرض كمية أكبر من الإشعاع مع تزايد عدد البقع الشمسية (أو الكلف الشمسي) لذلك فإن تزايد أو تناقص البقع الشمسية يؤدي إلى تغيير درجة (1C°) حرارة الأرض بحوالي درجة مئوية واحدة. أنظر: مروج هاشم كامل الصالحي، كاظم عبد الوهاب حسن الأسدي، "التغيرات المناخية العالمية"، مجلة ديالي، العدد 60، 2013، ص 06.

[5] - محمد عشاشي، التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 241.

منذ عام 1959، أما النسبة المتبقية (أي 45%) فمتأتية من النباتات الموجودة على سطح الأرض وكذا من المحيطات[1].

- عوادم السيارات والمولدات الكهربائية.
- نواتج الأنشطة الزراعية كالأسمدة والأعلاف وعمليات إزالة الغابات والأشجار التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري خاصةً غاز CO_2[2].
- الغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي خاصة الميثان الذي يعتبر أكثر خطرًا بعشرة أضعاف من CO_2[3].

ثانيا: انعكاسات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي لمنطقة المغرب العربي

تواجه منطقة المغرب العربي تحديات بيئية مختلفة. وسيكون تأثير تغير المناخ على المنطقة قاسياً جدا لأن المنطقة تعاني منذ الآن من المناخ الجاف وندرة مصادر المياه. وبحسب تقارير تقييمات علمية أجرتها مؤخرا "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغُّير المناخ"، من المتوقع أن تزداد حالة الجفاف ومعدل التبخر المرتفع في المنطقة العربية عموما وخاصة منطقة المغرب العربي لتصبح إحدى أكثر المناطق عرضةً لتأثيرات تغير المناخ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة تواتر موجات الجفاف وبالتالي نقص الإنتاج الزراعي وانعدام الأمن الغذائي. لهذا سنحاول دراسة انعكاسات هذه التغيرات على الأمن الغذائي لدول المنطقة.

1-انعكاسات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي للجزائر:

يتسبب الاحترار العالمي (ارتفاع درجات الحرارة) والذي هو أحد مظاهر التغيرات المناخية في تغيير أنماط تساقط الأمطار مما يؤثر في إمدادات المياه العذبة ويخلف شحها وبالتالي تقليص الإنتاجية الزراعية وما تؤدي إليه من ضعف الأمن الغذائي خاصة في الدول النامية ومنه التسبب في سوء التغذية المؤدي بدوره إلى وفاة الملايين من البشر كل سنة.[4] وكسائر دول العالم، تعاني الجزائر من آثار التغيرات المناخية على بيئتها الطبيعية من جهة وعلى سائر أوجه النشاط الاقتصادي فيها، كما تهددها العديد من الإكراهات المترتبة عن هذه الظاهرة في الحين وبعد حين وترهن آفاق التنمية فيها. تاركة آثارها الحالية أو المستقبلية على قطاعات التنمية المختلفة ورغم أن الجزائر من أقل الدول تسببا في ظاهرة التغيرات

---

[1]- ندى عاشور عبد الظاهر، التغيرات المناخية وآثارها على مصر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية – العدد الحادي والأربعون، يناير 2015، ص 85.

[2]- سفيان التل، المرجع السابق، ص04.

3- وتشير آخر الإحصائيات الأممية إلى ارتفاع إسهام ثاني أكسيد الكربون ذو المنشأ البشري إلى نسبة 65 % تقريبا حاليا. أنظر: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، نشرة غازات الاحتباس الحراري رقم 11 ، نوفمبر 2015 ، ص 03.

[4] -Stéphane hallegatte et Daniel thery : les risques encourus, les adaptations envisageables. Revue questions internationales n° 38,juillet / aout 2009, Paris, p19

المناخية، بالنظر إلى حجم الانبعاثات الصادرة عنها (سواء بالحجم الكلي (GES) الحجم النسبي لغازات الدفيئة للانبعاثات أو حسب متوسط نصيب الفرد)، إلا أنها في مقابل ذلك تعد من أكثر الدول قابلية للتأثر بهذه الأخيرة[1]، وهو ما سنتطرق إليه إجمالا بالنسبة للتأثيرات على محيطها الطبيعي أو ما نفصله بالنسبة لقطاعات التنمية الرئيسية فيها وعلى أمنها الغذائي من خلال:

-**الآثار على المحيط الطبيعي في الجزائر:** من بين آثار التغيرات المناخية على الطبيعة في الجزائر، نذكر ما يلي: استفحال ظاهرة التصحر: فزيادة درجة حرارة واحدة من شأنه نقل المنطقة الجرداء بحوالي 100كلم نحو الشمال.[2] الأمر الذي يؤثر سلبا على الأراضي الفلاحية والمنتوجات الزراعية.

- **ارتفاع وتيرة وكثافة الفيضانات:** ففترات التساقط أصبحت أقصر وأغزر ما تتولد عنه أمطارٌ طوفانية وسيولٌ جارفة (فيضانات باب الواد بالعاصمة في نوفمبر 2001 أو فيضانات غرداية عام 2008[3]،أو فيضانات الطارف عام 2012 والتي خلفت جميعا خسائر معتبرة في الأرواح والهياكل القاعدية وتلف لمختلف المنتوجات الزراعية[4].

- **التأثير على التنوع البيولوجي:** لقد بينت دراسة علمية أجريت سنة 2014 ، تأثر التنوع البيولوجي في الجزائر بظاهرة التغيرات المناخية على مستوى الأنساق الإيكولوجية البحرية والساحلية والسهبية والرطبة والجبلية والغابية وحتى الصحراوية منها.[5]

- **الآثار على الإنتاج الزراعي:** للتغيرات المناخية تأثير كبير على قطاع الزراعة في الجزائر وذلك لاعتماده بشكل كبير على تساقط الأمطار، وهو ما يرهن كثيرا الإنتاجية الفلاحية التي تعاني أصلا من انخفاضها بفعل عوامل كثيرة مثل السياسات الزراعية المتبعة أو تعرض التربة للإجهاد والافتقار نظرا لفعل الطبيعة (جفاف، فيضانات، تعرية) أو ضعف الموارد المائية[6]. وتشير الدراسات التوقعية إلى تعمق أزمة القطاع الفلاحي في الجزائر مستقبلا بفعل آثار التغيرات المناخية عليه (تذبذب التساقط وتباعد مواسم المطر مما يؤثر على رطوبة الأراضي ووفرة المياه، وكذا ارتفاع درجات الحرارة) عبر

[1] -Inventaire National des gaz à effet de serre. in Communication nationale initiale pour la CCNUCC, 2001, p30.

[2] - محمد عشاشي، التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 253.

[3] -Kamel mostefa-kara, la menace climatique en Algérie et en Afrique ; les inéluctables solutions. Editions dahlab, 2008, p213.

[4] - تقدر منظمة الصحة العالمية بأن إنتاج الأغذية الأساسية سينخفض بمقدار 50 % في بعض البلدان الإفريقية بحلول عام 2020 وسيزيد من ضحايا سوء التغذية المقدر عددهم حاليا ب 3.1 مليون وفاة سنويا. أنظر صحيفة وقائع رقم 266 ، على الرابط: www.who.int

[5] - تسعديت بوسبعين، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة استشرافية. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014، ص 63.

[6] - محمد عشاشي، التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 256-257.

تعديل الرزنامة الزراعية التقليدية وتقليص الدورة الزراعية ومتوسط الإنتاج الفلاحي خاصة بالنسبة للزراعات الجافة وبعض الزراعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه كالحبوب[1].

- **آثاره على الإنتاج الفلاحي الحيواني:** كان للتغيرات المناخية تأثير عبر الأمراض التي تصيب قطعان الماشية ومنها حمى الخرفان والمعروفة تحت اسم "مرض "اللسان الأزرق Blue Tongue " الذي يصيب أساسا الحيوانات المجترة كالأغنام في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية بعد نقل المرض إليها عبر نوع من البعوض، لكن بفعل ظاهرة الاحترار بدأ هذا المرض في الانتشار شمالا، وقد تم التصريح بوجوده في الجزائر بدءا من شهر جويلية 2000 في الولايات الشمالية الشرقية ثم ظهر في وسط وغرب البلاد عام 2006. وهو مرض يفضي إلى موت نسبة كبيرة من الحيوانات المصابة أو إصابتها بإعاقات دائمة مما يتطلب حملات تلقيح دورية تزيد من تكلفته الاقتصادية.[2]

2- انعكاسات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي للمغرب:

تشكل التغيرات المناخية والبيئية إضافة إلى التغيّرات الاجتماعية الاقتصادية تهديداً واضحاً للأمن الغذائي في جميع أنحاء منطقة المغرب العربي وقطاعات الإنتاج المختلفة. وتعدّ ندرة المياه وتدهور التربة وتآكلها من أهم العوامل التي تؤثر على قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في منطقة حوض المتوسط ودولة المغرب. ويكمن إجمال هذه الانعكاسات فيما يلي:

- **أثر تغير المناخ على المحاصيل الزراعية في المغرب:** تشير التوقعات المناخية بالمغرب إلى أن وتيرة الجفاف سترتفع تدريجيا بسبب انخفاض معدلات سقوط الأمطار وارتفاع درجة حرارة الجو. وهذا يعني أنه إذا كان الجفاف الميزة العامة للسنوات القادمة، فإنه من الممكن لبعض السنوات أن تكون جد ممطرة. وسيؤثر ارتفاع معدل الجفاف سلبا على المحاصيل الزراعية وخاصة بعد عام 2030. كما أن المحاصيل البعلية (غير المروية) ستعرف تأثيرا خاصا بتغير المناخ. أما بالمناطق المسقية ومع فرضية وفرة مياه الري، فإن مردود الزراعات المروية سيستمر في الارتفاع رغم تغير المناخ نتيجة تحسن في النمو الناتج عن ارتفاع الحرارة ووفرة المياه[3].

[1] -kamel mostefa-kara, op cit, p218.

[2] -Abderrahmani belaid, les risques climatiques et leurs impacts sur l'environnement, thèse de doctorat en sciences, Faculté de chimie, Université des sciences et de la technologie d'Oran, 2014, p26.

[3] - رياض بلاغي، التغيرات المناخية وكيفية إدماج التحديات البيئية ضمن "خطة المغرب الأخضر"، المعهد الوطني للبحث الزراعي – المغرب، 2010، ص 10. على الرابط: www.inra.org.ma

- **ارتفاع مستوى البحر:** ببعض السنتمترات، ومع ذوبان الثلوج تختلط مياه البحر بالمياه العادية، ما يؤدي إلى الإضرار بالزراعة. بالإضافة إلى مناطق في المغرب تعاني بصفة دائمة من ندرة المياه والتصحر والجفاف، ما يؤثر على كل أنواع الحياة الموجودة فيها، كما توجد هناك مناطق أخرى تعاني من ارتفاع نسبة المياه ما يؤثر على فلاحتها.[1]
- **تأثير ارتفاع درجة الحرارة:** تكشف توقعات مديرية الأرصاد الجوية المغربية عن ارتفاع في المتوسط العام لدرجة الحرارة خلال فصل الصيف يتراوح بن 2 و4 درجة مئوية، وانخفاض المتوسط العام للتساقطات بوتيرة متواصلة حتى نهاية القرن الواحد والعشرين. ومن تداعيات هذه التوقعات:[2]

✓ انعدام الأمن الغذائي وندرة الموارد المائية وتدهور حالة التربة مما سيزيد من حدة النقص في الإنتاج الفلاحي.

✓ مضاعفات على صحة الساكنة: نظرا للتغيرات الملاحظة على مستوى التوزيع الجغرافي للأمراض المنقولة (الملاريا والكوليرا...).

✓ هشاشة المناطق الساحلية: يتعلق الأمر بخطر حقيقي يتهدد المناطق التي تتميز بالهشاشة الطبيعية وبتدهور عوامل الحماية الطبيعية (طنجة والمحمدية والسعيدية...).

✓ التعرية والآثار على التنوع الحيوي: يعزى ذلك التحول المطرد لمنطقة شمال المغرب إلى منطقة جافة، مما يؤدي إلى هجرة الأصناف التي تعيش في المناطق شبه الصحراوية نحو المرتفعات والقطبين.

✓ تزايد موجات الهجرة: وهي ستتركز في مناطق ستكون فيها إمكانات تكيف الساكنة قد انعدمت، الأمر الذي سيخل بالتوازن الغذائي بين مناطق المملكة.

3- انعكاسات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي لتونس:

تقع تونس في منطقة تكونها الصحراء بنسبة 90 بالمئة في حين أن شريطها الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط يساهم في تفاقم الوضع المناخي في المنطقة. ولارتفاع درجات الحرارة وانخفاض منسوب تهاطل الأمطار انعكاسات كبيرة على القطاع الفلاحي الذي يساهم في بناء الأمن الغذائي الوطني ويساعد على تعزيز

[1] - كريمة أحداد، هذه مخاطر تهدد المغرب.. لماذا ارتفع مستوى البحر؟، المجلة الإلكترونية "أصوات مغاربية"، 13 سبتمبر 2017، متوفر على الرابط: https://www.maghrebvoices.com، تاريخ آخر زيارة: 2020/07/14 ساء: 23:30.

[2] - اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، المغرب، 2015، ص 29-31.

التنمية الجهوية وتقوية الناتج الداخلي الخام. وتمتد الأراضي الفلاحية في تونس على مساحة 10 مليون هكتار منها 5 مليون هكتار مخصصة للزراعات أي ما يقارب 65 بالمئة من المساحة الكلية للبلاد التونسية.[1]

وقد أبرزت العديد من الدراسات أن تونس مهددة بفقدان مواردها الطبيعية، إذ يتوقع أن تواجه نقصا حادا في محاصيل الحبوب بسبب الجفاف لتخسر 30 بالمائة من مساحتها الإجمالية وتصل إلى 1 مليون هكتار في سنة 2030 مقابل 1,5 مليون هكتار حاليا سينتج عنه تراجعا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي بنسبة تتراوح بين 5 و10 بالمائة. وفي حالة الجفاف الشديد المتتالي، فإن مساحات زراعات الحبوب والأشجار المثمرة ستنخفض تقريبا بحوالي200 ألف هكتار و800 ألف هكتار، وتهم بالأساس مناطق الوسط والجنوب وسينخفض عدد الماشية في سنة 2030 بحوالي 80 بالمائة في الوسط والجنوب مقابل 20 بالمائة في الشمال بسبب فقدان المراعي. كما ستتعرض مصائد الأسماك في تونس إلى مخاطر ارتفاع نسبة حموضة مياه البحر وتوسع الصيد الجائر، بالإضافة إلى مخاطر التغير المناخي الأخرى[2].

4- انعكاسات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في ليبيا:

باتت دول حوض البحر المتوسط، بما فيها ليبيا، عرضة للتأثر سلبا بعواقب التغير المناخي، مع ارتفاع أكبر لمعدل درجات الحرارة، مما يهدد الموارد الزراعية ومصادر المياه، وذلك مقارنة بالدول الأخرى.وليبيا ليست منعزلة عن العالم فمثل هذه التغيرات المناخية سوف تؤثر على الموارد الطبيعة المتاحة وعلى الإنتاج الزراعي. وتقع ليبيا وسط شمال القارة الإفريقية على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط، ونظرا لاتساع مساحة ليبيا التي تبلغ حوالي (1.750.000 كم^2) فهي تتأثر من الشمال بمناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتغير جنوباً إلى المناخ شبه الصحراوي.

تتعرض ليبيا إلى ظاهرة الجفاف من موسم إلى أخر، وأدت زراعة بعض الأراضي الهامشية والتوسع العشوائي في زراعة المحاصيل البعلية وأهمها الشعير وما تبع ذلك من استعمال محاريث آلية متعددة الأقراص،

[1]- ومن أجل ضمان نجاعة هذا القطاع الحيوي فإن للمناخ أهمية كبرى. حيث تتسبب درجات الحرارة المرتفعة وانخفاض منسوب الموارد المائية في تدهور هذا القطاع الحيوي مما ينجر عنه عدة مشاكل منها التأثير على اليد العاملة ونوعية الإنتاج ومدى توفره في الأسواق. كما يساهم في ارتفاع أسعار المواد الفلاحية والغذائية. أنظر: إيمان النيغاوي، التغير المناخي في تونس .. وطاقاتها المتجددة، مجلة المجتمع العلمي العربي الإلكترونية، 17 فبراير 2020، على الرابط: https://nok6a.net، تاريخ آخر زيارة: 2020/07/14 سا: 00:30.

[2]- تأتي تونس في المرتبة الثانية عالميا في استهلاك العجين بمعدل يناهز 16 كلغ سنويا للفرد الواحد، وتمثل اللحوم أكثر من 21 بالمائة في الوجبات الغذائية للمستهلك التونسي الى جانب استهلاكه حوالي 110 لترا سنويا من مادة الحليب المنتج محليا وتشكل هذه المواد ركائز الأمن الغذائي. أنظر: التغيرات المناخية تهدد الأمن الغذائي التونسي، جريدة العرب، الاثنين 03/06/2019، على الرابط: https://alarab.co.uk، تاريخ آخر زيارة: 2020/07/14 سا: 00:30.

وقطع الغابات لاستعمالها في التدفئة أو لتحل محلها زراعات مؤقتة أو مبانٍ، خاصة جنوب منطقة طرابلس والجبل الأخضر[1].

ونتيجة للجفاف، والإفراط في النشاط الرعوي وانتشار بعض الآفات الزراعية، وتدني الإنتاجية العامة للمراعي الطبيعية واختفاء العديد من نباتات المراعي المتأقلمة مع الظروف البيئة المحلية. كل هذه العوامل والظروف ساعدت على التصحر في عدة مناطق بليبيا. كم أن الإنتاج الزراعي في ليبيا يعتمد بشكل كبير على العوامل المناخية (سقوط الأمطار)، لهذا فإن الاختلاف الشديد في درجات الحرارة يؤثر بشكل كبير على إنتاج الغذاء.[2]

المحور الثاني : الإطار القانوني والمؤسسي الدولي الخاص بمواجهة التهديدات البيئة على الأمن الغذائي.

حاولنا من خلال هذا المحور التطرق للأهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة التغيرات المناخية (أولا) ثم سلطنا الضوء بعد ذلك على دور الإطار المؤسسي على المستوى الدولي والإقليمي للحد من هذه الظاهرة ومواجهة أخطارها خاصة على الأمن الغذائي (ثانيا).

أولا- الإطار القانوني الدولي:

سعى المجتمع الدولي جاهدا لمواجهة التهديدات البيئية للأمن الغذائي في العالم باعتبار أن الحق في الغذاء يعتبر من أهم الحقوق الإنسانية التي نصت عليها العديد من المواثيق الدولية، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 من خلال المادة 11 التي جاء نصها كالتالي " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر. "

وفي هذا السياق تم بذل العديد من الجهود على الصعيد العالمي من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لموا جهة خطر التغيرات المناخية ، ووقف حجم الغازات الدفيئة في الجو، ومن أهم هذه

[1] - بالإضافة إلى تملح التربة في بعض المشاريع الزراعية وهبوط مناسيب المياه الجوفية بمستويات كبيرة، كما هو الحال في سهل الجفارة، وتداخل مياه البحر في بعض المناطق الساحلية.

[2] - للإشارة هنا: أن معظم المحاصيل المنتجة في ليبيا تعتمد بشكل بسيط على التقنية الزراعية، وبالتالي تكون حساسة بشكل كبير للعوامل البيئية. كما يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ليبيا، ونجد إن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات، أهمها تراجع نسبة مساهمته في الناتج القومي الإجمالي، إذا بلغ الناتج القومي الاجمالي117.6 مليار دينار في سنة 2012 ويمثل النفط العمود الفقري للاقتصاد الليبي، إذ يمثل معظم الصادرات ويسهم بحوالي ما يقارب ثلثي الناتج القومي الإجمالي. وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي من حوالي 7.7 % في سنة 2000 إلى حوالي 0.78% سنة 2012 . ونجد أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي بعد استبعاد قطاع النفط كانت حوالي 5.05 % في سنة 2012. أنظر: خالد رمضان البيدى، عبد الباسط محمد حمودة، التغيرات المناخية أو أثرها على الناتج الزراعي في ليبيا للفترة (1980-2010)، مجلة علوم البحار والتقنيات البيئية، المجلد (1)، العدد (2) ، كلية الموارد البحرية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، (ديسمبر-2015)، ص 60-61.

الجهود القانونية نجد على رأسها الاتفاقية الإطارية حول تغير المناخ الموقع عليها في مدينة ريو دي جنيرو في البرازيل سنة 1992، والتي تم إبرامها في أعقاب أشغال مؤتمر الأمم المتّحدة المعنيّ بالبيئة والتنميّة، المعروف باسم قمّة الأرض، والذي حضره أكثر من (100) رئيس دولة وحكومة، وممثّليّ (178) دولة ونحو (17) ألف مشارك ويبلغ عدد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية نحو 194.

تحتوي الاتفاقية على ديباجة و26 مادة ومرفق حيث اعتبرت الديباجة أن التغيرات المناخية هو موضوع بالغ الأهمية ويشغل كل البشرية مما يستعدي تعزيز فرص التعاون الدولي في هذا المجال ،وتشجيع فرص التنمية المحلية مع الاستجابة للتهديدات البيئية والتغير المناخي كما دعت الاتفاقية أيضا من خلال ديباجتها أيضا إلى ضرورة حماية النظام المناخي في العالم لحماية مصالح الأجيال المقبلة وبالرجوع لبنود الاتفاقية نلاحظ أنها عرفت تغيّر المناخ بأنّه: "تغيّر في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشريّ الذي يغيّر تركيب الغلاف الجويّ العالميّ بالإضافة إلى التقلّب الطبيعي للمناخ على فترات زمنية متماثلة " بينما عرفت الاتفاقية الآثار الضارة لتغير المناخ بأنها كل التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية ، والتي يكون لها تأثير مباشر على مرونة وإنتاجية النظم الايكولوجية الطبيعية وعلى صحة الإنسان ورفاهه.[1]

أما بالنسبة للأهداف التي جاءت بها هذه الاتفاقية فيمكن القول إن الهدف الرئيسي لهذا الصك الدولي يتمثل في تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراريّ في الجوّ عند مستوى من شأنه أن يحول دون تدخّل الإنسان بصورة خطيرة في النظام المناخي.مما سيسمح للنظم الايكولوجية بالتأقلم مع هذا التغير " (المادّة 2) ولتحقيق هذا الهدف وضعت الاتفاقية جملة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف والمتمثلة في الأتي:

- تعمل الدول الأطراف على مكافحة التغيرات المناخية حفاظا على مستقبل الأجيال المقبلة المادة 3.
- تعمل الدول الأطراف على إتباع النهج الوقائي لدرء أي خطر يهدد المناخ مع التخفيف من الضرر إذا وقع م 3 ف 2.
- تتعاون الدول الأطراف على تعزيز نظام اقتصادي مستدام يراعي حماية النظم البيئية م 3 ف5.
- وضع قوائم وطنية لحصر الانبعاثات الغازية م 4.
- وضع برامج وطنية وإقليمية لمكافحة التغيرات المناخية.
- العمل على نقل التكنولوجيات التي تساهم في خفض الانبعاثات الغازية م4 .

[1]- المادّة 1 الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ لسنة 1992.

- وضع خطط لإدارة المناطق الساحلية والزراعية لاسيما في القارة الإفريقية المهددة بالجفاف والعطش والفيضانات م 4 ف هـ.

- تقييم الأثر البيئي للمشاريع المنجزة على المستوى الوطني من أجل التخفيف من التغيرات المناخية م 4 فو.

- التعاون على إجراء البحوث العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالنظام المناخي في العالم والتي ترمي إلى خفض الغازات الدفيئة والتقليل منها م 4 ف ز.

- تلتزم الدول الأطراف بتقديم تقارير شاملة في غضون 06 أشهر بشأن التدابير المتخذة من طرفهم في هذا المجال م 4 ف ب.

- تشجيع تطوير البرامج والشبكات وإنشاء منظمات دولية وغير حكومية لتشجيع البحوث وجمع البيانات والرصد المنتظم وللقدرات الوطنية في مجال البحث العلمي في المجال البيئي م 5.

- وضع برامج للتعليم والتوعية العامة بمخاطر التغير المناخي م 6 .

- إتاحة المعلومات للجمهور حول التغيرات المناخية وأثارها السلبية م 5 ف3.

- تقديم الدول الأطراف البلاغات الوطنيّة التي تحتوي على المعلومات الخاصة بانبعاث الغازات الدفيئة في تلك الدولة، مع وصف الخطوات التي اتّخذتها وما يعتزم اتّخاذه لتنفيذ الاتّفاقيّة (المادّة 12 من الاتّفاقيّة).

بالإضافة إلى ما سبق ذكره وضعت الاتفاقية أيضا آلية مؤسسية لتنفيذ أحكامها تمثلت في مؤتمرُ الدول الأطراف والذي تتمثل مهامه في اتخاذ القرارات الراميّة إلى تعزيز تنفيذ بنود هذا الصك الدولي،كما ينظر المؤتمر في التقارير الوطنيّة ومدى تنفيذ التزامات الدول الأطراف والترتيبات المؤسّسيّة الخاضعة للاتّفاقيّة، ويقدّم التوصيات التي ترمي إلى تحقيق أهداف الاتّفاقيّة ويُسمح للمراقبين بحضور اجتماعات المؤتمر السنويّة.[1]

كما أن الاتفاقية أمانة (المادّة 8) مقرها في بون في دولة ألمانيا ولها هيئتان فرعيّتان وهما الهيئة الفرعية للمشورة العلميّة والتكنولوجية(المادّة 9)، والهيئة الفرعية للتنفيذ (المادّة 10)، وتفتح عضويّة الهيئات الفرعيّة أمام الدول الأطراف، وتضمّ في الوقت نفسه ممثّلي الحكومات من أصحاب الخبرة ،كما تم إنشاء الآليّة الماليّة بموجب المادة 11 كآلية لتوفير الموارد المالية على أساس المنحة أو بشروط ميسّرة، بما في ذلك لأغراض نقل التكنولوجيا، وهي تعمل تحت توجيهات مؤتمر الأطراف.

يمكن القول بعد تحليل نصوص اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي لسنة 1992 أن هذه الوثيقة لها أهمية كبيرة في مجال الحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية في العالم على الأمن الإنساني عامة

[1]-المادة 7 من الاتفاقية الإطارية حول تغير المناخ لسنة 1992.

بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه الاتفاقية بالرغم من كل الالتزامات التي فرضتها على أطرافها لم تنجح في التقليص الإجباريّ للانبعاثات الغازيّة المسبّبة لظاهرة الاحتباس الحراريّ أو تحديد جدول زمنيّ صارم للتفاوض بين الدول الصناعية ومؤتمر الأطراف، بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإننا نعتبر أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس بوش من الاتفاقية بالرغم من أنها من أكثر الدول تلويثا للبيئة الجوية بمثابة ضربة موجعة أفقد الاتفاقية الكثير من الأهمية والإلزامية، خاصة وان هذه الدولة تنتج ربع كميّة الغازات المنبعثة في العالم.

كما أن الاتفاقية أعفت الصين والهند والبرازيل في المرحلة الأولى من خفض نسبة الغازات المنبعثة بسبب محدوديّتها تلويثها مقارنةً بالدول الصناعيّة، إلّا أن الواقع أثبت عكس ذلك خاصة بعد أن أصبحت صناعة هذه الدول تجتاح بقوة كل الأسواق الدولية وتنافس بشراسة اكبر الدول المتقدمة ،كما أن الاتفاقية أيضا أغفلت التطرق لمصادر التلوث الجوي والبحري الناجم عن وسائل النقل البحريّة والجوّيّة، والتي تستهلك كميات ضخمة من الوقود مما يقلل من حجم النتائج الإيجابيّة المرجوة منها خاصة في جانبها الوقائي والردعي كما أنها لم تتطرق لنظام المسؤولية الدولية والتعويض عن الأضرار البيئية.ونظرا لكل هذه الإشكالات والعوائق التي تحول دون التطبيق الجيد لأحكامها وطبقا للمادة 17 من الاتفاقية التي أجازت للدول الأطراف فقط اعتماد البرتوكولات في الدورات العادية لمؤتمر الأطراف وتجسيدا لهذه المادة تم إبرام برتوكول **كيوتو** في 11 ديسمبر 1997 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان التغير المناخي في الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التغير المناخي، والذي يتكون من 28 مادة ويهدف هذا البرتوكول إلى تثبيت مستويات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجويّ في الفترة ما بين عامي (2008 م) و(2012 م) بمعدّل لا يقلّ عن (5) بالمائة، مقارنة بمستويات عام 1990 ودخل البرتوكول حيّز التنفيذ سنة 2005 ليصل عدد الدول الموقعة عليه سنة 2009 نحو 187 دولة .

وبالرجوع لأحكام البرتوكول نلاحظ أنه قد حدد ستّة أنواع من الغازات التي التزمت الدول المتقدّمة بتخفيضها في المرفق الأول كما على الدول النامية أيضاً الالتزام بالعمل من أجل تخفيض انبعاث الغازات إلى الجو، وتتمثل هذه الغازات في ثاني أكسيد الكربون Co2 الميثان (CH4) أكسيد النيتروز (N2O). المركبات الكربونيّة الفلوريّة الهيدروجينيّة. (HFCs) المركبات الكربونيّة الفلوريّة المشبعة (PFCS) فلوريد الكبريت (SF6) ، وعلى عكس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ التي لم تشر إلى الزراعة والغابات، فإن بروتوكول كيوتو يتناول هذا الموضوع بصورة محددة ويركز تركيزا خاصا على أساليب الإدارة المستدامة للزراعة، في ضوء الاعتبارات الخاصة بتغير المناخ كالمادة 3 فقرة 3 الخاصة

بزراعة الأشجار وإعادة التشجير المادة 7، واستعراض الآليات ومراقبتها (المادة 8)، وتحسين طرق تقدير الانبعاثات ومصادرها (المادة 10).

- كما وضع البرتوكول أيضا جملة من الالتزامات المشتركة المترتبة على الدول الموقّعة عليه سواء كانت نامية أو متقدمة ومن أهمها

- قيام الدول بتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة بنسب تختلف من دولة لأخرى، على أن يجرى هذا التخفيض خلال فترة زمنيّة محددّة تبدأ في عام 2008وتستمرّ حتّى عام 2012.[1]

- تعزيز إشكال الزراعة المستدامة المادة 02.

- تشجيع الطاقات النظيفة المادة2.

- خفض أو الحد من الانبعاثات الغازية من قطاع النقل وغاز الميثان م 2ف8 من قطاع النقل البحري ووقود الطائرات م 2 ف ب.

- الحفاظ على مستودعات الغازات الدفيئة كالغابات، والعمل على زيادتها من أجل امتصاص الغازات المسبّبة لظاهرة التغيّر المناخي.

-إقامة نظام تقييم ورصد انبعاث الغازات الدفيئة، ودراسة الآثار السلبيّة الناجمة عنها، والتبعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة المترتبة على ذلك . م10

- تعزيز التعاون في مجالات تطوير التعليم وبرامج التدريب والتوعية العامّة في مجال التغيّر المناخيّ.

- العمل على إنتاج وتطوير تكنولوجيّات صديقه للبيئة .م 2

- تلتزم الدول الأطراف المحددة في المرفق الأول وهي حوالي 36 دولة بتقديم بيانات تحدد مستوى أرصدة الكربون لعام 1990 م3 ف4.

- كما حددت المادة 11 من البرتوكول أهداف ملزمة للبلدان المتقدّمة في المرفق الثاني فقط والمتمثلة في:

- أخذ كل التدابير الجديدة للحدّ من الانبعاثات مع مراعاة مساعدة البلدان الصناعيّة في تحقيق أهدافها وفي نفس الوقت تشجيع التنمية المستدامة في البلدان النامية، حيث اعتمد بروتوكول كيوتو على ثلاث آليّات مبتكرة وهي آليّة التنمية النظيفة المشار إليها في المادّة 12م التي تهدف إلى التنفيذ المشترك والاتجار بالانبعاثات ، ودعما لتنفيذ هذه الآليات نص البرتوكول على إجراءات التبليغ والاستعراضات الخاصّة

[1] - المادة 03 من برتوكول كيوتو .

بالاتّفاقيّة، حيث أوجد نظاماً لقواعد بيانات والتي تسمّى بالسجلّات الوطنيّة لرصد المعاملات بموجب آليّة كيوتو، وأنشأ أيضاً لجنة للامتثال، لديها سلطة تحديد وتطبيق عواقب عدم الامتثال[1].

وبالرغم من الأهميّة الكبيرة لبروتوكول كيوتو الذي كان يهدف إلى حماية طبقة الأوزون عن طريق تقليل انبعاث الغازات الدفيئة، وتحديد نسب الغازات المنبعثة إلى الجو، إلا انه لم توقع عليه أكبر الدول الصناعية كالصين والهند والولايات المتّحدة الأمريكيّة. وبالرغم من تمديد العمل بالبروتوكول في مؤتمر الدوحة بهدف تقليص الانبعاثات العامّة للغازات الدفيئة في البلدان المتقدّمة بمعدّل (18٪) على الأقلّ بين عامي 2013 ،و عام 2020 وهي ما تسمّى "**بفترة الالتزام الثانية**" مقارنة بمعدّلات الانبعاثات لعام 1990 حيث تجاوب الاتحاد الأوروبيّ مع ذلك ،وربط تمديد الالتزام ببروتوكول كيوتو باعتماد خريطة طريق لإبرام اتفاق عالميّ،وخفض انبعاث الغازات الدفيئة التي يتسبّب بها بمعدّل (20٪) .إلا انه من جهة أخرى انسحبت من البروتوكول كل من روسيا واليابان ونيوزيلندا وكندا مما يستلزم إبرام اتفاقية دولية جديدة تجمع الدول تكون أكثر فعالية ومنه فبند الانسحاب المنصوص عليه في المادة 27 افقد البرتوكول وزنه القانوني وافقده الكثير من الفعالية .

وبتاريخ 12 ديسمبر 2015 تم إبرام **اتفاقية باريس للتغيرات المناخية** بالعاصمة الفرنسية التي بلغ عدد الدول الأطراف فيها نحو 186 دولة حيث تتكون هذه الاتفاقية من ديباجة[2] ،و29 مادة حيث أشارت ديباجتها إلى ضرورة التصدي الملح للتغيرات المناخية باعتباره شاغلا مهما للبشرية جمعاء لتحقيق أمن الأرض، كمسعى جاد لمواجهة أضراره خاصة على البلدان النامية، كما نصت صراحة أن حماية الأرض من التغيرات المناخية سيعزز ضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع نظرا لتأثر النظم الغذائية بشكل مباشر على الأمن الغذائي،وفي سبيل ذلك سعت الاتفاقية من خلال المادة 2 إلى الإبقاء على متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود درجتين مئويتين فوق مستويات الحقبة الصناعية ،وحاولت أيضا حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1.5درجةمئوية فوق مستويات الحقبة الصناعية مما سيقلل من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على البيئة الأرضية، وهو ما يسمى بالتنمية الخفيضة للغازات الدفيئة كما نصت الاتفاقية أيضا على مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف ومن أهمها:

- وقف عالمي للانبعاثات الغازية حتى نصل إلى هدف إبقاء درجة حرارة الأرض في حدود درجتين مئويتين م 4.

[1] - أمنة دير،أثر التهديدات البيئية على واقعا لأمن الإنساني في إفريقيا،دراسة حالة دول القرن الإفريقي ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق، جامعة بسكرة،2014،ص97

[2] -محمد مجدان ،الأمن البيئي العالمي ، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 8، جوان2017 ،ص62

-اتخاذ الدول الأطراف كل التدابير والخطط الوطنية بشأن مكافحة الانبعاثات الغازية نتيجة الأنشطة الاقتصادية م 4 ف3.

- تعزيز الدعم للدول الأطراف النامية في مجال مكافحة التغيرات المناخية م ف 5.

- تضع الدول الأطراف استراتيجيات إنمائية لخفض الانبعاث الغازية الدفيئة والإبلاغ عنها م 4 ف 19.

- تعزز الدول الأطراف كل الإجراءات التي ترمي إلى تعزيز بواليع وخزانات الغازات الدفيئة والنهج السياسية والتحفيزات الايجابية للأنشطة المتعلقة بخفض الانبعاثات الكربونية الناجمة عن إزالة الغابات م 5 .

كما نصت الاتفاقية أيضا من خلال المادة 06 إلى إنشاء آلية تحت إشراف مؤتمر الأطراف تهدف لخفض الانبعاثات الغازية الدفيئة وتوطيد التنمية المستدامة، كما نصت على ضرورة تعزيز القدرة على التكيف وتوطيد القدرة على التحمل والحد من قابلية التغير المناخي لحماية حياة البشر والنظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي فوق سطح الأرض م 7.

- تبادل المعلومات والخبرات في مجال التصدي للتغيرات المناخية م 7 ف أ.

- تعزيز التعاون في مجال نظم الإنذار المبكر والاستعداد للطوارئ والحوادث الجسيمة.

- تقديم البلدان المتطورة المساعدات المالية للبلدان النامية م 9.

- تقدم الدول المتقدمة كل سنتين معلومات شفافة بشأن الدعم المقدم للدول النامية م 9 ف 7

- يقدم كل دولة طرف جرد وطني لانبعاث الغازات الدفيئة البشرية المنشأ وعمليات إزالتها م 13

كما وضعت الاتفاقية إطارا للشفافية الدعم بموجب أحكامها مراعاة ظروف البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة م 13 لإتاحة الوضوح بشأن كل دعم مقدم للدول الأطراف للدول النامية م 13 ف 6.

كما أنشأت الاتفاقية أيضا آلية لتسيير أحكامها متمثلة في لجنة تضم مجموعة من الخبراء وهي هيئة غير عقابية[1]

نستنج مما سبق ذكره أن اتفاقية باريس للمناخ كانت بمثابة خطوة بناءة في مجال مكافحة التغيرات المناخية خاصة بوضعها عدة آليات للتسيير، والمالية وصياغة بنود تلزم من خلالها الدول المتقدمة بتقديم الدعم المالي، والعلمي للدول النامية في إطار من الشفافية، إلا أن الواقع للأسف أثبت عكس ذلك في ظل عدم تنفيذ أحكامها لغاية الساعة، وعجزها في فرض التزامات بيئية على الدول الصناعية الملوثة للجو نظرا لتفضيل هذه الأخيرة مصلحتها الاقتصادية على مصالح الإنسانية.

[1]- المادة 15من اتفاقية باريس للمناخ لسنة 2015.

ب الإطار المؤسسي:

سعت منظمة الأمم المتحدة لمكافحة ظاهرة التغيرات المناخية والتحسيس بخطورتها من خلال الدعوة لمجموعة من المؤتمرات العالمية والتي كان أولها مؤتمر ستوكهولم في سنة 1972،الذي بالرغم من عدم إشارته صراحة للتغيرات المناخية إلا أنه اعتبر أن نشاطات الإنسان قد تسبب في تغيرات سلبية على الصعيد المحلي،أو الدولي كما عقد في هذا الصدد أيضا مؤتمر دولي بالنمسا سنة 1985 من قبل منظمة الأرصاد الجوية ،وهيئة الأمم المتحدة والذي أشار إلى تأثير غاز ثنائي أكسيد الكربون وغازات أخرى على تغير المناخ وفي عام 1988 تم تأسيس المنظمة الحكومية المعنية بتغير المناخ بالاتفاق مع الأمم المتحدة.[1]

كما سعت منظمة الأمم المتحدة أيضا إلى لعب دور محوري من خلال الدعوة لإبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالتغيرات المناخية وتشجيع العمل الدولي المشترك في هذا المجال،وهذا ما تكرس حقيقة من خلال أشغال مؤتمر ريو ديجانيرو لسنة 1992 أو ما يسمى بقمة الأرض والذي نتجت عن أعماله عدة اتفاقيات دولية كالاتفاقية الإطارية حول تغير المناخ لهيئة الأمم المتحدة الصادرة سنة 1992، وبرتوكول كيوتو الذي وقعت عليه 195 دولة باليابان عام 1997، كخطوة تنفيذية أولى للاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،ثم مؤتمر بالي باندونيسيا حول التغير المناخي لسنة 2007 ومؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية سنة 2009 ومؤتمر كانكون بالمكسيك لسنة 2010 ثم مؤتمر الدوحة سنة 2012 بهدف البحث في مصير اتفاقية كيوتو التي انتهى العمل بها سنة 2012 ثم مؤتمر نيويورك للمناخ لسنة 2014 الذي نادي بضرورة حماية الغابات، وإطلاق مبادرة التحالف العالمي من أجل الزراعة الذكية للتكيف مع التهديدات البيئية ثم قمة المناخ بالعاصمة الفرنسية باريس يوم 12 ديسمبر 2015، للحد من ارتفاع درجة الحرارة ومراجعة التعهدات الإلزامية كل خمس سنوات، وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب، إضافة إلى قرارات متعلقة بدعم البيئة والتنمية المستدامة. ثم قمة المغرب سنة 2016 بمدينة مراكش للتقليص من آثار التغيرات المناخية ... الخ[2].

كما ظهرت العديد من المبادرات على المستوى الدولي تقودها عدة منظمات دولية لمكافحة التغيرات المناخية وعلى رأسها المنظمة العالمية للأرصاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اللذان قاما بتشكيل فريق حكومي دولي معني بتغيرات المناخ في عام 1988، حيث أعلن هذا الفريق سنة 1995أن الإنسان هو السبب المباشر في تدهور المناخ عن طريق ما ينتجه من انبعاث الغازات الدفيئة التي تتسبب في الاحتباس

[1] - محمد مجدان ،الأمن البيئي العالمي ، مرجع سابق، ص57.
[2] - المرجع السابق ، ص62.

الحراري، وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون، والميثان والأكاسيد الأزوتية، التي تعتبر مسئولة على ارتفاع درجة حرارة الأرض، نتيجة قطع الأشجار وحرائق الغابات، وانبعاث غازات المصانع والمناطق الحضرية وعوادم السيارات كما أن المصادر الزراعية مسؤولة هي أيضا عن 30 في المائة تقريبا من ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض في العالم[1].

كما أنشأت **منظمة الأغذية والزراعة *FAO*** والمنظمة العالمية للأرصاد واليونسكو سنة 1988 مجموعة مشتركة بين الوكالات للأرصاد الحيوية الزراعية، وهي المجموعة التي انضم إليها فيما بعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة. في أعقاب مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية في عام 1972، ومؤتمر الأغذية العالمي في عام 1974، بهدف إنشاء مشروع المناطق الزراعية الإيكولوجية الذي يهدف إلى تحسين إنتاجية الأراضي،وتوفير المياه وتقدير الإنتاج الغذائي المحتمل للبلدان النامية باستعمال نظام عالمي للمعلومات والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة بأي احتمالات خطيرة لنقص الأغذية،وفي نفس السياق أصدرت منظمة الأغذية والزراعة عدة وثائق كوثائق تحديد المواقف عن تغير المناخ التي أصدرتها المنظمة، والتي تم توزيعها في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤتمر العالمي الثاني للمناخ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية وغيره.[2]

كما شاركت منظمة ***FAO*** بانتظام في أنشطة لجنة الأرصاد الزراعية في المنظمة العالمية للأرصاد بالإضافة إلى ذلك نظمت العديد من المحافل ،والمؤتمرات كاجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والجهاز الفرعي للمشورة العلمية والتكنولوجية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ لسنة 1992، كما استعانت بمشاورة الخبراء عام 1990 حول الغابات وتغير المناخ واجتماع الخبراء في عام 1993 حول تغيرات المناخ العالمية والإنتاج الزراعي، ومشاورة الخبراء عام 1993 بشأن الوقود الحيوي للتنمية المستدامة.

كما قامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في عام 1996 بإنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات لجدول أعمال المناخ، كوسيلة للتنسيق بين أنشطتها في مجال مكافحة التغيرات المناخية في أعقاب إعلان جدول أعمال القرن 21 .

كما أكد مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في عام 1996-والذي تبنى إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي من خلال تجسيد خطة عمل-أن موارد الأغذية والزراعة

[1] - منظمة الأغذية والزراعة، تقلب المناخ وتغيراته: تحد يواجه الإنتاج الزراعي المستدام،منشورة على الرابط:
http://www.fao.org/3/x9177a/x9177a.htm تاريخ الزيارة 2020/07/17 سا :10:00

[2] - منظمة الأغذية والزراعة،المرجع السابق .http://www.fao.org/3/x9177a/x9177a.htm

ومصايد الأسماك والغابات في الأرض تتعرض للإجهاد نتيجة التصحر، وقطع الأشجار، والصيد الجائر، وفقدان التنوع البيولوجي وعدم كفاية المياه المستخدمة، وتغير المناخ الذي يعتبر السبب الرئيسي في عدم استقرار إنتاج الأغذية من سنة إلى أخرى. لذلك سعت منظمة الأغذية والزراعة بشكل واضح من خلال خطة عمل الحكومات للفت نظر الحكومات إلى إيلاء انتباه لخطر التغيرات المناخية عند وضع سياساتها للزراعة واستخدام الأراضي[1].

كما دعت خطة العمل أيضا إلى الإسراع بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ لعام 1992، التي دخلت حيز التنفيذ في مارس 1994 والتي تهدف إلى خلق استقرار تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند مستوى آمن. من خلال إلزام الدول بإجراء تخفيضات في كمية انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري إلى ما دون مستواها في 1990 خلال فترة الالتزام الأولى من سنة (2008 إلى سنة 2012).

كما تم إنشاء النظام العالمي لمراقبة الأرض في عام 1996 بتشجيع من منظمة الأغذية والزراعة، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، والمنظمة العالمية للأرصاد، بهدف تزويد صناع القرار ومديري الموارد ومجتمع البحوث بالبيانات طويلة الأجل التي يحتاجونها للتعرف على التغيرات المناخية العالمية، ولتقدير مدى قدرة النظم الإيكولوجية الأرضية على دعم التنمية المستدامة. بهدف مساعدة البلدان على تقدير ورصد مصادر الكربون وأحواض تخزينه في القطاعين الزراعي باستخدام المراصد الأرضية والأقمار الصناعية،كما قامت المنظمة أيضا بدراسة العلاقات المتشابكة بين تدهور الأراضي، وامتصاص الكربون والتنوع البيولوجي في اجتماع مشترك لخبراء المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1999)، كما أعدت وثائق لبروتوكول كيوتو وقامت بتقدير أهمية التحقق على المستوى القطري من مخزونات الكربون، والتعويض عنها بالنسبة للبلدان النامية في اجتماع للخبراء في (سبتمبر سنة 2000). كما شاركت المنظمة أيضا في الحلقة الدراسية العملية للخبراء بشأن امتصاص الكربون، والزراعة المستدامة وتخفيف وطأة الفقر، التي عقدتها المنظمة العالمية للأرصاد فيسبتمبر 2000[2].

أما على المستوى المغاربي فقد تم اعتماد ميثاق التنمية المستدامة لاتحاد المغرب العربي لحماية البيئة والتنمية المستدامة لسنة 1992 الذي يهدف إلى إنشاء سياسات تتسم بالكفاءة في مجال حماية الأراضي للمحافظة على التربة والأمن الغذائي، ومكافحة التصحر ودعم حماية البيئة في الصحراء الكبرى وحماية مصادر

[1] - منظمة الأغذية والزراعة: التحديات والفرص في ظل عالم واحد2019، ص 242.

[2] - منظمة الأغذية والزراعة ، تقلب المناخ وتغيراته: تحد يواجه الإنتاج الزراعي المستدام، مرجع سابق متوفر على الرابط:
http://www.fao.org/3/x9177a/x9177a.htm

المياه السطحية والجوفية في المنطقة. من جهة أخرى سعت جامعة الدول العربية أيضا وبالتنسيق وبالتعاون بين الدول الأعضاء إلى حماية البيئة، والتنمية المستدامة عن طريق مساعي مجالس الوزراء التابعين لجامعة الدولة العربية بالإضافة إلى جهود المكتب التنفيذي، واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي والتي تتألف من خبراء متخصصين بالإضافة إلى عضوية مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة،وممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالمنطقة العربية وتختص بالمسائل المتعلقة بالأرصاد الجوية، والأمراض وحالات الطوارئ ومؤشرات التنمية المستدامة والمواد الكيميائية، والخطيرة ومكافحة التصحر والتنوع البيولوجي. وتجسيدا لهذه الجهود ظهرت العديد من المبادرات كالمبادرة العربية للتنمية المستدامة سنة 2002 الإعلان الوزاري العربي بشأن تغير المناخ سنة 2007،وقرار مؤتمر القمة العربي حول تغير المناخ سنة 2010 والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 2010-2020، بالإضافة إلى خطة العمل الإطارية العربية للتعامل مع قضايا المناخ 2010 -2020.[1]

أما على المستوى الإفريقي فقد تم تبني خلال قمة الاتحاد الإفريقي لسنة 2014 بملابو نهج ربط الحماية الاجتماعية بتقديم الدعم لتعزيز الإنتاج لحماية الأمن الغذائي،والتزام إفريقيا بالقضاء على الجوع عن طريق تعزيز الجهود في إطار برنامج التنمية الزراعية بحلول عام 2025.

من خلال ما سبق ذكره في هذا المحور يمكن القول إن الجهود الدولية سواء في شقها القانوني أو المؤسسي واضحة جدا وهذا ما نلمسه من خلال تعدد الاتفاقيات الدولية، والمنظمات الدولية التي تنشط في مجال مكافحة التغيرات المناخية لحماية الأمن الغذائي وبالرغم من فشل المساعي الدولية في هذا المجال نظرا لصعوبة فرض العقوبات الرادعة على المستوى الدولي على الدول المرتكبة للمخالفات البيئية والتي تؤدي إلى زيادة الغازات الدفيئة في الأرض بسبب مبدأ السيادة وتفضيل المصلحة الاقتصادية على مصلحة البشرية، إلا أنها تبقى محاولات جادة لمكافحة هذه الظاهرة ،إلا انه من جانب آخر نلاحظ الافتقار التام إلى المبادرات على المستوى المغاربي خاصة في مجال إبرام الاتفاقيات الإقليمية بشأن مكافحة التغيرات المناخية وحماية الأمن الغذائي في حين تبقى أيضا جهود المنظمات الإقليمية محتشمة جدا ولا ترقى للجهود المنشودة.

[1]- عائشة السريحي ، ماري لومي ، حوكمة تغير المناخ والتعاون في المنطقة العربية أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ،2019،ص 05

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة يمكن القول إن بلدان المغرب العربي تواجه تحديات جد خطيرة تهدد أمنها الغذائي بسبب التغيرات المناخية بالرغم من ضعف مساهمتها في إنتاج هذه الغازات الدفيئة على المستوى العالمي، إذ تعتبر من أكثر بلدان العالم تضرر نتيجة اختلال نظام الأمطار الموسمية في هذه المناطق، وارتفاع درجات الحرارة إلى معدلات قياسية حيث سجلت الجزائر درجات حرارة قياسية في عام 2018 بلغت 51.3 في ولاية ورقلة، جنوب البلاد وهي أعلى درجة سجلت في القارة الأفريقية ذلك العام مما سيعرض مناطق شاسعة في شمال أفريقيا إلى الجفاف، والتصحر وتراجع الغطاء النباتي مما سيتسبب حتما في تراجع الإنتاجية من المواد الزراعية، وهذا ما سيهدد بشكل فعلي حقوق السكان المحليين في الغذاء.وفيما يلي سنضع بعض الاقتراحات التي من شأنها حل هذه المعضلة البيئة في المنطقة المغاربية والمتمثلة في الآتي:

- تعزيز الترسانة القانونية الدولية والإقليمية باتفاقيات دولية جديدة لحماية المناخ والأمن الغذائي لتخفيض الانبعاثات الغازية في الجو.
- تشجيع برامج التدريب وتبادل الخبرات بين الدول لمواجهة خطر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في بلدان المغرب العربي.
- الحد من تأثير الجفاف والتصحر في المنطقة المغاربية بتكثيف حملات التشجير.
- العمل على تشجيع فرص دعم استقرار الإنتاج الزراعي في المنطقة المغاربية، وزيادة الإنتاجية باستعمال مواد صديقة للبيئة تعتمد على الطاقات المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري الملوث للبيئة الجوية.
- تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية وفتح الأسواق لتبادل المنتجات الزراعية.
- إلغاء الرسوم والضرائب على المنتوجات الزراعية المغاربية.
- استخدام المراقبة بالأقمار الصناعية للتنبؤ الجوي لتحسين توقعات المحاصيل الزراعية في بلدان المغرب العربي.
- مساعدة البلدان المغاربية باعتبارها دول نامية على مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية.
-تشجيع الجهود الدولية والإقليمية التي تعمل على زيادة إنتاج الزراعة وديمومتها.
- إنشاء منظمات دولية مغاربية تهدف إلى التصدي لأخطار التغيرات المناخية تعمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة الناشطة في هذا المجال.

- العمل على تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة المناخ لسنة 1992 والاتفاقيات المتعلقة بالبيئة، ولاسيما الاتفاقية الخاصة بمكافحة التصحر وحماية التنوع البيولوجي لسنة 1992 واتفاقية باريس للمناخ لسنة 2015.

- صياغة طرق جدية للإحصاء الزراعي في مختلف مناطق المغرب العربي، ووضع خطط واضحة لرصد انبعاثغازات الاحتباس الحراري بالتنسيق مع النظام العالمي لمراقبة الأرض، ومبادرة مراقبة الكربون الأرضي

-الترويج للزراعة المستدامة باعتبارها العامل الرئيسي في الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري في الجو

- نشر الوعي الجماهيري بخطورة التغيرات المناخية على الأمن الغذائي، مع ضرورة إشراك المجتمع المدني في هذا المسعى عن طريق تنظيم حملات للتشجير على غرار التجربة الجزائرية مع السد الأخضر.

-مساعدة دول الأعضاء في الاتفاقيات الدولية على معرفة فرص الحصول على المكاسب المالية من تعويضات انبعاث الغازات الدفيئة والتي أثرت سلبا على إنتاجيتها الزراعية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر

الاتفاقيات الدولية

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المناخ لسنة 1992.
- برتوكول كيوتو لسنة 1997.
- اتفاقية باريس للمناخ لسنة 2015.

قائمة المراجع باللغة العربية:

- الكتب

-عائشة السريحي ، ماري لومي ،حوكمة تغير المناخ والتعاون في المنطقة العربية أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ،2019.

- المقالات :

-سفيانالتل، " الاحتباس الحراري"،مجلةعالم الفكر،العدد2 ،المجلد 37 ،أكتوبر -ديسمبر 2008 .

-شفيعة حداد، نور الدين قالقيل،أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، العدد 15 ديسمبر 2018.

-مروج هاشم كامل الصالحي، كاظم عبد الوهاب حسن الأسدي، "التغيرات المناخية العالمية"، مجلة ديالي، العدد 60، 2013

-خالد رمضان البيدى، عبدالباسط محمد حمودة، التغيرات المناخية أو أثرها على الناتج الزراعي في ليبيا للفترة (2010-1980) مجلة علوم البحار والتقنيات البيئية، المجلد (1)، العدد (2)، كلية الموارد البحرية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، ديسمبر-2015

-ميسون طه محمود السعدي، التغيرات المناخية العالمية: أسبابها دلائلها وتوقعاتها المستقبلية. مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 31 العدد 89، العراق، 2015،

-محمد عشاشي، التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أحمد دراية، أدرار، جوان 2016،

-محمود محمد فواز، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، عدد يونيو 2016

- ندى عاشور عبد الظاهر، التغيرات المناخية وآثارها على مصر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية – العدد الحادي والأربعون، يناير 2015.

- المقالات الالكترونية:

- تسعديت بوسبعين، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة استشرافية. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014، ص 63.

- رياض بلاغي، التغيرات المناخية وكيفية إدماج التحديات البيئية ضمن "خطة المغرب الأخضر"، المعهد الوطني للبحث الزراعي – المغرب، 2010، ص 10. على الرابط: www.inra.org.ma

- كريمة أحداد، هذه مخاطر تهدد المغرب. لماذا ارتفع مستوى البحر؟، المجلة الإلكترونية "أصوات مغاربية"، 13 سبتمبر 2017، متوفر على الرابط: https://www.maghrebvoices.com

- إيمان النيغاوي، التغير المناخي في تونس .. وطاقاتها المتجددة، مجلة المجتمع العلمي العربي الإلكترونية، 17 فبراير 2020، على الرابط: https://nok6a.net، تاريخ آخر زيارة: 2020/07/14 ساعة: 00:30.

التغيرات المناخية تهدد الأمن الغذائي التونسي، جريدة العرب، الاثنين 03/06/2019، على الرابط: https://alarab.co.uk،

-ما هو التغير المناخي؟، شبكة إيرين الدولية، Journalism from the heart of crises، جوهانسبرج، 29 يوليو 2008، متوفر على الرابط: https://www.thenewhumanitarian.org/ar/report/1492

- الرسائل الجامعية:

أمنة دير،أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا،دراسة حالة دول القرن الإفريقي، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق، جامعة بسكرة،2014.

-تقارير المنظمات واللجان:

- اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، المغرب، 2015.

- الاتحاد من أجل المتوسط المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيّرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسّط، التقييم الأولي من قبل شبكة الخبراء المعنية بالتغيّرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسّط2019 .

- منظمة الأغذية والزراعة: التحديات والفرص في ظل عالم واحد2019.

المواقع الالكترونية:

موقع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، متوفر على موقع المنظمة: www.wmo.int

منظمة الأغذية والزراعة http://www.fao.org/3/x9177a/x9177a.htm

منظمة الصحة العالمية www.who.int

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

-Kamel mostefa-kara, la menace climatique en Algérie et en Afrique ; les inéluctables solutions. Editions dahlab, 2008

المقالات:

-Edward a. Page , Michael Redclft , human Security and Enivrenment,(Edward Elgar publishing ,British ,2002 -Stéphane hallegatte et Daniel thery : les risques encourus, les adaptations envisageables. revue questionsinternationales n° 38,juillet / aout 2009.

-Inventaire National des gaz à effet de serre. in Communication nationale initiale pour la CCNUCC, 2001.

الرسائل الجامعية:

-Abderrahmani belaid, les risques climatiques et leurs impacts sur l'environnement, thèse de doctorat en sciences, Faculté de chimie, Université des sciences et de la technologie d'oran, 2014.

دور التكامل المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي

The Role of Maghreb Integration to achieve food security

مروى مقيدش

طالبة دكتوراه- جامعة باتنة 1، الجزائر

الملخص:

يمثل التكامل المغاربي هدف استراتيجي لدول المغرب العربي، اذ يعد ضرورة تاريخية لانطلاقة حضارية، بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لشعوب المنطقة، في ظل نظام دولي يتميز بالهيمنة على الدول الضعيفة والمجزأة.

ويعتبر غياب الأمن الغذائي من المشكلات الاقتصادية في معظم الدول النامية على غرار بلدان المغرب العربي، التي تعاني من تبعيتها الخارجية في المواد الغذائية على الرغم مما تملكه من موارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الغذائي، وهذا راجع الى غياب التنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بينها في وقت اتجه فيه العالم نحو إقامة تكتلات اقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وعليه تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية بالغة، وتهدفهذه المداخلة الى معرفة مدى مساهمة التكامل المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة، وذلك من خلال تحديد متطلبات هذا التكامل، وأسباب تفاقم العجز الغذائي، وفي الأخير تحديد معوقات وتحديات هذا التكامل للحد من التبعية الاقتصادية والرفع من مستوى الأمن الغذائي في دول المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: التكامل المغاربي، الأمن الغذائي، العجز الغذائي، اتحاد المغرب العربي.

Abstract:

The Maghreb integration represents a strategic goal for the Arab Maghreb countries, as it is a historical necessity for a civilized start, in all its political, economic, social and security dimensions for the peoples of the region, in light of an international system characterized by hegemony over weak and fragmented countries.

The lack of food security is considered an economic problem in most developing countries, such as the Arab Maghreb countries, which suffer from their external dependency on foodstuff despite the natural and human resources they possess that qualify them to achieve food self-sufficiency, and this is due to the absence of coordination and economic integration among them, while The world in the direction of establishing economic blocs to achieve comprehensive economic development.

Therefore, the study of this topic is extremely important, and this intervention aims to know the extent of the contribution of the Maghreb integration to achieving food security for the region, by defining the requirements of this integration, and the reasons for the aggravation of the food deficit, and finally, identifying the obstacles and challenges of this integration to reduce economic dependency and raise the level of Food security in the Arab Maghreb countries.

Key-words: Maghreb integration, food security, food deficit, the Arab Maghreb Union.

مقدمة

بالرغم من توافر مقومات تحقيق الأمن الغذائي في البلدان المغاربية، والجهود المبذولة في سبيل تحقيقه، الا أن هذه الدول فشلت في تحقيق مسعاها، وأصبح الأمن الغذائي يشكل تحديا لكافة الدول المغاربية، ودافع لتبني سياسات مشتركة للتنمية الزراعية من خلال التكامل التدريجي فيما بينها لمواجهة المنافسة الدولية وتحقيق استراتيجية تنموية مشتركة تكفل النهوض بالاقتصاديات المغاربية في كافة المجالات وخاصة القطاع الزراعي لضمان تحقيق أمن غذائي مستدام في المنطقة.

وفي سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، أعلن عن ميلاد اتحاد المغرب العربي في مراكش سنة 1989 والذي يهدف الى تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات وخاصة في مجال الأمن الغذائي، حيث اعتبر تحقيق الأمن الغذائي في البلدان المغاربية ضرورة لتفعيل التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة للمنطقة، من خلال تحرير المبادلات الزراعية البينية، إضافة الى التنسيق وتبادل الخبرات في المجال الزراعي والفلاحي، الا انها لم تستطع تحقيق مسعاها فأغلب الاستراتيجيات والاتفاقيات التي تم الاعتماد عليها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب الجمود الذي عرفه اتحاد المغرب العربي، مما يتطلب حتمية بعث الاتحاد المغاربي وتفعيله وذلك بانتهاج سياسة تكاملية لتحقيق الأمن الغذائي، وضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب هذه الدول.

في ضوء هذا الطرح سنعالج في هذه المداخلة الإشكالية المتمثلة في: **"ما مدى مساهمة التكامل المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية سنستعرض العناصر التالية:

- التكامل الاقتصادي المغاربي؛
- الهيئات المغاربية المكلفة بتحقيق الأمن الغذائي؛
- الاستراتيجية المغاربية المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي؛
- تحرير التجارة الزراعية المغاربية البينية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي؛
- استراتيجية مغاربية لسد فجوات الأمن الغذائي حتى عام 2030.

I. التكامل الاقتصادي المغاربي

1. تعريف التكامل الاقتصادي

لقد اختلفت الأدبيات الاقتصادية في إعطاء تعريف محدد للتكامل الاقتصادي ومن أهم التعاريف نذكر:

يعد **بيلا بلاسا *Bela BELASSA*** من أوائل الاقتصاديين الذين تعرضوا لموضوع التكامل الاقتصادي بالبحث والتحليل، حيث ينظر للتكامل على أنه عملية وحالة. فبوصفه عملية، يتضمن التدابير التي يراد منها الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة، وإذا نظرنا اليه على أنه حالة، فانه في الإمكان أن يتمثل في الغاء كافة الصور للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية[1].

كما عرف **فان مرهايغ *Van MERHAEGHE*** التكامل الاقتصادي على أنه قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي الى مزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية[2].

وعليه يمكن القول أن التكامل الاقتصادي عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة بين مجموعة من الدول، من خلال إقامة علاقات اندماجية متكافئة وخلق مصالح اقتصادية متبادلة بهدف تحقيق عوائد مشتركة ومزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية.

2. مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

لتحقيق التكامل بين دول الاتحاد في المجال الاقتصادي تم اعتماد المراحل التالية[3]:

- **إقامة منطقة للتبادل الحر:** ويتم ذلك قبل نهاية سنة 1992، من خلال إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية المتعلقة بالمبادلات بين الدول الأعضاء، واتخاذ جميع التدابير القانونية والإدارية والمالية التي تشجع على إقامة مناخ للتكامل المغاربي.
- **إقامة اتحاد جمركي:** ويتم ذلك قبل نهاية سنة 1995، وتهدف هذه المرحلة الى اعتماد تعريفة جمركية موحدة بين الدول أعضاء الاتحاد اتجاه باقي الدول، إضافة الى توحيد الأنظمة والتشريعات الجمركية.
- **إقامة سوق مشتركة:** ويتم ذلك قبل نهاية سنة 2000، وتهدف هذه المرحلة الى إقامة سوق مغاربية واحدة تلغى فيها جميع الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، إضافة الى تحرير تدفق عوامل الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال.

---

[1] محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013، ص 110.

[2] محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، الجزائر، 2014، ص22.

[3] فيصل بهلولي، **إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة**، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص 188.

- **إقامة اتحاد اقتصادي:** لم تحدد الاستراتيجية المغاربية أي استحقاق لتحقيق هذا الهدف، لكنها أكدت أن ذلك يتم بتوحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.

ولتحقيق هذه الاستراتيجية تم توزيع المهام على اللجان الوزارية المتخصصة، والتي استمر عملها الى غاية 1995 أين تم تجميد اتحاد المغرب العربي، ومع مطلع سنة 2000 استأنفت عملها لتعود وتتوقف بعد سنة من ذلك باستثناء لجنة الأمن الغذائي التي واصلت عملها.

3. مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي

فضلا عن عامل اللغة والدين المشترك، وتقارب العادات والتقاليد والاتصال الجغرافي بين شعوب المغرب العربي، هناك مقومات أخرى لنجاح التكامل الاقتصادي المغاربي واستمراريته والتي يمكن ايجازها في[1]:

- **توافر الموارد الطبيعية وتنوعها:** وتعتبر من أهم عوامل نجاح التكامل الاقتصادي، فالمغرب العربي يملك أراضي زراعية شاسعة، ويتميز بتنوع مناخه وتضاريسه، بالإضافة الى موارد مائية وثروات حيوانية وبحرية وغابية، وغني بموارد معدنية وطاقوية، تتباين من بلد لآخر، فمثلا نجد أن أغلب دول المغرب العربي تملك إمكانيات زراعية ورعوية تمكنها من تحقيق أمنها الغذائي وتصدير الفائض، حيث تعتبر الجزائر وليبيا من أكبر الدول احتياطا للنفط والغاز، في حين نجد أن تونس والمغرب بلدان سياحية، كل هذه المقومات تساعد كل بلد على تحقيق مصلحته مع بلد آخر في إطار التكامل.
- **التخصص وتقسيم العمل:** والذي يسمح بوفرات الانتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن تنظيم المنافسة واستفادة جميع الدول الأعضاء.
- **توافر البنية التحتية الأساسية الملائمة:** تظل المكاسب المتحققة من التكامل محدودة في حال افتقار دول التكتل الى بنية تحتية متطورة من طرق ووسائل النقل والاتصال وهذا حال اتحاد المغرب العربي، والذي بدوره سيحد من المزايا المتوقعة من تحقيق التخصص وتقسيم العمل، اذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكتل اقتصادي.
- **توافر الإرادة السياسية:** تمثل الإرادة السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل التكامل الاقتصادي،حيث تتجسد رغبة هذه الدول في تجميع قواها ليكون لها وزنها وثقلها في تسيير الأحداث العالمية، وتعد من أبرز المقومات التي يفتقر اليها اتحاد المغرب العربي الذي لم يرق الى أدنى أشكال التكامل الاقتصادي.

[1] مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ومعوقات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص34.

- **تنسيق السياسات الاقتصادية:** من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية للبلدان المغاربية وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، وسياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة[1].
- **اتساع نطاق السوق:** حيثيضم المغرب العربي أكثر من 100 مليون نسمة، مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة، ويحفز من قيام الصناعات الغذائية لسد العجز.

4.أهداف التكامل الغذائي المغاربي:

تسعى الدول المغاربية من خلال تكاملها الغذائي الى الدفع بالتنمية الزراعية لتحقيق الأهداف التالية[2]:

- زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا لتفادي العجز الغذائي الناتج عن الزيادة في عدد السكان، وذلك بتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي خاصة في المجال الزراعي؛
- رفع إنتاجية القطاع الزراعي وتحسين أدائه عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد، ودعم الأبحاث الزراعية لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والغذائية للدول المغاربية؛
- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي لزيادة الإنتاجية الزراعية وكفاءة استخدام مدخلات الإنتاج من أراضي ومياه ...؛
- وضع خطة تسويقية شاملة لكل دول المغرب العربي لتصدير الإنتاج الزراعي من الدول التي تملك فائض الى دول تعاني من العجز في هذه المواد، وبذلك تكون الدول المغاربية مكملة لبعضها زراعيا؛
- تحرير وتسهيل حركة المنتجات الزراعية والغذائية عبر الحدود بين الدول المغاربية؛
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية للأسواق الزراعية المغاربية؛
- وضع سياسة مغاربية موحدة لتشجيع التجارة الزراعية بين دول المغرب العربي والعمل على إزالة جميع الحواجز والمعوقات التي تعترض سبيلها لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي لزيادة الإنتاج، وتنويع الأنماط الزراعية مع مراعاة مبدأ التخصص والمزايا النسبية والتنافسية لكل دولة من الدول المغاربية؛
- اعتماد مواصفات قياسية للمنتجات الزراعية المغاربية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الداخلية والعالمية.

[1] سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"**، جامعة بسكرة، 2017، ص 82.
[2] سعيدة بوسعدة، حكيمة مختار رحماني، **دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي**، جامعة الجزائر 3، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29-الجزء الثاني، ص 86.

II. الهيئات المغاربية المكلفة بتحقيق الأمن الغذائي

ان انتهاج سياسة زراعية مشتركة تمثل أهمية استراتيجية في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، وما يمكن ملاحظته أن معاهدة مراكش لم تتناول السياسة الزراعية المشتركة ولو في مادة واحدة واكتفت بذكرها ضمن المجالات التي ستشملها التنمية الاقتصادية، وهذا ما يفسر أن المجال الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي من بين أهم اهتمامات الاتحاد المغاربي.

إن السياسة الزراعية المشتركة من شأنها أن تزيد في الإنتاج الزراعي، وأن تحقق الأمن الغذائي وتحد من التبعية للخارج في هذا المجال والتي تصل الى 50% من الاحتياطات الاستهلاكية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وبالتالي لم تعد مشكلة الأمن الغذائي مشكلة اقتصادية فحسب بل أصبحت مشكلة استراتيجية وسياسية تمس أمن الدول المغاربية. وفي هذا الصدد قام مجلس الرئاسة المغاربي بإنشاء لجان مغاربية، أهمها لجنة الأمن الغذائي والتي يتجلى هدفها الأسمى في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة أما الإطار التنظيمي لهذه السياسة يتمثل في الأجهزة المنشأة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتتمثل في:

1. لجنة الأمن الغذائي: أنشأت هذه اللجنة بقرار من مجلس رئاسة الاتحاد، وهي لجنه وزارية متخصصة في الأمن الغذائي، تجتمع بشكل دوري مع وزراء الزراعة والثروة السمكية للبلدان المغاربية الخمسة، وتهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، المياه والغابات، الصناعات الفلاحية، استصلاح الأراضي، الصيد البحري، تجارة المواد الغذائية، البحث الزراعي والبيطري، البيئة، ومن أهدافها[1]:

- تحقيق التكامل في قطاع الإنتاج الفلاحي، مع وضع استراتيجيات مشتركة لزيادة انتاج المواد الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وتدعيم الصناعات والبحوث المرتبطة بالفلاحة والتنمية الريفية؛
- وضع سياسات وخطط مغاربية مشتركة لحماية الموارد الطبيعية والفلاحية وتطويرها واستغلالها استغلالا أمثل مع مراعاة استدامتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي على الصعيد المغاربي للأجيال الحالية وضمان حق الأجيال المستقبلية؛
- اعتماد سياسات فلاحية مشتركة لحماية السوق المغاربية من المنافسة الخارجية.

2. الهيئة المهنية المغاربية للحبوب والبقوليات: تتميز هذه الهيئة بطابعها الاستشاري، ومن مهامها[2]:

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، المديرية العامة للبلدان العربية، مديرية المغرب العربي، 2006، محاضر اجتماعات اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي ونظامها الداخلي (1989-2006)، الجزائر، ص 75.

[2] نبيل دريس، **الاندماج المغاربي بين الاتفاقيات المشتركة والواقع الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المجلد 4، العدد 1، 2017، ص151.

- التدخل في رفع انتاج الحبوب والبقول الجافة للبلدان المغاربية؛
- تبادل المعلومات حول التقنيات العلمية لاستيراد المنتجات ذات الأصل المغاربي، بهدف الوصول لسياسة موحدة في هذا المجال؛
- تنسيق سياسات شراء البذور؛
- تعزيز الروابط بين المهنيين المغاربية، وتبادل الخبرات في مجال تكثيف الإنتاج وتكوين مخزونات استراتيجية للبذور.

3. الهيئة المغاربية للبحوث والتدريب والإرشاد الزراعي: تكمن مهمة هذه الهيئة في:

- تنسيق الأبحاث وبرامج التدريب في المجال الزراعي والتكوين الفلاحي؛
- تسهيل تبادل الموارد الوراثية من بدور ونباتات، حيوانات...؛
- تبادل الخبرات والكفاءات، وتعزيز البرامج المشتركة لتطوير التعاون في مجال الارشاد الزراعي بين الدول المغاربية، مما يساعد في بلورة أنظمة مشتركة في هذا المجال.

4. اللجنة البيطرية الدائمة: هذه اللجنة مكلفة بالمحافظة على الثروة الحيوانية من خلال:

- التعاون في مجال البحوث وتبادل الخبرات والمعلومات لمكافحة الأمراض والأوبئة الحيوانية؛
- تنسيق السياسات والتشريعات بين كافة البلدان المغاربية لضمان استدامة الثروة الحيوانية، وتسهيل عملية تبادل الحيوانات والمنتجات ذات المصدر الحيواني.

5. اللجنة البيئية لمقاومة التصحر والتنمية المستدامة: هذه اللجنة مكلفة بالمحافظة على الموارد الطبيعية من أراضي زراعية، مياه...، ومحاربة التصحر الذي أصبح يهدد أغلب الدول المغاربية، إضافة الى تنمية الثروة الغابية.

III. الاستراتيجية المغاربية المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي

اتفقت الدول المغاربية على وضع استراتيجية مشتركة لتحقيق أمن غذائي مغاربي وفضاء مغاربي موحد، وتشمل هذه الاستراتيجية ثلاث محاور وتهدف الى تحقيق مصالح مشتركة للدول الخمسة الأعضاء، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة نمو كل بلد وإمكانية تحقيقه لأمنه الغذائي.

1. محاور الاستراتيجية:

تتكون هذه الاستراتيجية من ثلاث محاور تهدف من خلالها الى تحقيق الأمن الغذائي في إطار تكامل اقتصادي مغاربي[1]:

المحور الأول: انشاء سوق مغاربية مشتركة على المدى الطويل

في 1990/07/23 قام مجلس الاتحاد المغاربي في الجزائر بتحديد أهم مرحلتين لهذا المحور من الاستراتيجية كما يلي[2]:

- **المرحلة الأولى:** انشاء منطقة التجارة الحرة وذلك بإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية المتعلقة بالمبادلات بين الدول المغاربية؛
- **المرحلة الثانية:** انشاء اتحاد جمركي من خلال تحديد تعريفة جمركية موحدة بين الدول المغاربية على السلع التي يتم استيرادها من دول خارج اتحاد المغرب العربي بهدف حماية السوق المغاربية المشتركة.

المحور الثاني: تطوير وتنفيذ البرنامج المغاربي لتنمية السلع الغذائية ووضع استراتيجية مشتركة لحماية الموارد الطبيعية

وذلك من خلال تطوير وتنفيذ البرنامج المغاربي لتطوير المنتجات الزراعية مثل الحبوب والمنتجات الحيوانية من جهة، واعتماد استراتيجية مشتركة ضد التصحر وحماية الموارد الطبيعية والثروة السمكية من جهة أخرى.

المحور الثالث: انشاء سوق مغاربية مشتركة وتعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي

وذلك من خلال:

- حرية انتقال المنتجات الزراعية بين الدول المغاربية؛
- ادخال مبدأ تفضيل الجماعة وحماية المنتجات الزراعية المغاربية لمواجهة المنافسة الخارجية؛
- تكثيف التعاون بين المنظمات والمؤسسات الزراعية المغاربية؛
- توسيع الاتفاقيات الزراعية الثنائية بين الدول المغاربية.

ولتحقيق هذا المحور من الاستراتيجية، تم الاتفاق على ثلاث مراحل وجب المرور عليها:

- **المرحلة الأولى (قبل نهاية *1992*): انشاء منطقة تبادل حر**

[1] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 321.

[2] Mohamed Gharbi, **Stratégie maghrébine de sécurité alimentaire**, CIHEAM – Options Méditerranéennes, Centre National d'Etudes Agricoles, Tunisie,2006, p21.

وذلك بإلغاء جميع القيود الجمركية والإلغاء التدريجي للقيود والحواجز الغير جمركية لتسهيل حركة المنتجات الزراعية، وتنمية التبادل التجاري الزراعي بين الدول المغاربية، وتفضيل المنتجات ذات الأصل المغاربي وحمايتها من المنافسة الأجنبية.

- **المرحلة الثانية (قبل نهاية *1995*): انشاء اتحاد جمركي**

إضافة الى المرحلة الأولى التي يتم فيها الغاء مختلف القيود الجمركية المتعلقة بالمبادلات بين الدول المغاربية، يتم في هذه المرحلة تحديد تعريفة جمركية موحدة بين دول اتحاد المغرب العربي على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية.

- **المرحلة الثالثة (قبل نهاية *2000*): انشاء اتحاد اقتصادي مغاربي**

من خلال توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية بين البلدان المغربية، وتعتبر هذه المرحلة أعلى درجات التكامل الاقتصادي.

2. أهداف الاستراتيجية:

تسعى هذه الاستراتيجية الى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية، والتخفيف من التبعية الغذائية في ظل ضعف مردودية وأداء القطاع الفلاحي للبلدان المغاربية؛
- التخفيف من الخلل الناتج عن تشتت الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وسوء توزيعها بين دول اتحاد المغرب العربي عن طريق تسهيل حركة العمالة ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات لتحقيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بتحقيق وفرات الإنتاج الكبير واتساع حجم السوق الناتج عن الغاء القيود الجمركية وبالتالي استفادة جميع دول الاتحاد؛
- التعاون في مجالات الإنتاج الزراعي والبحث العلمي، وتوفير قاعدة بيانات شاملة وموثقة لبلدان الاتحاد؛
- مواجهة التحديات العالمية الجديدة وتقوية الموقف التفاوضي لاتحاد المغرب العربي مع التكتلات الاقتصادية الأخرى؛
- إقامة المشاريع المشتركة، والنظر في إقامة بنك مغاربي للمعلومات الفلاحية؛

[1] يوسف بركان، أمينة بن خزناجي، **دور التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق الامن الغذائي في دول المغرب الوسيط- دراسة تحليلية استشرافية-**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الأول، 2014، ص 24.

- وضع خطط وبرامج لتنشيط وتسهيل التجارة البينية المغاربية وتنسيق التجارة مع الخارج.

3. المشاريع المتفق عليها في إطار الاستراتيجية:

من أهم المشاريع التي تم اعتمادها في إطار هذه الاستراتيجية لتحقيق أمن غذائي مغاربي[1]:

- مشروع الحزام الأخضر لحماية الموارد الطبيعية في البلدان المغاربية، والتشجير وتحسين المراعي؛
- وضع شبكة مغاربية للمراقبة الايكولوجية على المدى الطويل؛
- استصلاح وتنمية أنظمة الواحات،
- بعث مرصد للجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية على مستوى البلدان المغاربية؛
- تطوير البحث التنموي في مجال مقاومة التصحر؛
- استثمار وحماية الأراضي الفلاحية؛
- تنمية التشجير المثمر بالمناطق الجبلية.

IV. تحرير التجارة الزراعية المغاربية البينية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي

تتسم تجارة الدول العربية بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة بأنها تحتل جزء قليل من التجارة العالمية، وتعتمد في تصديرها على المواد الخام من البترول والغاز، مقابل استيرادها للغذاء والسلع الرأسمالية والاستهلاكية.

وتقوم التجارة الزراعية البينية بدور هام في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة، فزيادة حجم تبادل السلع الغذائية بين الدول المغاربية يؤدي الى تقليص قيمة الفجوة الغذائية لدول المنطقة من خلال تقليص الواردات من السلع الغذائية التي يتم استيرادها من دول خارج المغرب العربي. وتشير الإحصاءات الواردة بالجدول رقم (1) أن قيمة الواردات الزراعية البينية لدول المغرب العربي ارتفعت من حوالي (1.69) مليار دولار لمتوسط الفترة (2014-2016) الى حوالي (1.79) مليار دولار سنة 2017، أي بنسبة زيادة بلغت نحو 5.5%، نفس الشيء نلاحظه بالنسبة للصادرات الزراعية البينية والتي عرفت هي الأخرى ارتفاع بنسبة تفوق 11% سنة 2017 مقارنة بقيمة الصادرات لمتوسط الفترة (2014-2016)، ورغم التطور الإيجابي الذي تعرفه المبادلات الزراعية تبقى أقل بكثير من المستوى المطلوب، حيث أنه من المفترض سنة 2000 تلغى جميع الحواجز الجمركية بين البلدان المغاربية لترتفع نسب المبادلات

[1] محمد بوطالب وآخرون، **جغرافية الجزائر والمغرب العربي**، الديوان الوطني للمطبوعات الدراسية، الجزائر، 2005، ص 10.

التجارية، لكن بعد 20 سنة من الفترة المتفق عليها نجد أن المبادلات الزراعية البينية لا تزال ضعيفة مقارنة بالمبادلات مع البلدان الأخرى.

وعلى الرغم من وجود العديد من المقومات الداعمة لتفعيل دور التجارة الزراعية المغاربية البينية والتي تعتبر مدخل استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي لدول اتحاد المغرب العربي في إطار التكامل الاقتصادي في المنطقة، فتنوع الثروات الطبيعية لدول الاتحاد، وامتلاكه لأراضي زراعية ورعوية شاسعة، وثروة حيوانية وبحرية تتباين من بلد الى آخر، فضلا عن موقعه الاستراتيجي والاتصال الجغرافي لدول المنطقة، كل هذه المقومات وغيرها تمكن الدول المغاربية من تحقيق أمنها الغذائي وتصدير الفائض، الا أنه من الملاحظ ضعف التبادل الزراعي بين دول المغرب العربي سواء في السلع الزراعية أو الغذائية، حيث تساهم المنطقة بالنصيب الأدنى في الواردات والصادرات الزراعية والغذائية البينية مقارنة بباقي الأقاليم العربية كما هو مبين في الجدول رقم (1)، وهذا راجع الى مجموعة من المعوقات التي عرقلت تنفيذ الاستراتيجية المشتركة للأمن الغذائي المغاربي بصفة خاصة والتكامل الاقتصادي المغاربي بصفة عامة وتتجلى أهم هذه المعوقات فيما يلي:

- **الفجوة الغذائية:** تتميز هذه الفجوة بالتذبذب من عام لآخر نظرا لارتباطها بالإنتاج الزراعي والحيواني الذي يغلب عليه عدم الاستقرار لارتباطه بالظروف المناخية وكميات الامطار التي تتساقط في الموسم الزراعي، كما ترتبط بحجم الاستهلاك وأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال فإن اجمالي واردات كل من المغرب وموريتانيا وتونس وليبيا من المواد الغذائية قد يصل الى حوالي 5 بليون دولار في حين تصل الصادرات وهي أساسا من المغرب وتونس الى حوالي 2.5 بليون دولار، فيما تحطم الجزائر الرقم القياسي المغاربي في الواردات الغذائية، حيث يصل عجزها الغذائي الى نسبة 80%، كما تعتبر من الدول الأولى في العالم من حيث استيراد القمح[1].

  وإذا نظرنا الى المستقبل فإنه نتيجة النمو السكاني وانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي، وتذبذب سقوط الأمطار وسوء استغلال المياه الجوفية، فإنه يتوقع زيادة الفجوة الغذائية، وهذا راجع الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية مما يتوجب على دول الاتحاد المغاربي تنسيق السياسات التجارية وزيادة التبادل فيما بينها وتفعيل الاستثمارات البينية في المجال الزراعي.
- **السياسات الجمركية:** وتعتبر من أكبر المعيقات التي تواجه تنفيذ الاتفاقيات الزراعية المشتركة بين دول الاتحاد، حيث تبقى الرسوم الجمركية والغير جمركية جد مرتفعة بين البلدان المغاربية مما أدى الى ضعف حجم المبادلات البينية في المنطقة.

[1] محمد عادل قصري، **آفاق التكامل الصناعي المغاربي في ظل التغيرات العالمية والإقليمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة قسنطينة 2، 2018، ص 93.

- **ضعف الإنتاجية في الدول المغاربية:** وهذا راجع الى ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي ونقص التكوين والتأهيل، والاعتماد على القطاعات التقليدية، اضافة الى تدخل الدولة في تسيير القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- واقع التجارة البينية المغاربية التي لا تتجاوز نسبتها حوالي 5% من المبادلات الخارجية لدول الاتحاد، وبالمقابل تؤمن هذه الدول الخمسة وارداتها من الاتحاد الأوروبي وأمريكا والصين.
- **هيكل المبادلات بين دول اتحاد المغرب العربي:** والذي يمر عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال تستورد المغرب من الجزائر حوالي 5% من المشتقات النفطية، في حين تستورد ما يزيد عن 2.5 مليون دولار من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر اقل من 2% من وارداتها الحمضية من المغرب في حين تستورد ما قيمته 5 ملايين دولار من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي وبعضها مصنع في المنطقة.

وتعد اسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم، ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مرتفعة، وهذا ما يدفعنا للقول بأن المنطقة تخسر الكثير نتيجة غياب التكامل الاقتصادي بينها.

- **ضعف منشآت النقل:** حيث تعاني البلدان المغاربية من غياب شبه تام لخطوط مباشرة للنقل البري والبحري بين دول المنطقة رغم اتصالها وتقاربها الجغرافي، إضافة الى النقص الكمي والنوعي لمنشآت الشحن والتفريغ الموفرة للمستوردين والمصدرين فتدني فعالية نشاطات النقل بين هذه الدول يؤدي الى تكاليف إضافية تكون سبب في عدم استفادة المنتج من النظام التفضيلي، وبالتالي انخفاض حجم المبادلات البينية في المنطقة.
- عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي وغياب تشجيع الاستثمارات البينية لدول الاتحاد.
- قضية الصحراء الغربية والتي تعتبر السبب الرئيسي وراء تجميد الاتحاد المغاربي وشل نشاطه لأكثر من 20 سنة، وتغليب الهواجس السياسية على الاهتمامات الاقتصادية.
- اختلاف الأنظمة السياسية في البلدان المغاربية، والتي تفضل المصلح القطرية على حساب المصلحة القومية.

جدول رقم (1) التجارة الزراعية المغاربية البينية مقارنة بباقي الأقاليم العربية خلال الفترة (2014-2017)

الأقاليم	متوسط الفترة (2014-2016) مليار دولار				2017 "مليار دولار"			
	الواردات الزراعية البينية	الصادرات الزراعية البينية	الواردات الغذائية البينية	الصادرات الغذائية البينية	الواردات الزراعية البينية	الصادرات الزراعية البينية	الواردات الغذائية البينية	الصادرات الغذائية البينية
المغرب العربي	1.69	1.04	1.38	0.88	1.79	1.17	1.53	0.97
المشرق العربي	3.04	2.35	2.55	2.09	3.81	2.01	2.90	1.74
شبه الجزيرة العربية	12.12	9.90	11.10	8.12	11.93	9.02	11.11	7.40
الأوسط	1.58	4.06	1.34	3.76	1.70	4.07	1.45	3.74
الوطن العربي	18.43	17.35	16.37	14.84	19.24	16.26	16.99	13.86

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الامن الغذائي العربي، 2017، ص 61.

V. استراتيجية مغاربية لسد فجوات الأمن الغذائي حتى عام 2030

لطالما عانت الدول المغاربية من ضعف الاندماج بينها، وتبعيتها الاقتصادية والغذائية للخارج، مما يتطلب حتمية بعث الاتحاد المغاربي وتفعيله وذلك بانتهاج سياسة تكاملية لضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الأمن الغذائي لشعوب هذه الدول وذلك من خلال[1]:

- انتهاج طريق الوحدة المغاربية، والتركيز على المشاريع الاقتصادية المشتركة؛
- تقديم المشاريع المشتركة وحركة السلع والبضائع وتنقل الأفراد؛
- تجاوز الخلافات الراهنة، وتغليب المصالح المشتركة في إطار تقارب وتعاون حقيقي.

كماتخطط دول اتحاد المغرب العربي لإعداد وإطلاق استراتيجية مغاربية مشتركة وشاملة لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة، ورفع قدراتها وجاهزيتها لمواجهة التحديات المتزايدة في قطاعات انتاج الغذاء في السنوات القادمة.

[1] عبد الغني رميتة، **الاتحاد المغاربي بين حلم الإنجاز وتعذر المسارات امام التجربة الأوروبية وحتمية التفعيل**، مجلة دراسات تاريخية، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص46.

وفي ختام الدورة 18 من اجتماعات اللجنة الوزارية المغاربية المكلفة بالأمن الغذائي التي عقدت في تونس، اتفق وزراء الزراعة في الدول المغاربية الخمس على بلورة رؤية مشتركة للأمن الغذائي تمتد حتى عام 2030، من خلال اعداد برامج ومشاريع مغاربية مشتركة في مجال الأمن الغذائي.

كما دعا وزراء الزراعة المغاربة الى اعتماد وتفعيل استراتيجية مشتركة لتحقيق أمنها الغذائي تتمثل في[1]:

- تأسيس بنك مغاربي لجينات البذور والحبوب والبقول الجافة؛
- انشاء صندوق طوارئ للأمن الغذائي للتصدي للآفات الحيوانية والنباتية؛
- تعزيز التجارة البينية للمنتجات الزراعية والصيد البحري؛
- تشجيع الاستثمار الخاص بين الدول المغاربية في مجال الفلاحة والصيد البحري، لرفع الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة للشباب المغاربي؛
- إعطاء دور أكبر للمنظمات المهنية المغاربية ذات الصلة بالأمن الغذائي؛
- انشاء المرصد المغاربي للإنذار المبكر للجفاف وتوسيع اختصاصاته؛
- تشجيع استعمال التكنولوجيا الحديثة في قطاع الإنتاج الزراعي.

خاتمة

على الرغم من أن الاتحاد الاقتصادي المغاربي ارتكز على تحرير المبادلات الزراعية بين الدول الأعضاء كأساس لتنفيذ الاستراتيجية المشتركة للأمن الغذائي، الا أن الواقع اصطدم بمجموعة من المعوقات التي حالت دون تحقيق مسعاه، وهذا ما يوضحه ضعف المبادلات الغذائية البينية، ليبقى التكامل الاقتصادي المغاربي وخاصة جانبه الغذائي مجرد مشروع مستقبلي قابل للتحقيق إذا توافرت الإرادة السياسية بين دول المغرب العربي.

إن حل مشكلة العجز الغذائي في المغرب العربي لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لموارده، والتوسع في الاستثمار الزراعي والتحكم في التكنولوجيا الزراعية التي تمكنها من زيادة الإنتاجية الزراعية بما يتماشى وزيادة الطلب على الغذاء، وتحقيق ذلك يتطلب دعم التكامل الاقتصادي الزراعي باستراتيجيات

[1] رياض بوعزة، **استراتيجية مغاربية لسد فجوات الأمن الغذائي حتى عام 2030**،مقال منشور على الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع 2020/07/28.
https://alarab.co.uk/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D8%AF-%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2030

وبرامج تنموية تأخذ بعين الاعتبار التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية للدول المغاربية في المجال الزراعي، وتحسين شبكة النقل والمواصلات لتسهيل المبادلات التجارية والزراعية البينية، إضافة الى الدعم المالي للجامعات والمؤسسات البحثية الزراعية لتطوير الأسمدة والبذور المحسنة وانتاجها على مستوى الدول المغاربية وتوظيف نتائج تلك الأبحاث والدراسات لصالح التنمية الزراعية لدول المغرب العربي من أجل تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة.

وعليه يمكن القول، أنه بإمكان التكامل الاقتصادي المغاربي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة، من خلال تنسيق السياسات والاستراتيجيات وتبادل الخبرات وفق استراتيجية مشتركة تأخذ من التنمية الزراعية كأساس لها.

قائمة المراجع

1) رياض بوعزة، استراتيجية مغاربية لسد فجوات الأمن الغذائي حتى عام 2030، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي:
2020/07/28.
https://alarab.co.uk/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D8%AF-%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2030

2) سعيدة بوسعدة، حكيمة مختار رحماني، دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الامن الغذائي، جامعة الجزائر 3، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني.

3) سكينة حملاوي، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"، جامعة بسكرة، 2017.

4) صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

5) عبد الغني رميتة، الاتحاد المغاربي بين حلم الإنجاز وتعذر المسارات امام التجربة الأوروبية وحتمية التفعيل، مجلة دراسات تاريخية، المجلد 06، العدد 01، 2019.

6) فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، العدد 14، 2014.

7) محمد بوطالب وآخرون، جغرافية الجزائر والمغرب العربي، الديوان الوطني للمطبوعات الدراسية، الجزائر، 2005.

8) محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013.

9) محمد عادل قصري، آفاق التكامل الصناعي المغاربي في ظل التغيرات العالمية والإقليمية الراهنة، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة قسنطينة 2، 2018.

10) محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، الجزائر، 2014.

11) مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ومعوقات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

12) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017.

وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، المديرية العامة للبلدان العربية، مديرية المغرب العربي، 2006، محاضر اجتماعات اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي ونظامها الداخلي (1989-2006)، الجزائر.

13) يوسف بركان، أمينة بن خزناجي، دور التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق الامن الغذائي في دول المغرب الوسيط- دراسة تحليلية استشرافية-، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الأول، 2014.

14) Mohamed Gharbi, Stratégie maghrébine de sécurité alimentaire,CIHEAM – Options Méditerranéennes, Centre National d'EtudesAgricoles, Tunisie, 2006.

النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر لتحقيق رهان الأمن الغذائي

The legal system for the exploitation of agricultural real estate in Algeria to achieve the bet of food security

دة. معتوق أم الخير

أستاذة مؤقتة كلية الحقوق والعلوم السياسية –قسم الحقوق (ملحقة السوقر) جامعة ابن خلدون تيارت- الجزائر -

الملخص بالعربية: مسألة الأمن الغذائي تعتبر إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها دول العالم انطلاقا من كونه حاجة ضرورية للإنسان ، وهو مرتبط بالتنمية الزراعية فلا أمن غذائي بدون تحقيق تنمية زراعية مستدامة ،فللقطاع الفلاحي دور فعال في تنمية عجلة الاقتصاد الوطني، وفي السياق نفسه إذ نجد أن الدولة الجزائرية قد أعطت أولوية جد هامة لهذا القطاع لإعطائه نفسا جديدا وإنعاش الفلاحة بالجزائر بالاعتماد على سياسية زراعية متكاملة متمثلة في إجراءات وتشريعات لتنظيم هذا الاستغلال (أي نظام قانوني لاستغلال العقار الفلاحي).

الكلمات المفاتيح:الأمن الغذائي ، العقار الفلاحي ،التنمية الريفية ،أساليب استغلال العقار الفلاحي ، الاكتفاء الذاتي .

Summary:

The issue of food security is considered one of the basic pillars on which the countries of the world depend on the basis that it is a necessary need for the human being, and it is linked to agricultural development. There is no food security without achieving sustainable agricultural development. It gave a very important priority to this sector to give it a new breath and revive agriculture in Algeria, based on an integrated agricultural policy represented in procedures and legislation to regulate this exploitation. a legal system for the exploitation of agricultural property).(

Key words: food security, agricultural real estate, rural development, , methods of exploiting agricultural real estate, self-sufficiency.

مقدمة :

يعتبر الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن الشامل ،إذ أن مسألة البحث عن الغذاء تضرب بأطنابها في التاريخ البشري،فتاريخ الإنسانية هو تاريخ البحث عن الغذاء منذ مرحلة صيد الطيور والأسماك إلى تثقيف الأرض وصولا إلى الهندسة الوراثية ،ما هي إلا محطات تاريخية دالة على أهمية الأمن الغذائي في استمرارية الكيان البشري.[1]فطفت مشكلة الغذاء على قمة الاهتمامات العالمية منذ أزمة الغذاء العالمية بداية السبعينات حيث ظهرت المجاعات في أنحاء متفرقة من العالم خاصة في دول الساحل الإفريقي وأصبح تحقيق الأمن الغذائي الهدف الأول للعديد من المنظمات العالمية والإقليمية إلى جانب الحكومات ولم تعد مشكلة الغذاء اقتصادية فقط وقت أصبح الغذاء وسيلة في يد الأغنياء للضغط على الدول التي تعاني التبعية الغذائية ،وما يصاحب ذلك من أثار أخطارها فقدان الحرية في اتخاذ القرارات.[2]وباعتبار الزراعة ذات أهمية كبيرة في التأثير على وضعية الأمن الغذائي لأي دولة ، فقد كانت مشكلة الغذاء ولعقود عديدة إحدى المشكلات التي تحتل الصدارة على المستوى العالمي ، فحظيت التنمية الزراعية باهتمام كبير حتى يتم التغلب على الاحتياجات الزراعية المتزايدة والضخمة ،والدول التي كانت مرشحة لمجاعات وكوارث بسبب حجم السكان كالهند والصين مثلا صححت مفاهيم الأمن الغذائي واتجهت إلى زيادة الإنتاج الغذائي ونجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي وانتقلت من الاستيراد إلى التصدير .[3]

والجزائر كغيرها من الدول يعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه القطاع الفلاحي ويرتبط به ارتباطا وثيقا وبما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل وهو ما جعل النقاش حول دوره وقدرته على تحقيق الأمن الغذائي دائما ومتواصلا إلى يومنا هذا وتبلور ذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها والتشريعات والتنظيمات المختلفة التي طرأت عليه .[4] بالتالي فالقطاع الفلاحي قد شهد تغييرات وتجديدات هامة حيث أعيد النظر في نماذج التنمية ورسمت خطط عملية ترمي إلى تطويره وتجلى ذلك من خلال الإصلاحات العديدة التي شملت طرق التنظيم أنماط الاستغلال ،كما رصدت له مخصصات مادية وبشرية متنامية واتخذت تدابير تحفيزية لفائدة الفلاحين

[1]-ونوغي مصطفى ،إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ،الجزائر السنة الجامعية 2010-2011 ،ص5 .

[2]-زيدان زاهية ،واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي (حالة الجزائر)مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، السنة الجامعية 2000-2001 ،ص 1 .

[3]- تواتي بن علي فاطمة (الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،الجزائر ، السنة الجامعية 2013-2014 ،ص 2.

[4]- لعفيفي الدراجي ،القطاع الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر (واقع وتحديات) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ،السنة الجامعية 2015-2016 ، ص2.

قصد مضاعفة إنتاجهم كما ونوعا الأمر الذي أتاح قطع أشواط معتبرة على درب تحقيق الأمن الغذائي الذي لا يمكن فصله عن الأمن القومي .[1]

فقد عرف العقار الفلاحي في الجزائر تطورا تشريعيا من حيث طريقة تسييره واستغلاله(النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي) ابتداء من المرحلة الاشتراكية وصولا إلى اقتصاد السوق النظام الرأسمالي. هذا ما يدعونا إلى طرح الإشكالية التالية التي **تتمحور في ما مدى تأثير النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر لتحقيق رهان الأمن الغذائي ؟**للإجابة عن هذه الإشكالية سندرسها في مطلبين نخصص المطلب الأول ل **استغلال العقار الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي وأثره على الأمن الغذائي** والمطلب الثاني **استغلال العقار الفلاحي في ظل النظام الرأسمالي وأثره على الأمن الغذائي .**

المطلب الأول : استغلال العقار الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي وأثره على الأمن الغذائي

بعد اندلاع الثورة التحريرية كانت الأرض هي الفكرة الأولى التي قفزت إلى ذهن الفلاح الجزائري،وكانت أمنيته أن يأتي اليوم الذي يستعيد فيه الأرض المغتصبة من أجداده لتتحقق هذه الأمنية عشية وقف القتال (19مارس 1962) والإعلان الرسمي عن الاستقلال (5جويلية 1962) بالرحيل الجماعي للمعمرين ،و شغور الأملاك التي كانت بحوزتهم ،فتولى إدارتها العمال الدائمون الذين تمكنوا من إنقاذ المحصول الزراعي لسنة 1962 فنشأ بذلك نظام التسيير الذاتي تلقائيا إلى جانب القطاع الخاص الفلاحي.[2]

الفرع الأول : مرحلة التسيير الذاتي (1962-1971)

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962،وضعا مؤلما حيث خرجت الجزائر من مرحلة احتلال استيطاني وتمثلت وسائله في التفكيك المنهجي لهياكل الإنتاج وعلى رأسها الأراضي عبر تبديل وتغيير طبيعتها العقارية وملكيتها .[3] مما أدى إلى نشوء قطاعين إحداهما متطور ،ويتكون من وحدات زراعية كبيرة بحوزة أقلية برجوازرية يوجه إنتاجها للتجارة ،وقطاع تقليدي يتكون من وحدات صغيرة تنتج بهدف إشباع حاجات الاستهلاك الذاتي للعائلة الجزائرية.[4] وأثناء هجرة المعمرين أخذ مدخراتهم ورؤوس أموالهم ناهيك عن التحويلات غير البنكية فقامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين "دون مالك" وهكذا

---

[1]-سفيان عمراني ،ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (دراية حالة ولاية قالمة)،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2014-2015،ص3.

[2]- سوسن بوصبيعات ، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر (الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة)،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم القانون الخاص ،جامعة قسنطينة ، الجزائر ،السنة الجامعية 2018/2017 ،ص 42-43.

[3]- قصوري ريم ،الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والتنمية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة باجي مختار عنابة ،الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011 ،ص 120-121.

[4]- سوسن بوصبيعات ،النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر (الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة)،المرجع السابق ،ص 43.

أصدرت الحكومة الجزائرية في مارس 1963 المراسيم المؤسسة والمنظمة للتسيير الذاتي كنمط لإدارة القطاع الزراعي الشاغر.[1]

أولا : مفهوم أسلوب التسيير الذاتي

من الناحية اللغوية، إذا حللنا عبارة " **التسيير الذاتي *autogestion*** "، نجد أنها تتكون من مقطعين :***auto*** و معناها الذاتي و ***gestion*** و معناها إدارة و تسيير، و بالجمع بين المقطعين يتكون مفهوم" **التسيير الذاتي** "أو " **الإدارة الذاتية.**" أما من الناحية الاصطلاحية، فقد برز نقاش فقهي بين الكتاب حول مفهوم التسيير الذاتي، حيث رأى البعض أنه " **أسلوب ديمقراطي اشتراكي لإدارة و تسيير و مراقبة الإدارة الزراعية في النظام الجزائري**"[2].

يعرف التسيير الذاتي حسب بعض الكتاب على أنه "خلق العمال أن يقوموا بأنفسهم عن طريق ممثليهم ومجالسهم المنتخبة بالإدارة المباشرة لوسائل الإنتاج بما تخوله هذه الإدارة من حقوق واستغلال هذه الأموال والتصرف فيها ،بل والمساهمة في الحصول على جزء من الناتج الذي تدره مع الحق في تقرير كيفية الإدارة ووضع قواعدها . كما يعرف فريق أخر التسيير الذاتي على أنه" أداة للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،يشكل محتواه الإيديولوجي الطريق الرئيسي ،الذي اختارته الجزائر للانفتاح على الاشتراكية التي تحافظ على مصالح العمال ،وترقيتهم من مجرد أجراء إلى منتخبين أحرار
و مسؤولين عن طريق مشاركتهم الفعالة ، الواعية و المباشرة،والانتفاع بجزء من العائدات الناتجة من الاستغلال، في إطار تبعية مخططات تنمية الوحدة الإنتاجية إلى المخططات الجهوية و الوطنية.[3]
من أجل تفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي نتيجة الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية استوجب إصدار المرسوم رقم 03/62 المؤرخ في 1962/10/23 القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة[4] مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوروبيين والجزائريين التي بموجبها بيع ممتلكات عقارية. ومن خلال هذا المرسوم تم فرض سيطرة الدولة على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون والتي بلغت مساحتها 250000هكتار.[5]بعدها

---

[1] - قصوري ريم ،المرجع السابق ،ص 121.

[2] -بوعافية رضا ،أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر ،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ،كلية الحقوق ، قسم العلوم القانونية جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ،الجزائر ، السنة الجامعية 2009/2008 ،ص 09.

[3] -بوعافية رضا ،آليات تسيير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في االقانون ،قسم الحقوق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة 01 ،الجزائر ،السنة الجامعية 2018/2017 ،ص 29-30.

[4] - مرسوم رقم 62-03 المؤرخ في 23 أكتوبر 1962، المتضمن منع التصرف في الأملاك الشاغرة ، ج رع 14 ، الصادرة بتاريخ 26 أكتوبر 1962.

[5] -أ/جمال جعفري ،أد/العجال عدالة ،مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي (دراسة تحليلية وقياسية للفترة 200-2015)،مقال منشور بمجلة دفاتر اقتصادية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ،المجلد 10،العدد 02 ،تاريخ النشر 2018 ،ص 100.

أصدرت الحكومة الجزائرية في مارس 1963المراسيم المؤسسة والمنظمة للتسيير الذاتي[1] كنمط لإدارة القطاع الزراعي الشاغر .[2]

ثم بعد ذلك أصدر مرسوم أكتوبر 1963 ،بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي حيث يقضي هذا القانون بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية ، ومن خلال ذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي تقدر بحوالي 2.632.000 هكتار التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22000 معمر ،ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مستثمرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة ،كما تم إنشاء لجان التسيير الذاتية لإدارتها وليست ملكيتها.[3]

ثانيا: أثر أسلوب التسيير الذاتي ومدى تحقيقه للأمن الغذائي

لوحظ عند تطبيق أسلوب التسيير الذاتي، أن الإنتاج الزراعي قد انخفض في الكثير من المزارع فمثلا في عام 1965 انخفض إنتاج الحبوب عن عام 1964 بنسبة 11 %وانخفض إنتاج 1966 عن إنتاج 1965 بنسبة 5.4%[4]

بالتالي فإن الأهداف المرجوة من خلال تطبيق سياسة التسيير الذاتي لم تصل إلى المبتغى المنشود ،وبالتالي فهذه السياسة لم تمكن من تقليص الهوة بين الطلب والعرض ولم تنجح في رفع الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج ولا في تحديث القطاع الزراعي بل أدى هذا التوزيع للأراضي إلى عدم القدرة في التحكم في تسييرها وذلك لقلة الكفاءة لدى العاملين فيها ونقص الإطارات من المهندسين والتقنيين .[5]

هناك عدة عوامل كان لها أثرها في الانخفاض التدريجي للإنتاج الزراعي في المزارع المسيرة ذاتيا أهمها ما يلي :

- عدم كفاية الآلات الزراعية ،إما لأنه خربت من طرف أصحابها المعمرين أو لأنها استهلكت لطول مدة استعمالها .
- نقص التدريب الكافي للعمال في المجال الزراعي ،وفي مجال استعمال الآلات الزراعية مع عدم توفر الفنيين لإصلاح الآلات.

[1]-المراسيم المؤسسة والمنظمة للتسيير الذاتي كنمط لإدارة القطاع الزراعي الشاغر ،المرسوم رقم 63-88 المؤرخ في 18 مارس 1963، المتضمن تسيير الأموال الشاغرة ، ج ر ع 15 لسنة 1963. والمرسوم رقم 63-95 المؤرخ في 22 مارس 1963، المتضمن تنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية و المنجمية والصناعات التقليدية وكذلك الأراضي الزراعية الشاغرة ، ج ر ع 17 لسنة 1963.

[2]- قصوري ريم ،المرجع السابق ،ص121.

[3]-أ/جمال جعفري ،أد/لعجال عدالة ،المرجع السابق ،ص 100.

[4]- بوعافية رضا ،آليات تسيير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري ، المرجع السابق ،ص 49.

[5]-أ/جمال جعفري ،أد/لعجال عدالة ،المرجع السابق ،ص 100.

- نقص المراقبين والمشرفين المختصين في تسيير المزارع والإرشاد الفلاحي .
- محاولات الإقطاعيين التشويش على الفلاحين لإفشال تجربة التسيير الذاتي من خلال التركيز على أنه أسلوب اشتراكي **"لا يرضى عن الدين ويتنافى مع القيم الروحية للإسلام ".**[1]

كل هذه الظروف ساهمت في إجهاض هذه التجربة ،وهذا ما أثر سلبا في كل المستويات حيث أن النصوص التنظيمية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا أصبحت بعيدة عن التطبيق الفعلي،وهذا أدى إلى ضعف مساهمة المنتجين في النشاط الإنتاجي وتسيير الاستغلال مما استدعى إعادة تنظيم القطاع .في ظل الثورة الزراعية لإعادة هيكلته في نفس الوقت أصبحت موارد البترول تتصاعد بشكل حساس ولم تبق الزراعة تمثل عنصرا حاسما في ثروة البلاد وأصبحت بذلك لا تثير إلا اهتماما هامشيا .[2] لهذا اتضح أن تطوير القطاع الزراعي لم يتم إلا بإيجاد سياسة زراعية شاملة تقوم بتغيير جذري لهيكل القطاع الزراعي واقعيا .[3]

الفرع الثاني :مرحلة الثورة الزراعية (الثورة الفلاحية 1971-1980[4])

عقد حزب جبهة التحرير الوطني مؤتمره الأول على أرض الجزائر المستقلة وقد دامت أشغاله 6 أيام من 16 إلى 21 أفريل 1964 بالجزائر العاصمة حيث تعرض المؤتمر إلى تقييم المرحلة الانتقالية .وفي الميدان الفلاحي لاحظ المؤتمر حالة المضايقة التي كان عليها العقار الفلاحي المسير ذاتيا ،في وسط أقلية من كبار الملاكين وجمهور كبير من الفلاحين الصغار الذين يمثلون القطاع الخاص ،فلم يكن ثمة توازن بين هذا الأخير والقطاع الفلاحي المسير ذاتيا من أجل تخفيض دور نفوذ القطاع الخاص ،وجعل القطاع الاشتراكي هو المحرك الحقيقي للحياة السياسية والاقتصادية للبلاد ،فقد تم تقديم إقرار مجموعة من التدابير باعتبار الثورة الزراعية عمل طويل الأمد يتم إنجازها بصورة تدريجية .[5]

أولا :نمط استغلال الثورة الزراعية

تجد الثورة الفلاحية بوادرها كوسيلة للتغير الجذري للعقار الفلاحي ضمن إيديولوجية السلطة الحاكمة التي انتهجت النظام الاشتراكي الذي ينص عليه كذلك الميثاق المنبثق من مؤتمر طرابلس والذي نص عليه كذلك ميثاق الجزائر 1964 على :"إن إلغاء الاستغلال الاقتصادي وإنهاء العلاقات الاستعمارية الجديدة ونزع ملكية الرأسمال الأجنبي المسيطر لا يكون إلا بالثورة الفلاحية واشتراكية وسائل الإنتاج التي تمكن من القضاء على الفوضى الاقتصادية ووضع تخطيط فعال ومنسجم ومبني على المصالح الحقيقية للمجتمع." فقدمت

[1] - بوعافية رضا ،أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر ، المرجع السابق ،ص 38.
[2] - قصوري ريم ،المرجع السابق ،ص124.
[3] - أ/جيل جعفري ،أد/لعجال عدالة ،المرجع السابق ،ص 100.
[4] -الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 8نوفمبر 1971، المتضمن قانون الثورة الزراعية ،ج ر ع 97لسنة 1971.
[5] -سوسن بوصبيعات ، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر (الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة)،المرجع السابق ،ص 51.

السلطة في ذلك الوقت مشروعا يتعلق بقانون الثورة الفلاحية ، غير أن الظروف السياسية آنذاك لم يتم تنفيذه ،ليبرز المشروع من جديد سنة 1968 من طرف مجلس الثورة بدون تعديل يذكر الذي جاء به ميثاق الجزائر وانتهى العرض بقرار تأجيل البت في هذا المشروع إلى أجل غير مسمى ودون أن يكون هناك مبرر موضوعي لذلك. وفي مطلع السبعينيات طرحت السلطة الحاكمة مشروعا ثالثا للثورة الفلاحية مرفوقا بميثاق للثورة الفلاحية حيث يجد هذا الأخير مبررات وجودها كأداة ضرورية لانفلات من قيود وإرث النظام العقاري الاستدماري وهي مبادرة ذات شقين :

- تحاول فيه التشكيك في جدوى تسيير العقار الفلاحي غن طريق النظم الرأسمالية ،
- البحث عن أسلوب أو كيفية لدمج النظام القانوني للعقار الفلاحي ضمن إيديولوجية السلطة المعلنة بتطبيق الاشتراكية.[1]

اعتمدت الثورة الزراعية على النظام القانوني كوسيلة تتغلب بها على التعارض القائم بين نزعة الفلاح الفردية والرغبة في تطبيق الاشتراكية في المجال الزراعي ولأن منح الأراضي للمستفيدين في إطار قانون الثورة الفلاحية يتم وفق عقد بين طرفين (المستفيدين والدولة)ومن ثمة وجود علاقة تعاقدية بين الطرفين .[2]

ثانيا : أثر أسلوب الثورة الزراعية (الثورة الفلاحية) ومدى تحقيقه للأمن الغذائي

الثورة الزراعية كانت تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية ،اجتماعية وأخرى تعاونية تخدم مصلحة البلاد ،فيما يخص الاقتصادية تتمثل في توفير الأمن الغذائي ،والاجتماعية تمثلت في توفير حياة ملائمة للفلاحين وهذا من خلال توفير السكن الملائم وعليه فقد تم بناء قرى اشتراكية ،مزودة بكل الشروط الضرورية للحياة أما في المجال التعاوني الاشتراكي فقد تم إنجاز السد الأخضر ،الذي يمثل رمز التعاون بين الجزائريين وكان الهدف منه هو توقيف زحف الرمال ،وقد أسند هذا المشروع إلى شباب الخدمة الوطنية . وأخيرا ما يعني قوله أن الثورة الزراعية حققت الأهداف الاجتماعية ولم تحقق الأهداف الاقتصادية .[3]

فبالرغم من أن الثورة الزراعية قد ساهمت في إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وكل أشكال العمل المرتبطة بها وتجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا لتحقيق تنمية فلاحية تحقق الأمن الغذائي بطريقة ناجعة ومفيدة والتحكم في المنتوج من حيث التخزين والتسويق والتسعير. إلا أن هذه الإجراءات التي اتبعتها الحكومة لتحسين نمط الحياة في الريف وفق معايير عصرية ولكن هذه الإجراءات سواء في إطار التسيير الذاتي أو الثورة الزراعية إلا أن المجتمع الريفي الجزائري بقي بعيدا كل البعد عن أهداف التنمية التي كانت فيها

---

[1] -منصور مليكة ،إنتاج الحبوب في الجزائر وتحقيق الأمن الغذائي في ظل التنمية المستدامة بعد صدور قانون 87-19 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 03 ،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية2016/2015 ،ص 102-103.

[2] -سوسن بوصبيعات ،الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة ،الجزائر ، السنة الجامعية 2007/2006 ،ص 33.

[3] - قصوري ريم ،المرجع السابق ،ص 128.

الأولوية هي القطاع الصناعي وتنمية المدن على حساب الريف وبناء الاقتصاد على الريع النفطي من جهة ومن جهة أخرى عدم إعطاء الأهمية للقطاع الخاص في عملية التنمية الريفية والتركيز على القطاع الزراعي وسياسة التأميم وإهمال جوانب أخرى[1]. إذن فرغم كل التحولات التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال ،إلا أنها بقيت مؤشرا رئيسيا لضعف الاقتصاد الجزائري ، حيث أنها لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان التغذية وتزايد العجز في ميزانها التجاري .

فبعد أن فشلت الثورة في تحديث الزراعة الجزائرية وتكثيفها (بافتراض أن تحديد الملكية سيدفع إلى زيادة الإنتاج ليس عن طريق زيادة المساحة المزروعة وإنما بزيادة مردودية الأرض .) وتوسيع قدرات الزراعة في مجابهة المتطلبات الغذائية لمجتمع تتغير فيه هيكلة الاستهلاك حددت السلطات سياستها الفلاحية[2]. بعدها جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 والمتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين .تمثلت في تنظيم المزارع الفلاحية التي كان الهدف الرئيسي من تنظيم المزارع الفلاحية التي كانت تابعة لنظام التسيير الذاتي ،كان من أجل إنشاء وحدات زراعية قابلة للاستثمار والاستغلال الزراعي ويسهل التحكم أكثر في موارد المالية وعناصرها الإنتاجية الأساسية بالتالي حتى تستطيع المساهمة في التنمية الاقتصادية .وعلى هذا الأساس تم سنة 1981 إعادة هيكلة المزارع الفلاحية التابعة للدولة ، مس هذا المشروع2000 مزرعة مسيرة ذاتيا .تحولت إلى 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS) بمساحة تقدر ب 3830000 هكتار.

وكذلك ضرورة إعادة الهيكلة وذلك أن الاستغلالات الزراعية التي نشأت بموجب نظام التسيير الذاتي مباشرة كانت تعتبر كبيرة من حيث المساحة بحيث بلغ متوسط الاستغلالية الزراعية نحو 1140 هكتار هذا الحجم الكبير كان سببا في بروز الكثير من الصعوبات والمشاكل في إدارة وتسيير هذه المزارع . كما توسعت إعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي لتشكل تنظيم مختلف هيئات الإدارة الفلاحية الفنية ومؤسسات الدعم والإسناد التي لها علاقة بالفلاحة مثل الدواوين والتعاونيات الفلاحية . بالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون رقم 83-18الصادر بتاريخ1983/8/3 والمتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية[3]،والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي ،وذلك لهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي[4].

---

[1]-بن صالح الأخذاري ،التنمية الريفية في الجزائر الواقع والأفاق (دراسة ميدانية لبلدية الإدريسية بولاية الجلفة 2007-2008 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم التنظيم السياسي والإداري ،جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ،السنة الجامعية 2016/2015 ،ص 137.

[2]-قصوري ريم ،المرجع السابق ،ص 129.

[3]-القانون رقم 83-18المؤرخ في 18أوت1983، المتعلق بحيازة الملكية عن طريق الاستصلاح ،ج ر ع 34 ،المؤرخة في 16أوت1983.

[4]- لمزيد من التفصيل ينظر :لعفيفي الدراجي ، المرجع السابق ، ص 154إلى 157.

المطلب االثاني : استغلال العقار الفلاحي في ظل النظام الرأسمالي وأثره على الأمن الغذائي

تعتبر مرحلة الثمانينيات بداية التحول التدريجي من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي ،فبعد الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب انخفاض أسعار الدولار التي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط وعجز الثورة الزراعية عن التحول إلى ثورة خضراء .ركز المخطط الخماسي الثاني(1984-1989) على إعطاء الأولوية للفلاحة والري ،استعدادا لمرحلة ما بعد البترول ،فصدر قانون المستثمرات الفلاحية[1] رقم 87-19 الذي تخلت من خلاله الدولة عن مسؤولية الإنتاج الفلاحي لصالح أعضاء المستثمرات الفلاحية وهي الاستقلالية التي لم تمنح لهم في ظل القوانين الزراعية السابقة .[2]كما تم تبني أسلوب الامتياز الفلاحي وذلك من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي .

الفرع الأول : أسلوب المستثمرة الفلاحية

أولا :مفهوم أسلوب المستثمرة الفلاحية

قدم القانون87-19 آلية جديدة لتطهير العقار الفلاحي المملوك للدولة الذي كان سابقا مستغلا في إطار المزارع التابعة للثورة الزراعية وقطاع التسيير الذاتي تعتمد مفهوم جديد متمثل في حق الانتفاع الممنوح للشركة المدنية الفلاحية المسماة " المستثمرة الفلاحية ".نظريا مصطلح الانتفاع مألوف في أدبيات القطاع الفلاحي ،من خلال نظام التسيير الذاتي ،وقانون الثورة الزراعية لكن الجديد في هذه الآلية القانونية هو مفهوم المستثمرة الفلاحية رغبة من المشرع الانتقال بالفلاحة إلى مستوى الاستثمار عن طريق توظيف الإمكانيات الشخصية ،بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي.[3]

بالرجوع إلى القانون رقم 87-19 لا نجد تعريف للمستثمرات الفلاحية ومن محاولات تعريفها أنها "مصطلح اقتصادي تعني وحدة ترابية مسيرة ومستقلة طيلة السنة من طرف شخص أو عدة أشخاص تنظم وسائل الإنتاج ...وذلك لخدمة الإنتاج الفلاحي قانونا تكون ملكا للشخص الذي يستغلها. ويتكون قانون المستثمرات الفلاحية المذكور أعلاه من 48 مادة موزعة كالأتي :

أحكام عامة (المادة 01إلى 10) ،تكوين المستثمرات الفلاحية الجماعية (المادة 11 و12) ،القانون الأساسي للمستثمرة الفلاحية الجماعية (المادة 19 إلى المادة 32)، أحكام عامة (المادة 37 إلى المادة

[1]-القانون 87-19 المؤرخ في 8ديسمبر1987، المتضمن استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم ،ج ر ع 50 المؤرخة في 9نوفمبر 1987.

[2]- سوسن بوصبيعات ، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر (الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة)،المرجع السابق ،ص 72.

[3]-بوعافية رضا ،أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر، المرجع السابق ،ص 91.

44)بأحكام ختامية (المادة 45إلى المادة 48).[1] وأثناء عرضها لمشروع القانون رقم 87-19 أمام المجلس الوطني الشعبي، قدمت الحكومة مصطلح المستثمرة على أنها تعني إيجاد وسائل جديدة للاستغلال، لأن الهدف من هذا التنظيم هو إضفاء قيمة على الوحدة الفلاحية حيث لا تكتفي باستعمال الوسائل الموجودة، بل تزيد من قيمة وسائل الإنتاج و تحرض المنتجين على الاستثمار بتوظيف أموالهم و فوائدهم من الربح للنهوض بهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني.[2]

وتنص المادة 33 من القانون 87-19 على "تتكون المستثمرة الفلاحية الجماعية قانونا عند تاريخ نشر العقد الإداري المنصوص عليه في المادة 12 من هذا القانون في سجل الحفظ العقاري ." وتنص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 90-50 المؤرخ في 06 فيفري 1990 المحدد لشروط إعداد العقد الإداري الذي يثبت الحقوق الممنوحة للمنتجين الفلاحين[3] في إطار القانون رقم 87-19على "وفقا لأحكام المادة 33 من القانون رقم 87-19 المؤرخ في 08ديسمبر 1987 فإن المستثمرة الفلاحية تعد مكونة بقوة القانون عند تاريخ الحفظ العقاري ونشر العقد الإداري الذي يخصها والمعد وفقا لأحكام هذا المرسوم ...".[4]

وباستقراء أحكام القانون رقم 87-19 فإن النظام الأساسي للمستثمرة الفلاحية يقوم على ثلاثة مبادئ أساسية :

- مبدأ الفصل بين الملكية وحق الإنتفاع .
- مبدأ استقلالية التسيير .
- مبدأ مسؤولية المنتخبين .[5]

ثانيا : أثر أسلوب المستثمرة الفلاحية ومدى تحقيقه للأمن الغذائي

تركت الدولة المجال مفتوحا للاستثمار الزراعي الخاص بغية الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية ورفع الإنتاج وتحسين المردودية، فنشأ أعقاب تطبيق القانون 87-19- 22356 مستثمرة زراعية جماعية EAC على مساحة تجاوزت المليونا هكتار و 5677مستثمرة زراعية فرديةEAI على مساحة 56000هكتار و 188 مزرعة نموذجية .وليظل على عاتق الدولة التوجيه العام للنشاطات

[1] - سوسن بوصبيعات ،الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية ، المرجع السابق ،ص 40.

[2] - بوعافية رضا ،آليات تسيير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، المرجع السابق ،ص 128.

[3] -المرسوم رقم 90-50المؤرخ في 06 فيفري 1990 ، المحدد لشروط إعداد العقد الإداري الذي يثبت الحقوق العقارية الممنوحة للمنتجين الفلاحيين في إطار القانون رقم 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 وكيفيات ذلك، ، ج ر ع،المؤرخة في 7 فيفري. 1990

[4] - سوسن بوصبيعات ، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر (الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة)،المرجع السابق ،ص 72.

[5] - بوعافية رضا ،أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر ، المرجع السابق ،ص94.

الزراعية وتخطيطها، بحيث ونتيجة تلك الإحصائيات تحملت الدولة وضع سياسة توجيه الإنتاج عن طريق التدخل في تحديد أسعار المدخلات وسياسة الإقراض والسياسة الضريبية والتجارة الخارجية وتحرير الأسعار التدريجي .وتولد عن تطبيق تلك السياسة مجموعةً من العوائق أدت إلى صدور قانون التوجيه العقاري سنة 1990 والهادف إلى بعث النشاط الزراعي ومعالجة سلبيات قانون 87 ، ويمكن تلخيص تلك العوائق في :

- التقسيم الغير العادل للمستثمرات .
- التفاوت الكبير في تقييم الممتلكات بسبب الفجوات القانونية .
- مشكلة التزود بالمدخلات وانتعاش السوق الموازية .
- النزاعات الفردية والجماعية .
- تقلص المساحات خصوصا مساحات الحبوب .
- محيط تنظيمي غير ملائم (العلاقة مع البنوك ، التسويق ...)
- عدم الفصل في ملكية العقار .[1]

بالتالي فإن الأهداف المتوخاة من القانون 87-19 لم تتحقق ، فالإنتاج الفلاحي في تقهقر ،والأراضي الصالحة للزراعة في تقلص بشكل خطير في غياب أدوات الرقابة وبتواطؤ الجميع ، بما في ذلك العاملين النشاطات الفلاحية مما أدى إلى فشل السياسة المطبقة سواء لعدم مطابقتها للذهنيات السائدة

أو لغموض النصوص القانونية وعدم استقرارها .[2] بعدها اضطرت الجزائر وبسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة جدا إلى تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي –المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي

(FMI) والذي دعى إلى ضرورة تطوير الفلاحة وترقيتها مع رفع مستويات وسائل التأطير والمؤطرين ، إضافة إلى إزالة القيود الكمية على استيراد المواد والخدمات وتفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة وتحرير الأسعار وتخفيض الإعانات ،وتخفيض قيمة الدينار ، وتميزت هذه الفترة بتحقيق مؤشر نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ 4% والنمو المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى 3.3% مقابل 01%للصناعة و2.3% للخدمات، وبالتالي مهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت

[1]-سالت مصطفى ، التنمية الزراعية ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الزراعية ،كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة ،قسم العلوم الزراعية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،السنة الجامعية2017/2016 ، ص98-99.

[2] - بوعافية رضا ،آليات تسيير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، المرجع السابق 3.

أساليب التنفيذ ، فإن جميعها كان يهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي .[1]

الفرع الثاني :أسلوب عقد الامتياز الفلاحي

بذلت الجزائر جهود كبيرة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي الذي عولت عليه للتقليل من مخاطر انخفاض أسعار النفط المتكررة إلا أن الواقع كشف عن مجموعة من السلبيات التي تخبط فيها هذا القطاع لاسيما من حيث ضعف إنتاجيته ،أمام هذا الوضع غيرت من أسلوب استغلال العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة لتتماشى ونظم الاستثمار الحديثة حيث تبنت أسلوب الامتياز .[2]

أولا :ماهية عقد الامتياز الفلاحي

لا تقتصر التنمية الشاملة على الإمداد ببعض الإسهامات فقط في الدولة، إنما يتعين تضافر وتداخل وتفاعل العديد من العوامل والعناصر والآليات والاستراتيجيات للنهوض بالمستوى الاقتصادي والتقني ، ما يفرض الحضور الفعال والقوي للدولة من خلال وضع القواعد التي توضح كيفية استعمال هذه الإسهامات .ذلك أنه بدون إدارة قوية لا يمكن الوصول إلى تنمية شاملة ،ما فرض على الدولة التدخل في كافة المجالات منها المجال الفلاحي كسياسية إصلاحية لإعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي حيث حاولت إحداث بعض من التغييرات في سياسة تسيير العقار الفلاحي باعتبار أن أي سياسة لا يمكن تفعيل نجاحها ما لم تسير وفق إستراتيجية محددة وبناءة ،وهو ما حاول المشرع الجزائري تبنيه في تسيير العقار الفلاحي حيث اعتمد أسلوب الامتياز .[3]

إذ نص المشرع الجزائري من خلال نص المادة 17 من القانون 08-16المؤرخ في 3-8-2008 المتضمن التوجيه الفلاحي على استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة من خلال عقود الامتياز[4] ، وحددت المادة 02 من القانون 10-03 المؤرخ في 15-8-2010 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة[5] على أن مجال تطبيق الامتياز ينحصر في الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة التي كانت تخضع للقانون 87-19.[6]

---

[1] -لعفيفي الدراجي ، المرجع السابق ، ص 160-161.

[2] -أ/جيلالي بلحاج ،خصوصية عقد الامتياز الفلاحي وتحدي الأمن الغذائي في الجزائر (دراسة تحليلية في القانون 03/10)،مقالة منشورة في المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ،معهد العلوم القانونية والإدارية ، مركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تسيمسيلت ، الجزائر ، العدد 06 ،تاريخ النشر ديسمبر 2018 ،ص 90.

[3] -أ/أكلي نعيمة ، أ/ميسوم فضيلة ،ضمانات تفعيل عقد الامتياز كإستراتيجية إصلاحية لتسيير العقار الفلاحي تحقيقا للتنمية الاقتصادية ،مقالة منشورة في مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة يحي فارس المدية ،الجزائر ، العدد02 ، تاريخ النشر : سبتمبر 2017،ص 158.

[4] - القانون رقم 08-16المؤرخ في 3 أوت 2008 ، المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، ج ر ع 46، المؤرخة في 10 أوت2008

[5] - القانون رق10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 ، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأ راضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ج رع ، ا 46 ، 18 أوت2010

[6] -أبوديل ريمة ،تقنية الامتياز كنظام لاستغلال الأراضي الفلاحية في ظل القانون 10-03 ، مقالة منشورة بالمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 01 ، الجزائر ، العدد 02 ، تاريخ النشر :2019/11/19.ص 40.

وعلى نحو تفصيلي وبشكل محدد أكثر مما هو وارد ضمن المادة الثالثة من قانون التوجيه الفلاحي ،عرف المشرع عقد الامتياز طبقا لما تضمنته أحكام المادة 04 من القانون 10-03 السابق الذكر ،بأنه :" العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية يدعى في صلب النص " **المستثمر صاحب الامتياز** " حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها ، بناءا على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد ، مقابل دفع إتاوة سنوية تضبط كيفيات تحديدها وتحصيلها وتخصيصها بموجب قانون المالية .[1]

عقد الامتياز هو أحد الأساليب التي تلجأ إليها الدولة لإدارة المرافق العامة إلى أحد أشخاص القانون الخاص بمهمة إدارة مرفق عام على نفقته وحسابه لقاء تقاضي مقابل نقدي من المستفيدين من خدماته .كما عرف المشرع الجزائري عقد الامتياز في دفتر الشروط الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم 97-483 في نص المادة 09 منه على أنه تصرف تمنح الدولة بموجبه ولمدة معينة حق الانتفاع بأراضي متوفرة تابعة لأملاكها الوطنية الخاصة لكل شخص طبيعي أو معنوي في إطار الاستصلاح في المناطق الجبلية والصحراوية والسهبية .[2]

طبق عقد الامتياز الفلاحي في 2.5 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية ذات القدرات العالية أو الحسنة موزعة عبر 1519 بلدية من مجموع 1541 بلدية منتشرة عبرة التراب الوطني.[3] وأما عن مراحل إعداد عقد الامتياز الفلاحي فإنه قبل صدور القانون رقم 10-03 كان يكفي توافر شروط الاستفادة المنصوص عليها في المادتين 9 و10 من القانون 87-19 الملغى ليتم منح العقد الإداري المثبت للحقوق العينية العقارية ، والذي على أساسه يتحقق الوجود القانوني للمستثمرة الفلاحية وكل مدير أملاك الدولة هو المسيطر الفعلي والوحيد في إعداد هذا العقد .

وبعد صدور القانون رقم 10-03 وحتى تكون ثمة مصداقية أكثر في منح الامتياز وفي إطار تدارك الأخطاء التي نجمت عن طريق إدارة أملاك الدولة لا يكون بطريقة مباشرة بل تسبق العملية بتوقيع دفتر الشروط النموذجي بين المدير الولائي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية والمستثمر صاحب الامتياز بعد دراسة طلب هذا الأخير من طرف الديوان ومن طرف اللجنة الولائية التي يتوقف على رأيها قبول أو رفض الملفات الناقصة أو المشوبة بأي لبس وصولا إلى إصدار عقد الامتياز من طرف إدارة أملاك الدولة واستكمال الإجراءات المتعلقة به .[4]

---

[1]-أ/ لحاق عيسى ، عقد الامتياز الفلاحي كآلية لتحقيق الاستثمار ، مقالة منشورة في مجلة دراسات وأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد 02 ، تاريخ النشر :14 جوان 2019 ، ص 120.

[2]-أبوديل ريمة ، المرجع السابق ،ص 41.

[3]-سوسن بوصبيعات ، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر (الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة)،المرجع السابق ،ص 151.

[4]-سوسن بوصبيعات ،الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية ، المرجع السابق ، ص 171.

ثانيا : أثر أسلوب الامتياز الفلاحي ومدى تحقيقه للأمن الغذائي

جاء القانون 10-03 لتكريس مبادئ وتوجهات القانون 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي ،حيث اعتمد قانون 10-03 على صيغة جديدة لاستغلال العقار الفلاحي ،وهي نمط الامتياز لمدة 40سنة قابلة للتجديد بالتالي جاء هذا القانون بالامتياز الفلاحي كحل لمشكلة العقار الفلاحي متضمنا جملة من المبادئ والأحكام تهدف من جهة إلى المحافظة على الوعاء العقاري المملوك للدولة ومن جهة أخرى إعادة تنظيم وضبط النشاط الزراعي في إطار سياسة التجديد الفلاحي و عصرنة استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الخاصة للدولة ، ويندرج كل ذلك في إطار مسعى الدولة اتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي ،وبالتالي الوصول إلى الأمن الغذائي المنشود .[1]

ومن الأهداف الأساسية التي يرمي إليها قانون التوجيه الفلاحي الذي يسطر **"محاور التنمية المستدامة وعالم الريف "** هي :

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي .
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته و تنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي .
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستديما بيئيا .
- مواصلة تنفيذ مبادئ دعم الدولة للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة .[2]

الجزائر تبنت مخططا وطنيا للتنمية الفلاحية بهدف تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي منذ سنة 2000 ومخطط التجديد الفلاحي للفترة 2009 إلى 2014 والذي يهدف لتجديد الاقتصاد الفلاحي وتجديد القطاع الريفي من خلال عصرنة الفلاحة و مكننتها رفعا من أداء هذا القطاع في ظل المتغيرات الراهنة والمحيطة بالاقتصاد الوطني تحقيقا للأمن الغذائي المستدام .[3]

فسياسة التجديد الفلاحي والريفي ترتكز على ثلاث ركائز الركيزة الأولى في التجديد الريفي ،والتي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل ،إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي أما الركيزة الثانية تتمثل في

[1] -د/ مونة مقلاتي ، التنظيم القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر ، مقالة منشورة في مجلة تشريعات التعمير والبناء ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر ، العدد4 ، تاريخ النشر :ديسمبر 2017 ،ص 127.

[2] - أ/جال جعفري ،أد/لعجال عدالة ،المرجع السابق ،ص 106-107.

[3] -أ/جيلالي بلحاج ، المرجع السابق ،ص 96-97.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين _ ألمانيا.

التجديد الفلاحي والتي تعنى بمردود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي ، حيث تم اعتبار 10فروع من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع .

لذلك خصص لها برنامج التكثيف و العصرنة بهدف رفع الإنتاج وتحقيق التكامل بين الفروع الإنتاجية أما الركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية فتقوم على عصرنة مناهج إدارة الفلاحة وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي إلى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني . ومن خلال هاته الركائز وضعت الدولة الجزائرية أهداف مسطرة تسعى للوصول إليها عند أفق 2014.[1]

إن منح المستثمر إمكانية اكتساب أكثر من حق الامتياز لتكوين مستثمرة فلاحية من قطعة واحدة تشجيعا لعملية تجميع الأراضي وتحسين هيكل المستثمرة من الناحية الاقتصادية خاصة أن بعض الزراعات الإستراتيجية

لا تتلاءم والمساحات الزراعية الصغيرة ، غير أن بعض الإحصائيات لوزارة الفلاحة لسنة 2012 أي بعد سنتين من تطبيق القانون 10-03 تشير أن الإنتاج الوطني من الحبوب الأعلاف ، الخضروات واللحوم الحمراء والبيضاء عرفت تذبذبا في النمو وقد أرجعت أسباب هذا التذبذب إلى مجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية كمشكلة الجفاف ، التصحر ، نقص الدعم الموجه للمستثمرين .

كما تشير بعض المعطيات أن الوفرة الغذائية للفرد فقد حققت الاكتفاء الذاتي من الناتج المحلي بالنسبة لبعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع المحدود وذلك منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 ، فقد ساهم الإنتاج الفلاحي حسب إحصائيات قام بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير في رفع نسبة الناتج المحلي ، ففي سنة 2010 بلغت نسبته 8.6 % في سنة 2011 بلغت نسبته 9.4 % في سنة 2012 بلغت نسبته 10.6% في سنة 2013، بلغت نسبته 11.1% في سنة 2014،بلغت نسبته 12.7% أما المنتجات ذات الاستهلاك الواسع فتعتمد على الواردات ومن هنا تبدو خطورة تحدي الأمن الغذائي في بلادنا .[2]

وبالتالي حسب ما أوضحه وزير الفلاحة والتنمية الريفية ،شريف عماري ،أثناء انعقاد لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة، يوم 10 مارس 2020 برئاسة السيد عمار جيلاني، رئيس اللجنة،(**جلسة استماع لوزير االفلاحة والتنمية الريفية، السيد شريف عماري، والوزير المنتدب المكلف بالفلاحة الصحراوية**

[1] - أ/جال جعفري ،أد/العجال عدالة ،المرجع السابق ،ص 107-108.

[2] -أ/جيلالي بلحاج ، المرجع السابق ،ص 98.

والجبلية، السيد شحات فؤاد حضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار)أن حق الامتياز خص منذ صدوره سنة 2010 حوالي 201210 مستثمرا فلاحيا منح منها 177777 مقرر استفادة بنسبة 88 بالمائة، كما تم استرجاع 453 ألف هكتار من الأراضي غير المستغلة بغرض إعادة توزيعها وإحصاء 190 ألف هكتار أخرى تخضع لإجراءات الاسترجاع. تطرقه للآفاق المستقبلية التي تهدف الوزارة إلى تجسيدها، شدد الوزير على التوجه نحو إحداث تنمية فلاحية ناجعة وتجسيد سياسة فلاحية مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد باستعمال التقنيات العصرية اعتمادا على الشركات

الناشئة. وأضاف الوزير أن المخطط يهدف إلى عصرنة برامج إنتاج البذور والمغروسات والشتائل وتعزيز انظمة اليقظة الصحية، الاستغلال العقلاني للعقار الفلاحي وتسهيل الانطلاق الفعلي للمشاريع الاستثمارية لاستصلاح الأراضي، التحفيز على الاستثمار في المشاريع الفلاحية الكبرى، تنمية قدرات التخزين في غرف التبريد ومراكز التوضيب، تعزيز التأطير المهني وإيلاء أهمية خاصة للفلاحة الصحراوية والجبلية[1] . **وفي 22 ماي 2020 صرح وزير الفلاحة والتنمية الريفية ، شريف عماري ، إن الجزائر التي كانت تستورد سابقا البذور الخاصة بالحبوب، تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي ، حيث أحجمت عن استيراد هذه المادة الاستراتيجية، مما سمح لها بتعزيز أمنها الغذائي وتوفير للخزينة العمومية أكثر من 400 مليون دولار سنويا. كما أضاف خلال زيارته الميدانية للمحطة التجريبية للمحاصيل الكبرى الواقعة بوادي السمار بالعاصمة أن الجزائر تسعى للتحكم في أصناف و نوعية البذور باعتبارها أساس الأمن الغذائي للدول ، إذ نوه الوزير بدور مراكز البحث العلمي التي تساهم بشكل كبير في تطوير و عصرنة القطاع الفلاحي ورفع الإنتاج مع تحسين النوعية، مؤكدا على دعم الدولة الكامل لهذه المراكز وتحفيز الإطارات العلمية.**

كما أشار الوزير الى تطوير الزراعة الصحراوية خاصة في إدرار و ورقلة و الوادي و غرداية معتبرا ان المناطق الجنوبية أصبحت تشكل أقطاب للإنتاج الفلاحي، مؤكدا على سياسة الحكومة التي تسعى لجلب الاستثمارات لهذه المناطق عن طريق تشجيع الفلاحة الصناعية الموجهة للصناعة التحويلية.[2]

وبالتالي حسب ما أوضحه الوزير أن حق الامتياز خص منذ صدوره سنة 2010 حوالي 201210 مستثمرا فلاحيا منح منها 177777 مقرر استفادة بنسبة 88 بالمائة، كما تم

[1] - انعقاد لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة، يوم 10 مارس 2020 برئاسة السيد عمار جيلاني، رئيس اللجنة، جلسة استماع لوزير الفلاحة والتنمية الريفية، السيد شريف عماري، والوزير المنتدب المكلف بالفلاحة الصحراوية والجبلية، السيد شحات فؤاد حضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار ،لمزيد من التفصيل ينظر الرابط الإلكتروني:http://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/NEWS اطلع عليه بتاريخ 2020/08/05 على الساعة 20:10.

[2] - وزير الفلاحة الجزائر تحقق الاكتفاء الذاتي من انتاج البذور وتوفر للخزينة العمومية أكثر من 400 مليون دولار على الرابط الإلكتروني : https://www.elitihadonline.com اطلع عليه بتاريخ 2020/08/05 على الساعة 20:02.

استرجاع 453 ألف هكتار من الأراضي غير المستغلة بغرض إعادة توزيعها وإحصاء 190 ألف هكتار أخرى تخضع لإجراءات الاسترجاع[1].

كما أنه في جوان 2020 رافع وزير الفلاحة والتنمية الريفية شريف عماري من أجل تحقيق الأمن الغذائي المنشود خلال الأزمات، من خلال تفعيل اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ونشر جهوده الهندسية، لما لها من دور في تبادل المساعدة التقنية في إطار برامج التنمية بين الدول العربية في إطار المنظمة العربية لتنمية الزراعة، جاء تصريح وزير الفلاحة خلال مشاركته بتقنية التحاور عن بعد في أشغال ندوة اتحاد المهندسين الزراعيين العرب التي تمحورت حول «دور وأهمية وزارات الزراعة في الحفاظ على الأمن الغذائي العربي خلال تداعيات الأزمات » وفي حديثه عن تجربة الجزائر في مكافحة تداعيات الوباء ذكر الوزير أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتزويد السوق بالمنتجات الفلاحية، لاسيما المواد ذات الاستهلاك الواسع وكذا التدابير المتخذة في إطار مواجهة الفيروس والمتمثلة في إنشاء خلية أزمة لدى الوزارة الأولى، وتضم عدة قطاعات وزارية، من بينها قطاع الفلاحة، حيث تم السماح للفلاحين بالتنقل من منطقة إلى أخرى لمزاولة نشاطاتهم العادية، وضمان ديمومة الإنتاج الفلاحي وتسهيل توزيع المعدات ومستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة وغيرها.[2]

خاتمة : من خلال دراستنا البحثية استخلصنا أن العقار الفلاحي في الجزائر قد حظي بأهمية كبيرة وذلك من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المجال الفلاحي لتحقيق رهان الأمن الغذائي وذلك لاعتبار أن الدولة متيقنة أن كسب هذا الرهان في حد ذاته تحدي لا يكون إلا بتنمية زراعية شاملة ، إذ لا يتأتى ذلك إلا بإقرار جملة من الإصلاحات في المجال الفلاحي وقد تبلور ذلك بإصدار جملة من تشريعات قانونية تبين أساليب استغلال العقار الفلاحي ،المرحلة الأولى (المرحلة الاشتراكية) تميزت باعتماد أسلوب التسيير الذاتي لكن هذا النمط يحقق الهدف المنشود ألا وهو تحقيق الأمن الغذائي وذلك بسبب أنه لم ينجح ولم يفعل أسلوب الإنتاج ،هذا ما أدى بالدولة آنذاك إلى اعتماد أسلوب ونمط جديد وهو أسلوب الثورة الزراعية الذي كان يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية ، الأهداف الاقتصادية تتمثل في تحقيق الأمن الغذائي ، لكن الثورة الزراعية لم تحقق أهدافها الاقتصادية بل حققت الأهداف الاجتماعية . بعد ذلك شهدت مرحلة الثمانينات تحولات من الاشتراكية إلى الرأسمالية وإصلاحات في القطاع الفلاحي سواء من

---

[1] - انعقاد لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة، يوم 10 مارس 20 برئاسة السيد عمار جيلاني، رئيس اللجنة، جلسة استماع لوزير االفلاحة والتنمية الريفية، السيد شريف عماري، والوزير المنتدب المكلف بالفلاحة الصحراوية والجبلية، السيد شحات فؤاد حضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار ،لمزيد من التفصيل ينظر الرابط الإلكتروني

http://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/NEWS اطلع عليه بتاريخ 2020/08/05 على الساعة 20:10

[2] - وزير الفلاحة يرافع لتحقيق الأمن الغذائي خلال الأزمات خلال مشاركته في ندوة اتحاد المهندسين الزراعيين العرب على الرابط الإلكتروني : 20:25 http://elmihwar.com/ar/

اطلع عليه بتاريخ 2020/08/05 على الساعة .

خلال اعتماد أسلوب المستثمرة الفلاحية أو إعادة الهيكلة والاستصلاح ،ذلك كله من أجل كسب رهان تحقيق الأمن الغذائي بالتالي تحقيق الأمن الغذائي ،إلا أن هذا لم يتحقق ،هذا الوضع دفع بالدولة إلى تغيير أسلوب استغلال العقار الفلاحي بتبنيها أسلوبا جديدا هو الامتياز الفلاحي الذي حقق نسبة جيدة في الوصول للاكتفاء الذاتي وبالتالي كسب رهان تحقيق الأمن الغذائي لكن مع ضرورة عصرنة القطاع الفلاحي من خلال عصرنة الآلات واعتماد تقنيين مختصين إضافة إلى تضافر عوامل أخرى للوصول إلى الأمن الغذائي .

على هذا الأساس سوف نقدم جملة من التوصيات :

- العمل على تطوير الزراعة الصحراوية بواسطة استغلال الطبقات المائية التي تزخر بها الصحراء الجزائرية .
- مرافقة الفلاحين بإنشاء معاهد متخصصة في المجال الزراعي .
- تطوير السدود للمحافظة على الثروة المائية الناتجة عن تساقط الأمطار .
- تشجيع الشباب على استصلاح الأراضي الفلاحية الشاسعة في الجزائر والتي لم تستغل بعد .
- اعتماد العتاد الفلاحي الحديث والمكننة الزراعية للوصول إلى زراعة متطورة .
- العمل على إنشاء مصانع تحويلية للمنتوجات الزراعية المحلية .
- العمل على إنشاء تعاونيات زراعية للشباب استغلالا للأراضي الفلاحية وتطويرا للإنتاج الزراعي على شكل مؤسسات مصغرة .
- تكوين الشباب في المجال الفلاحي وذلك بإنشاء معاهد متخصصة فيه .
- تطوير الأرياف عن طريق فتح المسالك والطرقات وتوفير شروط الحياة للفلاحين والاعتماد على البناء الريفي تشجيعا لمكوث الساكنة في الأرياف ومنه تحقيق مردودية في الإنتاج الزراعي وتثبت الفلاح في أرضه .

في الأخير فإن مستقبل البلاد مرهون بتطوير الفلاحة ضمانا للأمن الغذائي من جهة ومن جهة ثانية المحافظة على سيادة الدولة وتوفير مناصب الشغل للشباب .

وقد اعتمدت الدولة الجزائرية على فكرة تطوير مناطق الظل وهذا مايعطي دفعا لتطوير الأرياف الجزائرية التي كان معظمها يعيش تهميشا وهذا مايشكر عليه الرئيس عبد المجيد تبون في إطار مسعى بناء دولة جزائرية جديدة

قائمة المراجع :

النصوص القانونية :

1-القانون رقم 08-16المؤرخ في 3 أوت 2008 ، المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، ج ر ع 46، المؤرخة في 10 أوت2008 .

2-القانون رقم10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 ، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ج رع ، ا 46 ، 18 أوت2010 .

3-القانون رقم 83-18المؤرخ في 18أوت1983، المتعلق بحيازة الملكية عن طريق الاستصلاح ،ج ر ع 34 ،المؤرخة في 16أوت1983.

4-القانون 87-19 المؤرخ في 8ديسمبر1987، المتضمن استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم ،ج ر ع 50 المؤرخة في 9نوفمبر 1987.

5-الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 8نوفمبر 1971، المتضمن قانون الثورة الزراعية ،ج ر ع 97لسنة .1971

6-مرسوم رقم 62-03 المؤرخ في 23 أكتوبر 1962، المتضمن منع التصرف في الأملاك الشاغرة ، ج رع 14 ، الصادرة بتاريخ 26 أكتوبر .1962

7-المراسيم المؤسسة والمنظمة للتسيير الذاتي كنمط لإدارة القطاع الزراعي الشاغر ،المرسوم رقم 63-88 المؤرخ في 18 مارس 1963، المتضمن تسيير الأموال الشاغرة ، ج ر ع 15 لسنة 1963. والمرسوم رقم 63-95 المؤرخ في 22 مارس 1963، المتضمن تنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية و المنجمية والصناعات التقليدية وكذلك الأراضي الزراعية الشاغرة ، ج ر ع 17 لسنة 1963.

8-المرسوم رقم 90-50المؤرخ في 06 فيفري 1990 ، المحدد لشروط إعداد العقد الإداري الذي يثبت الحقوق العقارية الممنوحة للمنتجين الفلاحيين في إطار القانون رقم 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 وكيفيات ذلك، ، ج ر ع،المؤرخة في 7 فيفري 1990

رسائل الدكتوراه:

1-تواتي بن علي فاطمة (الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،الجزائر ، السنة الجامعية 2013-2014

2-لعفيفي الدراجي ،القطاع الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر (واقع وتحديات) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد نقود ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ،السنة الجامعية 2015-2016.

3-سفيان عمراني ،ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (دراية حالة ولاية قالمة)،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2014-2015.

4- سوسن بوصبيعات ، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر (الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة)،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم القانون الخاص ،جامعة قسنطينة ، الجزائر ،السنة الجامعية 2018/2017

5-بوعافية رضا ،آليات تسيير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في االقانون ،قسم الحقوق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة 01 ،الجزائر ،السنة الجامعية 2018/2017 ،ص 29-30.

6-منصور مليكة ،إنتاج الحبوب في الجزائر وتحقيق الأمن الغذائي في ظل التنمية المستدامة بعد صدور قانون 87-19 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ،السنة الجامعية2016/2015

7-سالت مصطفى ، التنمية الزراعية ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الزراعية ،كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة ،قسم العلوم الزراعية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،السنة الجامعية2016/

مذكرات الماجستير:

1-ونوغي مصطفى ،إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ،السنة الجامعية 2011-2010 .

2-زيدان زاهية ،واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي (حالة الجزائر)مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، السنة الجامعية 2001-2000 .

3-بوعافية رضا ،أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر ،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ،كلية الحقوق ، قسم العلوم القانونية جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ،الجزائر ، السنة الجامعية 2009/2008

4-قصوري ريم ،الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والتنمية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ،السنة الجامعية 2012/2011 .

5-بن صالح الأخذاري ،التنمية الريفية في الجزائر الواقع والأفاق (دراسة ميدانية لبلدية الإدريسية بولاية الجلفة 2007-2008 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم التنظيم السياسي والإداري ،جامعة الجزائر 03 ،الجزائر ، السنة الجامعية 2016/2015.

المقالات :

1-أ/جمال جعفري ،أد/لعجال عدالة ،مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي (دراسة تحليلة وقياسية للفترة 200-2015)،مقال منشور بمجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ،المجلد 10،العدد 02 ،تاريخ النشر 2018

2-أ/جيلالي بلحاج ،خصوصية عقد الامتياز الفلاحي وتحدي الأمن الغذائي في الجزائر (دراسة تحليلية في القانون 03/10)،مقالة منشورة في المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ،معهد العلوم القانونية والإدارية ، مركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تسيمسيلت ، الجزائر ، العدد 06 ،تاريخ النشر ديسمبر 2018 ،ص 90.

3-أ/أكلي نعيمة ، أ/ميسوم فضيلة ،ضمانات تفعيل عقد الامتياز كإستراتيجية إصلاحية لتسيير العقار الفلاحي تحقيقا للتنمية الاقتصادية ،مقالة منشورة في مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة يحي فارس المدية ،الجزائر ، العدد02 ، تاريخ النشر : سبتمبر 2017،ص .158

4-أبوديل ريمة ،تقنية الامتياز كنظام لاستغلال الأراضي الفلاحية في ظل القانون 10-03 ، مقالة منشورة بالمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 01 ، الجزائر ، العدد 02 ، تاريخ النشر :2019/11/19.ص 40.

5-أ/ لحاق عيسى ، عقد الامتياز الفلاحي كآلية لتحقيق الاستثمار ، مقالة منشورة في مجلة دراسات وأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد 02 ، تاريخ النشر :14 جوان 2019 .

6-د/ مونة مقلاتي ، التنظيم القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر ، مقالة منشورة في مجلة تشريعات التعمير والبناء ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر ، العدد4 ، تاريخ النشر :ديسمبر 2017 .

الروابط الإلكترونية :

1- انعقاد لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة، يوم 10 مارس 2020 برئاسة السيد عمار جيلاني، رئيس اللجنة، جلسة استماع لوزير االفلاحة والتنمية الريفية، السيد شريف عماري، والوزير المنتدب المكلف بالفلاحة الصحراوية والجبلية، السيد شحات فؤاد حضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار ،لمزيد من التفصيل ينظر الرابط الإلكتروني : http://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/NEWS

2- وزير الفلاحة الجزائر تحقق الاكتفاء الذاتي من انتاج البذور وتوفر للخزينة العمومية اكثر من 400 مليون دولار على الرابط الإلكتروني : https://www.elitihadonline.com ا

3- انعقاد لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة، يوم 10 مارس 2020 برئاسة السيد عمار جيلاني، رئيس اللجنة، جلسة استماع لوزير االفلاحة والتنمية الريفية، السيد شريف عماري، والوزير المنتدب المكلف بالفلاحة الصحراوية والجبلية، السيد شحات فؤاد حضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار ،لمزيد من التفصيل ينظر الرابط الإلكتروني : http://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/NEWS

4- وزير الفلاحة يرافع لتحقيق الأمن الغذائي خلال الأزمات خلال مشاركته في ندوة اتحاد المهندسين الزراعيين العرب على الرابط الإلكتروني :http://elmihwar.com/ar/

تحليل العلاقة بين السياسة المالية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر
دراسة كمية للفترة 2000_2018

Analyzing the relationship between fiscal policy and sustainable food security in Algeria Quantitative studyduring 2000-2018

عساس إيمان

أستاذة محاضرة، جامعة فرحات عباس، الجزائر

مخبرتقييم رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة LEMAC

الملخص

تهدف هذه الورقةالبحثية إلى دراسة العلاقة بين السياسة المالية والأمن الغذائي المستدام للفترة 2000-2018 باستخدام التحليل العاملي، عن طريق المركبات الرئيسية Principal Components. والعوامل التي تم الحصول عليها تم تدويرها عموديا بأسلوب Varimax، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين عند مستوى الدّلالة 01% .وتفصيل العلاقة أكثر بتحليل الانحدار لكل من الإيرادات والنفقات في علاقتها مع الأمن الغذائي المستدام، تم استبعاد متغير الإيرادات لعدم معنويته (Sig =0.768) أكبر 05% من بالرغم من علاقة الارتباط المثبتة سابقا. تبين أن كل زيادة في الإنفاق العام تزيد في الأمن الغذائي المستدام بالإجمال بما نسبته 68 %.

الكلمات المفاتيحية:**السياسة المالية، الأمن الغذائي المستدام، التحليل العاملي، الجزائر.**

Abstract:

This paper aims to study the relationship between fiscal policy and sustainable food security for the period 2000-2018 using factor analysis, using the principal components. And the factors that were obtained were rotated vertically by the Varimax method, and the results indicated that there was a significant correlation relationship between the two variables at the significance level of 10%. To further detail the relationship by analyzing the regression of both revenues and expenditures in their relationship to sustainable food security, the revenue variable was excluded due to its significant (Sig = 0.768) greater than 05% despite the previously proven correlation. It was found that every increase in public spending increases sustainable food security overall by 68%.

Keyword:Fiscal Policy , Sustainable Food Security, Factor Analysis, Algeria.

مقدمة:

يحظى موضوع تحقيق الأمن الغذائي باهتمام واسع من قبل الحكومات والمنظمات الدولية وخاصة منظمة الغذاء والزراعة الدولية لما له من أهمية بالغة، تتعلق في المقام الأول بتوفير الطعام بالكمية والنوعية المناسبة. ومن اجل تحقيق ذلك يجب اتخاذ سياسة مالية فعالة في مجال تخصيص الموارد وتوزيعها بين الاستهلاك والاستثمار وتنشيط الطلب الكلي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الضرورية لعملية النمو الاقتصادي. وكذا سياسة تخصيص وتوزيع الموارد وفق استراتيجية فعالة للتنمية في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

وبالإشارةإلى حالة الجزائر تملك موارد وفيرة من عناصرالإنتاج وثروات طبيعية معدنية وزراعية وبشرية، توفر لها ميزة نسبية في الإنتاج الزراعي، وبالتالي هناك إمكانية كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي. باستخدام سياسات اقتصادية كفؤة تستطيع استثمار عناصر الإنتاج بكفاء وتخصيص الموارد واستخدامها بكفاءة وبالشكل الأمثل للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الضرورية لعملية النمو المجال الزراعي.

إشكالية البحث:

يعاني اقتصاد في الجزائر من مشاكل ومحددات تعيق عملية التنمية الشاملة وتعطيل إمكانية استدامتها بسبب اعتمادها بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات باعتباره المورد الرئيسي لإيرادات الدولة، الشيء الذي أدى إلى إهمالباقي القطاعات ومشاركتها في التنمية الشاملة. وعليه يعاني الاقتصاد من حالة تدهور في استغلال الموارد الزراعية في ظل تزايد الاحتياجات الغذائية ونمو معدلات السكان، هذه الاحتياجات التي يتم تغطيتها في الغالب بالاستيراد.

وعليه إشكالية البحث تتمحور حول:

هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مكونات السياسة المالية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر خلال الفترة *2000-2018*؟

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية السياسة المالية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام من الناحية النظرية، أما في الجانب التطبيقي يستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة البيانات للاقتصاد الجزائري-2018(2000)، وتم استخدامالأساليب الكمية والمتمثلة في التحليل العاملي الاستكشافي لدراسة معنوية العلاقة بين مكونات السياسة المالية وأبعاد التنمية المستدامة من خلال تطبيق البرنامج الإحصائي SPSS.

الدراسات السابقة: من الدراسات التي تناولت الموضوع:

دراسة: باسم فاضل لطيف، مروة أحمد عواد(2019)، دراسة اقتصادية وقياسية للعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية المستدامة في القطاع الزراعي للعراق للمدة 1990-2017.(باسم فاضل لطيف، مروة أحمد عواد، 2019)

تم تحليل السلاسل الزمنية للركائز الأساسية للقطاع الزراعي والمتمثلة في: الأراضي الزراعية ، الموارد المائية، التقنية الزراعية، القوى العاملة في القطاع الزراعي، الحيازة الزراعية والتوسع العمودي. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL ، وتم التوصل للنتائج التالية:

- تعاني الزراعة العراقية من تدني مستوى الإنتاجية وانخفاض نصيب الزراعة من الاستثمارات العامة وانخفاض مستوى التخصيصات المالية وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجماليومجموعة من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة؛
- تراكم راس المال الزراعي جاء موجبا ومطابق للمنطق الاقتصادي، أي أن بزيادة تراكم راس المال بنسبة 1% فان متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي يزداد بنسبة 0.4052 % ؛
- زيادة معدل نمو الناتج الزراعي بنسبة 1 % فان متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي يزداد بنسبة 0.013%.

دراسة: هناء سلطان داوود، عبد الاله حمدون(2019)، أثر بعض متغيرات السياسة المالية في الأمن الغذائي -دراسة مقارنة- قامالباحث بدراسة نموذجي **"وانتروب و هانس"** لمجموعة من الدول العربية، وتوصل إلى زيادة التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة المعروض من القمح بسبب أن القمح سلعة أساسية تتسم بمرونة منخفضة ولا يمكن الاستغناء عنها، و يزداد الاستيراد وبالتالي تزيد الفجوة القمحية(المتاح للاستهلاك مطروح منه الإنتاج من القمح). كما ارتفاع أسعار الصرف تودي إلى ارتفاع تدريجي في أسعار الغذاء وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الفجوة. (هناء سلطان داوود، عبد الاله حمدون، 2019)

دراسة: وليد إبراهيم سلطان، صالح فهمي شابا، عمار فيصل محمود2019، تحت عنوان:

ANALYTICAL STUDY OF SOME OF THE FACTORS AFFECTING THE REALITY OF FOOD SECURITY IN SOME DEVELOPING COUNTRIES FOR THE PERIOD 1995 – 2015 AND WAYS OF TREATMENT.

استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى لدراسة تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية والزراعية على الأمن الغذائي في العراق، وتوصل إلى تزايد المشكلة الغذائية في المستقبل في ظل تزايد السكان وتزايد الاستهلاك

وتراجع الإنتاج، والتوجه للاستيراد لتغطية الفجوة الغذائية مما يشكل عبء على ميزانية الدولة. (وليد ابراهيم سلطان، صالح فهمي شابا، عمار فيصل محمود، 2019)

دراسة: بن عياد علي (2018)، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل أمن الغذاء العالمي.

أهتمت الدراسة بمؤشرات الأمن الغذائي العالمي ومدى إمكانية تحقيق الجزائر أمنها الغذائي، وذلك من خلال تحليل الوضع في ظل المؤشرات التي وضعتها وحدة المعلومات الاقتصادية، على اعتبار أن الجزائر بلد يسعى لتحقيق أمنه الغذائي وتوصل الباحث إلى أن هناك تحسن في المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي، إذ تحسن كل من مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وجودة وسالمة الغذاءبـ (4.2 +) و(2.1+) على التوالي خلال الفترة 2013-2014، في حين عرف مؤشر مدى توافر الغذاء تراجع بمقدار (0.3) خلال نفس الفترة. (بن عياد علي، 2018)

الجانب النظري: دور السياسة المالية في تحقيق الأمن الغذائي:

أولا:مفهوم الأمن الغذائي:

قبل الحديث عن الأمن الغذائي يجب الإشارة للأمن الاقتصادي كمفهوم شامل، ويعرف هذا الأخير بانه قدرة الاقتصاد على توفير كل ما يحتاجه المجتمع من السلع والخدمات للاستهلاك والاستثمار، وكذا الصادرات التي تعتبر مصدر ضروري لتمويل الواردات.

وقد يكون مفهوم الأمن الاقتصادي بمعنى التنمية الشاملة أو النمو الحقيقي المتوازن. (بسمة خالد سليم، عبد الكريم محمود، 2019، صفحة 250) فهو بالتأكيد يتضمن مفاهيم جزئية أخرى كالأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة. وبالتالي فهو يرتبط بمتغيرات اقتصادية مؤثرة كالسكان، الاستهلاك والاستثمار واستخدامها بالشكل الأمثل وبكفاءة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي في النمو والاستقرار والاستخدام الكامل، والتي تشكل عنصرا مهما في كفاءة السياسة الكلية.

ويعرف الأمن الغذائي أنه قدرة المجتمع على توفر احتياجات التغذية الأساسيةللأفراد وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم. (بسمة خالد سليم، عبد الكريم محمود، 2019، صفحة 251)

ويعرف كذلك بأنه تأمين حصول أفراد المجتمع على مايلزم أيضا لغذائهم من احتياجات غذائية أساسية النباتية والحيوانية أو كليهما مع ضمان توفير حد أدنى من تلك الاحتياجات بالكم والكيف الضروري لاستمرار حياة الأفراد في حدود الدخول المتاحة. (هناء سلطان داوود، عبد الاله حمدون، 2019، صفحة 186)

ويعتبر هذا التعريف أكثر من التعاريف وضوحا لاهتمامه بالجانب الكمي والنوعي.

أبعاد الأمن الغذائي: للأمن الغذائي أربعة أبعاد:

- **التوفّر** Availability:ويشير مفهوم هذا البعد إلى ضرورة توفّر الغذاء بكميّات تكفي لعدد الأفراد وأن يكون ذلك من ضمن المخزون الاستراتيجي؛
- **صحة الغذاء** Food Safety : وهي ضمان صحة الغذاء وسلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري؛
- **إمكانية الحصول عليه** Food Accessibility: هو أن تكون أسعار السلع والمنتجات ضمن متناول الأفراد؛
- **الاستقرار** Stability: ويركّز هذا البعد على ضرورة الحفاظ على أوضاع الغذاء، وضرورة توفّر الأبعاد الثلاثة السابقة مع بعضها البعض دون أن يحدث عليها أي تغيير.

ثانيا: طبيعة السياسة المالية في الجزائر:

أن تبني الحكومة لخيار السياسة المالية التوسعية خلال السنوات الأخيرة لا يخضع للنظريات الدراسات الاقتصادية، بقدر ما يخضع لمتغيرات خارجية تتمثل أساسا في أسعار البترول، فعندما ترتفع أسعار النفط ترتفع معها الإيرادات المحققة لاسيما الجباية البترولية، الشيء الذي يدفع نحو خيار السياسة المالية التوسعية و العكس صحيح، أي أن إدارة السياسة المالية في لا ترتبط بالتوجهات والاحتياجات الداخلية، بل بالصدمات الخارجية.

بالإضافة إلى هذا يلاحظ أن السياسة المالية في الجزائر تركز على معالجة أعراض الاختلالات الاقتصادية كالبطالة والتضخم، أكثر من تركيزها على معالجة مصادر وأسباب هذه الاختلالات.

هناك نوع من الترابط و التلازم النسبي بين الدورة الاقتصادية ***Business Cycle*** ودورة الموازنة العامة ***Budget Cycle*** ؛حيث يسيران في نفس الاتجاه. ويمكن تفسير هذا الارتباط بأن زيادة عجز الموازنة العامة مرهون بارتفاع السعر المرجعي للنفط الذي تعد على أساسه الموازنة العامة وهو يتحدد بدوره تبعا للسعر الحقيقي في السوق، فعند ارتفاع أسعار النفط ترتفع معها الإيرادات وهو ما يشجع الحكومة على الرفع من الإنفاق الحكومي، وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة الذي يؤدي بدوره إلى الرفع من الناتج الحقيقي والتأثير على المتغيرات الأخرى ذات الصلة، كمعدلات التضخم والبطالة.(عبد الله قوري يحي ، 2013، صفحة 05)

وعليه، فسياسة المالية العامة بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار، كما لها دور مهم في تحقيق التوجهات الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل والحفاض على مستوى مقبول من الاحتياجات بما فيها احتياجات الأمن الغذائي، ولهذا نحاول التطرق إلى أهم الآثار التي تحدثها السياسة المالية من خلال ما يسمى مربع كالدور KALDOR .

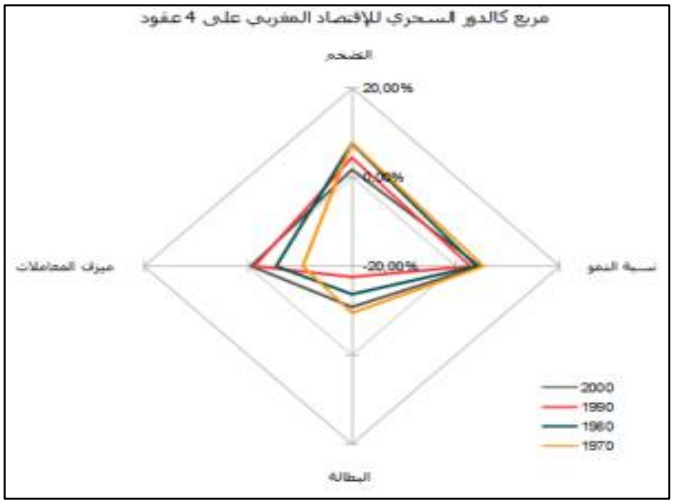

الشكل رقم (01): متغيرات مربع كالدور.

يجمع مربع كالدور أربع متغيرات، تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة)الاستقرار في المستوى العامالأسعار(معالجة التضخم) وتحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات). وهذه الأهداف مجتمعة تعطي أفضل صورة عن الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تحقيق معدلات ملائمة من الأمن الغذائيالذي هو جزء من الأمن الاقتصادي.

الجانب التطبيقي:

سيتم تحليل العلاقة بين مكونات السياسة المالية والمتمثلة في الإيرادات والنفقات ومؤشرات الأمن الغذائي المستدامباستخدام التحليل العاملي.

أولا: التعريف بالمنهج المستخدم:

يعرف التحليل العاملي على أنه:

- هو طريقة إحصائية تستخدم في تحليل البيانات أو مصفوفات الارتباط بهدف توضيح العلاقات بين المتغيرات، حيث ينتج عدد من المتغيرات الجديدة تسمى العوامل. (صلاح أحمد مراد، 2000، صفحة 05)أوهو أحد الطرق متعدّدةالمتغيرات، والتي تستخدم في تحليل مصفوفة الارتباطأ ومصفوفة التّباين والتّباين المشترك للحصول على تفسير دقيق، من خلال العلاقات بين المتغيرات الناتجة والكامنة وراءهذه العلاقات، والتي هي عبارة عن عوامل مشتركة. (معتصم محمد اسماعيل، 2015، صفحة 103)
- هو عبارة عن نموذج رياضي بدلالة عدد قليل من العوامل الأساسية. وهي متغيرات ضمنية تعبر عن قدر كبير من معلومات الدراسة، وتسمى بالعوامل الكامنة (Latents Factors)(Timothy A. Brown, p. 16)

ثانيا: مؤشرات المستخدمة:

- الإيرادات؛
- النفقات،
- استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)؛
- الأراضي الزراعية (نسبة من مساحة الأراضي الكلية)؛
- الأراضي القابلة للزراعة (ألف هكتار)؛
- انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن المكننة الزراعية (% من إجمالي حرق الوقود)
- كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)؛

ثالثا: نتائج التحليل العاملي:

ما يجدر الإشارة إليه، أن حساب العوامل من مصفوفة الارتباط المعتمدة هي طريق المركبات الرئيسية Principal Components. والعوامل التي تم الحصول عليها، تم تدويرها عموديا بأسلوب Varimax بهدف جعل العلاقات بين المتغيرات بشكل يحافظ على تعظيم التباين وبعض هذه العوامل أقوى ما يمكن عن طريق خاصيةالاستقلالبينالعوامل.

تم دمج بيانات الأمن الغذائي المستدام من خلال استخدام التحليل العاملي، وبعد جعل البيانات الأساسية معيارية ليتمّ استخدمها في بناء نموذج يساعد في تفسير أثر السياسة المالية على الأمن الغذائي المستدام، المستدامة. ويتمّ تسمية العامل الجديد بـ ***Fac-1***.

بعد تكوين مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الأمن الغذائي المستدام، يجب التأكد من جودة التحليل، أي ملائمة كل من البيانات وحجم العينة للتحليل، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (*01*): مؤشر كايزر- اوكلينوبارتلاط لمصفوفة الامن الغذائي المستدام.

Indice KMO et test de Bartlett		
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,618
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	137,937
	Ddl	28
	Signification	,008
Déterminant a.	3.65	

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول السابق يظهر مؤشر KMO (Kaiser-Meyer-Olkin) لمدى كفاية المعاينة بقيمة0.618 أكبر من 0.5 يعني أن البيانات ملائمة للتحليل العاملي.

كما أن القيمة الاحتمالية لـ Khi- deux تساوي 0.008 أقل من 05% يعني أن حجم العينة يسمح بالتحليل العاملي.

بالإضافة إلى المحدد a (Déterminant a) محدد مصفوفة الارتباط لمتغيرات الأمن الغذائي يساوي 3.65 أكبر من الصفر يعني أن المصفوفة ليست شاذة.

ويبين الجدول التالي قيم معاملات الشيوع "Extraction" بين المتغيّر والعوامل، أي أنه يعبّر عن نسبة التباين في المتغير التي تشرحها العوامل المشتركة المشتقة من التحليل العاملي. ومساهمة المتغيرات في العامل الجديد الذي تم استخلاصه عن طريق التّباين الأكبر.

الجدول رقم (02) : معاملات الشيوع وقيم المساهمة لمتغيرات الامن الغذائي المستدام.

Qualités de representation			***Matrice des composantes[a]***
	Initiales	Extraction	
استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)	1,000	,747	,833
الأراضي الزراعية (% من مساحة الأراضي)	1,000	,903	,871
الأراضي القابلة للزراعة (ألف هكتار)	1,000	,778	-,771
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن المكننة الزراعية (% من إجمالي حرق الوقود)	1,000	,919	,740
كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)	1,000	,942	,960
مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي)	1,000	,849	,903
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.			

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول أعلاه، أغلب المساهمات إجابيه ومرتفعة؛ حيث كانت أعلى قيمة لمتغيري كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي) ومساحة الغابات (نسبة إلى مساحة الأراضي)، حيث بلغت

960 .0% و0.903% على التوالي، بالإضافة إلى الأراضي الزراعية نسبة من إجماليالأراضي واستهلاك السماد كانت كذلك مساهمتها مرتفعة.

أما المساهمة السلبية كانت في مؤشر الأراضي القابلة للزراعة، وهو ما ينعكس سلبا على الأمن الغذائي المستدام.

الجدول رقم (03): تحليل التباين الكلي المفسر للأمن الغذائي المستدام.

Variance totale expliquée

	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	4,864	60,801	60,801	4,864	60,801	60,801	4,711	58,886	58,886
2	1,817	22,715	83,515	1,817	22,715	83,515	1,970	24,629	83,515
3	,513	6,415	89,930						
4	,350	4,374	94,304						
5	,314	3,919	98,224						
6	,073	,908	99,132						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول السابق يتحدّدأيّمنالعواملسيدخلفيالتحليل،فكلالمتغيراتالتيتقابلجذورهاأقلمنالواحدسوفيتماستبعادها.منالملاحظالجزء الأول من الجدول أن هناك متغيرين حصلا على جذر تخيلي أكبر من الواحد الصحيح (4.864، و1.810)، وهي استهلاك السماد في الأراضي الزراعية والأراضي الزراعية نسبة من مساحة الأراضي، والتي تفسر 60.801% و22,715%على التوالي من التباينللأمن الغذائي المستدام. وعليه، فالتباين كلي للعاملين يساوي حوالي 82%.

الجدول رقم(04): مصفوفة التحويل لعوامل الأمن الغذائي المستدام.

Matrice de transformation des composantes

Composante	1	2
1	,975	-,224
2	,224	,975

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.

المصدر: مخرجات SPSS version 22

انطلقا من البيانات الأولية المتكونة من 06 متغيرات وبعد التحليل، أصبحت في حدوث متغيرين فقط. في الأخير و بعد إجراء التدوير لمصفوفة العوامل، نلاحظ بأن العامل (1) المتمثل في استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة) يبقى الأمثل في تفسير وتقديم قراءة فعّالة للبيانات المستخدمة في الأمن الغذائي المستدام بارتباط 0.975.

لاختبار فرضية الدراسة المتعلقة بالسؤال "**هل توجد علاقة بين مكونات السياسة المالية والأمن الغذائي المستدام**؟ يتم دراسة معامل الارتباط Pearson بين كل من المتغير المستقل المتمثل في السياسة المالية (إيرادات ونفقات) والمتغير التابع الجديد المتمثل في الأمن الغذائي المستدام(***fac-1***)

الجدول رقم (*05*): معاملات الارتباط بين مكونات السياسة المالية والأمن الغذائي المستدام.

		الإيرادات	النفقات	***Fac-1***الأمن الغذائي المستدام
الإيرادات	Corrélation de Pearson	1	,839**	,892**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	19	19	19
النفقات	Corrélation de Pearson	,839**	1	,876**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	19	19	19
الأمن الغذائي المستدام ***Fac-1***	Corrélation de Pearson	,892**	,876**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	19	19	19

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من خلال الجدول السابق، يظهر أن هناك ارتباط ايجابي ومعنوي قدر بـ89.2% و 87.6% بالنسبة للإيرادات والنفقات على التوالي.

أما بالنسبة لمعادلة الانحدار لتأثير المتغير المستقل والمتمثل في السياسة المالية على المتغير التابع الخاص بالعامل الأمن الغذائي المستدام ***fac-1*** في الجزائر ، فقد قامت الباحثة باختبار الانحدار في الجدول التّالي عن طريق STEP BY STEP . كما يلي:

الجدول رقم (06) : النموذجالقياسيلدراسة دورالساسة المالية فيالامن الغذائي المستدام.

Récapitulatif des modèles[b]				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,762[a]	,742	,708	,54025506

a. Prédicteurs : (Constante) النفقاتالإيرادات،
b. Variable dépendante fac-1

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول السابق، يتبين أن الأمن الغذائي تستجيب للتغير في السياسة المالية بما نسبته 76 %، يمكن استخراج معادلة الانحدار كما يلي:

السياسة المالية 0.762 = (Fac-1)الأمن الغذائي المستدام

الجدول رقم (07):اختبار أنوفا لنموذج دور السياسة المالية في الأمن الغذائي المستدام ANOVA[a]

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	12,622	2	6,311	21,622	,000[b]
	Résidus	4,378	15	,292		
	Total	17,000	17			

a. Variable dépendante : REGR factor score 1 for analysis 4
b. Prédicteurs : (Constante), الإيرادات, النفقات

المصدر: مخرجات SPSS version 22

ومن الجدول السابقة يتبن أنّ علاقة الارتباط كانت معنوية بارتباط مجمل لمكونات السياسة المالية بالأمن الغذائي المستدام عند مستوى الدّلالة 01%.

أما الجدول المولي يتم تفصيل العلاقة أكثر لكل من الإيرادات والنفقات في علاقتها مع الأمن الغذائي المستدام.

وعليه تم استبعاد متغير الإيرادات لعدم معنويته (Sig =0.768) أكبر 05% من بالرغم من علاقة الارتباط المثبتة سابقا.

الجدول رقم(08): نموذج القياسي لدور الإيرادات والنفقات في الأمن الغذائي المستدام.

Coefficients[a]									
Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations		
		B	Ecart standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partielle
1	(Constante)	-1,383	,387		-3,571	,003			
	الإيرادات	-5,716E-5	,000	-,072	-,301	,768	,700	-,077	-,039
	النفقات	,000	,000	,681	3,830	,002	617,	,703	,502
a. Variable dépendante									

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول السابق يمكن كتابة معادلة الأمن الغذائي المستدام بدلالة مكونات السياسة المالية بعد استبعاد الايرادات العمومية لعدم معنويتها كما يلي:

$$(\text{الأمن الغذائي المستدام}) Fac-1 = -1.383 + 0.681 * \text{النفقات}$$

ومن المعادلة السابقة، تبين بأن الأمن الغذائي ترتبط بالإنفاق العام بعلاقة تبين أن كل زيادة في الإنفاق العام تزيد في الأمن الغذائي المستدام بالإجمال بما نسبته 68 %.

وعليه يتم إثبات الفرضية أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد الأمن الغذائي المستدام ومكونات السياسة المالية (الإنفاق فقط).

النتائج:

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- علاقة الارتباط كانت معنوية بارتباط مجمل لمكونات السياسة المالية بالأمن الغذائي المستدام عند مستوى الدّلالة 01%؛
- في علاقة الانحدار بين مكونات السياسة المالية والأمن الغذائي المستدام تم استبعاد متغير الإيرادات بسبب عدم معنويته، أي أنه لا يؤثر في النموذج؛

- العامل الجديد للأمن الغذائي المستدام fac-1 كان مؤشر استعمال السماد هو المؤشر الأكثر تأثيرا، في حقيقة هذا الأثر سلبي على الغذاء المستدام وجودته وماله من آثار على صحة الأفراد يخلق نفقات يتحملها القطاع الصحي؛
- أما المساهمة السلبية كانت في مؤشر الأراضي القابلة للزراعة، وهو ما ينعكس سلبا على الأمن الغذائي المستدام، أي أن هناك أراضي قابلة للزراعة غير مستغلة، وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة الضائعة.

التوصيات:

من خلال ما سبق يمكن طرح التوصيات التالية:

- يجب دعم القطاع الفلاحي والزراعي للمساهمة في إيرادات الدولة وبالتالي تحقيق الاستقلالية عن قطاع المحروقات؛
- يجب اعتماد الزراعات العضوية والطبيعية لتحقيق جودة وسلامة الغذاء؛
- تدعيمالإجراءات التنظيمية والاستثمارية لتطوير الإنتاج المحلي في مجال المنتوجات الأساسية، والتقليل من حدة التبعية الخارجية في مجال الغذاء؛
- اعتمادإجراءات ماليةو نقديةو تجارية بهدف تثمين العمل الفلاحي، وتحفيز اليد العاملة المؤهلة و إعادة توجيها إلىقطاعي الزراعي؛
- العمل عل ى نشر الوعي بضرورةإرساء ثقافةالقيام بالنشاط الفلاحي،وذلك من خلال تحفيزا لفلاحين وتشجيعهم بمختلف الوسائل المتاحة لزيادة الإنتاج الفلاحي من أجل ضمان تحقيق الأمن ا لغذائي واستدامته؛
- إعداد دراسة تقنية للأراضي الزراعية غير مستغلة كل حسب توقعهاخصوصيتها المناخية، واستغلالها تبعا لذلك في اطار امتياز القطاع الخاص، الشيء الذي يخلق النجاعة الاقتصادية في استغلالها.

المراجع:

1.باسم فاضل لطيف، مروة أحمد عواد. (2019). ، **دراسة اقتصادية وقياسية للعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية المستدامة في القطاع الزراعي للعراق للمدة *1990-2017***، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية/ المجلد 51، العدد 84 ، ج2.

2.بسمة خالد سليم، عبد الكريم محمود .(2019) .**فاعلية تخصيص الموارد في تحقيق الأمن الغذائي في العراق للمدة *2000-2015***.مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية /المجلد15، العدد 46، ج 2.

3.بن عياد علي. (2018)**واقع الامن الغذائي الجزائري في ظل أمن الغذاء العالمي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 01.

4.صلاح أحمد مراد.(2000) .**الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية**، مكتبة الأنجلو ،مصر.

5.عبد الله قوري يحيى .(2013) .**آثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة *1970 - 2012***، باستعمال نماذج SVAR. les cahiers du cread N°113/114 .

6.معتصم محمد اسماعيل **.*(2015)*. دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، سوريا.

7.هناء سلطان داوود، عبد الاله حمدون(.(2019) .**أثر بعض متغيرات السياسة المالية في الأمن الغذائي -دراسة مقارنة -** مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد 17، العدد . 02

8. Timothy A. Brown,. (n.d.). ***Confirmatory Factor Analysis for Applied Research, Second Edition (Methodology in the Social Sciences)***, second edition, copyright material, USA. 2015

9. وليد ابراهيم سلطان، صالح فهمي شابا، عمار فيصل محمود. (2019). ***ANALYTICAL STUDY OF SOME OF THE FACTORS AFFECTING THE REALITY OF FOOD SECURITY IN SOME DEVELOPING COUNTRIES FOR THE PERIOD 1995 – 2015 AND WAYS OF TREATMENT***. Euphrates Journal of Agriculture Science-11 (2) .

الملاحق:

الملحق رقم (***01***)مؤشرات السياسة المالية (الايرادات والنفقات).

السنة	النفقات (مليار دج)	الإيرادات (مليارد ج)
2000	1178,1	1578,1
2001	1 321,00	1 505,50
2002	1 550,60	1 603,20
2003	1 639,30	1 809,90
2004	1 888,90	2 066,10
2005	1292,9	3112,7

2006	2 453,00	3 639,90
2007	3 108,71	3 688,91
2008	4 176,10	3 819,20
2009	4 246,30	3 275,40
2010	4 466,90	3 074,60
2011	5 853,60	3 489,80
2012	7 058,20	3 804,00
2013	6 024,10	3 895,30
2014	6 995,80	3 927,80
2015	7 656,30	4 552,50
2016	7 297,50	5 011,60
2017	7 389,00	6 183,00
2018	7433.56	6563.55

Source:

- www.fmi.org
- http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

الملحق رقم (***02***): مؤشرات الأمن الغذائي المستدام.

السنة	استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)	الأراضي الزراعية (%مساحة الأراضي)	الأراضي القابلة للزراعة (ألف هكتار)	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجعن المكننة الزراعية (% من إجمالي حرق الوقود)	كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)	مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي)
2000	9,64	16,80	7662	27,39	13,09	0,66
2001	9,64	16,84	7583	27,05	13,26	0,66
2002	9,64	16,73	7547	28,40	13,43	0,66
2003	6,00	16,75	7504	30,23	13,60	0,65
2004	25,10	17,28	7493	30,02	13,78	0,65
2005	7,43	17,30	7511	31,18	13,98	0,64
2006	13,26	17,29	7470	31,74	14,18	0,68
2007	14,96	17,32	7469	32,52	14,40	0,71
2008	8,58	17,34	7489	33,13	14,64	0,74
2009	13,99	17,37	7493	32,32	14,89	0,77

2010	19,48	17,37	7502	33,10	15,16	0,81
2011	17,49	17,38	7502	31,97	15,46	0,81
2012	19,40	17,38	7507	32,56	15,77	0,81
2013	19,66	17,40	7496	32,83	16,10	0,81
2014	24,64	17,40	7469	35,28	16,42	0,82
2015	23,37	17,41	7462	35,29	16,74	0,82
2016	23,37	17,42	7460	35,48	17,05	0,82
2017	23,37	17,43	7460	35,58	17,35	0,80
2018	20.37	17.54	7460	35.87	17.66	0.80

Source:https://data.worldbank.org/

البيئة و الأمن الغذائي : سؤال الاستدامة

Environnement and foodsafety: adurability question

فاطمة الزهراء سعيدي، باحثة بسلك الدكتوراه "قانون البيئة والتنمية المستدامة" جامعة محمد الخامس الرباط- المغرب

الملخص :

لقد انخرط المغرب بقوة في المسار المتعلق بتفعيل الآليات و الاتفاقيات الدولية في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي ومواجهة التغيرات المناخية يعدان من أقوى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة و البلدان السائرة في طور النمو بصفة خاصة .

تبعا لذلك، ارتئينا من خلال هذه الدراسة الوقوف عند التحديات البيئية المهددة للأمن الغذائي و كذا تسليط الضوء على استراتيجية المغرب لضمان الأمن الغذائي.

الكلمات المفاتيح: الأمن، الغذاء، البيئة، الاستدامة، المستهلك

Abstract:

Morocco has been strongly involved to work by the international mechanisms and agreements in many fields, such as, environmental preservation, sustainable development, food security and facing climate change thatare among the strongest rising challenges facing the international community in general and on a special notethe countries on the path to growth.

Accordingly, we decided through this study to stand at the environmental threats to food security and shed the light on Morocco's strategy to ensure food security.

Key words: security, food, environment, sustainability .

تقديم:

يكتسي موضوع الأمن الغذائي أهمية كبرى لدى المغرب الذي انخرط بقوة في المسار العالمي المتعلق بتفعيل الآليات و الاتفاقيات الدولية في مجال المحافظة على البيئة و التنمية المستدامة و الأمن الغذائي ، على اعتبار أن ضمان الأمن الغذائي و مواجهة التغيرات المناخية يعدان من أقوى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة و البلدان السائرة في طريق النمو بصفة خاصة .

كما أن مسألة الحفاظ على البيئة من التلوث من أهم القضايا التي تشغل بال المجتمع الدولي، ذلك أن إدراك الإنسانية لما يمثله التلوث البيئي من خطر على تحقيق التنمية المستدامة من جهة أولى، و على الوجود البشري على وجه هذه البسيطة من جهة ثانية، جعل من قضية حماية البيئة و الحفاظ عليها، بعدا استراتيجيا للمنتظم الدولي و للدول والحكومات لكونها عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة .

و بما أن الغذاء هو المصدر الأساسي لحياة الانسان، فإن ثلوث الغذاء يعد مشكلة رئيسية لما يسببه من أضرار بصحة الإنسان و الحيوان، فالثلوث الغذائي هو عبارة عن احتواء المواد الغذائية على الجراثيم المسببة للأمراض، أو المواد الكيميائية أو الطبيعية أو المشعة، المؤدية إلى حلول تسمم غذائي[1] ، فتلوث الغذاء سواء المتأتي من مصادر بيولوجية أو كيميائية يسبب أضرارا كبيرة بالكائنات الحية و بالتالي فإن الغذاء الملوث أيا كان مصدره يسبب تسمما لدى الانسان[2].

وتبعا لذلك، فالبيئة و الأمن الغذائي عنصرين مترابطين و هما مما يسهمان في ضمان الاستدامة ، و نظرا لإهميتهما فسوف نعمد إلى تعريف كل منهما على حدة :

- **البيئة** : لقد خضع مفهوم البيئة لعدة تطورات، و يختلف مدلوله من حقل معرفي إلى آخر، لهذا نجد مفهوم البيئة يتشكل من مجموعة من المكونات الطبيعية و الثقافية التي من شأنها أن تؤثر في الكائنات الحية و في الأنشطة التي يقوم بها السكان، لكن غالبا ما يقتصر المدلول على المكونات الطبيعية ، إلا أن مؤتمر ستوكهولم أعطى للبيئة فهما متسعا بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء و هواء وتربة و معادن و مصادر الطاقة و نباتات و حيوانات..)، بل هي رصيد الموارد المادية و الاجتماعية المتاحة في وقت ما و في مكان ما لاشباعحادات الانسان و تطلعات

[1] - سكندر داود محمد " التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث " مكتبة زين الحقوقية و الأدبية ش.م.م. الطبعة الاولى 2017، ص 38,

[2] - أحمد الفرج العطيات " البيئة (الداء و الدواء)، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 1997، ص 40.

[1] .

- **الامن الغذائي** : حسب المنظمة العالمية للتغذية FAO فإن عبارة الأمن الغذائي تعني : الوضعية التي من خلالها يمكن لأي شخص أن يحصل في كل الظروف على تغذية مضمونة ومغذية تمنه من حياة سليمة و نشيطة ، إذن نستنتج أن مفهوم الأمن الغذائي يحيل على وفرة وجودة التغذية، وهو يتوزع على أربع مستويات، أولا الوفرة التي تكمن في الانتاج الداخلي، والقدرة على الاستراد و التخوين. ثانيا الحصول على التغذية التي ترتبط بالقدرة الشرائية، و البنيات التحتية. ثالثا الاستقرار المناخي و السياسي. و أخيرا الصحة المرتبطة بالنظافة و إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب [2].
- **الاستدامة** : هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية و الاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية و تحسين جودة الحياة [3].

بعد إدراجنا لتعريف كل من البيئة و الأمن الغذائي و الاستدامة، فلا شك ا، الارتباط الوثيق بينهما ظهر بشكل واضح و جلي بحيث لا يقل أحدهم أهمية عن الآخر .

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا الموضوع في وجود استمرارية العلاقة بين البيئة و الأمن الغذائي، وهي علاقة مستمرة باستمرار بحث الإنسان عن غذاءه ، ونظرا للترابط القائم بين البيئة والأمن الغذائي فإن هذا الأخير يتأثر سلبا تبعا لتضرر البيئة من التلوث و العوامل المناخية ، و لضمان استدامة البيئة و الأمن الغذائي فإن المغرب عمد إلى سن مجموعة من التدابير القانونية تصب جلها في توفير الأمن الغذائي من خلال مجموعة من القوانين على رأسها قانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك ، و القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار و المنافسة ، لما لهما من بعد حمائي للمستهلك باعتباره طرفا ضعيفا في العلاقة التعاقدية خاصة في الوضعية الراهنة التي تعيشها دول العالم و المغرب على وجه الخصوص في ظل جائحة كوفيد 19.

وبناء عليه فإن موضوع مداخلتنا سيتمحور حول : "البيئة والأمن الغذائي : سؤال الإستدامة "

و الحديث عن هذا الموضوع يجعلنا نتساءل حول **السبل الكفيلة بضمان استدامة الأمن الغذائي** ؟

للإجابة عن هذا التساؤل و الحديث بشكل مفصل حول موضوع " البيئة و الأمن الغذائي : سؤال الاستدامة " ارتئينا اعتماد التصميم التالي :

---

[1] - رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني " البيئة و مشكلتها "، عالم المعرفة، العدد 22، السنة 1979 ص 24.

[2] - محمد الفرجي " السياسة الغذائية بالمغرب : معادلة بين ضمان الحق في الأمن الغذائي وواجب محاربة الممارسات غير التنافسية في ظل جائحة كرونا " مقال تم نشره بالمجلة الالكترونية MarocDroit وقع العلوم القانونية .

[3] - منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، التربيو من أجل التنمية المستدامة، اليونسكو، السنة 2013.

أولا : التحديات البيئية وتأثيرها على الأمن الغذائي

1-التحديات البيئية على المستوى الوطني (المغرب نموذجا)

2- التحديات البيئية على المستوى الدولي

ثانيا : التدابير التشريعية والسياسية الكفيلة بضمان الأمن الغذائي

1-قانوني حماية المستهلك وحرية الأسعار والمنافسة وسيلة لضمان الأمن الغذائي

2- استراتيجية المغرب لضمان الأمن الغذائي

أولا : التحديات البيئية وتأثيرها على الأمن الغذائي

أن التحديات البيئية لها تأثيرات مختلفة على الأمن الغذائي، حيث تتاثر جل مؤشرات توافر الغذاء بسبب تغير المناخ بل يتعدى تلك المؤشرات إلى المساس بجوانب أخرى متعلقة بالزراعة والأرض والمنتجات الغذائية المختلفة والكائنات الحية في البيئة والتي هي مصدر غذاء للإنسان [1].

يمكن حماية الأمن الغذائي في حالة التطبيق السليم للسياسات البيئية، و في المقابل يمكن الإسهام في انعدام الامن الغذائي عند التقصير في تطبيق هذه السياسات أو في حالة عدم تنفيذها تنفيذا عقلانيا . وتتحدد هذه التحديات البيئية على مستويين اثنين : تحديات بيئية على المستوى الوطني (1)، تحديات بيئية على المستوى الدولي (2).

1-التحديات البيئية على المستوى الوطني (المغرب نموذجا)

إن التحديات البيئية يتعدى مداها الإضرار بكل أبعاد الأمن الغذائي سواء فيما يتعلق بالتوافر ، الجودة والإستدامة، ولا يخفى على أحد أن التغيرات المناخية التي تجتاح العالم تعد من أهم القضايا البيئية الراهنة، نظرا لإرتباطها وتأثيرها المباشر على مختلف القطاعات الحيوية، من فلاحة ونقل ومياه و موارد طبيعية .

ونظرا للموقع الجغرافي للمغرب الذي يجعله في صميم الإشكالية المرتبطة بالتغيرات المناخية، بحيث يقع في غرب القارة الإفريقية وينفتح على واجهتين بحريتين، ويتضمن سلاسل جبلية تؤذي نظما بيئية تعد من النظم الأكثر هشاشة وتغطي الصحراء جزءا مهما من ترابه. هذا الموقع يسهم في ظهور خلل مناخي يعانيه المغرب نظرا لانتمائه إلى منطقة مناخية ما فتئت تعرقل جهود التنمية الاقتصادية التي ترتكز على الفلاحة بشكل أساسي، وهو أمر قد

[1] - زيبري وهيبة " التهديدات البيئية وإشكالية بناء الامن الغذائي " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان والامن الإنساني، جامعة سطيف 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر ، 2014/2013 ص 110.

يؤثر سلبا في الأمن الغذائي اللازم للبلاد التي تعرف نموا ديمغرافيا سريعا[1]، غير أن ضمان الأمن الغذائي في مواجهة هذه الظاهرة يظل من بين أهم التحديات التي تواجه البشرية .

وانطلاقا من تفاعل البعدين البيئي و الأمني، فإن قضايا تلوث المياه الصالحة للشرب، وانقراض بعض أنواع الكائنات الحية وتدمير الغابات... أدت إلى نشوب اضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية، باتت تهدد الأمن الدولي ككل[2].

لقد أدى تدهور البيئة إلى انعدام الأمن الإنساني بمختلف أبعاده : الغذائي و الصحي ... ومن جهة أخرى فإن عدم الاهتمام بالأمن الاستراتيجي أو الإخلال به يعتبر عاملا رئيسيا في تدمير البيئة، ذلك أن التدمير البيئي يعتبر كعامل لغياب الأمن الغذائي.

وبالتالي إذا كان بمقدور المغرب و بإمكاناته الذاتية المتوافرة التصدي كرد فعل بعدي للأخطار التي تهدد كيانه، فإن الأخطار البيئية الصادرة من جهات خارجية لم تعد تحت سيطرة أي جهة، الشيء الذي يستلزم القيام بتدابير وقائية قبلية قصد تفادي الأخطار البيئية . من جهة أخرى فإن غياب الأمن الغذائي حتما سيؤذي إلى تدهور البيئة جراء الأنشطة العشوائية المضرة بالوسط البيئي التي سيلجأ إليها الإنسان من أجل ضمان غذاءه .

وفيما يتعلق بمظاهر تدهور البيئة المغربية نشير إلى بعضها في الآتي[3]:

- انقراض الغابات بما يقدر ب 31 ألف هكتار من الغابات سنويا .
- تلوث مياه البحر و الأنهار بملفوظات التجمعات الحضرية و الملفوظات الصناعية .
- التزايد الملموس لملوحة مياه الفرشات المائية في المناطق الساحلية .

هذه التحديات البيئية وغيرها تتسم بأبعاد تهديدية ليس فقط للأمن الغذائي و إنما للأمن الإنساني بوجع عام .

2 – التحديات البيئية على المستوى الدولي

إن التحديات التي يتعرض لها أمن الإنسان نتيجة التحولات البيئية، تحديات لم يسبق لها نظير ، فهي تتميز بكونها عالمية المجال ونظامية المنشأ، وتتمثل في :

- **ارتفاع درجة حرارة الأرض** : مما ينتج عنه ذوبان الثلوج وارتفاع مستوى البحار والمحيطات ما بين نصف المتر إلى المترين، وبالتالي تآكل الشواطئ وتدمير المدن الساحلية وتشريد أعداد كبيرة من الناس وخلق الملايين من اللاجئين البيئيين عبر العالم[4].

---

[1] - محمد العابده، الأمن البيئي والتنمية المستدامة : الآليات و التحديات، الإنسان والبيئة مقاربات فكرية و اجتماعية واقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2017 ص 111.

[2] - أكحل لعيون، الأمن على اختلاف أبعاده : الغذائي-البيئي-الإنساني، الدار البيضاء، دار افريقيا الشرق 2012 ص 109.

[3] محمد العابدة، الأمن البيئي و التنمية المستدامة: الآليات و التحديات، مرجع سابق، الصفحة 111.

[4] حسين السعدي، أساسيات علم البيئة والتلوث، عمان: دار البازوري العلمية،2009، ص 55.

ولا يخفى علينا الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن الغذائي، بحيث توجد تداخلات عديدة بين تقلبات المناخ وتغيراته وبين الزراعة. فالزراعة تتأثر بهبات المناخ، وتساهم في زيادة تقلباته وتغيراته، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري و انقطاع الدورات الطبيعية لكثير من العناصر والمياه بسبب تدهور الأراضي و قطع الأشجار و غير ذلك. وبالرغم مما قام به المجتمع الدولي من دراسة الجوانب التقنية والعلمية فإنه يتخذ إجراءات أغلبها في مجال السياسات والقانون والمؤسسات لإلزام البلدان باتباع أساليب تتعلق بقطاعي الزراعة والغابات[1] .

- **تدمير الغابات الاستوائية** : يعتبر تدمير الغابات شكل من أشكال التصحر، كما أن مساحتها عبر العالم انخفضت في القرن 20 بمعدل 5،3 بالمئة. وفيما يتعلق بالغابات الاستوائية وبعدما كانت تغطي ما مجموعه 16 مليون كلم مربع، فإنها اليوم تقلصت مساحتها إلى ما دون النصف[2]. ل ولا يخفى علينا الدور الذي تلعبه الغابات في المساهمة في الأمن الغذائي العالمي حيث أن نظم الغابات والأشجار تلعب دور هام في تكميل الوجبات الغذائية للناس وتوفير نظام غذائي متوازن من الناحية التغذوية للناس، وهذا ما يعزز للترابط الوثيق بين المحافظة على الغابات وإدارتها المستدامة والقضايا العالمية مثل توفير الغذاء وحماية البيئة .
- **تآكل طبقة الأزون**: لهذه الطبقة وظيفة حماية الكائنات الحية من الإشعاعات فوق البنفسجية، وهي تتآكل بسبب تسرب غاو فلوريد الكربون الذي يستعمل في الثلاجات والمكيفات. إن انخفاض 1 بالمئة من طبقة الاوزون يقابلها زيادة 2 بالمئة من الأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى الأرض. كما أن الأبحاث العلمية أوضحت أن 90 بالمئة من الموارد المتسببة في تآكل طبقة الأوزون تستهلك من لدن 20 بالمئة من سكان الأرض غالبيتهم من الدول المتقدمة[3].

كانت هذه أهم التحديات التي تواجه البيئة على المستوى الدولي والتي امتدت آثارها السلبية لتمس بالأمن الإنساني بشكل عام و تهدد الأمن الغذائي على وجه الخصوص .

ثانيا : التدابير التشريعية والسياسية الكفيلة بضمان الأمن الغذائي

لقد نهج المغرب استراتيجية فعالة لتشجيع الاستثمارات في ميدان دعم وضمان استدامة ووفرة ونوعية الإنتاج الغذائي، ومواجهة النقص الحاد في الإنتاج الغذائي وجعل معدل الزيادة في إنتاج الاغذية يتناسب مع النمو

---

[1] مقتطف من أشغال ندوة : تقلب المناخ وتغيراته : تحد يواجه الإنتاج الوراعي المستدام، الدورة السادسة عشرة، روما .

[2] - عادل الشيخ حسين، البيئة: مشكلات وحلول (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2009)،ص 107.

[3] - سامي زعباط و عبد الحميد مرغين، " آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدزائر" ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي الاول حول علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات ، المنعقدة بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر بتاريخ 28-29 نيسان/أبريل 2015.

السكاني ، ومجابهة العقبات التي تحول دون تحقيق النمو المطلوب من حيث الإنتاج الغذائي، وخصوصا ما يرتبط بالتغيرات المناخية.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى اتخاذ التدابير التشريعية والسياسية الكفيلة بضمان التمتع بالحق في الغذاء المناسب والصحي والآمن والكافي. وفيما يلي سوف نتطرق للتدابير التشريعية من خلال قانون حماية المستهلك و قانون حرية الأسعار و المنافسة الذين سنها المشرع المغربي حماية للمستهلك باعتباره طرفا ضعيف في هذه العلاقة التعاقدية و لضمان حقه في الامن الغذائي (1) ، لنتطرق بعدها لاستراتيجية المنتهجة لضمان الأمن الغذائي(2).

1-قانوني حماية المستهلك وحرية الأسعار والمنافسة وسيلة لضمان الأمن الغذائي

لقد شرع المغرب في الأخذ بنمط تحديث اقتصاده، ذلك أن التوجه نحو نظام اقتصاد السوق لم يكن فقط بهدف تنشيط وتقوية الاكتفاء الاقتصادي، بل أيضا كان بهدف تحسين وتقوية شفافية العلاقات والمعاملات التجارية وحماية المستهلكين .

وتعتبر حماية المستهلك في الدول المتقدمة والدول النامية من الاشكالات التي تفرض نفسها في عصرنا الراهن، فالتشريعات المقارنة والتشريع المغربي أوجد حماية جنائية و أخرى مدنية من خلال قانون حماية المستهلك وقانون حرية الأسعر والمنافسة [1].

فمنذ تفشي فيروس كرونا المستجد والاقتصاد العالمي يعرف تدهورا شديدا، ولم يسلم المستهلك من آثار هذه الجائحة، فالمستهلك يعتبر عنصر فعال في الاقتصاد وبالتالي فلا محالة من تضرره من هذه الجائحة التي باتت تهدد الأن الإنساني بمختلف أنواعه : الصحي و الاقتصادي و الغذائي.

صحيح أن الثمن أو السعر لمنتوج أو خدمة معينة تعتبر هي الشغل الشاغل بالنسبة للمستهلك حيث يجب أن يتلاءم مع قدرته الشرائية ، لكن ونحن أمام هذا الوضع الراهن الذي تمر منه المملكة المغربية إثر انتشار فيروس كورونا ا ‘لان حالة الطوارئ، والمستهلك يعرف ارتفاع مهول في اثمنة العديد من المنتوجات و السلع من طرف التجار وبالتالي نكون هنا أمام خرق واضح من طرف التجار للمادة 2 من قانون حرية الأسعار والمنافسة، حيث نص صراحة على أن أسعار المنتوجات والسلع تحدد بقرار لرئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة من لدنه [2]، ومن هنا يظهر لنا البعد الحمائي لقوانين حماية المستهلك .

[1]- مراد الفرجي " السياسة الغذائية بالمغرب : معادلة بين ضمان الحق في الامن الغذائي وواجب محاربة الممارسات غير التنافسية في ظل جائحة كورونا " ، مقال تم نشره بالمجلة الالكترونية maroc droit.

[2]- عبد الصمد فرطاس " أي دور لجمعيات حماية المستهلك في ظل أزمة كورونا" مقال منشور بالمجلة الالكترونية maroc droit.

ففي ظل هذه الجائحة أصبح الأمن الغذائي للأفراد مهدد، خاصة مع استغلال هذه الأزمة من طرف البعض لتحقيق الربح و الاغتناء وفي وقت يستوجب فيه الأمر تظافر جهود جميع فئات المجتمع للخروج بأقل الأضرار من هذه الأزمة العالمية . هذه الأفعال فيها خرق واضح لمقتضيات القانونية المنظمة بمقتضى قانون رقم 06-99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة .

2 – استراتيجية المغرب لضمان الأمن الغذائي

لقد تبنى قطاع الفلاحة بوزارة الفلاحة والصيد البحري مخطط المغرب الأخضر كاستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي، تهدف بالخصوص إلى :

- إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة ومتوازنة مع مراعاة الخصوصيات
- تثمين الإمكانيات واستثمار هوامش التطور
- مواجهة الرهانات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السوسيو اقتصادية
- مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية

و قد ارتكزت هذه الاستراتيجية الطموحة على دعامتين أساسيتين هما : الفلاحة العصرية والفلاحة التضامنية ، وتهدف دعامة الفلاحة العصرية إلى تنمية فلاحة متكاملة تستجيب لمتطلبات السوق، وذلك من خلال انخراط القطاع الخاص في استثمارات جديدة ومنصفة.

في حين أن دعامة الفلاحة التضامنية تسطر لمقاربة ترمي بالأساس إلى محاربة الفقر في العالم القروي عبر تحسين دخل الفلاحين الصغار[1].

والهدف من هذا المخطط هو المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي وذلك بالرفع من الناتج الداخلي الخام وخلق فرص الشغل ومحاربة الفقر ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي و كذا ضمان إستدامة الأمن الغذائي.

فالمغرب سعيا منه لضمان الأمن الغذائي، أولى اهتماما واضحا بقطاع الفلاحة، هذه الأخيرة التي عرفت توسعا كبيرا، مدعما بأنواع عديدة من الاكتشافات المتعلقة بالمواد الغذائية التي ساعدت الإنسان على تحسين شروط و ظروف عيشه، وبالتالي ساهمت في جعل أمد حياة الإنسان لأطول وأدت إلى ارتفاع النمو السكاني بشكل سريع[2].

[1]- تقرير صادر عن وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات .

[2]- محمد أعراب " سيسيولوجيا البيئة والتنمية المستدامة " مجلة التراب، المجتمع ، التنمية المستدامة، أعمال الندوة الدولية التي نظمها القطب أيام 7-8-9 دجنبر 2016، الصفحة 258.

فبعد استراتيجية "مخطط المغرب الأخضر" هذه و التي امتدت على مدي 12 عاما، أطلق المغرب استراتيجية زراعية جديدة " الجيل الأخضر 2020-2030 " ، و أخرى باسم " غابات المغرب"[1] .

وحسب وزير الزراعة المغربي عزيز اخنوش، فإن الاستراتيجية الزراعية الجديدة تعتمد على ركيزتين : تتعلق الأولى بإعطاء الاولوية للعنصر البشري، في حين تتعلق الثانية بمواصلة دينامية التنمية البشرية والاجتماعية، ويضاف إليها استراتيجية تطوير قطاع المياه و الغابات . كما ان الاستراتيجية الزراعية ترتكز على تكريس المكتسبات التي حققها مخطط المغرب الأخضر (مخطط سابق 2008-2020)، من خلال اعتماد رؤية جديدة للقطاع الزراعي، ووضع إمكانيات حديثة رهن إشارة القطاع .

وتجدر الإشارة إلى ان الهدف من عذا المخطط ليس فقط تعزيز الاستثمار و تطور الاقتصاد المغربي، و إنما الهدف منه أيضا توفير الشروط اللازمة لضمان الأمن الغذائي ، بحيث ساعد هذا المخطط على المستوى الاجتماعي في إحداث فرص الشغل ورفع معدلات تغطية الحاجات الغذائية .

و بالتالي فإن التطبيق السليم و الناجح لهذه الاستراتيجية من شأنه ان يحسن الإنتاج الفلاحي، خاصة على مستوى قطاع الحبوب، وتوفير الامن الغذائي، وتنافسية المنتج المحلي.

خاتمة

و ختاما لما سبق فإن البيئة و الأمن الغذائي عنصرين مترابطين، بحيث لا يمكن ضمان إحداهما و الاستغناء عن الآخر، ذلك ان البيئة السليمة مصدر للأمن الغذائي كما الأن الأمن الغذائي من شأنه حماية الوسط البيئي، و العنصرين معا من شأنهما ضمان الاستدامة .

وانطلاقا مما سبق خرجنا ببعض الاقتراحات التي تمكننا من التصدي لانعدام الأمن الغذائي :

- تعزيز حوكمة الأمن الغذائي
- العمل على إحداث تحول في النظم الزراعية والغذائية من أجل وضع حد لأوجه اللامساواة و تغدية سكان العالم نحو كاف.
- الحرص على أن تكون الزراعة مستدامة و فعالة بقدر أكبر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من اجل ضمان تحقيق الامن الغذائي والحفاظ على صحة الأفراد و تنمية البلدان .
- دعم إنشاء سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية المستدامة .
- تعزيز الاجراءات المرتبطة بتوفير المساعدات الغذائية للسكان الضعفاء وتحسين قدرتهم على الصمود .

[1] - مريم التايدي " بعد "مخطط المغرب الأخضر".. إستراتيجيةوراعية جديدة لتنمية الأرياف، مقال منشور على موقع aljazeera .net.

و نظرا لأهمية الماء على مستوى الأمن الغذائي، فإنه يجب الحرص على استقرار الماء كعامل يسهم في استقرار الأمن الغذائي، و بالتالي فإنه يجب العمل على اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لظاهرة ندرة المياه لما لهذه الأخيرة من آثار و خيمة تهدد الأمن الإنسائي بمختلف أبعاده : الصحي، الاقتصادي، البيئي و الغذائي .

لائحة المراجع

- محمد أعراب " سيسيولوجيا البيئة والتنمية المستدامة " مجلة التراب، المجتمع ، التنمية المستدامة
- مريم التايدي " بعد "مخطط المغرب الأخضر".. إستراتيجيةوراعية جديدة لتنمية الأرياف، مقال منشور على موقع aljazeera .net
- عبد الصمد فرطاس " أي دور لجمعيات حماية المستهلك في ظل أزمة كورونا" مقال منشور بالمجلة الالكترونية maroc droit
- مراد الفرجي " السياسة الغذائية بالمغرب : معادلة بين ضمان الحق في الامن الغذائي وواجب محاربة الممارسات غير التنافسية في ظل جائحة كورونا " ، مقال تم نشره بالمجلة الالكترونية maroc droit.
- عادل الشيخ حسين، البيئة: مشكلات وحلول (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والنوزيع،2009) سامي زعباط و عبد الحميد مرغين، " آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدزائر" ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي الاول حول علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات. 2015.
- حسين السعدي، أساسيات علم البيئة والتلوث، عمان: دار البازوري العلمية،2009
- زبيري وهيبة " التهديدات البيئية وإشكالية بناء الامن الغذائي " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان والامن الإنساني، جامعة سطيف 2كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر ، 2014/2013
- محمد العابده، الأمن البيئي والتنمية المستدامة : الآليات و التحديات، الإنسان والبيئة مقاربات فكرية و اجتماعية واقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2017
- أكحل لعيون، الأمن على اختلاف أبعاده : الغذائي-البيئي-الإنساني، الدار البيضاء، دار افريقيا الشرق 2012

- رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني " البيئة و مشكلتها "، عالم المعرفة، العدد 22، السنة 1979
- سكندر داود محمد " التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث " مكتبة زين الحقوقية و الأدبية ش.م.م. الطبعة الاولى 2017.
- أحمد الفرج العطيات " البيئة (الداء و الدواء)، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 1997.

الأمن الغذائي الليبي في ظل النزعات وأزمة جائحة فيروس كورونا 19

Libyan Food Security in Light of Conflict and the Coronavirus Pandemic Crisis 19

د. مناد اشراق

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس المدية، مخبر السيادة والعولمة.

د. مناد سميرة

استاذة محاضرة –أ-، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم.

الملخص

للأمن الغذائي ومدى توافره علاقة كبيرة بالأمن والسلم الدوليين وهذا يظهر جليا من خلال الإحصائيات والتقارير المقدمة من مختلف المنظمات الدولية، والتي تظهر ازدياد حالات الجوع وسوء التغذية بازدياد حالات العنف والنزاعات طويلة المدى.

ولهذا أصبحت مسألة توفير الآمن الغذائي من أهم المسائل الشائكة التي يواجهها العالم اليوم، وخاصة في المناطق التي توجد فيها نزاعات كالنزاع الليبي القائم حاليا.

ومن اجل دراسة علاقة النزاعات بمسألة انعدام الأمن الغذائي سنقوم في هذه الورقة البحثية بالبحث عن ماهية النزاعات المسلحة والأمن الغذائي، وتسليط الضوء على الأزمة الليبية ومدى تأثيرها على الأمن الغذائي للبلاد قبل وبعد ظهور جائحة فيروس كورونا 19.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، السلم، الجوع، النزاع المسلح، فيروس كورونا 19

Summary:

Food security and its availability have a great relationship with international peace and security, and this is evident through the statistics and reports submitted by various international organizations, which show an

increase in hunger and malnutrition cases with an increase in violence and long-term conflicts.

That is why the issue of providing food security has become one of the most important thorny issues facing the world today, especially in regions where there are conflicts, such as the Libyan conflict that is currently taking place.

In order to study the relationship of conflicts to the issue of food insecurity, we will search in this paper for what armed conflict and food security are, and shed light on the Libyan crisis and its impact on the food security of the country before and after the emergence of the Corona virus pandemic 19.

key words: Food security, peace, hunger, armed conflict, Corona virus 19

مقدمة:

لقد عانى المجتمع الدولي منذ القدم ولازال يعاني جراء ويلات النزاعات المسلحة، التي مر ولازال يمر عليها إلى غاية كتابة هذه السطور.

فالنزاع المسلح هو ذلك النزاع الذي يستخدم أطرافه العنف والقوة المسلحة كوسيلة من أجل حله، وتصنف هذه النزاعات إلى نزاعات مسلحة داخلية و نزاعات مسلحة دولية وكل أنواع النزاعات تخلف العديد من الخسائر البشرية والمادية.

ومن ابرز النزاعات المسلحة الموجودة حاليا على الساحة الدولية هو النزاع المسلح الليبي، هذا النزاع الذي بدأت بوادره سنة 2011، جاء ضمن موجة الربيع العربي الذي مست كلا من مصر وتونس والعديد من الدول العربية، لكن الوضع في ليبيا اختلف عما كان مسطرا له في البداية فالثورة الليبية بدأت سلمية هدفها الأساسي إسقاط النظام الذي كان قائما أن ذاك، ولكن حتى بعد سقوط ذلك النظام تغيرت الأوضاع إلى الأسوأ وأخذت منعرجا خطيرا وأصبح النزاع مسلحا.

هذا النزاع الذي خلف الكثير من الخسائر البشرية والمادية وكان سببا في معاناة العديد من أفراد الشعب الليبي جراء نقص العديد من الموارد وخاصة في الموارد الغذائية، هاته الأخيرة التي تسبب العديد من المشاكل منها المجاعة وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي الذي نحن بصدد دراسته في هذه الورقة البحثية،كما لها تأثير كبير على الوضع الصحي العام للدولة.

لكن في أواخر سنة 2019 إلى غاية كتابة هذه الورقة البحثية ظهرت أزمة جديدة أثرت على العالم اجمع بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة وهذا بسبب النزاع القائم في البلاد، هذه الأزمة هي أزمة جائحة فيروس كورونا 19، هذا الفيروس الذي أصاب الملايين من البشر وسبب العديد من المشاكل، وخاصة في مجال الأمن الغذائي.

ومن هاته المنطلقات نطرح الإشكال التالي:

-ما مدى تأثر الأمن الغذائي الليبي بالنزاع المسلح و أزمة جائحة كورونا19؟

معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي الاستقرائي لأنه المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسة.

من اجل الإجابة على هذا الإشكال اعتمدنا خطة مقسمة إلى مقدمة و محورين، يندرج تحت كل منهما مجموعة من العناصر وخاتمة، المحور الأول بعنوان: النزاع المسلح والأمن الغذائي، أما المحور الثاني فبعنوان: الأمن الغذائي في ليبيا منذ بداية الأزمة إلى غاية ظهور جائحة كورونا19.

وهذا من اجل الوصول إلى الهدف المرجو من الدراسة ألا وهو تسليط الضوء على النزاعات المسلحة والأمن الغذائي والعلاقة بينهما، ودراسة الأزمة الليبية ومدى تأثيرها على الأمن الغذائي للبلاد قبل وبعد ظهور جائحة فيروس كورونا 19.

المحور الأول: النزاع المسلح والأمن الغذائي:

تعد النزاعات المسلحة من أهم المسائل القانونية المطروحة على الساحة الدولية وهذا بسبب تداعياتها الخطيرة على المجتمع الدولي ككل مهما كان نوع النزاع داخلي أو خارجي ومن تداعيات النزاعات المسلحة تأثيرها الكبير على الأمن الغذائي في الدول التي تعاني من النزاع، ولهذا سندرس في هذا المحور ماهية النزاع المسلح والأمن الغذائي، والعلاقة بينهما وهذا من خلال ما يلي:

أولا: ماهية النزاعات المسلحة:

سندرس في هذه مفهوم النزاع المسلح وأنواعه ، ودراسة الأسباب التي تؤدي إلى نشوب النزاعات سواء كانت دولية أو داخلية وهذا من خلال ما يلي:

1. تعريف النزاعات المسلحة:

يعرف الصراع المسلح بأنه تنازع بين طرفين أحدهما على الأقل حكومة دولة ، يؤدي فيه استخدام القوة المسلحة للطرفين إلى وقوع 25 وفاة ذات صلة بالقتال في سنة واحدة ، ويصنف الصراع المسلح الذي يوقع 1000وفاة ذات صلة القتال في سنة واحدة بأنه حرب.

وفقا لمعيار النطاق الجغرافي، تصف النزاعات إلى نزاعات داخلية التي تحدث داخل إقليم الدولة، ونزاعات دولية والتي تكون بين وحدتين سياسيتين أو أكثر.[1]

2.أنواع النزاعات المسلحة:

تقسم النزاعات المسلحة إلى دولية وغير دولية(الداخلية) وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أ. النزاع المسلح الدولي:

النزاع المسلح الدولي - الحرب بمفهومها التقليدي- يعني استخدام القوة المسلحة من قبل طرفين متحاربين على الأقل، ولا بد أن يكون أحدهما جيش نظامي، وتقع خارج حدود أحد الطرفين تبدأ عادة بإعلان ، وتتوقف ألسباب ميدانية)وقف القتال) أو إستراتيجية (الهدنة) وتنتهي بالاستسلام أو باتفاق صلح.

فالنزاع المسلح الدولي هو الذي يشتبك فيه دولتان أو أكثر بالأسلحة، حتى في حالة عدم اعتراف أحدهما بحالة الحرب أو كلتيهما.

وتكون النزاعات المسلحة الدولية على نوعين، محدودة وواسعة النطاق (الحرب)، وإذا كانت النزاعات المسلحة الدولية المحدودة تمثل استخداما للقوة المسلحة لفترة محدودة أو مكان محدد لتحقيق هدف ما فهي في ذلك تتفق مع الحرب.[2]

أما النزاعات المسلحة الدولية الواسعة فتتميز أساسا باتساع نطاقها، أي بامتداد ومسرح العمليات على نطاق واسع بين الدولتين أو الدول المتحاربة، علما أن كلمة الحرب تستخدم حتى في النزاعات المحدودة.[3]

ب. النزاع المسلح الداخلي:

نظرا لتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم النزاع الداخلي و التي تعبر في مجملها عن تعارض الإرادات واختلاف المصالح بين طرفين أو أكثر داخل الإقليم الجغرافي لدولة واحدة قد تكون الحكومة طرفا فيه أو بين مجموعات مختلفة لأسباب عرقية دينية... ولتمييزها عن النزاعات الدولية ، يمكن القول بأنها النزاعات التي تحدث

---

[1] -إيمان ترامیط، تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص31.

[2] -بن عيسى زايد، التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص: القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، ص10

[3] - بن عيسى زايد، المرجع السابق، ص10.

داخل حدود سيادة الدولة الواحدة ولا تنتهي ابرام اتفاقية وإنما غاليا بتدخل طرف ثالث مثلما حدث في يوغسلافيا سابقا .

وبالتالي ستعتمد على التعريف القانوني المتضمن في نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بمعاهدات جنيف سنة 1977، في تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية بأنها[1]

" التي تدور على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة ، بين قوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسؤولة عن جزء من إقليمية ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متسقة ومتواصلة"

ومنه يحدد هذا التعريف النزاع المسلح غير الدولي من خلال ثلاثة معايير أساسية بان يكون النزاع داخل إقليم دولة واحدة يتضمن مستوى عالي من الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية ، أحد أطرافه فواعل غير دولية تتمثل في جماعات أو قوات مسلحة مثلا، وتجدر الإشارة بأنها النزاعات الأكثر انتشار خاصة بعد نهاية الحرب الباردة واتجاه الدول نحو التكتل الذي أدى إلى تراجع نسبة النزاعات الدولية.[2]

3. أسباب النزاعات المسلحة:

بما انه يوجد لدينا نزاعات مسلحة داخلية وأخرى خارجية وبالتالي فأسباب هذه النزاعات تختلف وسنرى هذا الاختلاف في النقاط التالية:

أ. الأسباب الداخلية:

تتعدد الأسباب التي يتوافرها أو بعض منها ينشب النزاع المسلح وغالبا ما تكون الدول الفقيرة أو ذات النظم السياسية الهشة عرضة لحدوث هكذا نزاعات كونها غالبا ما تتضمن تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فبالنسبة للأسباب السياسية فان الصراع على السلطة يعد أهم الأسباب التي[3]

تؤدي إلى نشوب النزاع المسلح الداخلي فاستخدام القوة من قبل القائمين على السلطة أو من قبل المعارضة ضد السلطة كان أحد الأسباب التي أدت إلى قيام الصراع الداخلي كما هو الحال في الصومال والسلفادور وهاييتي وفضلا عن العديد من الدول الأفريقية) .

[1] - إيمان ترامبط، المرجع السابق، ص31.
[2] - المرجع نفسه، ص32.
[3] - طلعت جياد لجي الحديدي، دراسات في القانون الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص129.

كذلك فإن فقدان الثقة بالذات القومية وحدوث أزمة هوية فإنها ستؤدي إلى نشوب النزاع المسلح والتي قد تصل إلى المطالبة بالانفصال وتكوين دولة جديدة، فضلا عن التهميش الذي يتعرض له إقليما ما من أقاليم الدولة واستبعاد أبناءه من المشاركة في السلطة وانعدام الخدمات الأساسية فيه كما هو الحال في إقليم دارفور - مثلا " - يؤدي إلى نشوب النزاع المسلح.

أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية فأنها تمثل تخلف المؤسسات الاقتصادية باعتمادها بشكل كبير على الزراعة وغياب الهياكل الصناعية الحديثة وزيادة حجم المديونية العامة وتفشي الرشوة والمحسوبية والاختلاس ووصول أشخاص لإدارة البلاد لا يملكون الخبرة والكفاءة والقدرة على تفهم المتغيرات الاقتصادية الداخلية منها والدولية ، كل هذه العوامل مجتمعة أو فرادى أسهمت وبشكل كبير إلى انتشار العنف وتهديد كيان الدولة كما حدث في العديد من الدول الإفريقية ، حيث غابت سلطة الدولة القادرة على إدارة الأمور داخلها وأصبحت الكلمة الفصل فيها لصوت البارود.

ب. الأسباب الدولية:

كثيرا ما تكون الأسباب الدولية مدعاة لتحريك واستمرار النزاعات المسلحة وأن هذه الأسباب تختلف باختلاف الفترة التي تمر بها العلاقات الدولية وكذلك باختلاف الأطر الفاعلة في النظام الدولي ، فضلا " عن أن أي تطبيق لمفهوم النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي سيؤدي إلى شمول أو حرمان عدد من المحاربين من الامتيازات والحصانات القانونية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني لهم إن عدم اتفاق التقسيمات الجغرافية للسيادة مع التقسيمات الاجتماعية لها ، كان سببا " في قيام بعض الدول بمد الحركات الانفصالية ، إذ ترى هذه الدول أنها تعبير عن أمم وقوميات أوسع نطاقا من المجال الجغرافي لسيادتها الأمر الذي سيقود دعمها للانقسامات العرقية والدينية والثقافية فضلا عن أنه قد يكون محرك النزاع المسلح أطماع دول إقليمية أو دولية ، فمثلا " نجد أن مصالح الدول الكبرى وتقسيم دول العالم إلى مناطق نفوذ كان له الدور الكبير في إشعال النزاعات المسلحة خاصة بعد تطور الأسلحة وزيادة المتاجرة بها، فالدول المنتجة لها تجد إن من مصلحتها إشعال النزاعات أذا كانت

الروح القومية والعنصرية والطائفية ومشاكل الحدود هي التي تؤمن مصادر الأموال لها من خلال بيع أسلحتها لهذه المناطق الساخنة[1].

ثانيا: الأمن الغذائي:

سنتطرق في هذه النقطة إلى تعريف الأمن الغذائي ومستويات وأبعاد هذا الأخير بالإضافة إلى دراسة تأثيرات النزاعات المسلحة علية وذلك من خلال التالي:

1. تعريف الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية :

سبقت الشريعة الإسلامية المواثيق الدولية بعدة قرون في تعريف وتبيان أهمية الأمن الغذائي وكيفية تحقيقه ولهذا سندرس في هذا العنصر مفهوم الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية:

أ. الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية:

في هذا الإطار نجد أن الإسلام قد أهتم بتوفير الغذاء للجميع، بل عد ذلك من مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على النفس. وجعل حد الكفاية، والذي يعتبر توفير الأمن الغذائي أدني مستوياته، من الدين وأوجب على الدولة والمجتمع توفيره لجميع أفراد الدولة الإسلامية. وقد إتخذ لتحقيق ذلك عدة سبل على كافة مستويات البنيان الاجتماعي إبتداءا بالأفراد وإنتهاءا بالدولة. فجعل الإسلام ضمان الاحتياجات الغذائية أو ما يعرف بحد الكفاية (الأمن الغذائي) من واجبات المجتمع والدولة نحو أفرادها الذين لا يملكون الاحتياجات الأساسية، حتى يستقيم أمر الدنيا والدين. ويوضح ذلك الإمام الغزالي بقوله "فالمقتصر على قدر الضرورة والمهم لا يجوز أن ينسب إلى الدنيا، بل ذلك القدر من الدنيا هو عين الدين لأنه شرط الدين والشرط من جملة المشروط" (العيادي، ١٩٩٩م: ص: ٣٠٥).

ولذا جعل الإسلام أول مصارف الزكاة، " والتي هي الركن الثالث من أركان الإسلام، الفقراء وهم الذين لا يجدون شيئاً من الكفاية أو يجدون بعض الكفاية دون النصف. قال الله تعالى {: إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضةً من الله والله عليم حكيم (} التوبة: الآية ٦٠.(وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنياؤهم، الا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً شديداً".

[1] - طلعت جياد لجي الحديدي،المرجع السابق، ص129

وقد حافظ الخلفاء من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على تأمين الاحتياجات الغذائية الضرورية وعرف ذلك في عهد مروان بن الحكم بطعام الجار، حيث يعطى للمحتاجين في شكل صكوك يستلمونه من بيت المال، وكان بيت المال فيه مخازن للطعام تصرف للمحتاجين وقت الحاجة (العيادي، ١٩٩٩م). وهذا ما يعرف في الوقت الراهن في بعض البلدان الغربية ببرامج الضمان الإجتماعي ((programs security Social أو كبونات الطعام ((stamps Food والتي تهدف في المقام الأول لضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي. وأوصى الإمام[1] علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – في كتابه لواليه على مصر، قال له: (وتفقد أمر

الخراج ما يصلح أهله، فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله، وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في جباية الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب الأرض) [2]

ب. الأمن الغذائي في المواثيق الدولية:

تتعدد تعاريف الأمن الغذائي نتيجة لتباين وجهات النظر لهذا المفهوم، إلا أنها لا تختلف اختلافا جوهريا عن بعضها البعض و من أهم هذه التعارف نذكر :

تعريف البنك الدولي سنة 1986: " الأمن الغذائي هو قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة. "

تعريف مؤتمر قمة الغذاء المنعقد بروما في سنة 1996: " الأمن الغذائي هو السلامة الغذائية والتوازن في المكونات الغذائية، ويتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي كل الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم و تفضيلاتهم لممارسة حياة فاعلة وصحيحة. "

يعرف الأمن الغذائي بأنه : قدرة جهاز الإنتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع .

كما يعرف الأمن الغذائي بأنه: قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي أو بتأمين الاستيراد الأمن غير المتعرض للتذبذب أو الأخطار من الخارج.

[1] - صادق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2008/02/27، ص14.

[2] - صادق الطيب منير، المرجع السابق، ص15.

مما سبق يمكن تعريف الأمن الغذائي على قدرة الدولة على ضمان توفير المواد الغانية لمواطنيها وبشكل منتظم.[1]

2. مستويات وأبعاد الأمن الغذائي:

تتعدد وتتنوع مستويات الأمن الغذائي، وهذا ما سنقوم بدراسته من خلال العناصر التالية:

أ. مستويات الأمن الغذائي:

للأمن الغذائي عدة مستويات وهي:

- **الأمن الغذائي المطلق:**
- يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي ، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي ، إلا أن هذا التحديد المطلق والواسع للأمن الغذائي يواجه انتقادات كبيرة كونه غيرواقعي، كما أنه يفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العسل واستغلال المزايا النسبية.
- **الأمن الغذائي النسبي :**

يعني قدرة دولة ما، أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون مع دول أخرى [2].

ب. أبعاد الأمن الغذائي:

للأمن الغذائي أربعة أبعاد وهي:

- **توافر الأغذية:**

يؤدي توافر الغذاء دورا بارزا على صعيد ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان سواء عن طريق الإنتاج المحلي، أو الاستيراد أو مساعدة غذائية على أساس ثابت. علما أن هذا البعد ليس كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب.

---

[1] - رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 2015/13، ص51.

[2] - قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر-، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار –عنابة-، الجزائر، 2012/2011، ص62

- **. الحصول على الأغذية:**

تستند القدرة على الوصول إلى الأغذية على ركيزتين هما: الوصول الاقتصادي والوصول المادي. ويحدد الوصول الاقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه. أما الوصول المادي فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرقات والسكك الحديدية والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية، وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دور رئيسي في تحديد نتائج الأمن الغذائي.

- **إستخدام الأغذية:**

يحتوي استخدام الأغذية على بعدين مختلفين؛ الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية والمتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة، وهي تتضمن الهزال والتقزم والنقص في الوزن. وتعتبر قياسات الأطفال دون سن الخامسة دلائل تقريبية فعالة للوضع التغذوي لمجمل السكان. ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات أو مؤشرات المدخلات التي تعكس نوعية الأغذية والتجهيز إلى جانب شروط الصحة والنظافة ما يحدد كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال.

- **الإستقرار:**

يجب أن يتم الحصول على غذاء كاف في جميع الأوقات، فقد تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض للمخاطر التي تهدد الاستقرار ومداها. وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر، المنطقة المجهزة للري ما يوفر مقياسا لمدى التعرض للصدمات المناخية كالجفاف، وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية. وثمة مجموعة ثانية من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمات التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي مثل: تأرجح أسعار الأغذية والمدخلات، والإنتاج والإمدادات.[1]

وتغطي مجموعة المؤشرات عددا من إجراءات الاستقرار بما في ذلك مؤشر عدم الاستقرار السياسي.[2]

3. علاقة الأمن الغذائي بالنزاعات :

[1] - يوسف بن يزة، محددات ومحددات الأمن الغذائي المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد:38، جوان 2018، ص18.

[2] - يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص18.

تخلف النزاعات تكاليف هائلة ومتعددة الجوانب، مثل المعاناة الإنسانية المباشرة والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الكارثية التي يمكن أن تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلى حد كبير.

تؤثر معظم النزاعات في المقام الأول على المناطق الريفية وسكانها، ويزداد تأثيرها على الإنتاج الزراعي وسبل العيش في الأرياف. ويتأكد صحة ذلك بصفة خاصة من النزاعات المدنية التي أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر شيوعاً من النزاعات المسلحة.

قد تؤدي النزاعات إلى تقليل كميات الطعام المتوافرة وعرقلة حصول البشر على الطعام وفرض قيود على وصول الأسر إلى مرافق إعداد الطعام والرعاية الصحية وإثارة الشكوك حول إمكانية تلبية الاحتياجات المستقبلية من الطعام والأغذية .

ترتفع معدلات الفقر بنحو 20 نقطة مئوية في البلدان التي مرت بدوامات عنف متكررة على مدى العقود الثالثة الماضية. كل عام من اندلاع العنف في دولة ما يؤدي إلى التأخر يف تخفيض الفقر بحوالي نقطة مئوية واحدة.[1]

ولهذا فالمناطق التي يوجد فيها نزاعات تعاني كثيرا من حالة انعدام الأمن الغذائي وهذا بسبب تأثيراتها المباشرة على الأمن الغذائي، ولهذا سنتطرق إلى بعض تأثيراتها المباشرة فيما يلي:

-) من بين 815 مليون شخص يعانون من الجوع، يبلغ عدد من يعيشون في مناطق النزاع: 489 مليون نسبة انتشار الجوع في الدول المتأثرة بالنزاعات ترتفع عن نسبة انتشاره في الدول الأخرى بنسبة تتراوح ما بين 1.4 و4.4 في المائة
- تزيد نسبة انتشار الجوع في الدول التي تعاني من هشاشة مؤسساتية أو بيئية بنسبة تتراوح ما بين 11 و18 في المائة
- الأشخاص الذين يعيشون في دول تعاني من أزمات طويلة أكثر عرضة للإصابة بنقص التغذية بمرتين ونصف مقارنة مع الأشخاص الذين يعيشون في دول أخرى
- هناك احتمال نسبته 40 في المائة لعودة البلدان الخارجة من نزاع والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي إلى النزاع مرة أخرى خلال عشرة سنوات
- توفر الزراعة نحو ثلثي فرص العمل وتساهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تمر بأزمات ممتدة.[1]

[1] - منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، السلام والأمن الغذائي الاستثمار في القدرة لتوفير سبل عيش ريفية مستدامة وسط النزاعات، ص16، http://www.fao.org/3/a-i5591a.pdf.، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/18، الساعة 00:03.

- منذ عام 2000، تركزت نسبة 48 في المائة من النزاعات المدنية في أفريقيا، وتحديداً في المناطق التي يدعم فيها الوصول إلى الأراضي الريفية سبل عيش العديد من الأشخاص، وكانت مشاكل الأراضي هي السبب في نشوب النزاعات بين 27 من أصل 30 بلد في أفريقيا
- أجبرت النزاعات والعنف في كل يوم من عام 2014 ما يقرب من 42.500 شخص على الفرار من منازلهم للبحث عن الآمان سواء داخل أوطانهم أم خارجها. ولم تعد سوى نسبة ضئيلة من اللاجئين (1 في المائة) إلى ديارهم خلال السنوات الثلاثين الماضية. [2]
- يتسبب النزاع في تعطيل الإنتاج.
- يتسبب النزاع في تعطيل تدفقات الغذاء.
- جفاف مجرى الاستثمارات العامة والخاصة في إنتاج الغذاء وأنشطة التسويق.
- يؤدي النزاع إلى خسارة صريحة من خلال تدمير الأصول الغذائية والأصول المنتجة للغذاء [3]

المحور الثاني: الأمن الغذائي في ليبيا منذ بداية الأزمة إلى غاية ظهور جائحة كورونا19:

لقد تأثر الأمن الغذائي كثيرا منذ بداية الأزمة الليبية إلى ما بعد سقوط الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، وصولا إلى أزمة جائحة كورونا ، كما تدهور بشكل كبيرا واخذ منحى خطير فظهرت أزمات غذائية مست بالشعب الليبي وأدت إلى حالة انعدام الأمن الغذائي لمئات ألاف الأشخاص، وهذا سنتطرق إليه في هذا المحور من خلال النقاط التالية:

أولا: الأزمة الليبية

سنقوم في هذه النقطة بدراسة الأزمة الليبية وبوادرها وأسبابها والأطراف المتنازعة فيها وذلك من خلال:

1.ماهية الأزمة الليبية:

---

[1] - منظمة الصحة العالمية، الجوع في العالم يرتفع مجدداً بسبب النزاعات والتغير المناخي، بحسب تقرير جديد للأمم المتحدة، 15 أيلول/سبتمبر 2017 ، https://www.who.int/ar/news-room/detail/24-12-1438-world-hunger-again-on-the-rise-driven-by-conflict-and-climate-change-new-un-report-says، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/18/، الساعة 1:36.

[2] - منظمة الصحة العالمية، الجوع في العالم يرتفع مجدداً بسبب النزاعات والتغير المناخي، بحسب تقرير جديد للأمم المتحدة، 15 أيلول/سبتمبر 2017 ، https://www.who.int/ar/news-room/detail/24-12-1438-world-hunger-again-on-the-rise-driven-by-conflict-and-climate-change-new-un-report-says، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/18/، الساعة 1:56.

[3] - هذر العايدي، الغذاء والمياه والنزوح في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا (وانا)، ص16، http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/FoodWaterDisplacementArb_0.pdf، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/18، الساعة 03:56.

إن الثورة الليبية التي حدثت في منتصف شباط 2011 ،هي إحدى الثورات التي شهدتها فترة الربيع العربي، حيث أن هذه الثورة تأثرت إلى حدٍ كبير بالثورات العربية المجاورة التي سبقتها في كل من مصر و تونس، وتشابهت معها في الأسباب وفي العديد من العوامل المحركة التي كان أساس معظمها منطلقا من معاناة شعوب هذه الدول، وكان سببها الأكبر والأشد سوءا فساد أنظمتها السياسية الحاكمة وتماديها في سطوة الطغيان.[1]

رغم التشابه الكبير في الأسباب والمسببات بين الثورات الثلاث، إلا أن الثورة الليبية جاءت على شكل مختلف في العديد من الجوانب، وهذا ما يبدو جليا من خلال طبيعة البيئة التي تصاعدت فيها الثورة الليبية، حيث اتسمت الثورة الليبية بالتناقض الواضح بين حجم ما تملكه الدولة من موارد نفطية هائلة وواقع الحياة السيئة للغالبية العظمى من المواطنين الذي لا يقل اختلافا عما هو في الدول الفقيرة تماما

وكان من ابرز ما تميزت به الثورة الليبية عن ما سبقها من الثورات هو أيضا سرعة التحول من المسار السلمي إلى المسار المسلح، وما تزامن مع ذلك من مجازر دموية قاسية، استوجبت تدخل القوى الدولية من اجل حماية أرواح المدنيين. دخلت الثورة بعد سقوط النظام، على النقيض مما كان متوقعا، في مأزق كبير. وذلك نتيجة لغياب قواعد الدولة المؤسسية ذات الخبرة والتقاليد الراسخة، وأدى الوضع القائم آنذاك إلى بروز العديد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت عقبة رئيسية دون استمرار الثورة في طريقها نحو أهدافها المرجوة، التي كانت تمثل طموح الشعب في الحرية والعدالة والأمن وإرساء قواعد دولة القانون والمؤسسات[2] وكانت السبب الجذري في جنوح الثورة عن مسارها وتحولها إلى حربٍ أهلية دامية سحقت الهدف الأساسي للثورة تماما.[3]

وعقب قتل القذافي في أكتوبر 2011، تولي المجلس الوطني الانتقالي إدارة شؤون الدولة برئاسة الوزير السابق مصطفى عبد الجليل حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب في أغسطس 2012، حينها رفضت القوى السياسية الموالية للإخوان الانتخابات التي أجريت، ونشب صراع بين حكومة طرابلس وحكومة طُبرق حتى ديسمبر 2015 تاريخ توقيع اتفاق الصخيرات بإشراف أممي أفرز "حكومة وفاق وطني" تدير المرحلة الانتقالية لمدة ثمانية عشر شهراً، مع الاعتراف بمجلس النواب المنتخب الذي اعتمد من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أبريل 2016.

[1] - علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار2017/2011، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، أب 2018، عمان، الأردن، ص24.

[2] - علي محمد فرج النحلي، المرجع السابق، ص24.

[3] - المرجع نفسه، ص25.

غير أن الانقسامات والصراعات الداخلية سرعان ما عادت لتعصف بوحدة الصف الليبي، ولا سيما بعد اتضاح اتجاه حكومة الوفاق الداعم لتمكين التيارات الإسلامية المتطرفة، الأمر الذي دفع بالمشير خليفة حفتر في ديسمبر 2017 إلى الإعلان أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب قد انتهت صلاحيته بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة له، ومعه ولاية "حكومة الوفاق الوطني"، وبدأ من ثم في التحرك عسكرياً لمطاردة الجماعات المتطرفة الموالية لهذه الحكومة، وهو الصراع الذي اتسع وأخذ أبعاد إقليمية ودولية وما زال تداعياته إلى الآن[1].

2.أسباب الأزمة في ليبيا:

من بين أبرز واهم أسباب الأزمة الليبية ما يلي:

- ✓ يعد شكل النظام السياسي السابق في عهد القذافي أحد أهم أسباب الصراع الحالي، فقد كان النظام نمطا مختلفا وغريب عن باقي الدول، والذي كان دستوره "الكتاب الأخضر" الذي أصدر في عام 1975، والذي مثل حاجزا كبيرا بين الشعب وممارسة حقوقه السياسية. ومن ثم لم ينشأ لدى الشعب الليبي مفهوم الصراع السلمي على السلطة من خلال الانتخابات على سبيل المثال وغيرها من الآليات، و في ظل وجود السلاح لم تلجأ تلك الفئات إلا إلى القوة للحصول على السلطة.[2]
- ✓ غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي حكم ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها، وأحزابها،ومجتمعها المدني
- ✓ تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولاءتها.
- ✓ التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي
- ✓ تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة القذافي والملكية في ليبيا.

[1] - محمد خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، 24-يونيو-2020، http://trendsresearch.org/ar/insight/، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/16، الساعة 12:14.

[2] - إسلام محمد، الأزمة الليبية سيناريوهات الحل والصراع، ص4، https://www.academia.edu/10018936 ، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/16، الساعة23:12

- إسلام محمد، الأزمة الليبية سيناريوهات الحل والصراع، ص4، https://www.academia.edu/10018936 ، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/16، الساعة23:12.

✓ صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية.[1]

✓ غياب المصالحة الوطنية مع الأطراف المنتمية لنظام القذافي وإتباع سياسة الإقصاء من قبل السلطة وذلك وفقا لما سمي بقانون العزل السياسي والذي فاقم من تأزم الوضع السياسي ومن ثم الاجتماعي.[2]

3.أطراف الأزمة الليبية بعد سقوط نظام معمر القذافي:

الأطراف المعنية بالأزمة الليبية:

يتواجد في الأزمة الليبية عدة أطراف داخلية وأطراف إقليمية ودولية متعددة كالآتي:

أ. الأطراف الداخلية:

تتعدد الأطراف الداخلية في ليبيا وهي كالأتي:

- **في طرابلس:**

نجد حكومة الوفاق الوطني التابعة للمجلس الرئاسي برئاسة "فايز السراج"، والمجلس الأعلى للدولة (مخرجات اتفاقية الصخيرات الموقعة في 17 ديسمبر 2015)، والمجلس الأعلى عبارة عن هيئة استشارية في طرابلس أيضاً تتكون من (145) عضواً، يغلب عليهم ممثلون من الإخوان المسلمين وغيرها من الفصائل الإسلامية ومعهم المليشيات المسلحة ذات التوجه الإسلامي (فجر ليبيا)، ثم حكومة الإنقاذ برئاسة "خليفة الغويل" المنبثقة عن المؤتمر الوطني المنتهية ولايته والموالي لجماعة الإخوان[3]

المسلمين، وعادت هذه الحكومة لتفرض حضورها في أعقاب سيطرة الميليشيات الموالية لها على عدد من المقرات الحكومية التي إنتزعتها من سيطرة حكومة السراج.

- **في الشرق (طبرق):**

❖ مجلس النواب الليبي (البرلمان) برئاسة المستشار "عقيلة صالح" المعترف به دوليا، الذي انبثقت عنه.

❖ الحكومة المؤقتة برئاسة "عبد الله الثني.

❖ الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير "خليفة حفتر".

---

[1] - فريق الأزمات العربي، الأزمة الليبية إلى أين، مركز الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثالث عشر، آذار 2017، ص13، http://mesc.com.jo/CrisesTeamReports/13.pdf، اطلع عليه بتاريخ 17 /2020/07، الساعة 02:13 .

[2] - - إسلام محمد، المرجع السابق، ص4، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/17، الساعة18:12.

[3] - سيد غنيم، تطورات الأزمة الليبية...وشرق المتوسط، http://igsda.org/2019/12/27/، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/17، الساعة 19:36.

❖ بقايا داعش والجماعات الإرهابية الموالية لها مثل "أنصار الشريعة، ومجلس شورى الإسلام"، فضلاً عن بعض من تنظيم القاعدة.[1]

ب. الأطراف الإقليمية:

من الأطراف الإقليمية التي لها دخل في الأزمة الليبية نجد:

- **جمهورية مصر العربية:**

تدعم البرلمان الليبي والمشير حفتر، بهدف حماية حدودها، وعدم قيام حكومة تضم جماعات الإخوان المسلمين، وما يترتب على ذلك من مخاطر الدعم التركي للإخوان.

- **الإمارات العربية المتحدة:**

تشاطر مصر قلقها وخشيتها من الجماعات الإسلامية المتطرفة في ليبيا، وتدرك أخطارها على استقرار المنطقة والإمارات، وخصوصاً بعد تجربتها مع حركة الإصلاح على أراضيها، وبذلك تكون داعمة للبرلمان الليبي والمشير حفتر.

- **المملكة العربية السعودية:**

عملت في البداية على دعم جبهة مصر والإمارات، لكن بسبب موقفها من الحرب على النظام في سوريا، تراجعت بعض الشيء، ثم أخذت الجانب الحيادي.

- **دولة قطر:**

عملت على دعم الأطراف الأخرى، مثل جبهة طرابلس العاصمة، كحكومة الوفاق أو البيان المرصوص أو المؤتمر العام، لكونها تدعم التيارات الإسلامية المتشددة أينما وجدت، مثلما دعمت كلاً من داعش وحركة أحرار الشام في سوريا.

ج. الأطراف الدولية:

تركيا: تشترك مع السياسة القطرية، وتزيد عليها إصرارها على توظيف المزيد من القوة عند الجماعات الإسلامية المتشددة، لمدّ نفوذها وتوسعها خارج إقليمها (كما يحلم إردوغان العثماني)، وبالتالي الضغط على مصر، خصمها اللدود، وتهديد الجنوب الأوروبي بورقة اللاجئين. وقد نجح إردوغان في خلق توازن بين طرفي الصراع الأساسيين السراج وحفتر.[2]

[1] - سيد غنيم، تطورات الأزمة الليبية...وشرق المتوسط، http://igsda.org/2019/12/27/، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/17، الساعة 19:586.

[2] - انس الراهب، خفايا الازمة الليبية، حزيران 5، https://www.almayadeen.net/articles/blog/1402428/، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/17، الساعة 20:14

الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي خاصة دول 3E (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) بالإضافة إلى إيطاليا والمتضررين من أزمتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب.[1]

ثانيا:تأثير الأزمة الليبية على الأمن الغذائي في البلاد قبل وخلال ظهور جائحة فيروس كورونا *19*:

لقد كان لازمة جائحة كورونا 19 تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي في ليبيا وهذا لتزامنه مع الأزمة المسلحة الليبية التي كانت تؤثر هي كذلك على هذا الأخير قبل وخلال الجائحة ولهذا سنتطرق في هذه النقطة إلى ما يلي:

***1*.تأثير الأزمة الليبية على الأمن الغذائي في البلاد قبل ظهور جائحة فيروس كورونا *19*:**

الصراعات المسلحة والحروب الأهلية تلقي بظلالها على الوضع الغذائي والزراعي في أكبر 4 دول زراعية عربية، حيث تعاني نسبة كبيرة من أفراد شعوب هذه الدول من نقص حاد في الغذاء، ويجعلها في حاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية العاجلة.

ووفقا لتقرير لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية بشأن توقعاتها للإنتاج الزراعي عام 2017، فإن تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية فيها، نتيجة الحروب والصراعات المسلحة وانعدام الأمن والاستقرار فيها، أدى إلى ارتفاع كبير في أعداد الناس الذين يحتاجون إلى الإغاثة العاجلة والمعونات الإنسانية.

في ليبيا، فقد بلغ عدد السكان الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة نحو 400 ألف نسمة، ويفاقم تدفق اللاجئين والمهاجرين بالإضافة إلى النازحين جراء الصراعات المسلحة على الوضع الغذائي في البلاد. وأشارت تقارير إلى نقص حاد في المواد الغذائية الرئيسية (القمح والخبز والطحين والزيت والحليب وأغذية الأطفال) في جنوب البلاد وشرقها.

المفارقة أن ليبيا تملك صندوقاً سيادياً قيمته تناهز الـ 66 مليار دولار واحتياطياً من الذهب يبلغ 116.6 طن. لكن الحرب التي تشق البلاد منذ 2011، في أعقاب إسقاط نظام معمر القذافي، أدت إلى تدهور الأوضاع على كل المستويات.

[1] -سيد غنيم، المرجع السابق، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/17، الساعة 22:34.

وأشار تقرير الفاو إلى أن ما يقرب من نصف البلدان الـ41، التي تعاني من اضطرابات مدنية أو نزاعات كاملة، تحتاج إلى مساعدات غذائية خارجية في حين أن بعضها يواجه ضغوطاً شديدة على الموارد بسبب التدفق الكبير للاجئين من البلدان المجاورة التي تعاني من الاضطرابات.

وأعلنت منظمة الأغذية والزراعة الدولية في نوفمبر 2018 تخصيص صندوق الأمم المتحدة للطوارئ بربع مليون دولار لمساعدة ليبيا في التصدي للأمراض الحيوانية المعدية للإنسان.

من جانبه،قال المتحدث باسم برنامج الغذاء العالمي هيرفيه فيرهوسل، إن انعدام الأمن الغذائي في ليبيا لا يزال يشكل تحدياً بسبب تعطل السوق، وانخفاض إنتاج السلع الغذائية.

وأوضح فيرهوسل أن سبل المعيشة والوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية قد تأثر جراء النزاع في ليبيا، ما دفع بتبني استراتيجيات سلبية للتكيف مع الوضع، مثل خفض عدد الوجبات اليومية، والحد من النفقات غير المتعلقة بالغذاء، لاسيما الصحة والتعليم.[1]

وأشار فيرهوسل إلى تضاؤل الواردات الغذائية في ليبيا خلال العام الماضي، مفسراً ذلك "بمحدودية" الوصول إلى الموانئ، وصعوبة الطرق، لافتاً إلى ارتفاع أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز ودقيق القمح، بما يصل إلى 200%، مقارنة بمستويات ما قبل الصراع[2]

ووفقًا لما ورد في تقرير نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2020، يحتاج 897 ألف شخص إلى المساعدات الإنسانية. ويحتاج 317 ألف شخص من بين هؤلاء إلى المساعدات الغذائية [3]

2.تأثير الأزمة الليبية على الأمن الغذائي في البلاد خلال ظهور جائحة كورونا 19 :

يشكّل النزاع وجائحة كوفيد-19 تهديدًا كبيرًا للحياة في ليبيا، حيث يعرّضان صحة وسلامة جميع سكان البلد إلى خطر.

ومنذ بداية النزاع قبل تسع سنوات، تعرّض ما يقرب من 400 ألف ليبي للتشريد، نصفهم تقريباً خلال العام الماضي، أي منذ بدء الهجوم على العاصمة طرابلس.

---

[1] - رامي التلغ، الأمن الغذائي في ليبيا.. ضحايا التجاذب السياسي رهن المساعدات الدولية، 21جويلية 2018، https://www.afrigatenews.net/article/، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/18، الساعة9:17.

[2] - رامي التلغ، الأمن الغذائي في ليبيا...معركة على هامش كورونا، 2020/04/15، https://www.afrigatenews.net/article/، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/18، الساعة 12:56.

[3] -برنامج الأغذية العالمي، ليبيا،https://ar.wfp.org/countries/libya، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/18، الساعة 17:10.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، بما في ذلك من جانب الأمين العام للأمم المتحدة، فإن الأعمال العدائية لا تزال مستمرة بلا هوادة، مما يعيق إتاحة وتوزيع الإمدادات الإنسانية الحرجة. ويواجه العاملون في المجال الإنساني تحديات شائكة يوميا في أدائهم لمهمتهم. وفي آذار/ مارس 2020، أبلغ الشركاء في المجال الإنساني عمّا مجموعه 851 قيدًا مفروضا على حركة العاملين في المجال الإنساني والمواد الإنسانية داخل ليبيا وإليها.

ويعدّ وضع العديد من المهاجرين واللاجئين مثيراً للفزع بشكل خاص. فمنذ بداية هذا العام، اعتُرض أكثر من 3 200 شخص في البحر وأُعيدوا إلى ليبيا. وفي حين ينتهي المطاف بالعديد من هؤلاء في أحد مراكز الاحتجاز الأحد عشر الرسمية، فإن آخرون يُنقلون إلى مرافق أو مراكز احتجاز غير رسمية يتعذّر على المجتمع الإنساني الوصول إليها. وقد أكّدت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً أن ليبيا ليست ميناءً آمناً وأن الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر ينبغي ألا يتم إرجاعهم للاحتجاز التعسفي.

ولا يزال النساء والأطفال يرزحون تحت وطأة النزاع المسلح المندلع في ليبيا: فخلال العام الماضي، تحققت الأمم المتحدة من 113 حالة من الانتهاكات الجسيمة، كان من بينها حالات قتل وتشويه لأطفال، وهجمات على مدارس ومرافق صحية. وما زالت المستشفيات والمرافق الصحية تتعرّض للقصف، مما يزيد من تعطيل النظام الصحي الذي يعاني من الهشاشة أصلا في ليبيا. ومنذ بداية العام، نُفّذ ما لا يقل عن 15 هجوماً أسفرت عن تدمير مرافق صحية وسيارات إسعاف وإصابة عاملين في مجال الرعاية الصحية. وتعد هذه الهجمات انتهاكًا صارخًا للقانون الإنساني الدولي، بل أفظع من ذلك في ظل جائحة كوفيد-19

فظهور فيروس كورونا في ليبيا يشكّل ضغطًا إضافيا على النظام الصحي المرهق أصلا، كما أنه يهدد حياة أكثر الفئات ضعفاً في البلاد. وحتى 13 أيار/ مايو، سُجلت 64 حالة إصابة مؤكدة بمرض كوفيد-19، من بينها ثلاث حالات وفاة، في مختلف مناطق البلد. ويعدّ ذلك مؤشراً على وجود انتقال [1]

محلي للعدوى في أوساط المجتمع. ومن المحتمل جدا أن تزداد حدة تفشي المرض.

إنّ الأمن الغذائي، الذي يشكل تحديًا بالفعل، معرّض للخطر بسبب تفشي مرض كوفيد-19 وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية على الأسر الليبية. وتُظهر آخر تقييمات السوق أن معظم المدن تعاني من نقص في المواد الغذائية الأساسية تتخلله زيادة في الأسعار. ويؤثر التوافر المحدود للسلع في السوق وارتفاع أسعارها على الخطط

[1] - منظمة الصحة العالمية، بيان مشترك بشأن ليبيا، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 13مايو 2020، https://www.who.int/ar/news-room/detail/20-09-1441-joint-statement-on-libya، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/19، الساعة 00:14

القائمة، فضلاً عن تعطل سلسلة الإمداد. ومن الضروري مواصلة دعم الأمن الغذائي في البلد حتى لا تتفاقم هذه الأزمة الصحية وتتحول إلى أزمة غذائية.

ونحث جميع أطراف النزاع على حماية مرافق الإمداد بالمياه الحيوية. ونشعر بجزع بالغ من استهداف مرافق المياه عمداً أو تعرّضها لهجمات عشوائية، مما يؤثر على الآلاف من النساء والأطفال ويقوض الجهود الرامية إلى تنفيذ التدابير الأساسية للوقاية من الفيروس، مثل غسل اليدين.[1]

خاتمة:

تعددت النزاعات المسلحة الداخلية في القرن العشرين ومنها النزاع الليبي الذي بدا منذ تسع سنوات، والذي كان في البداية سلميا وكان الهدف منه تغيير النظام بطريقة سلمية.

لكن حتى بعد سقوط النظام السابق لازال النزاع قائم في ليبيا وتطور من سلمي إلى مسلح دامي، هذا النزاع الذي اثر كثيرا على الأمن القومي للبلاد وخاصة الأمن الغذائي لذي أصبح مهددا جدا وهذا بسبب تزايد أعداد المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وتزامن هذا النزاع المسلح مع مشكلة أخرى يعاني منها العالم اجمع ألا وهي جائحة فيروس كورونا 19 التي اجتاحت العالم فازدواجية النزاع والجائحة جعل الأمن الغذائي الليبي في وضع أسوء مما كان عليه في وقت النزاع فقط.

النتائج والتوصيات:

لقد خلصنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكر منها:

أولا: النتائج

1. النزاعات المسلحة تهدد الأمن والسلم الدوليين.
2. لقد أولت الشريعة الإسلامية اهتماما بالغا بالأمن الغذائي.
3. للنزاع علاقة وطيدة في انعدام الأمن الغذائي للدول.
4. استمرار النزاع المسلح في ليبيا اثر بشكل بالغ في الأمن الغذائي للبلاد.

[1] - منظمة الصحة العالمية، بيان مشترك بشأن ليبيا، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 13مايو 2020، https://www.who.int/ar/news-room/detail/20-09-1441-joint-statement-on-libya، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/19، الساعة 00:49.

5. تزامن جائحة كورونا19 والنزاع المسلح في ليبيا زاد من حالة انعدام الأمن الغذائي للعديد من الأشخاص.

ثانيا: التوصيات:

1. ضرورة وقف النزاع المسلح في ليبيا.
2. زيادة الأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تعنى بالأمن الغذائي في ليبيا.
3. ضرورة إيجاد حلول جدية وليست ترقيعية من اجل توفير الأمن الغذائي للمواطنين الليبيين.

قائمة المراجع:

اولا: الكتب

1. إيمان ترامبط، تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2017
2. طلعت جياد لجي الحديدي، دراسات في القانون الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،

ثانيا: الرسائل والمذكرات:

3. بن عيسى زايد، التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه علوم، تخصص: القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016.
4. قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر-، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار –عنابة-، الجزائر، 2012/2011.
5. علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2017/2011، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، أب 2018، عمان، الأردن.

المقالات والمنشورات:

6. رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 13/2015 .
7. صادق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الآمن الغذائي، الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2008/02/27.

8. يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد:38، جوان 2018.

مواقع الانترنت:

9. إسلام محمد، الأزمة الليبية سيناريوهات الحل والصراع، ص4، https://www.academia.edu/10018936 .
10. انس الراهب، خفايا الأزمة الليبية، حزيران 5، https://www.almayadeen.net/articles/blog/1402428/، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/17
11. برنامج الأغذية العالمي، ليبيا، https://ar.wfp.org/countries/libya.
12. محمد خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، 24-يونيو-2020، http://trendsresearch.org/ar/insight/
13. منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، السلام والأمن الغذائي الاستثمار في القدرة لتوفير سبل عيش ريفية مستدامة وسط النزاعات http://www.fao.org/3/a-i5591a.pdf.
14. منظمة الصحة العالمية، الجوع في العالم يرتفع مجدداً بسبب النزاعات والتغير المناخي، بحسب تقرير جديد للأمم المتحدة، 15 أيلول/سبتمبر 2017 ، https://www.who.int/ar/news-room/detail/24-12-1438-world-hunger-again-on-the-rise-driven-by-conflict-and-climate-change-new-un-report-says
15. منظمة الصحة العالمية، بيان مشترك بشأن ليبيا، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 13مايو 2020، https://www.who.int/ar/news-room/detail/20-09-1441-joint-statement-on-libya،
16. رامي التلغ، الأمن الغذائي في ليبيا.. ضحايا التجاذب السياسي رهن المساعدات الدولية، 21جويلية 2018، https://www.afrigatenews.net/article/
17. رامي التلغ، الأمن الغذائي في ليبيا...معركة على هامش كورونا، 2020/04/15، https://www.afrigatenews.net/article/.
18. سيد غنيم، تطورات الأزمة الليبية...وشرق المتوسط، http://igsda.org/2019/12/27/،
19. هذر العايدي، الغذاء والمياه والنزوح في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا (وانا)، http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/FoodWaterDisplacementArb_0.pdf.

تحديات وباء "كورونا" في الدول العربية
القدرة ، والتكيف ، والاستجابة

Corona epidemic challenges in the Arab countries
Capacity, adaptation, and response

د. يحيى حسين زامل
باحث من العراق

- **الملخص** :

يهتم موضوع البحث بتحديات وباء "كورونا" في الدول العربية والمغاربية ، ولا سيما من جانب "الأمن الغذائي"، وما يشكله من تهديد مباشر لحياة المجتمعات والشعوب ، ومعرفة القدرات التي تمتلكها هذه الدول في مواجهة هذه التحديات، وإجراءات تكيفها من خلال "التأثير" و"الاستجابة" للخلاص من هذه الأزمة الصحية والغذائية الكبيرة، من خلال صياغة نظرية "تكامل القدرات المتعددة" ، التي تعالج هذه الاشكالية، وتساندها معا لمواجهة التحديات التي تواجه هذه الدول، وتحقيق أمنها الغذائي وتأمين اكتفائها الذاتي .

كلمات مفتاحية: 1- القدرة، 2-التكيف، 2- التحدي، 3 – الاستجابة، 4- الاكتفاء الذاتي، 5 – الأمن الغذائي.

Abstract :

The topic of the study is concerned with the challenges of the "Corona" epidemic in the Arab and Maghreb countries, especially on the part of "food security", and the direct threat it poses to the lives of societies and peoples, and knowledge of the capabilities that these countries possess in facing these challenges, and measures to adapt them through "influence" and "Response" to get rid of this great health and food crisis, by formulating a theory of "integration of multiple capabilities", which addresses this problem and supports them together to meet the challenges facing these countries, achieve their food security and secure their self-sufficiency.

Key words: 1- Capacity, 2- Adaptation, 2- Challenge, 3- Response, 4- Self-Sufficiency, 5- Food security.

المقدمة :

إن تحديات وباء "كورونا" في الدول العربية، فضلا عن الدول المغاربية، التي تشكل معاً ثقافة وهوية مشتركة تربط فيما بينها، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبشكل خاص بموضوع "الأمن الغذائي"،إنما هي تحديات خطيرة في زمن تفشي وباء "كورونا"، الذي ضرب دول العالم برمته،وأحال تقاربه إلى تباعد، وهدد وجوده الأمني والغذائي والحياتي بشكل خطير.

ولكن في نفس الوقت هناك قدرات وامكانيات كبيرة في هذه الدول– أقصد العربية والمغاربية- لو تم استثمارها بشكل صحيح، من خلال آليات التكيف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ثم الاستجابة لهذه التكيفات لأصحبت تلك الدول في مصاف الدول المتقدمة، ولحققت"الأمن الغذائي"، فضلا عن "الاكتفاء الذاتي" لشعوبها ومجتمعاتها بشكل سلس ومرن .

إن الهدف من موضوع البحث هو تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الدول العربية في أزمة وباء "كورونا"، ومعرفة القدرات التي تمتلكها الدول العربية في مواجهة هذه التحديات. كما أن أهمية الموضوع ترجع إلى كونه يوضح لنا الطرائق أوالمناهجالتي يمكن أن تسلكها تلك الدول، في الخلاص من هذه الأزمة والإشكالية المهددة للوجود البشري، فضلا عن مخرجات هذا البحث، لتكون لنا خريطة طريق في ظل هذه الأزمات والاشكاليات الاجتماعية والثقافية والإنسانية .

ويمكن أن نصوغ عدة تساؤلات في هذا البحث، منها :

1- هل تواجه الدول العربية تحديات كبيرة، يمكن أن تشكل خطراً عليها، في أوقات الأزمات والأوبئة؟
2- هل للدول العربية قدرات، يمكن من خلالها تجاوز هذه الأزمات الأمنية والغذائية والصحية ؟
3- هل يمكن للدول العربية من خلال آليات التكيف والاستجابة من تجاوز هذه الأزمات الوجودية الخطيرة ؟

– أولاً : التحديات الوبائية .. وراهن البلدان العربية :

تواجه الدول العربية تحديات كبيرة راهنة ومستجدة، مع تصاعد تفشي وباء "كورونا" بين سكانها، وما تخلفه هذه التفشيات من أزمات اقتصادية واجتماعية وصحية وغذائية، ناتجة عن انتشار هذا الوباء، إذ عطلت هذه الأزمة الوبائية الحياة الاجتماعية والتجارية والاقتصاديةوالتعليمية والدينية، وفرضت التباعد الجسدي(*)،والحظر

(*) بدأت منظمة الصحة العالمية في استعمال مصطلح "التباعد الجسدي"، بدلا من " التباعد الاجتماعي " ، بعد أن ادى الى سوء فهم وتم تفسيره على انه تغيير شكل العلاقات مع الناس أو الانفصال عن الأسرة والأصدقاء ،وتم تغيير هذا المصطلح من أجل التأكيد على أنه يجب الحفاظ على التباعد الجسدي بينما نستمر في التواصل الاجتماعي مع الأسرة والأصدقاء.

الصحي والحجر المنزلي،وكشفت العجز والضعف في الجوانب الصحية والغذائية في بلداننا العربية، وكذلك أغلقت إجراءات الحظرالمنافذ الحدودية وجمدت عمليات الاستيراد، ومنعت نقل البضائع بين المدن، وقدربعض المراقبين خسائر هذهالاجراءات بمئات الملايين من الدولارات، الأمر الذي قلص دخول المواطنين وأضعف قدراتهم الشرائية، وجعلهم في تحد أمني غذائي حقيقي .

ولعل أبرز التحديات التي تتعرض لها الدول العربية، هي :

1- التحدي الصحي: وما يشكله هاجس الموت والحياة في الشخصية العربية، والتهديد المباشر من "فايروس" لا يرى بالعين المجردة.

2- التحدي الاجتماعي: وما تركه هذا الوباء من تأثير على الأسرة، وازدياد العنف الأسري، وزيادة نسبة الطلاق.

3- التحدي الثقافي: وما غيّره هذا الوباء من ثقافة وعادات وتقاليد وآداب المجتمعات والشعوب العربية.

4- التحدي التعليمي: وما سببه من تعطيل التعليم، والذهاب الى "التعليم عن بعد".

5- التحديالاقتصادي: وما تركه الحظر الصحي والوبائي من توقف حركة الموانئ والمطارات والقطارات، وهبوط أسعار النفط والعملات والبورصات.

6- التحدي الغذائي: وما كشفه من عجز في اكتساب الأمن الغذائي، وسد الحاجة الغذائية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ولعل التحدي الأخير - الغذائي – من أهم التحديات في أزمة وباء "كورونا"، والذي أحدث ما يسمى بـ "الفجوة الغذائية"، والتي تتصف بالتأرجح من سنة لأخرى، بسبب التعثر في الإنتاج الزراعي، وحجم الاستهلاك العربي، وتقلبات اسعار السلع الغذائية في العالم. إذتعاني الدول العربية من "فجوة غذائية" حادة منذ بداية التسعينات، وأصبح استيراد الغذاء عبئا ثقيلاً يضاف إلى معظم الموازنات المالية العربية، ويستنزف جزءاً كبيراً من الدخل القومي العربي.

واشار تقرير السنة الماضية أن هناك ثلاثة عوامل وراء الاتجاهات الأخيرة التي تؤثر في الأمن الغذائي والتغذية بطرق متعددة، والتي تشكل تحدياً أمام حصول الأفراد على الأغذية (النزاعات، وتغير المناخ، والتباطؤ الاقتصادي). وبعد دراسة متعمقة لدور النزاعات في تقرير عام 2017، يركز هذا الجزء من تقرير عام 2018 على دور تغير المناخ- وبتحديد أكثر، على تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى([1]). بينما يضاف

[1])منظمة الأغذية والزراعة في الامم المتحدة ، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018: بناء القدرة على الصمود في وجه ، سلسلة حالة العالم ، ص38

اليوم عاملا رابعاً إلا وهو وباء "كورونا"، الذي شل الحياة، وأوقف العجلة الاقتصادية والتجارية، وفرض على السكان حظراً أمنياً وصحياً كبيراً .

إن هذه الظروف الراهنة وضعت الدول العربية على المحك، وغيّرت من أسلوب حياتهم بلا استثناء، وانفلت أكثر التجمعات الاجتماعية، في الافراح والتعازي وكثير من المناسبات الدينية والثقافية والرياضية، وبرغم رسوخ العادات التقاليد في الثقافة العربية، على مستوى الأسرة والقرابة والأصدقاء التي تعد علاقات حياتية مهمة جداً، بحسب الثقافة والتعاليم الإسلامية، إلا إنه تغير نمطها،وأصبحت العادات أمام تحد كبير، أطاح هذا "الوباء" بأكثر تفاصيل هذه التقاليد الراسخة.

– ثانياً :القدرات (***Ability's***): الترويض والتطويع والقدرة على الاحتواء

يتصور أغلب الناس أن القدرات البشرية محدودة، ولا يمكن أن تتجاوز الكثير من الأزمات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولكن اثبتت التجارب السابقة أن القدرات البشرية كبيرة،ويمكنها أن تحل الكثير من الأزمات والمشاكل التي تواجه البشرية، ولا شك أن الإنسان الذي وصل إلى الفضاء، وتوصل في ثورة اتصالية ومعلوماتية عملاقة وجعل من العالم قرية صغيرة، قادر على تجاوز أكبر الأزمات بشيء من التخطيط والتنفيذ العلمي والمعرفي المدروس .

وتعني "القدرة" في العلوم الانسانية : مقدرة المرء الفعلية على أنجاز عمل ما، أو التكيف في العمل بنجاح، وتتحقق بأفعال حسية كانت أو ذهنية، وقد تكون فطرية أو مكتسبة([1]). وهناك أيضاً "القدرة المعرفية": وهي جملة من الإمكانات والعمليات المعرفية التي يمتلكها الفرد، لإدراك وفهم العلاقات بين الأشياء والأحداث، وكذلك إصدار الأحكام وتقييم المواقف الحياتية. ويرى العديد من الباحثين أن مثل هذه "القدرات" هي وسائل الفرد للتعلم واكتساب المعرفة، واستعمالها في حل المشكلات والتحكم في البيئة التي يعيش فيها، والتكيف مع الظروف والأحوال والشروط لتلك البيئة. وأما كيفية قياس القدرة المعرفية العامة : فيمكن أن يتم ذلك من خلال العديد من الوسائل والأدوات، إلا أن أكثرها شيوعاً واستعمالاً ما يعرف باختبارات القدرة المعرفية العامة، وتأخذ هذه الاختبارات أشكالاً وأنواعاً مختلفة من حيث محتواها وطبيعة الأسئلة، وطريقة الإجابة، وغير ذلك من الخصائص التي تميز كل نوع من هذه الاختبارات([2]).

وتنقسم "القدرات"، إلى أربع أقسام رئيسة، هي:

---

[1]) أحمد خورشيد النورجي :مفاهيم في الفلسفة والاجتماع ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط1، عام 1990 ، ص 204 .

[2]) د. أمل عائض يحيى القحطاني : القدرة المعرفية العامة ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ط2 ، عام 2017 ،ص 8 .

1-**القدرة اللفظية** (Verbal Ability) :هي القدرة على فهم معاني الكلمات واستعمالها بفاعلية، وفهم العلاقات بينها، والمعاني المتضمنة في جملة، أو فقرة، أو نص مكتوب .

٢- **القدرة الكمية** (Numerical Ability):وهي قدرة الفرد على التعامل مع معالجة المعلومات الكمية.

3- **القدرة الاستدلالية** (Logical Reasoning): وهي القدرة على التفكير المنطقي، من خلال تطبيق قواعد الاستدلال الاستنباطي والاستقرائي؛ على البيانات أو المعلومات الرمزية المجردة (abstract)، أو المعنوية (semantic)، للتوصل إلى استنتاجات بشأنها .

4- **القدرة المكانية** (Spatial Ability): وتمثل القدرة على التفكير البصري، باستعمال الصور والأشكال الهندسية، والقدرة على تصور الرسومات والأشكال ثنائية البعد، على كونها أجسام ثلاثية البعد([1]).

ومن مجموع هذه القدرات يمكن النظر إلى الأزمة أو المشكلة، واستدراك طريقة حلها من خلال الآليات اللغوية والمفاهيمية، واحصاء واستبيان قيمها ومعدلاتها الكمية والنوعية، فضلا عن طريقة النظر الاستدلالية (استقرائية / استنباطية) للوصول للصورة الكلية المجسمة والمتمظهرةفي ابعاد ثلاثة .

ويرى "إدوارد لي ثورندايك"(Edward Lee Thorndike) (1874-1949)، من خلال نظريته "نظرية العوامل المتعددة"، بأن العمل العقلي ينبني على عدد كبير من القدرات المستقلة استقلالاً تاماً والمتخصصة تخصصاً كاملاً، ولذلك تبدو نظريته ذرية،وتقسم الذكاء الى جزئيات عديدة، تأخذ شكل الوصلات العصبية على النحو الذي وصله في نظريته للتعلم ،ولكي نفهم وجهة نظر "ثورندايك" هذه، نذكر أنه ينتمي الى المدرسة السلوكية، ولذلك هو يسلم بأن ثنائية (المثير –الاستجابة)، هي الأساس في تفسير السلوك . بمعنى أن حدوث "الاستجابة" تتوقف على "المثير" الذي يستدعيها ، فلكل مثير استجابة خاصة به تحدث عندما يظهر المثير المعين. ويرى "ثورنديك" أن الكائن الحي يولد وهو مزود بعدد غير محدود من هذه الروابط، التي تربط بين مثيرات معينة في البيئة، وبين استجابات خاصة بها عند الكائن الحي([2]). ويقسم "ثورنديك" الذكاء إلى ثلاثة أقسام .

---

[1]) د. أمل عائض يحيى القحطاني : المرجع نفسه ، ص 9 .

[2])د. ابراهيم وجيه محمود : القدرات العقلية ، دار المعارف ، القاهرة ، عام 1985 ، ص90 .

1- **الذكاء المادي أو الميكانيكي**: الذي يشير الى القدرة على معالجة الاشياء المادية أو الموضوعات المادية مثل المهارات اليدوية .

2- **الذكاء المجرد:** وهو القدرة على فهم ومعالجة الافكار والمعاني والرموز والمجردات.

2-**الذكاء الاجتماعي** : وهو القدرة على فهم الاخرين والتعامل معهم.

ويمكن ربط القدرات السابقة، مع أنواع الذكاءاتالتي تلتها، لإنتاج قدرات مستجدة، تعالج الأزمة أو المشكلة ، من خلال (مثير) مثل "الوباء"، وتحقيق (الاستجابة)من خلال تكييف القدرات الموجودة والآتية :

1-**القدرات النفطية:** إذ تتوفر القدرات النفطية الكبيرة في العديد من الدول العربية، ولذلك تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط؛ أوابك، (Organization of Arab Petroleum Exporting Countries اختصاراً: (OAPEC)، عام 1968م. وتضم (الكويت، والسعودية وليبيا، والجزائر وقطر، والإمارات والبحرين، والعراق، وسوريا، ومصر، وتونس)، ليصبح عدد الأعضاء إحدى عشرة دولة عربية، وتنص المادة السابعة من اتفاقية إنشاء المنظمة والمتعلق بشروط قبول انضمام أعضاء جُدد في المنظمة، على "أن يكون البترول هو المصد رالرئيس والأساس لدخله القومي".وهدف المنظمة هو تعاون الدول الأعضاء فيما بينهم في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وفي مجال استخراج النفط، وتوثيق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال، وتوحيد جهود الأعضاء لتأمين وصول النفط إلى الأسواق بشروط عادلة ومعقولة.

وعلى هذا الاساس يمكن أن يكون النفط من أهم القدرات في الدول العربية، التي لو تم استغلالها بصورة صحيحة وسليمة، ستكون بلا شك في مصاف الدول المتقدمة، التي تنافس الاقتصاديات العالمية الكبرى.

2-**القدرات المائية** : إذ تمتلك الدول العربية قدرات مائية كبيرة، من خلال الأنهار الرئيسة وروافدها، مثل: (نهر النيل في جمهورية مصر العربية، وهو أطول نهر في العالم، ونهرادجلة والفرات في جمهورية العراق، ونهر الأردن في المملكة الأردنية الهاشمية، ونهرا البردىوالعاصي في الجمهورية العربية السورية،ونهر الليطاني في الجمهورية اللبنانية، ونهر المجردة في الجمهورية التونسية، ونهر الشليف في الجمهورية الجزائرية،ونهر الملوية في المملكة المغربية)، فضلا عن المياه الجوفية والبحيرات الطبيعية والصناعية.

3-**القدرات البشرية:** يتكون الوطن العربي من (22) دولة واقعة في شبه الجزيرة العربية، وفي شمال أفريقيا، وفي الشرق الأوسط، وتقع هذه البلاد بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، ويبلغ عدد السكان في

الدول العربية، حوالي (423,400,000) مليون نسمة، تبدأ بـ "جمهورية مصر العربية"، وتنتهي بـ " جمهورية جزر القمر" وهذه اعداد بشرية كبيرة تنافس القارات الاخرى.

4-**القدرات الزراعية (الغذائية):** إذ تمتلك البلدان العربية قدرات زراعية كبيرة، من حيث التربة الصالحة للزراعة ووفرة المياه للري والسقي، فضلا عن الأمطار التي تعتمد عليها بعض المزروعات الديمية، وهناك العديد من الصادرات الزراعية العربية، فيما بينها، وبين الأقطار الأخرى البعيدة نسبياً .

5-**القدرات البحرية** : تقع الدول العربية في وسط العالم، ويشكل بعضها ممراً مائياً وعالمياً، كما في قناة السويس، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي، والبحر الأحمر، مما يجعل منها ذات أهمية بحرية كبيرة .

6-**القدرات التجارية:** تمتلك الدول العربية قدرات تجارية كبيرة، ويجري تبادل تجاري كبير بين الدول العربية، والبلدان الاقليمية المجاورة، من خلال منتوجاتها الزراعية والصناعية والطبيعية، وبحكم احتكاكها فيما بينها، وبين الدول المجاورة.

7-**القدرات العلمية والمعرفية:** تنتشر الكثير من المراكز والجامعات العلمية العربية، ويشتهر الإنسان العربي في العالم بكفاءته وعلميته، لذلك تستقطبه أكثر بلدان العالم، وتوفر له الكثير من المغريات المادية، لتغري العقول العربية والكفاءات العلمية بالهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، بسبب عدم تقدير هذه القدرات العلمية في بلدانها .

ورجوعاً إلى "نظرية العوامل المتعددة"، نصوغ فرضية "تكامل القدرات المتعددة"، إذ بنمو هذه القدرات معا، وتساندها معاً، وتظافرها معاً، يمكن مواجهة أكبر التحديات التي تواجه البلدان العربية، سواء كانت تحديات وبائية صحية، أو غذائية، وعلى كافة الأصعدة .

وتستند تقييم القدرات التنظيمية الشاملة الى مفهوم التنمية البشرية المتكاملة والإطار ذي الصلة ، ويتيح كل من التنمية البشرية المتكاملة وأداة تقييم القدرات التنظيمية الشاملة الترويج، لفهم المبادئ التعليمية الاجتماعية وتطبيقها في إطار المساعدة الإنسانية والتنموية، وينظر مفهوم التنمية البشرية المتكاملة الى العالم على أنه مكان يتمكن فيه كل الأشخاص من تلبية حاجاتهم الأساسية وتحقيق كامل قدراتهم والعيش بكرامة في مجتمع عادل وسلمي.أما إطار التنمية البشرية المتكاملة فيرى المجتمعات من منظار البنى والأنظمة: أي الموجودات والمخاطر التي تشمل الخضوعات والدورات والنزاعات، وتؤمن هذه المكونات الخمسة مخططا لإجراء مراجعة تنظيمية لأداة تقييم القدرات التنظيمية الشاملة([1]).

[1])جوف هنريشودايفيد ليج وكاري ميلر : دليل المستخدم من أجل تنمية بشرية متكاملة، 2008 ، الفصل2 ، ص2 .

ويتطلب الخروج من المأزق الغذائي جهودا عربية جادة على طريق التكامل في جميع الأصعدة، وبالذات الصعيد الزراعي، إلا أن جهود التكامل العربي مازالت تنقصها الإرادة السياسية وحكومات مسؤولة ، وقوى ناشطة لتحقيق هذا الهدف الذي أصبح المخرج الوحيد للوطن العربي من الأزمات؛ التي يعاني منها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وقد آن الأوان لإحداث تحولات سياسية جذرية تكرس الديمقراطية، وتفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية، في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية، وفي طرق تنفيذها ومتابعتها([1]).

إن "القدرة" في مواجهة تحديات الازمات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ تعد سبيلاً للخلاص من هذه الازمات، التي تردي بالمجتمعات وتهلكها، فإن تمكنت قدرات ذلك المجتمع من تخطي الأزمة، من خلال آليات التكيف، ومن ثم الاستجابة الايجابية والكاملة،فحتما ستمر تلك الازمات والإشكاليات بشكل لا يؤثر على بنية تلك المجتمعات ولا على شعوبها،كما أن هذه القدرات ترجع لعوامل مختلفة ومتعددة، كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وحتى النفسية التي تدخل اليوم في العديد من تفاصيل الحياة اليومية الراهنة، وتشكل منطلقاً مهماً في بناء الرؤى الشخصية والهوياتية في مواجهة التحديات المستجدة، كما في انتشار وباء كورونا، وانعكاساته على الجوانب الأمنية والصحية والغذائية.

– ثانياً : التكيف.. وتطويع القدرات المتكاملة :

"التكيف" (Adaptation): هو " تغيير سلوك الفرد، كي يتفق مع غيره من الأفراد، ولا سيما باتباع التقاليد والخضوع للالتزامات الاجتماعية"([2]). وفي علم الحياة التغيير في الكائن الحي سواء أكان في البناء أم في الوظيفة، يجعله أكثر قدرة على المحافظة على حياته أو على أبناء جنسه([3]). و"التكيف الاجتماعي": (adaptation social)، هو: "العملية التي يحاول بها المرء عندما يواجه مشكلة اجتماعية، أو يعاني صراعا نفسياً تغيير عاداته واتجاهاته، لكي يصبح منسجماً مع البيئة التي يعيش فيها([4]). ومنذ القرن التاسع عشر تطور استعمال هذا المفهوم ليشمل السلوك الانساني والتطور الاجتماعي والثقافي، فأصبح مفهوم "التكيف الثقافي" أو "التثاقف" (Acculturation) يستعمل لوصف عمليات التلاؤم والتغير الذي يحدث من خلال الاتصال الثقافي، والتكيف بالنسبة للفرد عملية تعلم اجتماعي تشبه عملية التنشئة الاجتماعية، وأما بالنسبة

[1]) المصطفى ولد سيدي محمد : تشخيص أزمة الأمن الغذائي ، https://www.aljazeera.net/2004/10/03 ، موقع الجزيرة نت . اطلعت عليه بتاريخ 2020 /7/18 .
[2]) د. أحمد زكي بدوي :معجم مصطلحات التربية والتعليم ، دار الفكر العربي ، بيروت ، عام 1980، ص 23 .
[3]) أحمد خورشيد النورجي : مرجع سابق ، ص 97 .
[4]) د. أحمد زكي بدوي : مرجع سابق ، ص24 .

للمجتمع فأن عملية التكيف الثقافي، تشير الى أنتشار القيم والمقاييس والاحكام الاجتماعية الى المجتمعات الأخرى مع تعرضها لعملية التبدل التي تجعلها منسجمة مع ظروف المجتمعات ([1]).

والتكيف (من وجهة النظر الثقافية) هو تكيف عنصر ثقافي مع عناصر ثقافية أخرى، أو مع مركب ثقافي آخر. ويعرف "بيلز" (Beals) "التكيف" : بأنه نتيجة عملية التثقف من الخارج، ويقول : إنه يربط بين بعض العناصر الأصيلة والغريبة ما، في كل منسجم او مع الحفاظ على الاتجاهات المتصارعة التي تتصالح فيما بينها في السلوك اليومي، ووفقا لمناسبات معينة. ويلخص الأنثروبولوجي البريطاني"رادكليف براون"(BrownRadcliffe)، "التكيف" بأنه مفهوم أساسي في نظرية التطور، ومن المعروف أن هذا المصطلح كان يستعمل في دراسة الكائنات الحية للدلالة على تكيفها مع البيئة"،ومن هذا على سبيل المثال تكييفها مع بيئة مناخية جديدة (Acclimatization)، ولهذا كان القائلون بالتطور الثقافي يستعملونه للدلالة على تكيف الفرد البشري والعنصر الثقافي الواحد مع ثقافة معينة. وقد تكلم "رادكليف براون" عن وجود (نسق تكيفي)، في الحياة الاجتماعية، وهو يرى أن لهذا النسق جوانب ثلاثة :

1 - التكيف البيئي (الإيكولوجى)أي: طريقة تكيف الحياة الاجتماعية للبيئة الطبيعية.

2-التكيف التنظيمي: أي تكيف الإجراءات التنظيمية التي يتم بواسطتها الحفاظ على الحياة الاجتماعية المنظمة.

3-التكيف الثقافي: وهو العملية الاجتماعية التي يكتسب الفرد بمقتضاها العادات الفردية، والخصائص العقلية التي تجعله صالحاً لأن يحتل مكاناً في الحياة الاجتماعية وتمكنه من المشاركة في أوجه نشاطه ([2]).

إن "التكيف" سمة تميز بها الجنس البشري عن غيره من المخلوقات، فهو يستطيع العيش في أصعب الظروف واقساها، ويستطيع كذلك تطويع بيئته وفق المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذه القدرة على التكيّف مع جميع الظروف المحيطة بالمجتمع والبيئة التي يعيش فيها، حتى يستطيع تحقيق مايريد تسمى بـ"التكيّف الاجتماعي"، ليحقق الغاية من وجوده على الأرض، وإعمارها، وتحقيق الأمن الإنساني والغذائي.

- هل تعد الثقافة أداة للتكيف؟

يرى بعض الباحثين : أن الثقافة يجب أن تضطلع بأداء بعض المهام، ولا يصدق هذا الكلام بطبيعة الحال إلا بمعنى أن "الأنماط الثقافية" تهيئ للناس بعض النماذج المفيدة لأداء ما يحتاجون إليه، أو ما يعتقدون أنهم يحتاجون

[1]) د.كامل جاسم المراياتي : مقدمة في علم التبيؤ البشري ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط2 ، عام 2009 ، ص62 .

[2]) ايكه هولتكرانس : قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، عام 1972 ، ص 129-130 .

إليه، وتهدف هذه المهام كحد أدنى إلى تمكين الناس من إشباع احتياجاتهم إلى الغذاء، وتوفير الحماية البيولوجية الأساسية، واحتياجاتهم النفسية، ولو أن الاحتياجات النفسية ليست محددة بنفس القدر من الوضوح، ولو إنها قد تتضمن الحاجة إلى العاطفة، والاستحسان، والأمان، والسعادة، وتختلف الشروط اللازمة لأداء هذه المهام من بيئة طبيعية إلى أخرى، ومن هنا يمكن اعتبار الثقافة الأداة التي يستطيع الإنسان من خلالها أن يتكيف بسرعة مع التغيرات التي تطرأ على البيئة، أو أن تزيد من قدرته على استعمال البيئة القائمة ([1]).

ويجري "التكيف" عبر "آليات التكيف" وهي : طرق مواجهة المجتمعات والإفراد للمشكلات الطارئة، أو طويلة المدى، أو المزمنة([2])، مثل "التكيف مع الأزمات الوبائية وظروفها الاشكالية التي تحدثها على الصعيد الصحي والغذائي، فضلا عن الاجتماعي والاقتصادي،في الدول العربية التي تواجه تحدياً كبيراً، يحتاج للعديد من القدرات لمواجهته، والخروج منه بأقل الخسائر. وتجري عبر "آليات التكيف"، تطويع القدرات الشاملة أو المتكاملة في النظام أو النسق الاجتماعي المطلوب، وعبر هذه الآليات يمكن الحصول على أفضل ما في هذه القدرات، من منافع وفوائد، ويمكن عبر هذه التكيفات البيئية والتنظيمية والثقافية، التي ذكرها "راد كليف براون" معالجة القدرات المتاحة، ولا سيما أن التكيف يضفي المرونة على القدرات المتنوعة، ويفيد منها لصالحه ولصالح مجتمعه .

– ثالثاً :الاستجابة (*Response*) وترويض القدرات :

الاستجابة (Response)، هي: "كل ما يرد به الكائن الحي على تنبيه أعضاء الحس، وتكون الاستجابة أما بدنية أو لفظية أو انفعالية([3]).أونتيجة مثير معين، والاستجابة قد تكون ايجابية أو سلبية، ويقال استجابة ظاهرة وهو السلوك الذي يمكن ملاحظته بواسطة الآخرين، واستجابة مضمرة، وهي استجابة غير ظاهرة لا يفطن أليها الآخرون، والاستجابة: كذلك عمل تقوم به العضوية استجابة لمؤثر من مثل القيام بفعل ما أو قول شيء ما، وهو يشمل بصورة عامة على عمل عضلة أو غدة([4]).

والاستجابة: في علم النفس الاجتماعي، هي استجابة على رد الفعل، الذي يشكل جواب الكائن الحي أو المتعض عن مثير(Stimulus)،ويتعين جواب لفظي، انفعالي، سكوني([5]).و"الاحتياجات" في رأي الأنثروبولوجي البريطاني "مالينوفسكي"(Malinowski)، هي: القوى الأساسية الكامنة وراء الظواهر الثقافية ، وهو يتكلم بشكل أكثر تحديداً عن "الاحتياجات الثقافية"، ويشرحها قائلا : "إن الاحتياج الثقافي هو مجموعة كبيرة

---

[1]) د. محمد الجوهري ، د. علياء شكري : مقدمة في دراسة الانثروبولوجيا ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، ط1 ، عام 2008 ، ص129.
[2]) د. محمد الجوهري ، د. علياء شكري: المرجع نفسه ، ص278 .
[3]) د. أحمد زكي بدوي :مرجع سابق ، ص216 .
[4]) أحمد خورشيد النورجي : مرجع سابق ، ص27 .
[5]) أحمد خليل احمد : معجم المصطلحات الاجتماعية ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط1 ، عام 1995 ، ص36 .

من الظروف التي يجب إشباعها إذا ما أريد للمجتمع ان يبق، ولثقافته أن تستمر، ويتم إشباع الاحتياجات عن طريق الاستجابات الثقافية، على الرغم من أنه يقر بعدم وجود التطابق الكامل بين الاحتياجات البيولوجية والاستجابة، التي تتخذ شكلا منظما اجتماعيا. وهناك "احتياجات أساسية"،و"احتياجات ثانوية"، الأولى احتياجات بيولوجية(كالتكاثر: والقرابة هي استجابته الثقافية)، والثانية مستمدة من الثقافة ذاتها (مثل حاجة السلوك البشري إلى التنظيم والجزاء، واستجابته هي الضبط الاجتماعي) ويطلق على القوة الإيجابية للاحتياجات الثانوية- التي تخلق الاستجابات–"الدوافع الثقافية"، أو الدوافع الفعالة للثقافة([1]).

و"الغذاء" من الحاجات الاساسية في المجتمعات البشرية، ويعد المصدر الاساس للوجود البشري بصورة عامة، سواء في الحياة الطبيعية، أو في الأزمات وأوقات الأمراض والأوبئة، كما يحدث اليوم في جائحة "كورونا"،والاستجابة لهذه الحاجة تتضمن التكفل الكامل للعناصر الغذائية، من خلال العمل والتنظيم والادخار، لتحقيق الأمن الغذائي في هذه الأزمات. وفي الدول العربية كانت الاستجابات ضعيفة، لأسباب عديدة، منها عالمية، وأخرى محلية، فالعالمية تخضع للعولمة الاقتصادية،والهيمنة السياسية للدول الكبرى على حساب الدول الصغرى، وآلية العرض والطلب، بينما تتضمن المحلية العجز الاقتصادي، وضعف التنمية، والحروب والصراعات الطائفية والعرقية والاثنية.

– رابعاً : الأمن الغذائي :Food security

تعاني أكثر الدول العربية بما فيها دول المغرب العربي من اقتصاد ضعيف، يعتمد في اكثر تفاصيله على الدول التي استعمرته طويلا في مرحلة سابقة، وأمتد هذا الضعف إلى القطاع الزراعي والتجاري والصناعي، فضلا عن الغذائي الذي يحتاجه الانسان العربي في حياته اليومية، من مواد استهلاكية وغذائية توفر له أمنه الغذائي اليومي، ويعد الضعف الغذائي اليوم السمة الأوضح في البلدان العربية، ولا سيما في أوقات الأزمات والأوبئة، كما يحصل الأن في وباء "كورونا"، والتي يمكن إنتاجها محليا لو توفرت الظروف الملائمة.

ويمكن تعريف "الأمن الغذائي" (Food security)على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كماً ونوعاً، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم ([2]).كما يمكن تعريفه على أنه وضع ينشأ عندما تتاح لجميع الناس، وفي جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية، تلبي احتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية لممارسة حياة نشطة

[1]) ايكه هولتكرانس : مرجع سابق ، ص24 .

[2]) محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي- نظرية ونظام وتطبيق - دار وائل للنشر، عمان 1999 ،ص 16.

وصحية ([1]). وبرز مفهوم "الأمن الغذائي" لوصف كفاية تجهيزات الغذاء ومعوليتها في المستويين الفردي والعائلي؛ في العقد الأخير من القرن العشرين، وعموماً يؤدي شعور الأفراد بانعدام الأمن الغذائي، الى قلة التغذية أو الأفراط فيها، أو بروز الحالتين كلتيهما في الجماعة السكانية نفسها([2]).

وتهتم "الأنثروبولوجيا التغذوية" بوصفها حقلاً مميزاً ومنظماً له اشتغالاته الخاصة ضمن علم الانثروبولوجيا العام، بموضوع الغذاء، وإنتاجه، وتوفيره، والقدرة على الحصول عليه، وأنماط استهلاكه، بالنظر الى مضامينه وأسسه النظرية، وأبعاده التطبيقية، ويبدو أن علم الأنثروبولوجي مناسباً للغاية لدراسة التغذية ومشكلاتها([3]) وهو فرعاً جديداً نسبياً، إذ تأسس في بواكير سبعينيات القرن العشرين، حين أجتمع علماء الانثروبولوجيا الذين يستعملون المقاربات البيو ثقافية في دراسة الطعام والتغذية، في الحلقات النقاشية السنوية التي تقيمها الجمعية الانثروبولوجية الأمريكية (AAA) لمناقشة الموضوعات المشتركة وتقييم الابحاث والدراسات في سلسلة تألفت من ثلاث ندوات، واثمرت هذه المناقشات والدراسات عن اصدار (علم الانثروبولوجيا : مقاربات معاصرة للحمية والثقافة)، الذي اشترك جيروم وشركائه في تأليفه([4]). وبعدها استمرت الدراسات التي تهتم بثقافة الغذاء والطعام وتفاصيله المتشابكة، بين الانظمة والانساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، منذ ذلك الحين ولهذا اليوم.

والأمن الغذائي اليوم حاجة ماسة للبلدان العربية وشعوبها، في ظروف انتشار وباء "كورونا"، إذ تتطلب ضرورات الوباء التباعد الجسدي، والحجر المنزلي لمنع انتشار هذا الوباء ، وفي نفس الوقت يتطلب تأمين الغذاء والطعام المناسب للمعزولين في البيوت والمنازل، كما ويتطلب من المؤسسات العاملة والمسؤولة في البلدان العربية الأخذ على عاتقها توفير الأغذية بأسعار مناسبة؛ مع دخول أكثر أفراد المجتمع، أو حتى توزيعها بالمجان من خزينة تلك البلدان، أو تأمين منح طوارئ (مبالغ مادية) ، للطبقات الفقيرة، أو للذين يعتمدون في اعمالهم على قوتهم اليومي، فإن أي تعثر في اداء تلبية هذه الحاجات سينعكس بلا شك على ازدياد حالات الوباء .
وأما "الاكتفاء الذاتي" فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا([5])، وأما درجة "الاكتفاء الذاتي"فهي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي، سواء تم إنتاجه محلياً أو تم استيراده من خارج البلد، ويسمى عدم"الاكتفاء الذاتي" عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي، بـ "العجز الغذائي" أو "الفجوة الغذائية ".وشعر الكثيرون من المتخصصين مؤخراً بالحاجة للاكتفاء الذاتي، ولا سيما بعد

---

[1]) منظمة الأغذية والزراعة. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم سنة 2000 ,ص 2 .
[2]) ساتش كيديا ، وجون فان ويلجن : الانثروبولوجيا التطبيقية ، سياقات التطبيق ومجالاته المتعددة ، ترجمة : د. هناء خليف غني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط1 ، عام 2015 ص262 .
[3]) ساتش كيديا ، وجون فان ويلجن : المرجع نفسه ، ص 231 .
[4]) ساتش كيديا ، وجون فان ويلجن : المرجع نفسه ، ص 235.
[5]) منظمة الأغذية والزراعة. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم سنة 2000 ,ص 26 .

أن اصاب وباء "كورونا" الكرة الارضية برمتها، وكيف عجزت الكثير من الدول العربية بالحاجة إلى مصانع الأدوية والوسائل الصحية، وكيف فقدت الكثير من الاغذية في الاسواق، بعد أن كثر الطلب عليها من قبل المواطنين .

ويجمع العديد من الباحثين على أن أزمة الغذاء في الدول العربية وصلت إلى حد محرج،ويتجلى هذا الأحراج في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان, وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي،ومن المؤكد أن الحالة الراهنة التي عليها الدول العربية من عجز غذائي تعود إلى كون الإمكانات والموارد المتاحة عربيا غير مستغلة بصورة مثالية، فالوطن العربي يتمتع بأراض كبيرة قابلة للزراعة،فضلا عن الموارد البشرية الهائلة،ورغم المحدودية النسبية في بعض ضروريات التوسع الإنتاجي الزراعي، إلا أن للدول العربية من المقومات ما يكفي لتخرج من وضعية المستورد للغذاء إلى وضعية المصدر له، إذ عملت على استثمار أراضيها بشكلعلمي صحيح .

إن العالم العربي يستطيع إذا أحسن استثمار موارده الزراعية المتوفرة أن يحقق ليس فقط الاكتفاء الذاتي من الغذاء والأمن الغذائي العربي، وإنما علاوة على ذلك أن يصدر السلع الغذائية والزراعية الأخرى، ولكن ذلك لا يمكن أن يتم على اساس فطري،وإنما على اساس العمل المشترك، والتكامل الاقتصادي العربي والاعتماد الجماعي العربي على النفس ([1]) .

وتشير الأدلة والمستمسكات العلمية إلى أن كمية السكان في العراق – مثلا - ونوعيتهم، سواء في الماضي والحاضر ليستا قادرتين على استغلال الموارد الطبيعية الكامنة في القطر استغلالا اقتصاديا كاملاً ، وهذا يعني أن الخيارات والكفاءات التي يتمتع بها سكان العراق ثم حجمهم الكلي كل ذلك لا يوازي الخبرات والموارد الطبيعية الكثيرة التي يزخر بها القطر([2]).ولعل من أهم الأخطاء التي منيت بها الدول العربية، هي الاتجاه نحو التصنيع باعتباره مرادفا للتقدم، وأهملت التنمية الزراعية، وركزت على إنشاء بعض الوحدات الصناعية التي تعدها معبراً بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف التي ورثتها من الحقبة الاستعمارية السابقة، وكان يفترض بها إلا تترك الجانب الزراعي وتنميته، وتسير بهما جنباً إلى جنب معاً لتحقيق الأمن الغذائي، للوصول للاكتفاء الذاتي .

والواقع أن الدول العربية والمغاربية تمتلك قدرات كبيرة في الجانبين البشري والطبيعي، لتحقيق الأمن الغذائي، والتي لو أديرت بصورة صحيحة وعلمية لحققت تطورا كبيراً في كافة الأصعدة ، فضلا عن تحقيق "الاكتفاء الذاتي" لشعوبها ، فالأراضي الكبيرة ، والموارد الطبيعية ، والأعداد البشرية الكبيرة ، فضلا عن حقول الذهب الأسود (النفط) في العراق والسعودية والكويت والأمارات والجزائر وليبيا، والمسنودة بموارد مائية كبيرة سطحية وجوفية، لأن أكثر هذه الدول تطل على البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي، أو لديها أنهار كبيرة تمتد على طول

[1]) د. عادل شكارة ، د. عبد المنعم الحسني : التخطيط الاجتماعي ، دار الحكمة للطباعة ، بغداد ، عام 1992 ، ص266 .

[2])د. أحسان محمد الحسن : التصنيع وتغيير المجتمع ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط2 ، 1986 ، ص65.

خريطتها الطبوغرافية، فضلا عن توفر القدرات في تحلية المياه المالحة، واصلاح الأراضي الصحراوية، واستغلال المياه الجوفية .

ولكننا اليوم نشهد تعثراً واضحاً في تحقيق الأمن الغذائي في البلدان العربية ، لكافة أفراد المجتمع في أزمة وباء كورونا، فضلا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وشهدنا ضعفاً واضحاً في تغطية متطلبات ابناء المجتمع ، الصحية مثل توفير الادوية والأجهزة التي تتعلق بإحراز الشفاء لمصابي "كورونا"، حيث شهدنا ازمة " الكمامات"، والكفوف الواقية، واجهزة التنفس.

يقول كبير مستشاري مركز المشاركة الصحية العالمية (The Center for Global Health Engagement) الدكتور "شاكر جواد" في منشور له على صفحته في الفيسبوك: "أن العراق الذي يبلغ عدد سكانه قرابة الـ 40 مليون نسمة، لا يمتلك اكثر من 350 - 400 سرير عناية مركزة تنفسية فقط، حسب تقارير وزارة الصحة الاحصائية، في الوقت الذي تحتاج البلاد فيه إلى ما يقرب من 3500 وحدة عناية تنفسية، حتى نصل إلى مستوى إيطاليا، بحسبه([1]). بينما يصرح وزير الصحة العراقي السابق "علاء العلوان" في حديثه لـ "رويترز" : بأن الوضع الصحي في العراق تراجع بشكل كبير جدا خلال العقود الأربعة الماضية، مرجعا ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها عدم إعطاء أولوية من قبل الحكومات المتعاقبة للصحة في العراق.

وكان للصراع العسكري المستمر في بعض البلدان العربية، كما في (اليمن، وسوريا، وليبيا)، تأثيراً شديداً على النظام الصحي والخدمات الطبية في البلاد، وخلّف نقصاً في المعدات والأدوية الأساسية ، كما تضررت العديد من المستشفيات والمرافق الصحية أو أغلقت أبوابها، ولا سيما الواقعة منها في مناطق قريبة من النزاع.وتزداد صعوبة الحياة اليومية أكثر فأكثر بالنسبة للأشخاص الذين يعصف بهم الصراع ، ويواجهون تحديات جمة من حيث الحصول على السلع والخدمات الأساسية أو العثور على عمل. وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية، والصحية، والوقود ، ويواجه الناس صعوبات جسيمة في مسعاهم للحصول على احتياجاتهم الأساسية.كما أدت الأوضاع الأمنية المتقلبة إلى ارتفاع مستويات الجريمة، وتزايد حالات السطو ، مخلفة صراع اجتماعي واقتصادي وأمني .

وقد حذرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، من أنه بعد عام واحد على بدء المواجهات العسكرية في طرابلس، ليبيا، فإن الاوضاع تتردى مع وجود فيروس "كورونا" ، الذي يأتي معه بمخاطر جديدة.

[1]) https://www.facebook.com/shakiriq (ShakirJawad): رابط الدكتور شاكر جواد على الفيس بوك .

وخلال الاثني عشر شهراً الماضية، قدمت المفوضية استشارات طبية لأكثر من 25,500 شخص، ووزعت مواد الإغاثة الطارئة على أكثر من 42,700 شخص، ومساعدات نقدية لما يقرب من 2,500 شخص. كما دعمت المفوضية 37 مشروعاً بهدف تعزيز التعايش السلمي بين اللاجئين والنازحين الليبيين، والعائدين والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية مثل المرافق الصحية والتعليمية ([1]).

وفي الجانب الغذائي نشهد أزمة كبيرة في توفير المواد الغذائية في أزمة أنتشار (كوفيد 19)، أو على الأقل الحفاظ على عدم ارتفاع اسعارها، أو فقدانها من السوق ، او ضمان توفيرها بشكل سلس في الأسواق، ولا سيما بعد أن بدأ السباق المحموم في تكنيز المواد الغذائية وخزنها في البيوت ومخازن التجار والسماسرة ، الذين استثمروا هذه الأزمة، بشكل سلبي لتحقيق أعلى الأرباح ولو على حساب أبناء جلدتهم،ويعد سبب ضعف الامن الغذائي الرئيس، هو هجرة سكان الريف إلى المدينة ، واتجاهأكثر الناس إلى المدن بجاذبيتها المدنية وسهولة العيش فيها ، وتوفر الخدمات فيها ، وانجذاب الناس الى نمطها المدني، مما دعاهم إلى هجر الزراعة والاكتفاء بتوفير المواد الغذائية المستوردة، وصرنا نستورد أبسط المواد الغذائية، فضلاً عن الفواكه والخضر التي تعد مائدة المواطن اليومية .

وطبقا لـ "نموذج التكيف"، تضطلع البيانات الطبيعية والاجتماعية، بدور رئيس في تحديد مدى توفرية المواد الغذائية، وقدرة السكان على الحصول عليها ، وبالنظر الى أهمية دورها هذا ، تضع هذه البيانات امام الأفراد والجماعات البشرية جملة من التحديات التي ينبغي لهم الاستجابة لها والتكيف معها، وتنقسم هذه الاستجابات على أنواع عدة منها: (البايولوجيةوالثقافية والسلوكية)، ويطلق على هذه الاستجابات عادة إما استجابات (تكيفية) أو (سيئة التكيف)، وتشمل الاستجابات التكيفية البايولوجية التذبذب في وزن الجسم؛ في استجابة منه لظاهرة ندرة الطعام الفصلية، ومرونة حجم الجسم البشري في ما يتصل بالموارد البيئية، والتغيرية الوراثية الخاصة بالاكتفاء الغذائي الضروري والطبيعي، أما الاستجابات الثقافية والسلوكية فتشمل تكنولوجيا حفظ الطعام،...واستعمال الحبوب عالية الانتاج، وتقنيات معالجة الاطعمة للتخلص من المواد السامة([2]).

وفي جانب (أمان الغذاء)، فقد عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائياً نسبياً، بسبب تزايد استعمال المواد الكيماوية في الزراعة الحديثة ، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان، مثل : (الزراعة

[1]) موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، في طرابلس، ليبيا : خبر (ليبيا: تدهور الأزمة الإنسانية وسط تفاقم الصراع ومخاطر فيروس كورونا)،: https://www.unhcr.org/ar/news/briefing/2020/4/5e871bfa4.html نشر في 03 أبريل/ نيسان 2020 .

[2]) ساتش كيديا ، وجون فان ويلجن : مرجع سابق ، ص247 .

البديلة) أو (الزراعة العضوية). إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة -خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به؛ وصحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل، من مرحلة الإنتاج الزراعي، وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير([1]).

ويعرف "التكثيف الزراعي" بأنه تكثيف العائد من استخدام الموارد". ومن المعروف أن محددات التوسع الزراعي هي الأرض والماء، لذا فإن التكثيف الزراعي يتم عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض، أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما. إلا أنه في بعض الحالات يعتبر تكثيف إنتاجية عنصر العمل، ورأس المال، من عوامل التكثيف الزراعي.

ويتم "التكثيف الزراعي" من خلال عدة آليات:

- **الأولى**: زيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من الماء. وترتكز الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية على تربية أصناف نباتية جديدة أو تربية سلالات حيوانية جديدة ثم إدخال هذه الأصناف والسلالات الزراعية في ظروف إنتاج أفضل تمكنها من تحقيق ما تتيحه لها طاقاتها الوراثية.
- **الثانية**: زيادة المحاصيل المزروعة في نفس مساحة الأرض في نفس السنة، أو ما يعرف بتكثيف المحصول. إلا أن هذا التكثيف لا يمكن أن يتم إلا بعد توافر مجموعة من العوامل، مثل الظروف المناخية الملائمة، ومياه ري كافية وكفاءات بشرية، وخصوبة الأرض، وشروط متعلقة بطبيعة المحاصيل.
- **الثالثة :** التحول من زراعات أقل قيمة نقدية، إلى أخرى أعلى قيمة.
- **الرابعة**: صناعة الزراعة، وهي درجة عالية من التكثيف الزراعي، وتتم عن طريق زراعة العديد من المحاصيل في بيوت ضخمة، وظروف خاضعة للتحكم فيها من الحرارة والرطوبة والإضاءة ومكافحة الأمراض ([2]).

وتؤثر الأمراض والأوبئة بطبيعة الحال على نشاط السكان وكفاءاتهم الجسمية، كما أن أوجه النقص العديدة في الغذاء تزيد من قابلية الإنسان للإصابة بالمرض بصفة عامة، ومن العوامل التي تزيد من احتمالات الإصابة بالمرض في البلاد النامية عدم كفاية الأساليب الطبية الوقائية، لا سيما في المناطق الرطبة، حيث تنمو الميكروبات الحاملة للمرض بسرعة فائقة. ويترتب على ذلك وجود كثير من الأمراض - تتراوح بين الحصبة والانفلونزا - اللذين

[1]) محمد ولد عبد الدايم : مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي ، 2004/10/3 ، على موقع الجزيرة ، https://www.aljazeera.net .
[2]) محمد ولد عبد الدايم : المرجع نفسه .

يصيبان السكان المحليين الذين يقفون أمامها، وأمام غيرها قليلي الحيلة، إلى المخاطر الأكثر انتشاراً والأشد فتكاً، مثل (الملاريا، والدوسنتاريا، والسل، والكوليرا)،وغيرها. ولاشك أن هذه الأوضاع تستلزم الحذر المستمر، حتى في تلك الأقطار التي شهدت تقدماً ، في التعامل مع مثل هذه الأمراض([1]).

وصدر بيان مشترك حول تأثيرات كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية ، من قبل "الفاو" و"ايفاد" و"البنك الدولي" و"برنامج الأغذية العالمي" بمناسبة الاجتماع الاستثنائي لوزراء الزراعة في مجموعة العشرين ، في 21 أبريل/نيسان 2020 ،روما، واشنطن العاصمة. والذي اشار إلى: "أدت جائحة كوفيد-19 إلى خسارة كبيرة في الأرواح في جميع أنحاء العالم، وأصبحت تشكل تحديًا غير ومنعها من الظهور مجددًا. وقد بدأت جائحة كوفيد-12 تؤثر بالفعل على النظام الغذائي برمته. فالقيود المفروضة على مسبوق ينطوي على تأثيرات اجتماعية واقتصادية بالغة من بينها المساس بالأمن الغذائي والتغذية. ولذلك يجب تنسيق الاستجابات للجائحة في جميع أنحاء العالم بشكل جيد بما في ذلك استجابة مجموعة العشرين وغيرها، للحد من تأثيرات هذه الجائحة وإنهائها التنقل داخل البلد الواحد وبين البلد والآخر، يمكن أن تعيق الخدمات اللوجستية المتعلقة بالأغذية، وتعطل سلاسل الإمدادات الغذائية بشكل كامل، وتؤثر على توافر الغذاء. كما أن تأثيرات هذه القيود على حرية حركة العاملين في الزراعة وعلى إمداد المزارعين بالمدخلات الزراعية، سيخلق قريبًا تحديات على إنتاج الأغذية مما يهدد بالتالي الأمن الغذائي لجميع الناس وخاصة الذين يعيشون في الدول الأكثر فقراً([2]).

وأخيراً فأن الأزمة الغذائية في الدول العربية، ليست مشكلة نقص أو شح في الموارد المتاحة، ولا نمواً سكانياً متسارعاً أو عجزاً في الإمكانات المالية, وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية، وسوء استغلال لما هو متاح لهذه الدول من موارد، فهي جزء من مسألة التنمية العربية في جوهرها، بأنماطها الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية على المستوى القطري والقومي، فضلا عن الدولي.

– خامساً :النتائج :

لكل دراسة أو بحث لا بد من نتائج تتوصل اليها الدراسة ، وفي هذه الورقة البحثية ، كان الآتي :

[1]) د. محمد الجوهري ، د. علياء شكري : مرجع سابق ، ص 237 .

[2]) منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة : بيان مشترك حول تأثيرات كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية ، أطلعت عليه بتاريخ 2020/7/26 ، http://www.fao.org/news/story/ar/item/1272160/icode/ .

1- تواجه الدول العربية والمغاربية تحديات وبائية وأمنية غذائية خطيرة، كما في وباء "كورونا" ، والتي يمكن مواجهتها من خلال القدرات (النفطية ، الزراعية ، البشرية، المواقع الجغرافية) التي لديه، ومن خلال الاستغلال الامثل والمدروس لتلك الموارد.

2- يمكن للدول العربية معالجة الأزمات الصحية والاقتصادية والأمنية الغذائية، من خلال "التكيف" مع التغيرات المستجدة والمستحدثة، والاستجابة في تعديل بعض الأنظمة والأنساقالاجتماعية والاقتصادية والغذائية،لتتلائم مع هذه الظروف المستجدة وتحقيق الأمن الغذائي، بشكل سلس ومرن وديناميكي.

3- بإمكان "العقل العربي" ، وخبرته ومعارفه التي اكتسبها، من أيجاد الحلول الناجعة لهذه المشكلات والأزمات الأمنية الغذائية، من خلال استثمار تراثه المعرفي والتاريخي والحضاري .

4- إن الصراع والحروب الخارجية والداخلية في الدول العربية، من أكثر المعوقات في تحقيق الأمن الغذائي.

5- من الأسباب المهمة في ضعف الأمن الغذائي والصحي في الدول العربية، عدم إعطاء أولوية من قبل تلك الدول للأمن والصحة والغذاء .

6- إن "الأنثروبولوجيا التغذوية" بوصفها حقلاً مميزاً ومنظماً له اشتغالاته الخاصة ، بموضوع الغذاء، وإنتاجه، وتوفيره، والقدرة على الحصول عليه، وأنماط استهلاكه، أن يكون مناسباً للغاية لدراسة الأمن الغذائي ومشكلاته المختلفة .

– سادساً : التوصيات :

خرجت الدراسة بعدة توصيات ، منها :

1- يوصي البحث بمواجهة التحديات الوبائية والأمنية الغذائية الخطيرة ، لوباء "كورونا"، من خلال القدرات التي تمتلكها الدول العربية، مثل (النفطية، الزراعية، البشرية ، المواقع الجغرافية)، ومن خلال الاستغلال العلمي والمثالي لهذه الموارد .

2- وكذلك يوصي البحث بمعالجة الأزمات الصحية والاقتصادية والأمنية الغذائية في الدول العربية ، من خلال "آليات التكيف" مع التغيرات المستجدة، والاستجابة السريعة في تعديل الأنظمة والأنساق الاجتماعية والاقتصادية والغذائية، لتتماهى مع هذه الظروف ، ولتحقيق الأمن الغذائي، بشكل سهل وسريع .

3- وأيضاً يوصي البحث باستثمار العقول والخبرات العربية، التي اثبتت جدارتها في العالم، في أيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات والأزمات الأمنية الغذائية، من خلال استثمار تراثه المعرفي والتاريخي والحضاري، ولأنها أعرف بظروف دولها من غيرها .

4- ويوصي البحث بإحلال السلام، وإيجاد الحلول المناسبة للصراعات والحروب الخارجية والداخلية في الدول العربية، لأنها من أكثر المعوقات في تحقيق الأمن الغذائي .

5- وأخيراً يوصي البحث إلى إعطاء الأولوية من قبل الدول العربية ومؤسساتها على اختلافها، للاهتمام بالجانب الأمني الغذائي والصحي، حتى لا تتفاجأ في مستقبل الأحداث .

- سابعاً :(أ) المراجع :

- ✓ د. ابراهيم وجيه محمود : القدرات العقلية ، دار المعارف ، القاهرة ، عام 1985 .
- ✓ أحمد خورشيد النورجي : مفاهيم في الفلسفة والاجتماع ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط1، عام 1990 .
- ✓ د. إحسان محمد الحسن: التصنيع وتغيير المجتمع، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط2، 1986 .
- ✓ أحمد خليل احمد: معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، عام 995 .
- ✓ د. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار الفكر العربي، بيروت، عام 1980.
- ✓ د. أمل عائض يحيى القحطاني: القدرة المعرفية العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط2 ، عام 2017 .
- ✓ ايكه هولتكرانس: قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور، دار المعارف بمصر، القاهرة، عام 1972 .
- ✓ جوف هنريشودايفيد ليج وكاري ميلر: دليل المستخدم من أجل تنمية بشرية متكاملة، 2008 .
- ✓ ساتش كيديا ، وجون فان ويلجن : الانثروبولوجيا التطبيقية ، سياقات التطبيق ومجالاته المتعددة ، ترجمة : د. هناء خليف غني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط1 ، عام 2015 .
- ✓ د. عادل شكارة، د. عبد المنعم الحسني: التخطيط الاجتماعي، دار الحكمة للطباعة، بغداد، عام 1992 .
- ✓ د. كامل جاسم المراياتي: مقدمة في علم التبيؤ البشري ، بيت الحكمة، بغداد ، ط2 ، عام 2009 .
- ✓ د. محمد الجوهري، د. علياء شكري: مقدمة في دراسة الانثروبولوجيا، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة ، ط1 ، عام 2008 .
- ✓ محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي- نظرية ونظام وتطبيق- دار وائل للنشر، عمان 1999.
- ✓ منظمة الأغذية والزراعة في الام المتحدة ، سلسلة حالة العالم : حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018: بناء القدرة على الصمود في وجه .

✓ منظمة الأغذية والزراعة. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم سنة 2000 .

– **(ب) مواقع الأنترنت :**

✓ المصطفى ولد سيدي محمد : تشخيص أزمة الأمن الغذائي ، https://www.aljazeera.net/2004/10/03 ، موقع الجزيرة نت . اطلعت عليه بتاريخ 2020 /7/18 .

✓ موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، في طرابلس، ليبيا : خبر (ليبيا : تدهور الأزمة الإنسانية وسط تفاقم الصراع ومخاطر فيروس كورونا)،: https://www.unhcr.org/ar/news/briefing/2020/4/5e871bfa4.html نشر في 03 أبريل/ نيسان 2020 .

✓ https://www.facebook.com/shakiriq (ShakirJawad): رابط الدكتور شاكر جواد على الفيس بوك .

✓ محمد ولد عبد الدايم : مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي ، 2004/10/3 ، على موقع الجزيرة ، https://www.aljazeera.net . محمد ولد عبد الدايم .

✓ منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة : بيان مشترك حول تأثيرات كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية ، أطلعت عليه بتاريخ 2020/7/26 http://www.fao.org/news/story/ar/item/1272160/icode/ .

تأثير فيروس كورونا على الأمن الغذائي في الجزائر

Corona effect on food security in Algeria

ديناوي أنفال عائشة.

طالبة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،الجزائر

ميلود بن خيرة

طالب دكتوراه،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر،

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أحد أهم القضايا التي تشغل دول ومنظمات العالم في الوقت الحالي خاصة مع تفشي فيروس كورونا المستجد ألا وهي قضية الامن الغذائي ووضعها في الجزائر والاليات التي تم اعتمادها لمواجهة نقص الامن الغذائي.

تبين من خلال الدراسة أن فيروس كورونا انعكس سلبيا على اقتصاد الجزائر كبقية الدول التي مسها، لكنها استطاعت تحقيق الأمن الغذائي لشعبها لأنها كانت تملك مخزونات كافية لعدة أشهر قادمة من الأدوية والسلع الاساسية بالإضافة الى انها اعتمدت تدابير ناجعة لتحقيق الامن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، فيروس كورونا، الجزائر، الأزمة الصحية الاقتصادية

Abstract :

This study aims to shed light on one of the most important issues that concern the countries and organizations of the world at the present time, especially with the outbreak of the new Corona virus, which is the issue of food security and its status in Algeria and the mechanisms that have been adopted to confront the lack of food security.

It was found through the study that the Corona virus reflected negatively on the economy of Algeria like the rest of the countries that touched it, but it was able to achieve food security for its people because it had sufficient stocks for the next several months of medicines and commodities in addition to that it adopted effective measures to achieve food security

Key words: food security, Corona virus, Algeria, economic health crisis

مقدمة:

أسفر تفشي فيروس كورونا حول العالم عن جملة من التحديات، لعلّ أبرزها تلك المتعلقة باحتمالية تصاعد أزمة أمن غذائي قد تهدد ملايين البشر حول العالم، وذلك في ظل ما انطوت عليه الإجراءات المتخذة من جانب بعض الدول للحد من تفشي الفيروس من تداعيات سلبية على سلاسل توريد الأغذية، وتأخر حركة شحن الواردات الغذائية، وهو ما دعا العديد من المنظمات حول العالم إلى التحذير من مغبة أزمة أمن غذائي على المستوى العالمي قد يكون من الصعب تجاوزها بسهولة، وتواجه الجزائر كغيرها من الدول أزمة صحية واقتصادية جراء تفشي فيروس كورونا وتستمر جهود الدولة في اعتماد سياسات اقتصادية طارئة تهدف الى تخفيف عبء الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا ومنه تحددت مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير فيروس كورونا على الامن الغذائي في الجزائر؟

ويتفرع هذا السؤال إلى الأسئلة التالية:

- ماذا نقصد بالأمن الغذائي
- ماهو واقع تأثير فيروس كورونا على الامن الغذائي الجزائري؟
- ماهي التدابير والاليات التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة هذه الأزمة؟

الفرضية:

تعيش الجزائر ازمة صحية اقتصادية وتواجه تحدي تحقيق الامن الغذائي

محاور الدراسة:

تنقسم بحثنا إلى ثلاث محاور :

- المحور الأول على ماهية الامن الغذائي
- المحور الثاني : حاولنا إظهار واقع تأثير فيروس كورونا على الامن الغذائي الجزائري
- المحور الثالث : فقد ركزنا على التدابير والاليات التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة تحدي تحقيق الامن الغذائي في ظل تفشي فيروس كورونا.

أهداف الدراسة :

تكمنأهدافالدراسةفيالتركيزعلىمحاولة اظهار ماهية الأمن الغذائي و تبيان تأثير فيروس كورونا على الامن الغذائي الجزائري ثم التطرق للأليات والتدابير التي اتبعتها الجزائر لتحقيق الامن الغذائي ومواجهة هذه الأزمة .

1: الامن الغذائي:

1.1 المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي:

قبل الولوج لتعريف الامن الغذائي لابد من العروج على تعريف الغذاء الآمن:

ظهر مصطلح الغذاء الآمن نظرا للاستخدام الكبير الاسمدة الكيمياوية والمواد الكيمياوية، فمع تحسين الزراعة شهد العالم بداية النصف الثاني من الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا، لكن زادت المخاوف على أمان وصحة الإنسان (عبد الديوم، 2004) وهذ ما جعل منظمة الصحة العالمية تعطي مفهوما للأمان الغذائي والذي يعني:

"كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة -خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي" (عبد الديوم، 2004)

كما يعرف الامن الغذائي بأنه " حالة تتحقق عندما يتسنى الوصول الأمن إلى نمط غذائي مغذ على النحو الملائم بالاقتران مع بيئة صحية، وخدمات ورعاية صحية كافية، من أجل ضمان حياة موفورة الصحة والنشاط لجميع أفراد الأسرة، ويختلف الغذاء الأمن عن الأمن الغذائي من حيث اشتماله أيضا على جوانب ممارسات الرعاية الكافية والصحةوالنظافة، بالإضافة إلى الكفاية الغذائية (FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, 2020, p. 255)

وقد كان منصبا في المرحلة الأولى على توفير السلع الغذائية بالكم فقط فيما تطورت النظرة بعد ذلك إلى الاهتمام بالجودة والنوعية وبهذا تكون قد تم الموازنة بين الكم والجودة بينما في آخر مرحلة تحول التركيز إلى الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء وبهذا يكون أمان الغذاء متعلق بكل المراحل التي يمر بها بداية من مرحلة الإنتاج الزراعي وصولا للاستهلاك من طرف المستهلك الأخير ، (عبد الديوم، 2004)

2.1: مفهوم الامن الغذائي:

يتقسم الامن الغذائي إلى قسمين أحدهما مطلق والآخر نسبي : (الأمن الغذائي)

الامن الغذائي المطلق: " إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلّي"، ويُعرّف أيضا" بالأمن الغذائي الذاتي".

الأمن الغذائي النسبي" هو قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلّيا أو جزئيا" . ويُعرّف بـ " قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلّيا أو جزئيا وضمان الحدّ الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام".

3.1: أبعاد الأمن الغذائي:

يرتكز الأمن الغذائي في مفهومه على عناصر رئيسية (world health organization, 2020): وهي الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي وهي على الترتيب:

أ. التوافر. يشمل وجود كميات كافية من غذاء مناسب من إنتاج محلي، استيراد تجاري أو مساعدة غذائية على أساس ثابت من خلال جوانب الإنتاج،واحتياطيات الأغذية، والأسواق والنقل، والأغذية البرية.

ب. الحصول على الأغذية: يذهب هذا البعد إلى إمكاني وجود دخل كاف أو موارد أخرى لإتاحة الغذاء المناسب عبر إنتاج منزلي في الوقت الذي تكون الأغذية موجودة وجودا فعليا أويحتمل وجودها من الناحية المادية.

ج. الاستخدام. من خلال استخدام الغذاء بصورة مناسبة عبر معاملة مناسبة للغذاء وممارسات التخزين، معرفة كافية وتطبيق ممارسات التغذية

د. الاستقرار: وهذا من خلال الحصول على غذاء كاف في جميع الأوقات بعدما يتم تحقيق الأبعاد من توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليهاواستخدامها بصورة كافية.

4.1 خطر الامن الغذائي :

ويعرف على النحو التالي:

"احتمال أو أرجحية حدوث أحداث أو اتجاهات خطيرة تضاعفها الآثار التي تقع في حال حدوث تلك الأحداث أو الاتجاهات. وخطر التعرض لانعدام الأمن الغذائي هو احتمال انعدام الأمن الغذائي الناشئ عن التفاعلات بين الأخطار الصدمات حالات الإجهاد الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان والناجمة عن الأوضاع الهشة". (منظمة الاغذية والزراعة، 2019)وينقسم إلى نوعين :

انعدام الأمن الغذائي المعتدل: ويعرف على أنه " مستوى شدة انعدام الأمن الغذائي استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الذي يواجه عنده الأفراد عدم يقين إزاء قدرتهم على الحصول على الأغذية ويضطرون معه، في أوقات معينة من السنة، إلى خفض جودة و/أو نوعية الأغذية التي يتناولونها بسبب نقص الأموال أو سواها من موارد. وهو يشير بالتالي إلى عدم الحصول بشكل مستمر على الأغذية، مما يقلص النوعية الغذائية ويخل بالأنماط المعتادة لاستهلاك الأغذية وقد تكون له تأثيرات سلبية على التغذية والصحة والرفاه".(منظمة الاغذية والزراعة، 2019)

انعدام الأمن الغذائي الشديد: ويعرف على أنه: " انعدام الأمن الغذائي الذي يوجد في منطقة محددة عند نقطة زمنية محددة وبدرجة من الشدة تهدد الحياة أو شبل العيش أو كليهما معا، بصرف النظر عن أسبابه أو سياقه أو مدته. وهو مجد لإعطاء توجيهات استراتيجية للإجراءات التي تركز على الأهداف القصيرة الأجل لمنع انعدام الأمن الغذائي الشديد الذي يهدد الحياة أو شبل العيش أو التخفيف من شدته أو خفضه.(منظمة الاغذية والزراعة، 2019)

والشكل التالي يلخص الحالات المتعلقة بالأمن الغذائي

الشكل رقم *1*: الحالات الثلاثة للأمن الغذائي

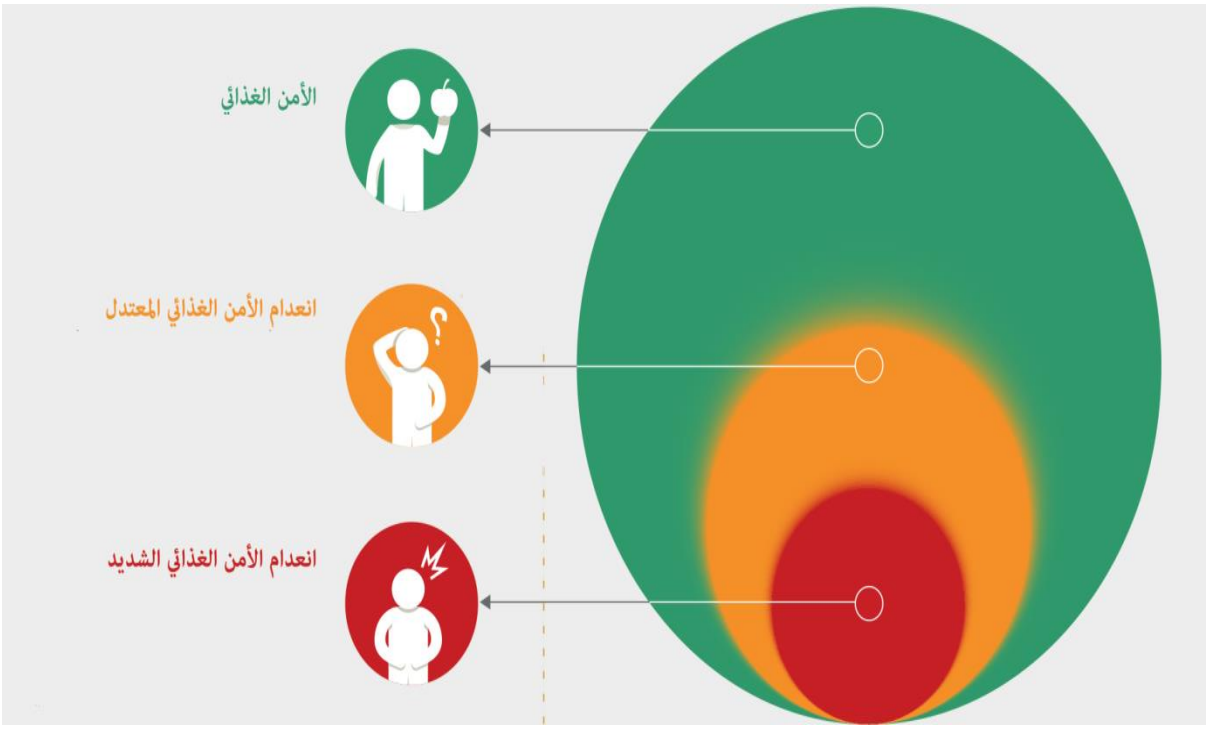

المصدر:(FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, 2020, p. 19)

5.1: الوكالات الأممية العاملة في سبيل الأمن الغذائي:

من أجل تحقيق الامن الغذائي في العالم يعد الدول لإيجاد وكالات وبرامج عالمية ومنها: (الامم المتحدة)

برنامج الأغذية العالمي: يعمل برنامج الأغذية العالمي على تقديم يد العون من خلال المساعدات الغذائية، ما يعمل أيضا في تحقيق هدف منع الجوع في المستقبل، باعتماد البرامج التي تستخدم الغذاء كوسيلة لبناء الأصول، وتعزيز مجتمعات أقوى وأكثر ديناميكية. وهذا يساعد المجتمعات في تحقيق الأمن الغذائي.

البنك الدولي: يعمل البنك الدولي على زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، لتحقيق الامن الغذائي وتحسينه من خلال استصلاح الأراضي الزراعية المنسية والمتخلي عنها، والتشجع على أساليب الزراعة الذكية، إضافة إلى العمل على خلق وخلق محاصيل أكثر مرونة ومغذية وتحسين التخزين وسلاسل التوريد للحد من خسائر الأغذية.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(فاو): تهدف منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي للجميع وهي تسعى جاهدة لضمان حصول جميع البشر على الغذاء بجودة عالية وبانتظام، وهذا من خلال الوصول للأهداف الرئيسية والمتمثلة في العمل على الحد من الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والحد من وسوء التغذية؛ بالإضافة إلى القضاء على الفقر والعمل على دفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أما آخر الاهداف فيتمثل في العمل على إيجاد إدارة مستدامة واستخدام الموارد الطبيعية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: تعمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل الحد من الفقر في المناطق الريفية، الفقر إضافة إلى محاربة سوء التغذية كما يعالج من خلال البرامج والمشاريع للممول لها مشكلة الأمن الغذائي والتغذية.

6.1: آليات مواجهة نقص الأمن الغذائي في ظل انتشار فيروس كورونا:

لجأت بعض الدول إلى الاعتماد على أساليب مختلفة في ظل تفشي كورونا من أجل تقليل المخاطر المرتبطة بتراجع الأمن الغذائي لديها، وذلك على النحو التالي(أحمد، 2020):

- **توظيف الطائرات المُسيّرة الزراعية:** وهذا لتعويض العنصر البشري، بالاعتماد على توظيف التكنولوجيا.
- **استراتيجية الممرات الخضراء:** دعت المفوضية الأوروبية لتبني استراتيجية الممرات الخضراء من أجل ضمان تدفق الإمدادات الغذائية، وفتح الحركة للعمال الموسميين في موسم الحصاد
- **تقييد كميات الشراء من المتاجر:** من أجل هذا لجأت بعض الدول إلى فرض قيودٍ على كميات الشراءوذلك لوقف تجريد المتاجر من المواد الغذائية.

2:الامن الغذائي في ظل تفشي فيروس كورونا – دراسة حالة الجزائر

1.2 الامن الغذائي في الجزائر:

احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ ***40***٪ من المساحة الزراعية المفيدة، وتقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي ***3200930*** **هكتار** ، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة ، بحوالي ***74*** ٪ من إجمالي مساحة الحبوب. خلال الفترة 2010-2017 ، معدل هذه المساحة بلغ ***3385560*** **هكتار** ، بزيادة ***6***٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009)(وزارة السياحة والتنمية الريفية، 2018)

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار ، بزيادة قدرها ***26***٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار. ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير ، والذي يمثل على التوالي ***51***٪ و ***29***٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017(وزارة السياحة والتنمية الريفية، 2018)

ورتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة + ***44***٪ خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009. كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة + ***68***٪ و + ***35***٪ على التوالي ، مقارنة بالفترة 2010-2017 و2002-2009. زاد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 ، حيث بلغ + ***121***٪ مقارنة بالفترة 2000-2009. بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من ***12***٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها + ***143***٪ + ***102***٪ على التوالي. (وزارة السياحة والتنمية الريفية، 2018)

الشكل رقم *2*: انواع الحبوب والكمية المنتجة في الجزائر لعام *2018*

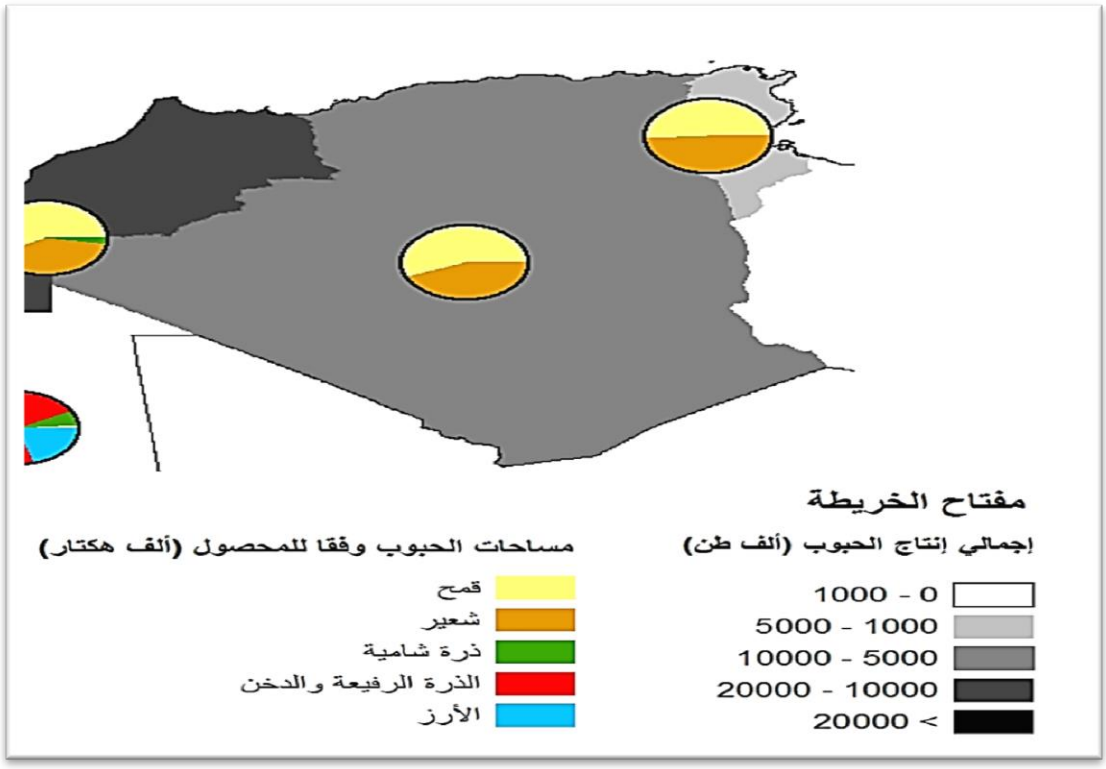

المصدر:(المنضمة العربية للتنمية الزراعية، 2018، صفحة 17)

وقد تحسّنت وفرة المنتجات الزراعية بشكل ملحوظ :(وزارة السياحة والتنمية الريفية، 2018)

- القمح (القمح الصلب والقمح اللين) بنسبة 29٪
- البقوليات (39 ٪)
- الخضروات (184 ٪)
- البطاطا (235 ٪)
- الحمضيات (115٪)
- التمور (80 ٪)

كما عملت على إنشاء 39 صومعة ومخازن مبردة للفترة 2017-2018 من أجت تخزين الانتاج المحلي مع الحبوب بما فيها القمح اللين والصلب، وهذا في إطار المحافظة على الامدادات الغذائية (المنضمة العربية للتنمية الزراعية، 2018، صفحة 60)

2.2 الجزائر والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017-2021):

من اجل تحقيق الامن الغذائي وتطويل القطاع الفلاحي ونظرا لان الجزائر عضو فجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية والزراعة فان هذه الأخيرة حددت ثلاث مكونات من أجل محاربة الخطر المتعلق بالأمن الغذائي العربي والشكل الموالي يتمثل المشاريع والسياسات :

الشكل رقم *1*: مكونات محاربة الخطر المتعلق بالأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (*2017*-*2021*)

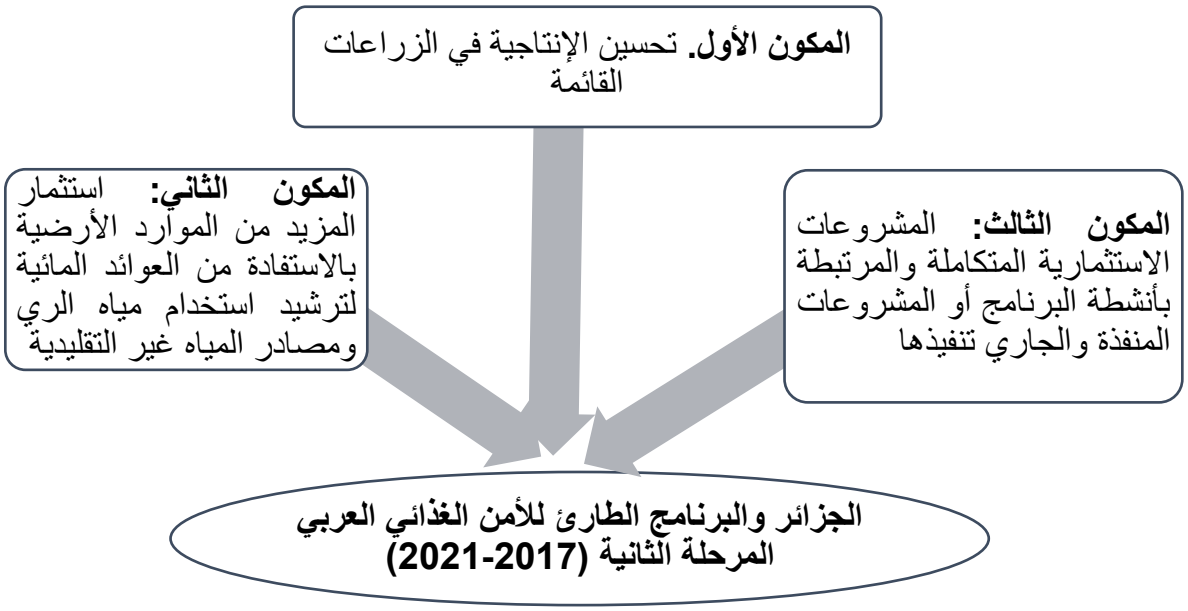

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على(المنظمة العربية لتنمية والزراعة، *2018*، صفحة *11*)

المكون الأول. تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة :

- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها بلغ عدد المشاريع (15) مشروعا كما بلغت التكاليف الاستثمارية لـ (5) مشروعات منها نحو 844.09 مليون دولار تستهدف هذه المشاريع 7 تحديث قطاع إنتاج الأعلاف من خلال برنامج الشراكة الثلاثي: برنامج تشغيل المزرعة ،الألبان ، المربي /
- المساعدة والدعم الفني للمعاهد والمراكز والمكاتب تحت الوصاية.
- إحياء برنامج التفريط CNIAAG)
- زراعات مساحة 8 ألاف هكتار عبر برنامج البذور البقولية والأعلاف والبرسيم، والكرسنة).
- تعزيز قدرة تخزين الحبوب عبر إنشاء 39 صومعة بسعة إجمالية قدرها 8.2 مليون قنطار

- تعزيز قدرات إنتاج بذور الحبوب من خلال تحقيق 17 محطة عمل جديدة
- تحسين سلسلة جودة الإنتاج لبذور الحبوب.
- زيادة مساحات الزيتون عن طريق زراعة شبه مكثفة 200 شجرة / هكتار ومكثفة,400 شجرة / هكتار.
- استخدام أنظمة الري المقتصدة لتوفير المياه للمساحات الجديدة
- توفير 6.4 مليون من غراس الزيتون.
- تحديث التقنيات الزراعية في الواحات
- إعادة تأهيل لبساتين النخيل القديمة.
- استبدال الذرة بفول الصويا بنسبة 25% ، والشعير بنسبة . 15-20 %.
- تحسين سلسلة الجودة لبيض الاستهلاك واللحوم البيضاء الذبح، التحويل، والتعبئة والتغليف
- تحديث البنية التحتية للماشية بتقديم معلومات عن الأسعار والأسواق الزراعية
- نشر المعلومات عن أسعار المنتجات الزراعية في السوق المحلية
- معرفة اتجاهات الأسواق الدولية لتمكين المديرين من استباق الإجراءات المتوخاة.

المكون الثاني: استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية:

البرامج او المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها: ينفذ من خلال المكون ثلاثة مشاريع في مجالات الري التكميلي للحبوب، وتطوير تقنيات الري المقتصدة، واستعمال المياه المعالجة

المكون الثالث: المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج أم البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها : يشتمل على مشروعين تكلفة أحدهما نحو 4.2 مليون دولار، الأول في مجال إنشاء قطب صناعي - غذائي مندمج للتنسيق بين متعاملي شعبة الحليب في إقليم ولاية سطيف، والمشروع الثاني برنامج الاستثمار في منشئات الضبط. ويهدف المشروعان إلى تفعيل طريقة جديدة للتنظيم والتنسيق بين العاملين والمنتج المحلي للحليب ومشتقاته، وتحسين التخزين في الحبوب. (المنظمة العربية لتنمية والزراعة، 2018، صفحة 12)

3.2 الامن الغذائي ووباء كورونا في الجزائر:

لا زالت دول المغرب العربي تواجه الفاتورة الضخمة من استيراد الحبوب في الأعوام الأخيرة، فبالنسبة للجزائر تحتاج حوال بـ15 مليون طن من الحبوب بينما تتوقع محصول في حدود 5.3 ملايين طن، ومن المتوقع ان تصل واردتها إلى حوالي 10 ملايين طن، حتى تحقق الامن الغذائي للمواطنين. بينما تسبب فيروس كرونا في ارتفاع المشتريات من السلع الغذائية ، كالدقيق والحليب والأرز والخضر والسكر والزيوت، ففيروس كورونا سبب الذعر والتهويل الامر الذي زاد من مشترات المواطنين بغية تأمين الغذاء لأنفسهم، ما عمل على شيء من التضخم في سوق السلع الغذائية، وهذا ما أدى إلى اضطرابات في سلسلة التوريد (قماس، 2020).

ومن أجل حل هذه المشاكلة سعت الجزائر إلى التأكيد على توفير مخزون من القمح لتزويد السوق والاستجابة لطلب الأسر وساعدت الإمدادات المحلية المستقرة والمخزونات الكافية، وحسب تقرير صدر شهر جوان الماضي من المتوقع أن تبلغ متطلبات استيراد القمح للسنة التسويقية 2020/ 2021 إلى 5 ملايين طن ، أي أقل بنحو 1.5 مليون طن من واردات العام السابق. (Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2020)

كما عملت الحكومة في 21 أبريل 2020 بالسماح لبعض المتاجر بإعادة فتح، مع ارتفع الطلب على دقيق القمح، بالإضافة إلى زيادة طاقة المطاحن الحكومية والخاصة بكامل لتزويد السوق المحلية. وصرحت جهات مسؤولة إن الجزائر لديها مخزون غذائي كافٍ لتلبية الطلب المحلي على الغذاء حتى بداية عام 2021. كما عملت الحكومة على حظر تصدير أي منتج استراتيجي بما فيها الغذاء حتى النهاية الوباء (fao, 2020).

كما سرَعت من المعالجة المخصصة للأغذية والأدوية الأساسية المستوردة ، وتقديم حملة توزيع المواد الغذائية ومستلزمات النظافة للأسر الأكثر ضعفا. فالسلطات المحلية تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع الزيادات غير المبررة في الأسعار. كما فتحت وزارة الزراعة نقاط بيع لبيع المنتجات الزراعية بأسعار معقولة لضبط الأسعار في الأسواق، وكلفت وزارة الزراعة المكاتب المختصة بمواصلة الأنشطة الزراعية المنتظمة وتوفير النقل والحماية الصحية للعاملين الزراعيين للحفاظ على الاستمرارية في سلسلة التوريد الزراعي. وطلب من حكام المقاطعات تسهيل إعادة فتح مخازن المدخلات الزراعية لبيع البذور والأدوية البيطرية والمعدات الزراعية(fao, 2020)

وفي نفس السياق أوضح الوزير المنتدب المكلف بالفلاحة الصحراوية والجبلية فؤاد شحات، أن فيروس "كورونا" أوجب ضرورة تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء خاصة في ظل اتخاذ بعض دول قرار منع

التصدير بخصوص بالقمح، وحتى البلدان التي تصدر فالإجراءات في منع النقل تحول دون ذلك، كما ان للجزائر تزخر بنوع من الفلاحة والمتمثل في الفلاحة الصحراوية والتي يمكن أن تكون جزء مساهم في تحقيق الأمن الغذائي لاسيما في ظل تحديد وإحصاء 2600 هكتار من الأراضي الفلاحية والتي هي جاهزة للإستغلال. (بن عزوز، 2020)

وتتعرض الجزائر لمخاطر منخفضة من الإمدادات الغذائية ، حيث تصل إلى الحد الأدنى من التعرض للمخاطر من جراء استهلاك المدخلات الوسيطة ورأس المال الثابت وانخفاض الصادرات الزراعية، اما على صعيد الطلب بين دول المغرب العربي. فتواجه الجزائر مخاطر بسبب متوسط حصة الفرد المرتفعة نسبية من الإنفاق على الغذاء والاعتماد المرتفع نسبيا على الواردات الغذائية (منظمةالأغذية والزراعة للامم المتحدة ، 2020، صفحة 14) والجدول التالي يلخص ذلك

الجدول رقم1: التأثر بالصدمات على صعيد الإمداد والطلب فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

الدولة/ المنطقة	التعرض – نسبة المدخلات الوسيطة	التعرض - إستهلاك رأس المال الثابت لكل عامل	التعرض - الناتج الإجمالي لكل عامل زراعي	التعرض - نسبة الصادرات الزراعية	التعرض الكلي للإمداد	التعرض – نسبة الإنفاق على الأغذية	التعرض - نسبة الواردات الزراعية	التعرض الكلي للصدمات على صعيد الطلب
الجزائر	منخفضة	منخفضة	مرتفعة متوسطة	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة متوسطة	مرتفعة

المصدر(Schmidhuber, Pound, & Qiao, 2020, p. 32)

3.تدابير الجزائر لتحقيق الامن الغذائي في ظل الازمة:

من بين أهم الإجراءات على المدى المتوسط على الأقل: (لعلا، 2020)

- إعادة مراجعة فاتورة الواردات والتركيز خاصة على واردات التجهيزات الصّحية والفلاحية.،
- تدخل الدولة بمراقبة وشراء المنتجات الفلاحية الضرورية وإعادة توزيعها أي تسويقها لضمان الأمن الغذائي على الأقل لمدة سنة.،

- دعم القطاع الفلاحي ماليا ماديا، ومرافقة الفلاحين في هذه الظروف الصعبة.،
- تحريك العمل الدبلوماسي من أجل توفير المواد الغذائية الضرورية من الخارج.،
- اعطاء الأولوية القصوى لمحاربة وباء كورونا من خلال توفير كل الإمكانات المادية والمالية،
- تأطير وتشجيع **العمل الخيري** للمساهمة (ماديا، وماليا) في محاربة الوباء،
- لجوء الجزائر إلى تعزيز مخزونها الاستراتيجي من السلع والمواد الغذائية المهمة، خاصة في ظل لجوء العديد من الدول الى اغلاق الحدود.،
- منح مبلغ مالي يقدر ب30000 دج للعمال الذين تضرروا من تداعيات أزمة كوفيد 19 (أمثال الحلاقين، سائقي سيارات الأجرة،....).،
- طمأنة الشعب الجزائري من قبل الرئيس بوجود كميات كافية من السلع الغذائية الأساسية من أجل التوقف عن شرائها بكميات كبيرة من قبل المواطنين نتيجة الخوف من نفاذ الأغذية الاساسية خاصة مع اعلان حالات الحضر والاغلاق في بعض ولايات الجزائر.،
- تقديم المبالغ مالية و الأدوات و البذور و غيرها من مدخلات الزراعة لمساعدة صغار المزارعين من أجل التعامل مع فيروس كورونا.،
- مساهمات وزارة التضامن في تنظيم هبات تضامنية الى مناطق الظل.،
- محاربة وزارة التجارة للغش واحتكار السلع بهدف تمكين المواطنين من اقتناء المواد الغذائية الأساسية.،
- تخصيص 10000 دج للبطالين ولذوي الدخل المحدود من قبل الحكومة.،
- تسهيل وضمان وصول المواد الغذائية الى أبعد منطقة في الوطن.،
- اعتماد الجزائر على ايرادات تصدير النفط والغاز في تحقيق الامن الغذائي.،
- بث حصص تحسيسية عبر وسائل الاعلام لتوجيه المواطنين الى اقتناء الأغذية المتوازنة بهدف التغلب على فيروس كورونا عن طريق الاعتماد على خبراء في مجال التغذية.،
- تكاتف الجهود الحكومية لزراعة مساحات مضاعفة من الأراضي بمختلف أنواع الخضار والبقوليات والحبوب بهدف زيادة الإنتاج المحلي والمخزون الاستراتيجي لمواجهة النقص المتوقع وارتفاع أسعارها في السوق العالمية.،

3.خاتمة :

في الاخير يمكن القول أن أزمة فيروس كورونا أثقلت الأنظمة الصحية مما أدى الى تدمير سبل العيش والأمن الغذائي في الدول الهشة أمنيا واقتصاديا، وهنا تظهر مسألة الأمن الغذائي خلال الأزمة ويعتبر أنه تحقق فعلا عندما لا يتعرض الأفراد للجوع واليوم تواجه كل دول المغرب العربي خطر الجوع، قد ينجو بعضها وقد يقع بعضها الاخر.

من النتائج المتوصل لها نذكر

- أزمة فيروس كورونا أثقلت الأنظمة الصحية مما أدى الى تدمير سبل العيش في الدول الهشة أمنيا واقتصاديا،
- امسألة الأمن الغذائي خلال الأزمة يعتبر أنه تحقق فعلا عندما لا يتعرض الأفراد للجوع واليوم تواجه كل دول المغرب العربي خطر الجوع،
- تتعرض الجزائر لمخاطر منخفضة، حيث تصل إلى الحد الأدنى من التعرض للمخاطر من جراء استهلاك المدخلات الوسيطة ورأس المال الثابت وانخفاض الصادرات الزراعية.
- تواجه الجزائر مستوى مرتفع من التعرض لمخاطر الطلب بسبب متوسط حصة الفرد المرتفعة نسبياً من الانفاق على الغذاء والاعتماد المرتفع نسبياً على الواردات الغذائية
- سعت الجزائر إلى التأكيد على توفير مخزون من القمح لتزويد السوق والاستجابة لطلب الأسر وساعدت الإمدادات المحلية المستقرة والمخزونات
- عملت الجزائر على تحقيق الامن الغذائي من خلال دعم القطاع الفلاحي ماليا وماديا، ومرافقة الفلاحين في هذه الظروف الصعبة. وتحريك العمل الدبلوماسي من أجل توفير المواد الغذائية الضرورية من الخارج.

ومن بين التوصيات والاقتراحات نذكر:

- الاهتمام بالأمن الغذائي الذاتي وهذا من خلال الاعتماد على الفلاحة الصحراوية
- الاهتمام بالصناعات الغذائية
- الاستفادة من خبرات الدوال المتقدمة في مجال الفلاحة
- الاهتمام بالمشاريع الفلاحية في إطار ما تمنحة من قروض لفائدة الشباب
- العمل على مساعدة الفلاحين في استصلاح الأراضي وتحصيل المنتوجات بجلب الآلات المتطورة، وكذا العمل على تسويق البضاعة
- العمل على الربط بين قطاع التعليم العالي ومخرجاته خاصة في ظل وجود المدرسة العليا للفلاحة بقطاع الفلاحة والاستفادة من خبراتهم

4. قائمة المراجع

- fao. (2020, April 30). *GIEWS - Global Information and Early Warning System*. Consulté le july 16, 2020, sur fao: http://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=DZA&lang=en
- FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. (2020). *The State of Food Security and Nutrition in the World 2020.Transforming food systems for affordable healthy diets.* Rome: FAO.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2020, april 30). *GIEWS Country Brief: Algeria 30-April-2020*. Consulté le july 16, 2020, sur reliefweb: https://reliefweb.int/report/algeria/giews-country-brief-algeria-30-april-2020
- Schmidhuber, J., Pound, J., & Qiao, B. (2020). *OVID-19: Channels of transmission to food and agriculture.* rome: fao.
- world health organization. (2020). *Food security*. Consulté le July 13, 2020, sur world health organization: http://www.emro.who.int/nutrition/food-security/

- الامم المتحدة. (بلا تاريخ). *الامم المتحدة*. تاريخ الاسترداد 13 جويليا, 2020، من الغذاء: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/food/
- *الأمن الغذائي*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 14 جويليا, 2020، من marefa: www.marefa.org/الأمن_الغذائي
- المنضمة العربية للتنمية الزراعية. (2018). *تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي*. الخرطوم: جامعة الدول العربية.
- المنظمة العربية لتنمية والزراعة. (2018). *تقرير متابعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017-2021)*. جامعة الدول العر بية، الخرطوم.
- رمضاني لعلا. (14 جويليا, 2020). *الاقتصاد الجزائري ما بعد جائحة كورونا*. تاريخ الاسترداد 15 جويليا, 2020، من الشعب: http://www.ech-chaab.com/ar/الحدث/مؤشرات/item/153211-الاقتصاد-الجزائري-ما-بعد-جائحة-كورونا

- زينب بن عزوز. (28 أفريل, 2020). *كورونا-سيجعل-تحقيق-الأمن-الغذائي-أولو*. تاريخ الاسترداد 15 جويليا, 2020، من eldjazaironline: http://www.eldjazaironline.net/Accueil/كورونا-سيجعل-تحقيق-الأمن-الغذائي-أولو

- عبد العليم حسن أحمد. (21 أفريل, 2020). *الممرات-الخضراء-آليات-مواجهة-نقص-الأمن-الغذائي-في-ظل-كورونا*. تاريخ الاسترداد 15 جويليا, 2020، من المستقبل: futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5534/الممرات-الخضراء-آليات-مواجهة-نقص-الأمن-الغذائي-في-ظل-كورونا

- مصطفى قماس. (3 يوليو, 2020). *كورنا يثير هاجس الأمن الغذائي في المغرب العربي*. تاريخ الاسترداد 13 جويليا, 2020، من العربي الجديد: www.alaraby.co.uk/كورنا-يثير-هاجس-الأمن-الغذائي-في-المغرب-العربي

- منظمة الاغذية والزراعة. (2019). *حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم، الاحتراز من حالات التباطئ والانكماش الاقتصادي*. روما: منظمة الاغذية والزراعة.

- منظمةالأغذية والزراعة للامم المتحدة . (2020). *COVID-19: Channels of transmission to food and agriculture*. Rome: fao.

- وزارة السياحة والتنمية الريفية. (2018). *الإحصائيات-الفلاحية*. تاريخ الاسترداد 16 جويليا, 2020، من وزارة السياحة والتنمية الريفية: http://madrp.gov.dz/ar/الإحصائيات-الفلاحية/

- وليد محمد عبد الديوم. (03 أكتوبر, 2004). *مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي*. تاريخ الاسترداد 14 جويليا, 2020، من aljazeera: www.aljazeera.net/2004/10/03/مفاهيم-تتعلق-بالأمن-الغذائي

السياسة الجنائية في مكافحة التلوث البيئي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي
-دراسة على ضوء التشريع الجزائري-

Criminal policy in combating environmental pollution and its role in achieving food security
- Study in light of Algerian legislation –

الدكتورة فرحي ربيعة
استاذ محاضرب – جامعة تبسة- الجزائر

الملخص:
إيمانا من المشرع بأهمية مكافحة التلوث البيئي سن العديد من القوانين التي تضمنت بنود سياسة جنائية للحد من هذه الظاهرة عن طريق تجريم الافعال التي تدخل ضمن وصف تلويث البيئة واعطائها بعض الخصوصية في المتابعة والجزاء انطلاقا من اهميتها ودورها المباشر في تحقيق الأمن الإنساني عامة والأمن الغذائي خاصة لأن الزراعة والفلاحة والصيد البحري تشكل موردا اساسيا للسكان ساهمت الثورة التكنولوجية وتوسع نشاط الإنسان في زيادة نسبة التلوث.
الكلمات المفاتيح: التلوث البيئي،السياسة الجنائية،الأمن الغذائي،الأمن الإنساني، حماية البيئة.

Abstract:
the legislator put many laws that included the provisions of a criminal policy to limit the environmental pollutionby criminalizing acts that fall within the description of environmental pollution and giving it some privacy in the follow-up and punishment, based on its importance and direct role in achieving security Food, especially because agriculture and fishing are an essential resource.
key words: Environmental pollution;Criminal policy; Food security; Human security; Environmental threats;environment protection.

مقدمة :

خلق الله الإنسان خليفة له في الأرض وأعطاه من الرزق والثمرات في هذا الكوكب ما يكفل له عيشة هنية آمنة لقوله تعالى "**وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** "[1]، لكن هذا الأخير وبمساهمة عدة عوامل أهمها التطور التكنولوجي خاصة ما شهدته البشرية في القرن العشرين من قفزة نوعية في جميع المجالات جعل الأرض بجميع مكوناتها البحرية والمائية والهوائية، بجميع مخلوقاتها عرضة لخطر هذا التطور في العدة والوسائل لأن التلوث أصبح أحد الآثار السلبية لذلك .

إن التلوث أحد أهم الأخطار المحدقة بالبيئة وله أثر بالغ على الأمن الغذائي للإنسان لأن الأضرار التي يسببها تقوض ما يمكله هذا الأخير وبقية المخلوقات من سبل للعيش والغذاء لذلك سعت مختلف التشريعات والقوانين إلى ايجاد منظومة قانونية تحمي البيئة من التلوث لأن المحافظة عليها يساهم في بناء الأمن الغذائي نظرا للإرتباط المباشر بينهما فلا وجود لغذاء سليم دون بيئة سليمة.

أهمية الموضوع:

من هذا المنطلق تبرز أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية إذ أن المجهودات المبذولة من طرف المشرع الجزائري في محاولات الإحاطة بكل جوانب التلوث البيئي وتحقيق أهداف السياسة الجنائية من ردع عام وخاص ووقاية من الجريمة لها أن تساهم في الحد من هذه الأفعال وهوما ينعكس على تحقيق الأمن الغذائي، كما أن اتساع مجال الجريمة البيئية ككل يجعلها من المواضيع الجديرة بالدراسة والتمحيص للإحاطة بمفاهيم الموضوع وهوما يمثل الأهمية العملية .

دوافع اختيار الموضوع:

دوافع شخصية : نظرا لزخم التشريعات المتعلقة بالبيئة وسعي المشرع إلى وضع ترسانة قوانين تحمي هذه الأخيرة من التلوث كانت رغبتي في دراسة هذا الموضوع بمعرفة العلاقة بين حماية البيئة وتحقيق الأمن الغذائي باعتباره مطلبا شعبيا محليا ودوليا.

دوافع موضوعية: تتمثل فيالتطرق إلى مختلف الجوانب المحيطة بالتلوث البيئي ومعرفة سبل التصدي لهذه الظاهرة جزائيا من خلال تناول مختلف أحكام جريمة تلويث البيئة في التشريع الجزائري، كما أن موضوع التلوث البيئي وعلاقته بالأمن الغذائي من المواضيع القابلة للدراسة في كل زمان ومكان نظرا لتطور الاخطار البيئية و أهمية تحديث مجال تحقيق الامن الغذائي و فق مستوى الاخطار التي تنجم عن المساس بالبيئة.

أهداف الدراسة: ابتغي من هذه الدراسة تحقيق بعض الأهداف

- معرفة العلاقة بين سن سياسة جزائية لمكافحة التوث البيئي وتحقيق الأمن الغذائي.
- التطرق إلى أحكام جريمة تلويث البيئة في التشريع الجزائري الموضوعية والاجرائية.

[1] سورة الاعراف، الاية 74.

- معرفة الخصوصية في أحكام جريمة تلويث البيئة عن بقية الجرائم.

الإشكالية: **مامدى تأثير السياسة الجنائية لمكافحة التلوث البيئي على تحقيق الأمن االغذائي؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

ما المقصود بالتلوث البيئي والأمن الغذائي وما العلاقة التي تربطهما ببعض؟

-كيف عالج المشرع الجزائري جريمة تلويث البيئة؟

للإجابة عن هذه الإشكالية استعملت المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لهذه الدراسة في التطرق إلى تعريف المصطلحات والأحكام الموضوعية والإجرائية لجريمة تلويث البيئة، إذ تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين تطرقت في المحور الأول إلى الإحاطة بمفاهيم الدراسة من تلوث وبيئة وأمن غذائي وإبراز العلاقة التي تربط هذه المصطلحات وتأثيرها فيما بينها أما المحور الثاني فقد تضمن أهم الأحكام الموضوعية والإجرائية لجريمة تلويث البيئة في التشريع الجزائري.

1. مفهوم جريمة تلويث البيئة وعلاقتها بالأمن الغذائي

إن البحث في موضوع البيئة وتهديداتها يحيلنا إلى النظر في المخاطر التي تسببها هذه التهديدات، وهوما ينطبق على تلوث البيئة بأشكالها وما ينجر عنه من تأثيرات سلبية على مكوناتها والتي تنسحب بدورها على العديد من المجالات أهمها الأمن الغذائي خاصة في الدول التي تعتمد على الزراعة كمورد رئيسي لها، وأيضا لأهمية البيئة في تطوير الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وعليه يجدر بنا التطرق إلى كل هذه المفاهيم وعلاقتها ببعض.

1.1 مفهوم جريمة تلويث البيئة

أ.تعريف جريمة تلويث البيئة

إن الاستخدام الكبير لمصطلح "البيئة" على كافة المستويات وفي مختلف العلوم، أدى إلى اكتسابه لمفاهيم متعددة بتعدد العلوم الإنسانية، ومختلفة باختلاف مضامينها وغاياتها، كما ساهم من ناحية أخرى في جعل مفهوم البيئة من أكثر المفاهيم العلمية تعقيدا وأقلها فهما لتداخله مع كافة العلوم الإنسانية، الأمر الذي نتج عنه بروز البيئة الاجتماعية، والبيئة الجغرافية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التسويقية، والبيئة الحضارية، والبيئة الثقافية، والبيئة النفسية[1].

تعرف البيئة لغة بأنها من فعل تبوأ أي تبوأ مكانا أومنزلا بمعنى حلّ ونزل وأقام[2]، وهي اسم مشتق من الفعل باء ، وبوأ: أي اتخذ منزلا وأقام فيه، والبيئة أيضا من المباءة : أي المنزل ، كما قد تعني الحالة، مثلا

[1] - فيصل بوخالفة، الجريمة البيئية وسبل مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2016-2017، ص16.

[2] - الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، القاهر، 1987، ص4.

يقال باء بيئة سوء: أي حالة سوء[1]، وإجمالا يمكن القول أن البيئة في اللغة العربية مشتقة من الفعل باء أي اتخذ منزلا وذلك لكون البيئة هي فعلا بمثابة المنزل الذي تعيش فيه مختلف الكائنات الحية[2].

أما مفهوم البيئة اصطلاحا فهويشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها، فالبيئة بالنسبة إلى الإنسان هي الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر[3].

واختلفت مفاهيمها حسب تخصص الباحث في كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة حيث يعرفها كل في ضوء رؤيته وتخصصه فلم يتوحد العلماء في تحديد مفهوم البيئة بل تعددت معانيها. وفي اللغة الفرنسية تعرف كلمة البيئة (Environment)بأنها مجموعة الظروف الطبيعية للمكان من هواء وماء وأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان. والتي تشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد كالهواء والماء والتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت. وفي ضوء ذلك فالبيئة كما جاء في إعلان مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية عام 1987 هي: كل شيء يحيط بالإنسان[4].

بالرجوع إلى القانون يمكن إعتبار البيئة ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء، هواء، تربة، كائنات حية وغير حية ومنشآت مختلفة، وبذلك فالبيئة تضم كلا من البيئة الطبيعية والإصطناعية[5]، وهوالتعريف المستمد من مكونات البيئة التي أوردها المشرع الجزائري في نص المادة 4 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[6]، وقد فرق الفقه بين البيئة الطبيعية والبيئة التي تنشأ بفعل الإنسان فالبيئة الطبيعية هي كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر وأشياء حية أوغير حية أوبمعنى آخر كل ما لادخل للإنسان بوجوده مثل الماء الهواء التربة المناخ، أما البيئة التي تنشأ بفعل الإنسان فهي مايسميه البعض بالبيئة الحضرية وهي البيئة التي أنشاها الإنسان أوكان سببا في وجودها وتشمل كل ما انجزه على الطبيعة سواء كان اقتصاديا أواجتماعيا أوثقافيا أوفي أي مجال آخر[7].

---

[1] - جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ط 3، دار المعارف، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص328.

[2] - زيبري وهيبة، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسي، جامعة سطيف2، 2014، ص 11.

[3] - عمار سليماني، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08 الجزء الثاني، جوان 2017، ص844

[4] - محسن محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، ماجستير، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الادراءة والاقتصاد، قسم ادارة البيئة، 2009، ص2.

[5] - لحمر نجوى، الحماية الجنائية للبيئة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 1، كلية الحقوق، 2012، ص5

6 - القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.

7 - سليمان مختار النحوي، عبد المالك الدح، إشكالات الحماية الجنائية للبيئة في التشريعات الجزائرية والحلول المقترحة لمجابهتها- مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد 01، جوان 2019،ص 211.

أما التشريع الفرنسي فقد تبنى تعريف مصطلح البيئة لأول مرة في القانون الصادر بتاريخ 10/04/1946 المتعلق بحماية الطبيعة، فجاء في المادة الأولى منه بأن البيئة مجموعة من العناصر هي: الطبيعة، الفصائل الحيوانية والنباتية، الهواء، الأرض، الثروة المنجمية والمظاهر الطبيعية المختلفة[1].

ب.تعريف التلوث:

التعريف اللغوي :" التلوث" لغة يعني التلطخ ، فيقال تلوث الطين، ولوث ثيابه بالطين أي لطخها، ولوث الماء أي كدره[2]، فتلوث الماء أوالهواء يعني خالطته مواد غريبة ضارة"[3].

قال تعالى: **(وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ)**[4]، وقال سبحانه وتعالى : **(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)**[5]، أي أن كل شيء في هذا الوجود مقدر ومقنن ، والقلة في شيء ما يقابلها زيادة في شيء آخر، وان أكثر الناس لم يدركوا أن الزيادة والنقصان ما هي إلا لحكمة بالغة، ألا وهى اتزان الكون وثباته. فمثلا هناك الحياة والموت، والغنى والفقر، والشروق والغروب والصيف والشتاء والليل والنهار والماء والنار... الخ. فنجد أن كل شيء ثنائي في هذا الوجود إلا الله سبحانه وتعالى فهوسبحانه المتفرد بالوحدانية دون سواه، وجعل سبحانه كل شيء بصورته هذه لخدمة الحياة وخدمة المخلوقات[6].

أما في اللغة الانجليزية فيستخدم للتعبير عن فعل التلويث، فيعبر (Pollute) للدلالة على حدوث التلوث، كما يستخدم فعل التلويث عن عدم النظافة وعدم الطهارة والتدنيس والفساد وإساءة الاستعمال.

في اللغة الفرنسية: تستخدم بمعنى تدنيس أوتلويث أوتنجيس تلويث الهواء، أومياه النهر بالنفايات الصناعية أوتدنيس الكنيسة، إذا التلوث هوالاختلال في التوازن الطبيعي والأزلي بين عناصر البيئة الطبيعية الناجم عن نشاط الإنسان وهوتغيير مباشر أوغير مباشر فيزيائي أوحراري أوبيولوجي أوأي نشاط إشعاعي ينتج عنه مخاطر تؤثر على عناصر البيئة فيدمرها[7].

إن التعريف الأكثر تداولا للتلوث البيئي هوالتعريف الصادر ضمن توصيات مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادرة سنة 1974 إنه:" إدخال مواد أوطاقة بسبب الإنسان ، بصفة مباشرة

---

[1] - لحمر نجوى، مرجع سابق، ص5.

[2] -جمال الدين ابن منظور، مرجع سابق، ص. 408 وما بعدها.

3 - المعجم الوجيز، مجمع اللغة، القاهرة،مصر، 1993، ص. 567

4 - سورة الحجر، الآية 21.

5 - سورةالقمر، الآية 49.

[6] -محمد حسين عبدالقوي، التلوث البيئي، المركز الاعلامي الامني، تاريخ الاطلاع 2020/07/20 الساعة 23:00 بحث متاح على الرابط التالي: https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/31af59c0-5631-4a99-9e00-daf211629dd1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A.pdf

[7] - عمار سليماني، مرجع سابق، ص 845.

أوغبير مباشرة للبيئة بحيث ينتج عنه اثار ضارة تهدد صحة االإنسان وامنه وتضر بالمواد الحية وغير الحية". كما جاء بتقرير المجلس الإقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1965، حول تلوث الوسط والتدابير المتخذة لمكافحته بأن التلوث هوالتغيير الذي يحدث بفعل التأثير المباشر وغير المباشر للأنشطة الإنسانية في تكوين الوسط على نحويخل ببعض الاستعمالات أوالأنشطة التي كان من المستطاع القيام بها في الحالة الطبيعية لذلك الوسط.

بالنسبة للمشرع الجزائري بخلاف الاتجاه الذي يعنى بتعريف تلوث البيئة فقط دون التعرض لتعريف أنواع أخرى من التلوث، والذي إعتمده من خلال تعريف التلوث بأنه: "كل تغيير مباشر أوغير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أوقد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء الجووالماء والممتلكات الجماعية والفردية"[1].

من خلال استقراء نص هذه المادة، يتبين أن المشرع الجزائري قد قرر حماية البيئة في أبعد الصور، حيث وسع من نطاق الحماية ليشمل كافة الكائنات الحية، إلا أنه كان حريا به أن يذهب الى ما ذهب اليه المشرع المصري بأن يتخلى عن كل من الألفاظ " الإنسان والنبات والحيوان" ويعوضها بلفظ الكانات الحية بالإضافة إلى أنه أخذ بالضرر الإحتمالي أي تعريض البيئة للخطر، وهومسلك يحسب له بإعتبار أن البيئة تعتبر من المصالح الجوهرية التي ينبغي إحاطتها بالحماية اللازمة[2].

2.1 علاقة تلويث البيئة بالأمن الغذائي

أ. تعريف الأمن الغذائي

إن التلوث البيئي هومن بين أخطر التهديدات التي تمس البيئة والإنسان والأكثر ضررا للأمن الغذائي، بحيث يؤثر على كل أبعاده ، وذلك لكون أخطاره متعددة وآثاره تمس مختلف الدول سواء كانت المتسببة في إحداثه أولم تكن كذلك، حيث أن آثاره تنتقل من منطقة إلى أخرى والمثال على ذلك حادثة تشرنوبل لسنة 1996 وهذا ما يدل على أنه تهديد بيئي وليس مجرد خطر للميزة العبر حدودية لآثاره[3].

إن وضع تعريف شامل للأمن الغذائي مر بعدة مراحل ومن قبل العديد من الهيئات الدولية المعنية بالأمن الغذائي ، تختلف كل مرحلة عن المرحلة السابقة لها بسبب تعدد وتنوع التهديدات التي تعترض بناء الأمن الغذائي ، وذلك ما أثر على تحديد أبعاده. ففي الفترات الأولي لظهور المفهوم ، ونظرا لكون الأمن الغذائي كان شبه منعدم في العديد من دول العالم ، كان التركيز فقط على بعد توفير الغذاء، ثم بدأ المفهوم بالتطور إلى أن اشتمل على العديد من الابعاد[4].

---

[1] - المادة 4 من القانون 03-10.

[2] - سليمان مختار النحوي، عبد المالك الدح، مرجع سابق، ص 213.

[3] - زبيري وهيبة، مرجع سابق، ص30.

[4] - المرجع نفسه، ص35.

هناك العديد من التعريفات للأمن الغذائي من مختلف الهيئات الدولية المهتمة في هذا المجال أهمها تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه أن تكون لدى جميع الناس وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي، وعلى أن يكون لكل شخص الحق في الحصول على الغذاء ، وأن يكون من السهل ذلك سواء بشرائه أوزرعه فرديا، وأن يكون هناك توزيع عادل وجيد للأغذية[1].

كما عرفته لجنة الأمن الغذائي العالمي بأنه توافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة[2].

ب. تأثر الأمن الغذائي بتلوث البيئة

إن الاعتماد على الزراعة التي تعتمد بدورها على المناخ جعل من فرضية العلاقة بين التلوث البيئي والامن الغذائي أكيدة فالاضرار التي تلحق بالبيئة ستؤثر حتما على الناتج الزراعي وتضعفه وبالتالي تساهم في غلاء الاسعار وانخفاض القدرة الشرائية وتؤكد الارقام الصادرة عن بعض المنظمات الدولية أن ما يزيد على 14 ألف نسمة يموتون يومياً بسبب الجوع وأغلبهم في أفريقيا، أضف إلى ذلك أن قارة أفريقيا أكثر قارات العالم تأثراً بحدوث المجاعات البيئية، لفقرها الاقتصادي واستنزاف ثرواتها الطبيعية لصالح تحالف الدول العظمى[3]، و الجزائر ليست في منأى عن هذا الخطر طالما لم يتم التحكم في هذه اظتهرة و ردع مرتكبيها و كذا اتباع سياسة للوقاية من هذه الجريمة.

نتجت الازمات المتعددة للغذاء من جراء عوامل مختلفة للبشر يد فيها، وحتى تلك الاسباب التي ادت إلى حدوثها مثل التغيرات المناخية التي تزداد حدتها يوما بعد يوم وهوما جعل التنبؤات بمستقبل الزراعة لا تبشر بالخير في مختلف دول العالم مالم يتم اصلاح الاخطاء المرتكبة، والسعي نحوالاستدامة لضمان توفير الغذاء لسكان العالم حاليا ومستقبلا[4].

لا أحد يمكن له أن ينكر وجه العلاقة بين الغذاء والبيئة فهي علاقة طردية حيث تعتبر البيئة بجميع عناصرها مصدرا للغذاء فيصلح الغذاء بسلامتها ويفسد بفسادها، وهي العلاقة التي بينها المنطق العقلي وأكدتها التقارير العلمية التي جرت على الغذاء والوسط الذي نمى فيه فيتأثر بمكونات التربة والهواء[5]، عن طريق خفض غلة المحاصيل وجودتها. ولا يمكن إنتاج أغذية آمنة، ومغذية، وذات نوعية جيدة إلا إذا كانت

---

[1] - المرجع نفسه، ص 36.

[2] - متاح على موقع منظمة الامن والزراعة http://www.fao.org/cfs/cfs-home/ar/

3- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في افريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص70-71.

[4] - الحبيتري نبيلة، الأمن الغذائي في الجزائر، الامكانات والتحديات، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2015-2016، ص223.

[5] - ليلى بوكميش، باية فتيحة، المفهوم الجديدعلى الأمن البيئي وتاثيراته على الأمن الغذائي، مجلة الحقبقة، العدد 25، جامعة ادرار، ص103.

تربتنا صحية. ودون تربة صحية، لن نتمكن من إنتاج ما يكفي من الأغذية لتحقيق القضاء على الجوع[1]، وهونفس الشأن بالنسبة للبيئة البحرية والهوائية وما ينجم عن تلويثها من اخلال بالأمن الغذائي فالتلوث الناجم عن النفايات البلاستيكية التى تلقى فى البحار بمعدل شاحنة نفايات كل دقيقة، له عواقب وخيمة على الأمن الغذائى العالمى، وايضا بالنسبة للهواء المشبع بالغازات الملوثة والسامة اوالامطار الحمضية لها تاثير كير في سلامة وجودة الغذاء.

2. مظاهر السياسة الجنائية في مواجهة التلوث في التشريع الجزائري

إن مواجهة التلوث تطلب التدخل من طرف المشرع في العديد من القوانين التي تنظم التعامل مع البيئة وبما أن السياسة الجنائية تتضمن الأحكام التي تهدف إلى ردع المخالفين وتحقيق اغراض الردع العام والخاص فإنها انقسمت الى الأحكام في شقها الموضوعي المتعلق بالتجريم ككل والمسؤولية والعقاب عليها، وأيضا الشق الاجرائي الذي يحدد كيفية المتابعة على هذه الجرائم والتي تحظى ببعض الخصوصية بالنظر إلى بقية الجرائم .

1.2.السياسة الجنائية في شقها الموضوعي

أ.من حيث التجريم

بالرجوع إلى التشريع الجزائري نجد أنه قد نص على مختلف جرائم المساس بالبيئة لا سيما القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بالإضافة إلى العديد من القوانين ذات الصلة 03-09 المتضمن قمع جرائم مخالفة أحكام إتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة[2]، وكذا القانون 19-01المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، وقوانين أخرى متفرقة ذات صلة بحماية البيئة[3].

ويتحقق السلوك الإجرامي في فعل التلويث، بإدخال مواد في وسط بيئي معين، وبهذا يعني أن التلوث يتحقق بفعل الإضافة أوإلقاء أوتسريب مواد ملوثة أوامتناع يترتب عليه الإضرار بأحد عناصر البيئة، سواء كانت هذه المواد موجودة في الوسط الطبيعي أم لا والملاحظ أن المشرع توسع في معنى التلوث، وذلك من خلال الوصف الفضفاض لمصطلح التغيير في البيئة، كما نلاحظ أنه في تعريفه للتلوث حصره في سلوك إيجابي وهوالفعل، دون أن ينص على التلوث بالامتناع[4].

---

[1]-دون مؤلف، تلويث تربتنا هوتلويث لمستقبلنا، منشور على موقع منظمة االأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع 2020/07/20 الساعة 16:00 الرابط:http://www.fao.org/fao-stories/article/ar/c/1126978/

[2]-القانون 03-09 المؤرخ في 19جويلية 2003 المتضمن قمع جرائم مخالفة أحكام إتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

[3]-بوخالفة فيصل، مرجع سابق، ص 48.

[4]- لقمان يامون، المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي عن جريمة تلويث البيئة، ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ص ص 46-47.

في بعض الأحيان يكتفي المشرع بتجريم السلوك بغض النظر عما يترتب عليه من نتائج ضارة في إطار ما يعرف بالجرائم الشكلية، وفي حالات أخرى يمكن أن يحدد النتيجة الضارة المترتبة عن السلوك بحيث لا يكون مجرما إلا إذا وقعت هذه النتيجة وكان سببا لها، وهوما يعرف بالجرائم المادية التي تكاد تنحصر في فعل التلويث أيا كان شكله أومصدره، وسواء وقع على عناصر البيئة الحيوية أوغير الحيوية[1]، وقد إهتمت تشريعات جل دول العالم بالحد من هذا الفعل الذي يمكن أن تتسع نطاق آثاره لتهدد المصالح الجماعية، ومن ثم فإن مقتضيات هذه الأخيرة تستدعي توسيع مجال التجريم البيئي ليشمل أفعال الخطر الملموس والمجرد، باعتبار أن الإعتداء على البيئة يمثل مساسا بالحقوق العامة[2].

ويلاحظ أن المشرع حرص على حماية البيئة وذلك من خلال التوسع في مجال التجريم، حيث فرض على الأشخاص والمنشآت التزامات يجب القيام بها، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير محددة، وذلك لما تقتضيه البيئة من حماية ضد التلوث والوقاية من المخاطر التي تهدد البيئة دوف النظر إلى تحقق النتيجة[3]، عن طريق الوقاية من مختلف المخاطر التي يمكن أن تهدد البيئة دون التقيد بتحقق النتيجة الضارة.كما أنه لم يحصر أفعال التلويث باستخدام طريقة أووسيلة بعينها، ولم يحدد المواد الملوثة بذاتها في النص التجريمي، وذلك بسبب الاكتشاف اليومي لطرق التلويث والمواد الملوثة[4].

نص المشرع في عديد النصوص على حدوث نتيجة السلوك الاجرامي كما أنه جعل بعض الجرائم جرائم شكلية أوما يطلق عليها جرائم الخطر إذ أن الفئة الأولى ذكرت بصريح النص عند تعريف التلوث فتتحقق بكل تغير مباشر أوغير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أوقد يحدث يضر بالصحة والنباتات والحيوان والهواء والجووالماء والأرض.

أخذ المشرع الجزائري بالنتيجة الإجرامية الخطرة وذلك من خلال عدة نصوص نذكر منها ما ورد في المادة 20 من القانون رقم 19-01 من حضر الإيداع وطمر النفايات الخاصة الخطرة[5] في غير الأماكن المخصصة لها وأيضا نص المادة والمواد 25 و72 المتعلقة بالاضطراب السمعي من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة.

بالنسبة للركن المعنوي فإنه كبقية الجرائم ينقسم إلى قصد عام وقصد خاص فأما القصد العام فيتحقق بتحقق العلم والإرادة وأما القصد الخاص فهوالباعث أوالدافع لارتكاب الجريمة وفي إطار الجريمة البيئية يمكن القول أن العلم ينصرف إلى علم الشخص بالقانون والوقائع، فاما العلم بالقانون فإنه تطبيقا لقاعدة لا عذر بجهل القانون لا يمكن للمتهم التمسك بهذا الدفع الا ان الفقه انقسم في هذه المسألة إلى اتجاهين، أحدهما يتقبل

---

[1]- أحمد محمد عبد العاطي محمد، مرجع سابق، ص91.

[2]- فرج صالح الهريش، مرجع سابق، ص. 246

[3]- لقمان يامون، مرجع سابق، ص50.

[4]- بوخالفة فيصل، مرجع ستبق، ص55

[5]- قانون رقم 01-19 مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالته

امكانية الغلط في القانون في جريمة تلويث البيئة وله في ذلك العديد من المبررات أهمها حداثة الجرائم البيئية وكثرة القوانين والتنظيمات في هذا المجال بينما ينكر اتجاه آخر هذا الأمرمتحججا بأن المحافظة على البيئة من بين المسلمات والبديهيات التي ساهمت فيها التنشئة الإسلامية، وأن الاعتداء على البيئة يسبب اضرارا لكافة الكائنات.

وخلاصة القول أنه يمكن الأخذ بالجهل أوالغلط في القانون في جرائم البيئة باعتبارها جرائم مستحدثة يصعب على الأشخاص العاديين الإحاطة بها، وبالتالي انتفاء المسؤولية الجنائية في حالة ما إذا أثبت الجاني أن تصرفه إثر غلط في القانون ليس في وسعه تجنبه، كما يجب التفرقة بين الأشخاص العاديين ومشغلي ومديري وموظفي المنشأة، فهؤلاء مستثنون في قاعدة الغلط والجهل في القانون لأنهم هم المخاطبون بهاته القواعد القانونية، فيفترض علمهم بها [1].

ب.من حيث الجزاءات:

تضمنت النصوص الجزائية في مجال القوانين البيئية العديد من العقوبات كبقية الجرائم سواء كانت عقوبات اصلية اوعقوبات تكميلية وتراوحت بين عقوبات مشددة وعقوبات مخففة ويمكن تقسيمها إلى :

عقوبة الاعدام: تناولها المشرع الجزائري في جرائم قليلة مثل ما ورد في المادة 87 مكرر عقوبات من جرائم امن الدولة والتي عقوبتها الاعدام، وأيضا المادة 481 من القانون أمر رقم 76 – 80 مؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 يتضمن القانون البحري.

السجن المؤبد : وردت عقوبة السجن المؤبد في جريمة تخزين مواد كيميائية.

السجن المؤقت: المادة 396 من قانون العقوبات المتعلقة بوضع النار عمدا في المحاصيل والحقول والاشجار والمحاصيل الزراعية كذلك، وايضا المادة 66 من القانون 19-01 التي تضمنت السجن المؤقت من 5 الى 8 سنوات في جريمة تصدير أو استيراد نفايات قذرة.

الحبس: باعتبار أن معظم جرائم البيئة مكيفة على أنها جنح أومخالفات، فإن مقتضيات السياسة العقابية المعاصرة دفعت بالمشرع إلى تبني التوظيف العقابي التنوعي المتدرج والمتزامن مع التكييف القانوني للجريمة البيئية[2]، وصور جريمة تلويث البيئة التي خصصت لها عقوبات الحبس كثيرة على اعتبار ان المشرع لجأ الى التجنيح في هذا المجال.

الغرامة: هي عقوبة أصلية في مواد الجنايات والجنح والمخالفات، وجريمة تلويث البيئة كغيرها من الجرائم وردت في العديد من الجرائم البيئية مثل المادة 97 من قانون حماية البيئة المتمثلة في الخطأ الملاحي غير العمدي الذي تسبب في تلوث المياه الخاضعة للقضاء الجزائري.

---

[1] - لقمان يامون، مرجع سابق، ص67.

[2] - فيصل بوخالفة، مرجع سابق، ص132.

العقوبات التكميلية :

أورد المشرع العقوبات التكميلية في قانون العقوبات وهي متنوعة وكثيرة لكن اكثر العقوبات شيوعا في جريمة تلويث البيئة نجد المصادرة وغلق المؤسسة ونشر الحكم، نظرا لطبيعة هذه الجرائم، فالمصادرة تشمل نزع ملكية الاشياءوالوسائل المستعملة في ارتكاب جريمة التلويث أوالمتحصلة منها وأيلولتها للدولة وهي عقوبة تكميلية تكون جوازية اواجبارية أوقد تكون تدبير أمن كما هوالحال في نص المادة 16 من قانون العقوبات التي تنطبق على حالات تلويث البيئة.

وردت المصادرة في عديد النصوص باستقراء نصوص قانون حماية البيئة ومختلف القوانين الخاصة ذات الصلة، نلاحظ أن المشرع قد أقر عقوبة المصادرة كجزاء تكميلي في غالبية الجرائم البيئية، وهوأمر يحسب له باعتبار أن توسيع السلطة التقديرية للقاضي للحكم بالمصادرة من عدمه من شأنه حصر نطاق المصادرة في الحالات التي تثبت فيها ملاءمتها وإستبعادها حيث تكون مهدرة لمصلحة ذات أهمية[1].

كذلك الحال بالنسبة لعقوبة نشر الحكم وغلق المؤسسة فمن شأنها تحقيق خطوة كبيرة في تحقيق ردع عام عن ارتكاب هذه الجريمة فالنشر يمس حكم الإدانة من أجل معرفة الجمهور، أما غلق المؤسسة فمن شأنه المحافظة على البيئة فغلق المنشأة يساهم بشكل كبير في وضع حد للممارسات الخطيرة والأنشطة الضارة بالبيئة وبالمحيط المعيشي الذي يمكنه التأثير على صحة الإنسانوالسلامة العامة[2].

لقد وضع المشرع عقوبات تتلائم مع طبيعة الشخص المعنوي وقدراته المالية، كما تبنى أسلوبا تدخليا قمعيا من خلال العقوبات المفروضة، فتعتبر الغرامة والمصادرة أكثر العقوبات المطبقة على الشخص المعنوي العقوبة الأنسب لطبيعته والأسهل تطبيقا، حيث أنه ليس لها أي ضرر إقتصادي أوإجتماعي، لأنها تصيب الذمة المالية للمنشأة وهي لا تؤثر على وجودها بعكس بعض الجزاءات الأخرى، بالإضافة إلى أنها تحقق إثراء للدولة من خلال ما يذهب للخزينة العامة، كما أنها من العقوبات الإقتصادية الأنسب لجرائم البيئة[3].

كما تنطبق على الشخص المعنوي العقوبات الواردة ي المادة 18 مكرر المتمثلة في غلق المؤسسة والحل النهائي والاقصاء من الصفقات العمومية لمدة خمس سنوات.

2.2. السياسة الجنائية في شقها الإجرائي:

أ – من حيث اجراءات البحث والتحري:

خص المشرع الجزائر الجرائم البيئية عموما ومنها التلوث باجراءات خاصة في عمليات البحث والتحري فبالاضافة إلى اختصاص ضباط الشرطة القضائية في المعاينة قد مكن بعض الجهات الاخرى بالقيام بهذه العملية وهم مفتشي البيئة المخول لهم أساسا معاينة الجرائم البيئية بموجب قانون 03-10 المتعلق بحماية

[1] - فيصل بوخالفة، مرجع سابق، ص139.

[2] - عدنان الفيل، مرجع سابق، ص119.

[3] -بشير محمد أمين، الحماية الجنائية للبيئة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس، 2016/2015، ص254.

البيئة في إطار التنمية المستدامة نجد العدد الهائل والكبير لمعايني الجرائمالبيئية منهم شرطة البلدية، شرطة المناجم، مفتشي الصيد البحري ، وشرطة العمران، مفتشي العمران، ومفتشي العمل وحراس الشواطئ وحراس الموانئ وأعوان الجمارك وأعوان الحماية المدنية، كما إستحدث المشرع في القانون المتعلق بالمياه شرطة المياه واللذين يعتبر كلهم مؤهلين للبحث ومعاينة مخالفات البيئة المنصوص عليها وفق القوانين الخاصة[1].

ويقوم هؤلاء بالمعاينة كما هوالحال بالنسبة لضباط الشرطة القضائية وايضا تحرير المحاضر التي يشترط لحجيتها استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية فيها.

ب. من حيث تحريك الدعوى العمومية:

القاعدة العامة في متابعة الجرائم أن تحريك الدعوى العمومية يتم من طرف النيابة العامة باعتبارها صاحبة الحق العام في المتابعة على هذه الافعال باحدى الطرق التي أوضحها قانون الاجراءات الجزائية سواء بصورة تلقائية أوبناء على شكوى أوعن طريق الادعاء المدني المباشر، وقد منح المشرع استثناء الحق للجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة من أجل التأسس كطرف مدني وتقديم الشكاوى والبلاغات فيما يخص هذه الجريمة.

إن تفعيل الدور التشاركي لحماية البيئة ضرورة تقتضيها قصور الدور الفردي في تفعيل هذه الحماية، وهوما دفع بالمشرع إلى إناطة مهمة التأسس في حق البيئة لجمعيات حمايتها، أوأي جمعية أخرى ترى في أن الاعتداء على البيئة يشكل مساسا بالأغراض التي قامت لأجلها، كحماية المستهلك أوصحة المواطن وغيرها[2].

يمكن للجمعيات المعتمدة قانونا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أوغير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها، وتشكل هذه الوقائع مخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء والجووالأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية لأضرار فرضية تسبب فيها الشخص نفسه وتعود إلى طبيعته مصدر مشترك في الميادين المذكورة أعلاه فإنه يمكن لكل جمعية معتمدة إذا فوضها على الأقل شخصان طبيعيان معنيان، بمقتضى المادة 35 من القانون 03-10 ترفع بإسمها دعوى التعويض أمام أية جهة قضائية ويجب أن يكون هذا التفويض كتابيا، كما يمكن للجمعية التي ترفع دعوى قضائية وفقا للأحكام السابقة الذكر ممارسة الحقوق بتأسيسها كطرف مدني أمام أي جهة قضائية جزائية[3].

فإن المشرع الجزائري قد منح للجمعيات البيئية حق التدخل عن طريق اللجوء إلى القضاء باسمها، أوباسم منتسبيها، أوحتى الغير، على إ عتبار أن الغاية من منحها هذه السلطة هوتحريك الدعوى العمومية في

[1]-لمزيد من التفاصيل راجع: المرجع نفسه، ص 208وما بعدها.

[2]- بوخالفة فيصل، مرجع سابق، ص 175.

[3]- بشير محمد أمين، مرجع سابق، ص231.

الجرائم التي تلحق بالبيئة، مما يضفى على عملها فاعلية حقيقية في إطار الحماية التشاركية للبيئة بتمكينها من متابعة كل من يلحق ضررا بالبيئة جزائيا، أوالمطالبة التعويضات لدى المحكمة المختصة[1].

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية

- العلاقة بين التلوث البيئي والأمن الغذائي علاقة حتمية فرضها الأمن الإنساني من منطلق أن ايجاد علاقة بين التهديدات البيئية ككل والتلوث خصوصا وبين الأمن الإنساني عموما أكبر خطوة من أجل التصدي إلى هذه التهديدات لأن استمرار تلوث الهواء والماء والتربة من شأنه الوصول بنا إلى اللاأمن غذائي، وعلى ذلك فإن السياسة الجنائية من شأنها الحد من ارتكاب جريمة تلويث البيئة من شأنها تعزيز نظام الأمن الغذائي و المحافظة عليه.
- لم يعرف المشرع الجزائري البيئة وإنما لجأ إلى وضع محددات في مختلف القوانين لما يمكن اعتباره بيئة .
- بالنسبة لجريمة تلويث البيئة فإن المشرع لجأ الى سياسة التجنيح ماعدا بعض الحالات التي أوردها عليها في نصوص قليلة على الرغم من خطروة بعض الأفعال وأوصافها وأيضا النتائج التي ترتبها.
- جعل المشرع للجمعيات المهتمة بمجال البيئة الحق في التاسس كطرف مدني وهوالأمر الذي يطرح الكثير من الإشكالات في التطبيق، كما أنه وسع من صلاحيات البحث والتحري في الجرائم البيئة إلى بعضالفئات التي لا تحمل صفة ضباط الشرطة القضائية وفق قانون الاجراءات الجزائية.

المقترحات:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض المقترحات:

- من الأفضل أن يتم تكوين الجهاز القضائي ككل في إطار الجريمة البيئية للإحاطة بها وإجمالها في تقنين موحد من أجل الوصول إلى فعالية أفضل في السياسة الجنائية لمكافحة هذه الظاهرة.
- مراجعة بعض الأحكام التي سنها المشرع مثل تدخل الجمعيات في الدعوى بوصفها طرفا مدنيا والخروج بأحكام جديدة تغني عن الوقوع في الاشكاليات الحالية من تعدد الجمعيات في

المصادر والمراجع:

1.المصادر:

القران الكريم: برواية ورش عن نافع

النصوص القانونية:

[1] - بوخالفة فيصل، مرجع سابق، ص179.

-الأمر 66-156 المؤرخ في 8 جويلية 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم.

-الأمر 66-155 المؤرخ في 8 جويلية 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

-الأمر رقم 76-80 مؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 يتضمن القانون البحري المعدل والمتمم.

-القانون 01-19 مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالته.

-القانون 03-09 المؤرخ في 19جويلية 2003 المتضمن قمع جرائم مخالفة أحكام إتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

2.المؤلفات:

الكتب:

- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، القاهر، 1987.

- جمال الدين ابن منظور، لسان العرب ، ج 1، ط 3، دار المعارف، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

- المعجم الوجيز، مجمع اللغة، القاهرة،مصر، 1993.

-أحمد محمد عبد العاطي محمد، النظرية العامة لجرائم الاعتداء على البيئة) دراسة مقارنة بين القانون الجنائي والفقه الاسلامي(ط.1) دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر، 2017.

الاطروحات:

-فيصل بوخالفة، الجريمة البيئية وسبل مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2016-2017.

- الحبيتري نبيلة، الأمن الغذائي في الجزائر، الامكانات والتحديات، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2015-2016.

-بشير محمد أمبن، الحماية الجنائية للبيئة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجيلاللي اليابس، الجزائر، 2016/2015.

المذكرات:

- زبيري وهيبة، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسي، جامعة سطيف2، 2014.

- محسن محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، ماجستير، الاكاديمية العربية المعتوحة في الدنمارك، كلية الادراءة والاقتصاد، قسم ادارة البيئة، 2009.
- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في افريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2013-2014
- لحمر نجوى، الحماية الجنائية للبيئة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 1، كلية الحقوق ، 2012.
- لقمان يامون، المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي عن جريمة تلويث البيئة، ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة.

المقالات:

-عمار سليماني، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08 الجزء الثاني، جوان 2017.
- سليمان مختار النحوي، عبد المالك الدح، إشكالات الحماية الجنائية للبيئة في التشريعات الجزائرية والحلول المقترحة لمجابهتها- مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد 01، جوان 2019.
- علي عدنان الفيل،علي عدنان الفيل، دراسة مقارنة للتشريعات العربية الج ا زئية في مكافحة ج ا رئم التلوث البيئي مجلة الزرقاء للبحوث والدراساتالإنسانية، المجلد التاسع، العدد الثاني، الأردن، .2009.
- ليلى بوكميش، باية فتيحة، المفهوم الجديدعلى الأمن البيئي وتاثيراته على الأمن الغذائي، مجلة الحقبقة، العدد 25 ، جامعة ادرار.

المقالات الالكترونية:

-محمد حسين عبدالقوي، التلوث البيئي، المركز الاعلامي الأمني، تاريخ الاطلاع 2020/07/20 الساعة 23:00 بحث متاح على الرابط التالي:
https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/31af59c0-5631-4a99-9e00-daf211629dd1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A.pdf
-دون مؤلف، تلويث تربتنا هوتلويث لمستقبلنا، منشور على موقع منظمة االأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع 2020/07/20 الساعة 16:00 الرابط:
http://www.fao.org/fao-stories/article/ar/c/1126978/

العالم العربي والأمن الغذائي في زمن كورونا

The Arab world and food security in the time of Corona

د. علي عبدالكريم العاشق

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة-ليبيا

الملخص

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية. يحاول هذا البحث أن يدرس مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي والتي لها ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها العالم العربي وانعدام التخطيط الاستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي خاصة في الميدان الزراعي، وبحث أثار ازمة كورونا على الامن الغذائي العربي.

الكلمات المفاتيح:

العالم العربي، الأمن الغذائي، العلاقات العربية – العربية، جائحة كورونا.

Abstract

Food security is one of the main challenges in the Arab world. Despite the availability of natural resources of land, water and human resources, Arab agriculture did not achieve the targeted increase in production to meet the demand for food. This research attempts to study the problem of food deficit in the Arab world, which has a great relationship with the state of fragmentation in the Arab world and the lack of integrated strategic development planning at the Arab level, especially in the agricultural field, and to examine the effects of the Corona crisis on Arab food security.

Key words :The Arab world, food security, Arab-Arab relations, the Corona pandemic.

مقدمة

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية. إن التفاعل بين ندرة الموارد الزراعية وبين وفرة النفط وعوائده في الوطن العربي، يشكل أحد المرتكزات الأساسية التي تحدد مستقبل التكامل الاقتصادي العربي. وقد أصبح جليا أن على العرب أن لا يعملوا فقط على تجاوز أزمات ظرفية وقصيرة المدى، وإنما هم مطالبون باتخاذ مواقف حاسمة واستراتيجية تتمثل في دمج قواهم في قوة واحدة حقيقية تمكنهم من بناء كتلة اقتصادية فاعلة في عصر التكتلات الزاحف، تضمن استغلال وحماية مواردهم بشكل أفضل لضمان مستوى معيشة وكرامة أفضل لمواطنيهم، وتضمن توفير الحاجيات الغذائية العربية محلياً (قومياً) في عصر قد يكون فيه الغذاء أحد الأسلحة الفتاكة وللتحرر من التبعية الغذائية وما ينتج عنها من ضغوطات سياسية واقتصادية. لم تكن الأزمة الغذائية في الوطن العربي إلى حد كبير –وحتى عهد قريب– مشكلة نقص أو شح في الموارد المتاحة، ولا نموا سكانيا متسارعا أو عجزا في الإمكانات المالية، وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح للوطن العربي من موارد، فهي جزء من مسألة التنمية العربية في جوهرها، بأنماطها الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية على المستوى القطري والقومي. وقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام 2008، وتمثلت في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها، مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية وتقنين تصدير السلع الغذائية وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين، وكل هذا بعيد عن جانب التضامن العربي والعمل العربي المشترك. وجاءت جائحة كورونا التي أكدت حقيقة العلاقات العربية-العربية أمام الجائحة في صورة البرود المعلن في علاقات معظم العواصم العربية بعضها ببعض، فضلا عن الغياب الملحوظ لأي اتصالات أو محاولات لنجدة الفقراء من العرب، الذين يعانون نقصا في الأموال والمستلزمات الطبية إضافة للغذائية واللوجستية بعد اقفال المطارات والحدود البرية والموانئ، وأصبحت الدول العربية تقوم بتعزيز مفهوم المصلحة الوطنية وفق المدرسة الواقعية كما فعلت العديد من دول العالم.

يحاول هذا البحث أن يدرس مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي والتي لها ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها العالم العربي وانعدام التخطيط الاستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي خاصة في الميدان الزراعي. فبينما أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، لم تستطع الدول العربية حتى الآن - رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية - أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية،

وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية.

ويفترض هذا البحث أن السياسات المتخبطة وحالات التشظي والتفرق العربي، والعمل المنفرد للدول العربية، إضافة للتخلف الزراعي ومعوقات الزراعة من عولمة وعدوى وامراض كل هذه الأمور بمجملها تحديات أمام الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي في الأوقات العادية، ناهيك عن زمن الجوائح والكوارث.

ومن أهداف هذا البحث أنه يسعى الى فهم ومعرفة مفهوم الأمن الغذائي بصفة عامة، وعند الدول العربية بصفة خاصة، وذلك عبر دراسة الأسباب التي تقود الى انعدامه. كما يحاول البحث أيضاً معرفة سبل معالجة بل والتغلب على العجز الغذائي في العالم العربي بالاستفادة من درس جائحة كورونا.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث سوف يتم توظيف كلا من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

1-مفاهيم أساسية:

مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:

من المعلوم أن الاكتفاء الذاتي الغذائي يعرف "بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"[1]. إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

-الطابع الأيديولوجي لهذا المفهوم، حيث أن مفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد.

-نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى؟ وهذا الامر مربوط بعدة عوامل مثل مستوى المعيشة للمجتمع.

-إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا، فمسألة تحقيقه مرتبطة بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات.

-مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم، إذ أن الموارد الزراعية تظل محدودة وقطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد.

ولكن بالرغم من وجاهة هذه التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا استراتيجيا يجب على الدول العربية عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن.

مفهوم الأمن الغذائي

1- محمد ولد عبد الدايم. مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، تاريخ التصفح 2020/7/16، نشر بموقع https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

يُشير مُصطلح الأمن الغذائي إلى توفّر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر الأمن الغذائي قد تحقق فعلاً عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له، ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلاً أو انقطاعه إثر عدّة عوامل تعتبر خطيرة؛ ومنها الجفاف والحروب، وغيرها من المشاكل التي تقف عائقاً في وجه توفّر الأمن الغذائي.

ومفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة -خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل؛ من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

كما يعني أن يكون أيضاً متوافقاً مع إمدادات الغذاء العالمية من المواد الغذائية الأساسية؛ لتحمّل زيادة استهلاك الغذاء المطردة، ومعادلة تقلبات الإنتاج والأسعار.

ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرّف أيضا بأنه قدرة الدول على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.[1]

وإجمالا يرتكز الأمن الغذائي على أربع أبعاد حددتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO وهي:

- توافر الغذاء.
- الحصول على الغذاء.
- استخدام الأغذية.
- ضمان استمرار الامدادات الغذائية وثباتها.[2]

ولتحقيق أهداف الأمن الغذائي يجب إتمام جميع الابعاد الأربعة السابقة في وقت واحد.

2-تقرير منظمة الفاو عن انعدام الأمن الغذائي في العالم. تاريخ التصفح 2020/7/16، نشر موقع http://www.fao.org/3/a0750e/a0750e00.htm Towards the Summit commitments, Pdf

3- FAO. "Rome: Declaration of the world summit on food security." World Summit on Food Security. تاريخ التصفح 2020/7/16. نشر موقع http://tinyurl.com/y8dy3ku .

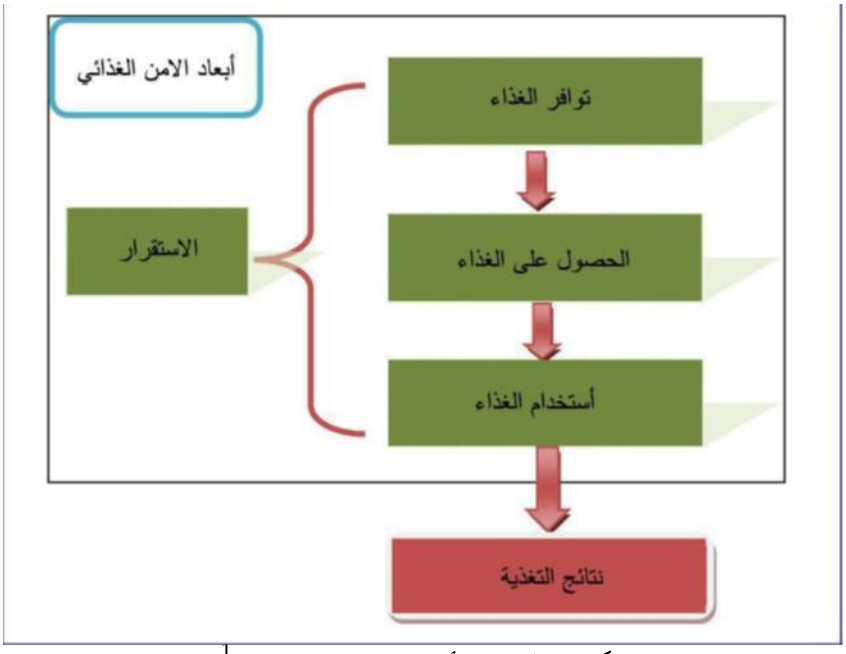

شكل رقم يبين أبعاد الامن الغذائي [1]

مفهوم أمان الغذاء

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائياً نسبياً بسبب -بشكل رئيسي- تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة. إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية. فما هو أمان الغذاء إذاً؟

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة -خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل، من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.[2]

لقد كان الاهتمام في المراحل الأولى لتوفير الأمن الغذائي منصباً على توفير السلع الغذائية كماً. وذلك بسبب أن الطلب كان يفوق العرض، ثم بدأت مرحلة الموازنة بين الكم والكيف من خلال الاهتمام بنوعية الغذاء وجودته، وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء،

---

[1] -تقريرمنظمة الفاو عن انعدام الأمن الغذائي في العالم، مرجع سابق.

5- السلامة الغذائية، تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ التصفح 2020/7/18 نشر بموقع، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/food-safety

* إجماع واشنطن،بالإنجليزية: ((Washington Consensus هو مسودة طرحها جونوليامسونعام 1989 لتكونعلاجاًووصفاًمنعشرةبنودللدولالفاشلةالتيواجهتصعوباتماليةوإداريةواقتصاديةوكيفيةتنويعاقتصاداهاوإدارةمواردهاالطبيعية،بالإضافةإلىدعوتهالبنكالدوليوموسسةالنقدالدوليةلتبنيهذهالبنود. وفيالتسعيناتمنالقرنالمنصرمأصبحتهذهالفكرةفيميدانالمعالمالدوليبيمؤيدلهاوبيمنتقدشديدالانتقادلهذهالفكرةوالتيتبعتبعدانكشافالوضعالمتردفيأمريكااللاتينية. ومنبينالمنتقدينجوزفستيجلتز الحائز على نوبل الاقتصاد عام 2001 مونعومتشومسكي وجورجسو روس المستثمر العالمي وغيرهم.

وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية في سنوات مضت وما أحدثاه من تخوف عالمي.

2- مظاهر العجز الغذائي في المغرب العربي:

هنالك إجماع على أن أزمة الغذاء في الوطن العربي بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة، وصلت إلى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وتعتمد أغلبية الأقطار العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان، بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة وبالتالي تمويل برامج التنمية.

منذ منتصف الثمانينيات، تأثرت السياسة الزراعية في المنطقة العربية، وخصوصا في البلدان غير المنتجة للنفط بالليبرالية الجديدة لـ "إجماع واشنطن" *، ودعت المنظمات الدولية المانحة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، التي توجه برامج الإصلاح الاقتصادي في بلدان مثل تونس ومصر والأردن والجزائر والمغرب، إلى إزالة التدخلات الحكومية في القطاع الزراعي والتحرك نحو اتباع منهج قائم على التجارة في تحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك، وعلى الرغم من إجراء بعض الإصلاحات، فإن وتيرة ومدى الإصلاح في القطاعات الزراعية في معظم الدول العربية، بقيت بطيئة وواصل العديد منها حماية قطاعاتها الفرعية الغذائية.

تقول الخبيرة الدولية، جين هاريغان، بأن الدول العربية عملت على "إعادة تقييم استراتيجيات الأمن الغذائي مرة أخرى في أعقاب أزمتي الغذاء العالميتين في 2007 ـ 2008 و2010 ـ 2011 وأحداث الربيع العربي، وأصبحت الحكومات العربية أكثر عزوفا عن الاعتماد على الواردات الغذائية، كما أن مفهوم "السيادة الغذائية" أصبح العملة الرابحة، وهذا ينطوي على استراتيجية الأمن الغذائي التي تتحرك بعيدا عن الإملاءات الاقتصادية لقوى السوق، وتشمل الاعتبارات السياسية على الصعيدين الوطني والجيوسياسي، مما يمنح الدول القومية مزيدا من السيطرة على إمداداتها الغذائية، ويتمثل العنصران الرئيسيان لهذا المنهج الجديد، في تجديد التركيز على الإنتاج الغذائي المحلي، والاستحواذ على الأراضي في البلدان الأخرى المضيفة لتلبية الاحتياجات الغذائية مباشرة.[1]

3- أسباب العجز الغذائي في دول المغرب العربي:

تعتبر أسباب الفجوة الغذائية العربية متعددة ومتشعبة، ويختلف الدور الذي تلعبه هذه الأسباب في تعميق هذه الأزمة حسب طبيعة الدول من حيث ثقلها السكاني وتوزيعهم بين الريف والحضر، وندرة أو محدودية الموارد الطبيعية والمالية، أو عدم نجاعة الهياكل الإدارية والتنظيمية في الدول، وعدم الاهتمام بالزراعة ضمن

6- جينهاريغانترجمة: أشر فسليمان،الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، عالم المعرفة-الكويت ،العدد 465،تشرينأول (أكتوبر) 2018،ص .97.

مخططات التنمية. وهي عوامل لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات المتاحة. وفي مجملها يمكن الحديث عن عوامل مثل:

- العوامل الديموغرافية: تمثل السياسة السكانية مجالا آخر للسياسات التي لها دور رئيسي في الأمن الغذائي في المنطقة في المستقبل، حيث تُعد المنطقة واحدة من أعلى معدلات النمو السكاني على مدى العقود القليلة الماضية، مع انخفاض معدلات الوفيات، في حين انخفضت معدلات الخصوبة بوتيرة أبطأ بكثير، وقد أفضى ذلك إلى تحول ديموغرافي حدث بموجبه نمو سريع في عدد الشباب. وإذا أمكن العثور على فرص عمل لهؤلاء الشباب النشطين اقتصاديا، فإن هذا الوضع يُعد ميزة ديموغرافية كبيرة تتجسد في انخفاض نسبة الإعالة، وزيادة السكان النشطين اقتصاديا، وزيادة المدخرات والاستثمار، فمن دون العمالة، تصبح هذه الهبة الديموغرافية لعنة، حيث ترتبط بها مستويات عالية من بطالة الشباب والاضطرابات الاجتماعية ومزيد من الأفواه التي تحتاج الطعام.
- العوامل الطبيعية: رغم الإمكانات الطبيعية –الزراعية التي تهمنا هنا- الهائلة التي يحظى بها المغرب العربي من مساحة قابلة للزراعة تبلغ حوالي 197 مليون هكتار، فإن المغرب العربي لم يفلح بعد في إشباع حاجيات مواطنيه من إنتاج أراضيه. فقد أدى عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية، إلى تزايد سريع للطلب على المياه وخاصة المياه الجوفية مما عمّق مشكلة الغذاء.[1]
- الخيارات التنموية الكلية: اتجه طموح أغلب الدول النامية منذ الاستقلال لتحقيق التنمية نحو التصنيع باعتباره مرادفا للتقدم، فوقعت في خطأ فادح هو إهمال التنمية الزراعية والتركيز على إنشاء بعض الوحدات الصناعية التي تعتبرها معبرا بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف التي ورثها من الحقبة الاستعمارية. يقودنا فشل الجهود العربية في تأمين ما يحتاجه الوطن العربي من الغذاء إلى التساؤل عن المكانة المعطاة لتنمية القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية في الماضي. وتنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي كثير من الاستراتيجيات التنموية في الدول النامية -ومنها الدول العربية- التي تتراوح بين التنمية القائمة التصنيع، من خلال بدائل الواردات أو استراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات، لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم. وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطى اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة.[2]

7-مترجمة "السياسات الزراعية في البلدان العربية"،سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعةالأولى،بيروت، 2000،ص 13.

8-المصطفولدسيدمحمد. تاريخ التصفح 2020/7/22،نشرموقعwww.aljazeera.net/2004/10/03/تشخيص-أزمة-الأمن-الغذائي#%D8%AC .

- السياسات والتشريعات الزراعية : هذه السياسات العربية فاقمت أيضاً من أزمة الغذاء في الوطن العربي، فبعض الدول العربية للأسف بنت سياستها الزراعية على ترك زراعة السلع الاستراتيجية الضرورية كالقمح والأرز وتوجهت لزراعة الفواكه، فضلاً عن عدم إيلاء العناية الكافية لتفعيل حجم التبادل التجاري في المنتجات الزراعية بين الدول العربية، واعتماد العديد من الدول العربية على استيراد محاصيلها الغذائية من دول أجنبية، إضافة إلى ضعف الاستثمارات العربية الزراعية خاصة في مجال الإنتاج الزراعي الحديث، وعدم توافر الإرادة السياسية لتحقيق التكامل العربي ولو على المستوى الزراعي . ومما فاقم أيضاً، من أزمة الأمن الغذائي العربي ارتفاع أسعار الغذاء، لا سيما أن دول الوطن العربي تُعرف بأنها دول مستوردة صافية للعديد من السلع الغذائية، فهي بالتالي تتأثر بصورة مباشرة بالتغيرات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

ويعد إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة -وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية- أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي العربي، بالإضافة إلى عدم نجاعة السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري أو القومي. إن الموارد الطبيعية الهامة كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، عوامل تلعب دورا مهما في عمليات التوسع الإنتاجي. ومن المجمع عليه أن الإنتاج الغذائي يعتمد بصفة خاصة -وإلى حد كبير- على الظروف الطبيعية، إلا أنه من شبه المؤكد أن الحالة الراهنة التي عليها الوطن العربي من عجز غذائي تعود إلى كون الإمكانات والموارد المتاحة عربيا غير مستغلة بصفة مثلى في أغلب الأقطار العربية. فالوطن العربي يزخر بأراض هامة قابلة للزراعة تقدر بحوالي 197 مليون هكتار، بالإضافة إلى موارده البشرية التي تبلغ 297.1 مليون نسمة، منها 27.4 مليون فرد يعملون في قطاع الزراعة عام 2000. ورغم المحدودية النسبية في بعض ضروريات التوسع الإنتاجي الزراعي مثل المياه، فإن للوطن العربي من المقومات ما يكفي ليخرج من وضعية المستورد للغذاء إلى وضعية المصدر له.[1]

4-استراتيجية التنمية الشاملة للدول العربية لمجابهة أزمة الغذاء:

تقول الخبيرة الدولية جين هاريغان: "بغض النظر عن تلك الهبة الديموغرافية المحتملة، تشير التقديرات إلى أنه بحلول العام 2050 سيزيد عدد سكان المنطقة العربية من 390 مليون نسمة إلى نحو 655 مليون نسمة، وينبغي أن تشكل الجهود الرامية إلى الحد من هذا النمو السكاني، عن طريق خفض معدل الخصوبة، جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الأمن الغذائي في المنطقة. وتقدم إيران دروسا مفيدة في هذا الصدد للبلدان التي لا تزال لديها معدلات خصوبة عالية؛ مثل اليمن والأردن وسوريا، ويشير كل من المعهد الدولي لبحث سياسات الغذاء، والبنك الدولي، إلى أن التعليم، لا سيما تعليم الإناث، يجب أن يُنظر إليه أيضا

9-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001. صادر عن صندوق النقد العربي،تاريخ التصفح 2020/7/21 نشر موقع. https://www.amf.org.ae/ar/content/

على أنه يتضافر بقوة مع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، حيث إن هناك علاقة قوية بين عدم المساواة بين الجنسين والجوع، في حين أن تحسين صحة المرأة وتغذيتها، يمكن أن يكون لهما آثار إيجابية.[1]

وبالنظر إلى أن الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية التنمية الشاملة للدول العربية، فإنّ تحقيق الأمن الغذائي يتطلب اتباع منهج متعدد الأبعاد. وعلى الرغم من أن الزراعة والإنتاج الغذائي المحلي يؤديان دورا في المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي، نظرا إلى الإمكانات الزراعية المحدودة للمنطقة، فإنه من الأهمية بمكان توفير التنويع الاقتصادي والتجاري على الصعيد الوطني والقومي، وتنويع مصادر العيش والوصول إلى أسواق الغذاء على المستوى الفردي، ويتطلب تحقيق ذلك نموا شاملا لمصلحة الفقراء، مما يولد فرص العمل وفرص كسب الرزق لجميع أفراد المجتمع.

وللأسف بعد أن كان الهلال الخصيب ومنطقة المغرب العربي سلة الخبز في الامبراطورية الرومانية، أصبحت الدول العربية تعتمد بشكل متزايد على الواردات الغذائية، ولكن منذ الحرب العالمية الأولى كان هناك وعي متزايد بالجغرافيا السياسية للأغذية، أعقبه صعود القومية العربية التي تضمنت رغبة في مزيد من الاكتفاء الذاتي الغذائي الإقليمي، وأدى النمو السكاني، ونمو الدخل العام من النفط، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، إلى تزايد الفجوة الغذائية في السبعينيات من القرن العشرين. وقد دفعت هذه الفجوة الغذائية التي اقترنت بأزمة الغذاء العالمية في أوائل السبعينيات، واستخدام الولايات المتحدة الغذاء سلاحا جيوسياسياً، العديد من القادة العرب لتبني سياسات لتعزيز مستويات أعلى من الإنتاج الغذائي في حملة نحو الاكتفاء الذاتي، وتمثل المملكة العربية السعودية الصيغة النموذجية من هذه الاستراتيجية.

5-واقع الأمن الغذائي العربي:

في عام 2008، أظهرت التقارير بأن الدول العربية لم تحقق الاكتفاء الذاتي، بل إنها في حالة عجز غذائي متنامٍ، على الرغم من أنها تمتلك مقوماته، فحجم الإنتاج العربي من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية الاستهلاك المحلي العربي وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية هذا العجز، ويبين ذلك قيمة الواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة.

وأشار تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008 الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى ارتفاع الواردات من نحو 27. 28 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 32. 70 مليار دولار في العام 2008 بنسبة ارتفاع نحو 19. 8%، وأشارت بعض التقديرات إلى أن الدول الخليجية وحدها تستورد نحو 90% من المواد الغذائية من الخارج، وهو ما يعنى ارتفاعًا كبيرًا في الفجوة الغذائية الخليجية.[2]

10-جينهاريغانترجمة: أشرفسليمان، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية،مرجع سابق،ص.299

11-تقريرأوضاعالأمنالغذائيالعربيلعام 2007،صادرعنالمنظمةالعربيةللتنميةالزراعية. تاريخ التصفح 2020/7/21،نشرموقع، http://www.aoad.org/Foodsec2007.pdf

كما أصدرت الأمم المتحدة دراسة عام 2018 عن آفاق تعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي، تستعرض الوضع المحتمل للغذاء والزراعة في المنطقة عام 2030، مفاده أن الدول العربية غالبًا لن تحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وستواصل اعتمادها على التجارة لتوفير احتياجاتها الغذائية وذلك على الرغم من الزيادة المحتملة في الإنتاج المحلي في هذا القطاع.[1]

إن واقع الدول العربية يحتم عليها توفير الأمن الغذائي لمواطنيها - على الأقل -، فلو أخذنا مصر والسعودية كنموذجين، نجد أن مصر "الزراعية" تعتمد في غذائها على الفول والحبوب بشكل كبير، كما نجد أن السعودية "الثرية" تعتمد على الأرز بشكل أساسي، ولكن مع الأسف، الواقع يختلف تمامًا.

لقد كانت مصر تعتبر سلة غذاء الوطن العربي، وكذلك نموذجًا تاريخيًا لاكتفائها الذاتي في المنتجات الغذائية، نظرًا لتوافر المساحات الزراعية الكبيرة ووفرة الأيدي العاملة، وكانت تعتمد في أزماتها التاريخية على الفول والقمح، إلا أنها أصبحت اليوم من أكبر المستوردين لهاتين السلعتين. وباختصار شديد، يعود هذا الأمر إلى عوامل كثيرة، منها فساد الحكومات وارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض عوائد المحصول وتوقف التوسع في الرقعة الزراعية بما يكفي الاحتياجات والزيادة السكانية المهولة التي ترافق غياب خطة حقيقية لتوفير المحاصيل الاستراتيجية التي تكفي السكان، حالها كحال عدة دول عربية أخرى .

ومع مرور الزمن، تحولت مصر تدريجيًا من الإنتاج إلى الاستيراد، واعتمدت على ثلاث دول رئيسية هي: ليتوانيا وإنجلترا وأستراليا، حيث أظهرت تقارير عام 2017، أن مصر تستورد فولاً بنحو 125 مليون دولار سنويًا. هذا الاعتماد الكبير على الاستيراد، وضع مصر تحت الخطر الدائم في ظل تغير الأسعار العالمية، وقد تضررت مصر بالفعل بشكل كبير عام 2019، بسبب موجة الجفاف التي ضربت أوروبا خلال العام قبل الماضي.[2]

أما السعودية، فتعتبر من بين الدول الأعلى استهلاكًا واستيرادًا للأرز، ومن المفهوم أن السعودية - مثل أغلب دول الخليج -، بلاد صحراوية تعاني من قلة موارد المياه، ولذلك فإن عملية الزراعة فيها صعبة، وخصوصًا لمحصول الأرز، وبالتالي تضطر دول الخليج للاستيراد، معتمدة في ذلك على سياسة التوازن لأنها دول مصدرة للنفط، ولكنها تتأثر بأسعار النفط وأسعار المحاصيل العالمية، وتدخل في أزمة الحبوب الاستراتيجية كالتي دخلت فيها مصر، ولم تلجأ حتى الآن، وخصوصًا السعودية، لحل الاستثمار المباشر بزراعة الأرز في الدول التي تستورد منها، كالهند وباكستان، لذلك تبقى دائمًا تحت رحمة ظروف السوق العالمية.

12-دراسةالاممالمتحدةعام 2018 عن آفاق تعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي، تاريخ التصفح 2020/7/21،نشرموقع، https://news.un.org/ar/story/2018/02/1001521

13- مجد أبوريا. واقع الأمن الغذائي العربي وتحديات هفيزمن الكورونا،تاريخ التصفح 2020/7/18،نشرموقع، www.noonpost.com/content/36775

بشكل عام، فإن أغلب الدول العربية تواجه أزمة في الأمن الغذائي، وتحديات زراعية، بسبب عجز أنظمتها وغياب استراتيجيات وبرامج التنمية الزراعية بين الدول العربية التي تشمل زيادة إنتاج المحاصيل والمياه، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والحد من خسائر ما بعد الحصاد وغيرها، والتشجيع على استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري.

ربما كان للعوامل الديمغرافية والطبيعية والتوجهات التنموية العامة أيضاً دوراً أساسياً في تفسير الحالة الغذائية التي يعيشها الوطن العربي، إلا أن أهم أسباب العجز الغذائي العربي تكمن في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار العربية للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية، من موارد طبيعية وبشرية ومالية. فقد شاءت الأقدار أن يوجد معظم الموارد الزراعية العربية –سواء المياه أو الأراضي القابلة للزراعة– في بلدان تتميز بشح مواردها المالية، كما شاءت هذه الأقدار من جهة أخرى أن تنعكس الصورة بحيث يتوافر في عدد قليل من البلدان العربية ثروة نفطية هائلة تقابلها ندرة وشح في الأراضي الصالحة للزراعة والمياه مع بعض الاستثناء.

6-تحديات الأمن الغذائي العربي في زمن الكورونا:

تسعى جميع دول العالم إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، خصوصًا أن الأزمة الحاليّة غير مقرونة بوقت محدد لانتهائها، وهذا ما يشكل خطرًا على مستقبل الأمن الغذائي العالمي القريب، وبالفعل حذر مديرو وكالتين تابعتين للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية من خطر حصول "نقص في المواد الغذائية" في السوق العالمية، بسبب الاضطرابات في التجارة الدولية وسلاسل الإمدادات الغذائية جراء تفشي فيروس كورونا.

هذه الجائحة زادت الأمر سوءاً في العالم العربي على وضعه الغذائي المتردي أصلاً، وهذه الأزمة تفوق أزمة العام 2008، وهي الأزمة الأخطر منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929، فالدول مهددة بأزمات اقتصادية كبيرة ونقص في الغذاء، والدول العربية ضمن ذلك بكل تأكيد.

ويتبين اليوم أن هناك دولاً عربية استطاعت تحقيق الأمن الغذائي لشعبها، كالمغرب وتونس والجزائر والأردن وقطر والكويت التي تمتلك مخزونات كافية لأشهر قادمة من السلع الأساسية والأدوية والمستلزمات الطبية في معركتها مع فيروس كورونا، وهناك دول تعاني في تحقيقه، نظرًا لأسباب كثيرة. إلا أن هذا الإنجاز له ما له وعليه ما عليه، ففي الوقت الذي يحمد فيه لهذه الدول قدرتها على تحقيق الامن الغذائي لشعوبه، تظهر فيه بوضوح معالم الانشقاق والتشظي العربي، فكل دولة تنظر لمصالحها الخاصة فقط دون النظر لباقي الدول العربية الأخرى التي تربطها بها علاقات الأخوة ووحدة المصير والاهداف، وكل هذه الدول تجمعها مظلة الجامعة العربية التي تمثل الاتحاد العربي – حتى وان كان صورياً-.

وهنا تبرز التحديات التي تواجه الدول العربية، والتي لم تستطع أن تبني لها كيان متكامل يوازن بين هذه المتفرقات، فالعالم أصبح يعيش في تكتلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وعسكرية، أما الدول

العربية فتجذر فيها الانقسام والتفرق والتباعد والأنانية، مع علم الجمع بحاجة كل دولة لباقي الدول العربية لإنشاء التكامل في جميع مناحي الحياة، كل هذا جعل الوطن العربي بما يملكه من موارد طبيعية وبشرية ومالية يصبح عاجزاً عن تلبية طلب أبنائه من الغذاء من إنتاجه المحلي. ومع تزايد قصور الإنتاج الغذائي عن مقابلة معدلات الطلب الاستهلاكي على السلع الغذائية، ظلت الفجوة الغذائية العربية تتسع حتى أصبحت في الوقت الراهن من أكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، وأظهرت هذه الجائحة أن كل التحالفات الخارجية لم تنفع أعضائها، خصوصاً بعد أن قامت كل دول العالم بالانغلاق على نفسها خوفاً من آثار هذه الجائحة، ولعل في هذا درس للدول العربية أن عمقها الاستراتيجي الذي يوفر لها جميع أنواع الأمن ليس خارج إطارالتضامن العربي والعمل العربي المشترك.

إن حل المشكل الغذائي في الوطن العربي لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوافر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني والقومي. فبالتوسع في الاستثمار الزراعي المنتج وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية، يمكن زيادة إنتاجية الزراعة العربية بما يتماشى والزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء. ولابد ان تتكاثف الدول العربية لتتجاوز آثار جائحة كورونا خصوصاً على الدول العربية الأكثر فقراً وتحقيق ذلك يتطلب في الأساس دعم التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والتنسيق بين السياسات والخطط التنموية والحدّ من حالة التنافر والتضارب بل والاعتماد على الإعانات الغذائية الأجنبية التي تطبع معظم السياسات الاقتصادية العربية، وتفعيل كل الاتفاقيات العربية التي عقدت سواء في إطار جامعة الدول العربية أو اتفاقات ثنائية خارجها.

ومن نافلة القول أن قضية الأمن الغذائي العربي هي قضية حياة العرب، ولا ينبغي تركها للظروف المتغيرة، ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن غذائي عربي مستديم قوامه الأساسي القطاع الزراعي باعتباره مدخلاً حيوياً في تحقيق ذلك، إذ تصل مساهمته إلى 30% في عدد من الدول العربية مثل (السودان والعراق وسوريا)، حتى إن زراعة أرض السودان وحدها كفيلة بحل مشكلة الغذاء في الوطن العربي. لابد أن توضع الخطط للخروج من عنق الزجاجة في هذه المرحلة الحرجة التي تجتاح العالم بأسره، ثم الجلوس للاستفادة من هذا الدرس الذي أظهر للعرب أن حالة التنافر والتشظي لن تساهم في حل المشاكل العربية وعلى رأسها المشكلة الغذائية، وأن الحل يكمن في الرجوع الى التكتل العربي، واستغلال المصادر والطاقات العربية بشكل جماعي أفضل استغلال.

الخاتمة

إن تعاظم الفجوة الغذائية وتدهور نسب الاكتفاء الذاتي في دول المغرب العربي يسمح بالقول إن الأمن الغذائي مازال حلما لم يتحقق حتى هذه اللحظات، ويتطلب تحقيقه في المستقبل اتخاذ جملة من المواقف والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص. وتحقيق الأمن الغذائي لأي أمة وللأمة العربية على وجه الخصوص، قضية محورية يجب عدم

تركها للظروف المتغيرة ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية.

لم تكن الأزمة الغذائية في الوطن العربي ودول المغرب العربي إلى حد كبير –وحتى عهد قريب– مشكلة نقص أو شح في الموارد المتاحة، ولا نموا سكانيا متسارعا أو عجزا في الإمكانات المالية، وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح للوطن العربي من موارد، فهي جزء من مسألة التنمية العربية في جوهرها، بأنماطها الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية على المستوى القطري والقومي.

ورغم ما تعانيه دول المغرب العربي من مشكلة غذائية آخذة في الاتساع، فإنها تملك من المقومات والإمكانات الموضوعية ما يكفيها ليس فقط لسد حاجياتها من الغذاء فحسب، بل لتحقيق فائض تصدره إلى العالم الخارجي.

ويتطلب الخروج من المأزق الغذائي جهوداً عربية جادة على طريق التكامل في جميع الأصعدة وبالذات الصعيد الزراعي. إلا أن جهود التكامل العربي مازالت تنقصها الإرادة السياسية وحكومات مسؤولة وقوى ناشطة لتحقيق هذا الهدف الذي أصبح المخرج الوحيد للوطن العربي من الأزمات التي يعاني منها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وقد آن الأوان لإحداث تحولات سياسية جذرية تكرس الديمقراطية وتفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها. ولا ننسى أن التفاعل بين ندرة الموارد الزراعية (المياه والأراضي الصالحة للزراعة) وبين وفرة النفط وعوائده في الوطن العربي، يشكل أحد المرتكزات الأساسية التي تحدد مستقبل التكامل الاقتصادي العربي. وقد أصبح جليا أن على العرب أن لا يعملوا فقط على تجاوز أزمات وجوائح ظرفية قد تكون قصيرة المدى، وإنما هم مطالبون باتخاذ مواقف حاسمة واستراتيجية تتمثل في دمج قواهم في قوة واحدة حقيقية تمكنهم من بناء كتلة اقتصادية فاعلة في عصر التكتلات الزاحف، تضمن استغلال وحماية مواردهم بشكل أفضل لضمان مستوى معيشة وكرامة أفضل لمواطنيهم، وتضمن توفير الحاجيات الغذائية العربية محليا (قوميا) في عصر قد يكون فيه الغذاء أحد الأسلحة الفتاكة وللتحرر من التبعية الغذائية وما ينجر عنها من ضغوطات سياسية واقتصادية.

التوصيات

من أجل وضع حلول ناجعة لمشكلة الأمن الغذائي العربي على المدى القصير والطويل وفي الأزمات تقترح هذه الدراسة بعض التوصيات:

- تعزيز ثقافة الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة، وذلك من خلال تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة لإنتاج السلع الغذائية الاستراتيجية، وإقامة مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية ووضع نظام لتنفيذه وإدارته، وتنفيذ برامج طويلة الأمد

لتحسين إنتاجية العمل لدى صغار المزارعين، وإعداد وتنفيذ برامج تطوير استخدامات المياه وتنميتها والتوعية حول استخداماتها، وتوفير الخدمات الإرشادية، والاهتمام بالتقدم العلمي التقني والبحثي، ليكون كل ذلك سبيلاً نحو إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي الزراعي ومن ثم التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

- يجب التأكيد على أن معالجة مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي لا يمكن حلها بدون حلول قومية وعمل عربي مشترك وفعال وذي نظرة استراتيجية يمكن بواسطتها تحقيق الأهداف القومية العربية في الغذاء والتغذية. فالموارد الطبيعية الزراعية العربية والمالية والبشرية يمكن أن تتكامل وتتفاعل لتحقيق الأمن الغذائي العربي. ولذلك فلابد من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في إطار التنمية الريفية المستدامة، وزيادة الجهود المبذولة في مجالات استصلاح الأراضي، ومكافحة انجراف التربة والتصحر والتعدي الجائر على الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة بالمدن لاستخدامها في أعمال البناء.
- التركيز على إنتاج المنتجات الزراعية ذات المردودية العالية والتي تلبي الطلب المحلي والعالمي، وزيادة الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية، وتطوير البنى التحتية التي تساعد على استغلال تلك الموارد وتعظيم عائداتها مثل شبكات الري والصرف والطرق والاتصالات وغيرها.
- ضرورة المحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها وترشيد استخداماتها عن طريق تطوير نظم الري القائمة، وبناء السدود واللجوء للمصادر غير التقليدية واستثمار وترشيد استخدام المياه الجوفية.
- يجب تشجيع وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي العربي من خلال تشجيع القطاع الخاص والعام على الاستثمار في قطاع الزراعة، وخاصة في الدول ذات الموارد الطبيعية الأكثر وفرة، والاهتمام بالمشروعات العربية المشتركة، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب سعياً وراء المساهمة في سد الفجوة الغذائية العربية للكثير من السلع، وذلك كأساس لتعزيز التنمية الزراعية العربية المتكاملة والتبادل التجاري الزراعي العربي البيني.
- ضرورة الاهتمام بتطوير التصنيع الزراعي والغذائي العربي ضمن خطة عربية تهدف لتطوير الصناعة العربية الزراعية في مجال مدخلات الإنتاج كالأسمدة والمبيدات والآليات الزراعية، وفي مجال المنتجات الزراعية الغذائية، والعمل على رفع جودة تلك المنتجات وإخضاعها لنظام المواصفات والمقاييس ومعايير الجودة العالمية.

قائمة المصادر

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001. صادر عن صندوق النقد العربي، تاريخ التصفح 2020/7/21 نشر بموقع https://www.amf.org.ae/ar/content/ .

2- السلامة الغذائية، تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ التصفح 2020/7/18 نشر بموقع ، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/food-safety.

3- المصطفى ولد سيدي محمد. تاريخ التصفح 2020/7/22، نشر بموقع www.aljazeera.net/2004/10/03/تشخيص-أزمة-الأمن-الغذائي#%D8%AC .

4- تقرير منظمة الفاو عن انعدام الأمن الغذائي في العالم. تاريخ التصفح 2020/7/16، نشر بموقع http://www.fao.org/3/a0750e/a0750e00.htm Towards the Summit commitments, Pdf.

5- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2007، صادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية. تاريخ التصفح 2020/7/21، نشر بموقع، http://www.aoad.org/Foodsec2007.pdf

6- جين هاريغان ـ ترجمة: أشرف سليمان، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، عالم المعرفة ـ الكويت، العدد 465، تشرين أول (أكتوبر) 2018، ص 97.

7- دراسة الامم المتحدة عام 2018 عن آفاق تعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي، تاريخ التصفح 2020/7/21، نشر بموقع، https://news.un.org/ar/story/2018/02/1001521

8- محمد ولد عبد الدايم. مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، تاريخ التصفح 2020/7/16، نشر بموقع https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

9- مجد أبو ريا. واقع الأمن الغذائي العربي وتحدياته في زمن الكورونا، تاريخ التصفح 2020/7/18، نشر بموقع، www.noonpost.com/content/36775

10- منى رحمة "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص 13.

11- FAO. “Rome: Declaration of the world summit on food security.” World Summit on Food Security. تاريخ التصفح 2020/7/16. نشر بموقع http://tinyurl.com/y8dy3ku.

واقع الأمن الغذائي في الدول المغاربية وتحديات تحقيقه في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية

The reality of food security in the Maghreb countries in light of international economic changes

بلخير سلمى

طالبة دكتوراه

الملخص بالعربية:

تعتبر قضية الأمن الغذائي مشكلة جوهرية, حيث أنها تأخذ أبعاد عالمية وأهمية كبيرة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية, لأن الاهتمام بالأمن الغذائي له تأثير مهم على اقتصاد الدولة واستقرارها, ويعد من المتطلبات الأساسية للمجتمع, ذلك أن انعدامه يلقى بأعبائه على المجتمع, وأمنه فهو ينطوي على عبء اجتماعي واقتصادي باهظ على عاتق المجتمع المعني, وعليه تهدف الدراسة إلى معالجة موضوع واقع الأمن الغذائي في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية, باعتبار أن قضية الأمن الغذائي من أهم التحديات الرئيسية التي تواجه دول المغرب العربي.

الكلمات المفاتيح: الأمن الغذائي – اقتصاد – المغرب العربي – عالمية - التحديات

Abstract:

The issue of food security is a fundamental problem, as it takes global dimensions and great importance in light of the current economic conditions, because concern for food security has an important impact on the state's economy and stability, and it is one of the basic requirements of society, as its lack places its burdens on society, and its security includes A heavy social and economic burden on the concerned community, and therefore the study aims to address the issue of the reality of food security in the Maghreb countries in light of international economic changes, given that the issue of food security is one of the main challenges facing the countries of the Maghreb.

Key words: Food Security - Economy - Maghreb - Global - Challenges

مقدمة:

يعتبر قضية "الأمن الغذائي" إحدى أهم القضايا التي تشغل دول ومنظمات العالم منذ نصف القرن الماضي، فالغذاء يبقى دائمًا وأبدًا السبيل الأول للجماعات لتحقيق الاستمرار والنجاة، إن صح التعبير، وتبرز أهمية هذه القضية بالضرورة، في وقت الأزمات والمحن كالوضع الحاليّ الذي يعانيه العالم بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد.

وحاليًا، تسعى جميع دول العالم إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، خصوصًا أن الأزمة الحاليّة غير مقرونة بوقت محدد لانتهائها، وهذا ما يشكل خطرًا على مستقبل الأمن الغذائي العالمي عموما, وعلى الدول المغاربية خصوصا باعتبار أن الأمن الغذائي هو التحدي الأكبر في المنطقة المغاربية كونه جزء من أهم أوجه صناعة السياسات، نظراً لأن سياسة الغذاء ترتبط ارتباطاً مهماً باستقرار الأنظمة السياسية في المنطقة لتأثيراتها المباشرة والسريعة على الفقراء ومحطات الرعاية الاجتماعية والمناطق المهشمة خاصة في ظل أزمة كوفيد 19.

وهنا، نحاول الحديث عن الأمن الغذائي في المغرب العربي ووضعه وإشكالياته وإمكاناته ومقوماته، وكيف تعززت أهميته في الفترة الحاليّة. ومن خلال ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: **: ما هو واقع الأمن الغذائي في الدول المغاربية غلى ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ ماذا نقصد بالأمن الغذائي؟
- ✓ فيما تتمثل أسباب فشل منظومة الأمن الغذائي في الدول المغاربية؟
- ✓ ماهي تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي في الدول المغاربية؟
- ✓ ماهي أهم الاستراتيجيات الشاملة للأمن الغذائي في الدول المغاربية

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: مفهوم وأهمية الأمن الغذائي

أولا: مفهوم الأمن الغذائي

ثانيا: أهمية الأمن الغذائي

ثالثا: أبعاد الأمن الغذائي

المحور الثاني: أسباب فشل منظومة الأمن الغذائي في الدول المغاربية

أولا: أسباب متعلقة بسوء التسيير وإدارة الموارد

ثانيا: أسباب متعلقة بالقطاع الفلاحي والتبعية للخارج

المحور الثالث: تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي في الدول المغاربية

أولا: التداعيات الاقتصادية على الدول المغاربية
ثانيا: التداعيات الاجتماعية على الدول المغاربية
المحور الرابع: أهم الاستراتيجيات الشاملة للأمن الغذائي في الدول المغاربية
أولا: الإستراتيجية الشاملة للأمن الغذائي
ثانيا: إستراتيجية التنمية الفلاحية
ثالثا: خصائص إستراتيجية التنمية الفلاحية

المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي للأمن الغذائي وأهميته

أولا: مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم التي ركزت عليها الكثير من المنظمات الدولية والعالمية أمثال: الفاو واعتبرتها قضية أساسية بديلة لمفهوم الاكتفاء الذاتي نتيجة التطور والتصورات الحديثة للعلاقات الدولية ومساعدات الدول الكبرى للدول الفقيرة, وقد تجسد ذلك الاهتمام في الكثير من الرؤى والتصورات لتحديد دلالات الأمن الغذائي, خاصة بعد تفشي الأمراض والأوبئة حيث أن هذا الأخير أصبح يحمل دلالات جديدة وعليه نتطرق إلى التعاريف الآتية:

يعرف الأمن الغذائي بأنه: " توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أي فترة ممكنة ونوعية كافية تضمن له حياة صحية سليمة ونشطة." نلاحظ أن هذا التعريف قد ركز على مدى تمكن الدولة من توفير الغذاء لشعبها, بمعنى قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من حيث الكمية والنوعية. (مليكة، 2009)

يعرف كذلك بأنه: " عبارة على ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع خلال أي فترة من الزمن". (السريتي، 2000)

هذا التعريف يربط الأمن الغذائي بضمان استمرار تدفق المستوى الاستهلاكي المعتاد من الغذاء, والذي يختلف من مجتمع لآخر حسب درجة التقدم أو التخلف.

تعريف آخر للأمن الغذائي: " يتمثل في قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي اللازم لتلبية احتياجاتها من الواردات الغذائية".

غير ان توفر الموارد المالية لدى الدول الضعيفة, قد يواجه صعوبة في الحصول على الغذاء من العالم الخارجي نظرا لانخفاض العرض العالمي خاصة في ظل الأوضاع الحالية بعد تفي وباء كورونا, أو بسبب الحروب أو الكوارث. (مراد، 2010)

كما يقصد بمفهوم الأمن الغذائي وفق المشرع الجزائري بأنه" حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء، سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة"

من خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاث ركائز:

- وفرة السلع الغذائية
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

أولا: أهمية الأمن الغذائي:

وتكمن أهمية الأمن الغذائي في التشجيع المستمر على الاستثمار من أجل الحصول على دخل إضافي للأُسر، ويشجع هذا الأمر على زيادة كمية استهلاك الغذاء، وزيادة الفاعلية الإنتاجية للإنتاج الزراعي، عن طريق استخدام الآلات الزراعية والتقنيات الحديثة الخاصة بالزراعة، من أجل زيادة القدرات التنافسية الخاصة بها في دول العالم الثالث.

كما يساعد الأمن الغذائي في ارتفاع مستوى المعيشة لطبقة الريفيين، من خلال مساعدة المرأة الريفية في عملية التنمية في نطاق الزراعة، أو من خلال زيادة الدخل الاقتصادي.

فيما تعد الهجرة من الريف نحو المدينة أحد أسباب زيادة استهلاك الأغذية، بسبب فرص العمل التي تتوافر لتلك الفئة، مما يساهم في حصولهم على الغذاء.

يعد سكان دول العالم الثالث في ازدياد دائم، وتعني هذه الزيادة السكانية زيادة الطلب على الغذاء ولهذا يجب على الدول توفير الغذاء بكميات أكبر، ومجاراة الطلب المتزايد على السلع، لحماية نفسها من حصول العجز الغذائي.

ويشكل الغذاء بالإضافة إلى كونه سلعة اقتصادية فإنه من منظور مفهوم الأمن الغذائي تعتبر سلعة إستراتيجية تحكمها اعتبارات منتجات لا يمكن الاستغناء, لذلك يجب على الدولة توفيرها لمستهلكيها من القادرين وغير القادرين على دفع أسعارها الاقتصادية بحيث تتحمل ميزانية الدول بفرق الأسعار الاقتصادية عن الأسعار الاجتماعية أو تلجا إلى منح إعانات مالية أو إعفاءات ضريبية لمنتجي الغذاء, على ان يلتزم هؤلاء ببيعه للمستهلكين بأسعار منخفضة تتناسب مع قدراتهم الشرائية. (حلمي، 2020)

وباعتبار الغذاء سلعة إستراتيجية قد يكون له سعر سياسي عندما لا تستطيع الدولة توفيره من الإنتاج الملي وتعتمد بدرجة عالية على استيراده من الخارج, في هذا المجال قد يباع بأسعار تفوق كثيرا أسعاره.

ومن مكونات الأمن الغذائي "التوافر"، بمعنى وجود كمية كافية من الغذاء للإنتاج المحلي، مع الاستيراد أو الحصول على المساعدات الغذائية بشكل ثابت ومستمر. الإتاحة، والتي تتمثل في وجود موارد مختلفة للأفراد، أو دخل كافي يوفر حصولهم على الغذاء، سواء باستخدام المساعدات الغذائية أو الإنتاج المنزلي، أو بالحصول على الهدايا أو تبادلها.

الاستخدام، يجب استخدام الغذاء ومعاملته وتخزينه بالشكل المُلائم له، مع التعرف على الممارسات المختلفة الخاصة بالتغذية وتطبيقها، والقيام بالخدمات الخاصة بالصحة سواء البيئية منها أو العامة.

الثبات، ويعني توافر الغذاء في جميع الأوقات، حتى الأوقات الخاصة بحالات الطوارئ.

التحديات التي تواجهه الأمن الغذائي، أزمة المياه العالمية، تدهور التربة، وإهمال الأراضي الزراعية، التقلبات المناخية، إصابة النباتات بالأمراض، وعدم مكافحتها. انتشار الفساد والظلم بين أفراد المجتمع الواحد، التضخم السكاني. (حلمي، 2020)

ثانيا:أبعاد مفهوم الأمن الغذائي:

أبرز أبعاد مفهوم الأمن الغذائي:

البُعد الأخلاقي: هو المتعلق بحالة الإنسان الحالية والمستقبلية، ولأن الغذاء أمر أساسي في حياة الإنسان، يجب عدم الإضرار به أو بالأمن الغذائي، لما له من إضرار بالإنسان وتأثير علي مستقبله.

البُعد الاقتصادي: هو المسئول عن تأمين الأمن الغذائي، من خلال توفير عدة عناصر منها الموارد الطبيعية، والخدمات، وتطور الصناعة، ووجود الاتصالات والمواصلات.

البُعد السياسي: هو الذي يشير إلى دور الدولة في الإشراف على السياسات والبرامج الأمن الغذائي، والقيام بالبرامج الخاصة بالتنمية الشاملة بين عدد من القطاعات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية، مع الحرص علي تنظيم العلاقة بينها، والمحافظة على إستراتيجية الأمن الغذائي وتأمين حياة الأشخاص المهتمين بها. (حلمي، 2020)

البُعد الاجتماعي: هو البعد الذي يتأثر بالعناصر الاجتماعية المُجملة.

المحور الثاني: أسباب فشل منظومة الأمن الغذائي في الدول المغاربية

أولا: أسباب متعلقة بالقطاع الزراعي والتبعية للخارج

تمر البلدان المغاربية بأزمة غذائية خطيرة وذلك نتيجة لضعف القطاع الزراعي سواء من حيث نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والذي قدر ما نسبته 10.4% في المتوسط, أو من حيث الميزان الزراعي الذي عانى قيم سالبة في جميع السنوات, بالإضافة إلى عدم مقدرة الصادرات الزراعية في تغطية الواردات الزراعية المغاربية المتزايدة مما أدى إلى الفجوة الغذائية, بين الإنتاج الغذائي للبلدان المغاربية واستهلاكها خاصة من السلع الإستراتيجية كالحبوب واللحوم, والألبان.

ومن أهم أسباب العجز الغذائي في الدول المغاربية, نجد ان الفجوة الغذائية المغاربية, تتسم بالاتساع والزيادة في بعضها والانكماش في البعض الآخر, حيث هناك سلع ذات فائض تصديري متمثلة في الخضروات كالبطاطس والأسماك والفواكه في معظم السنوات بينما هناك سلع تكون نسبة الاكتفاء الذاتي فيها منخفضة جدا مثل السكر والزيت مثلا.

- عدم الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي واستخدام الأساليب البدائية لهذا القطاع
- اعتماد جزء كبير من الزراعة المغاربية على الأمطار مما جعلها تتأثر بمعدلات سقوطها هذا ما انعكس على تدني حجم الإنتاج الزراعي.
- الاعتقاد الذي ساد لفترة طويلة ان الدول النفطية هي دول مصنعة, وليست دولا زراعية الأمر الذي قلل من أهمية الزراعة وكذلك الدخل الكبير الذي يدره النفط, هذا ما أدى إلى هجرة المزارعين من أراضيهم بحثا عنه حياة أفضل .

إن أخطر ما في الفجوة الغذائية المغاربية هي كبر حجمها في السلع الأساسية مثل سلعة الحبوب والتي تعتبر إستراتيجية بالنسبة للمواطن ألمغاربي فهي تقل أهميتها عف الهواء والماء، و أنو ليس من الجائز أن تبقى الدول المغاربية معرضة لخطر الضغوط من طرف الدول المتقدمة والأخطر من ذلك هو استمرار هذه الفجوة لمدة طويلة، مع تنامي عدد السكان بدول الاتحاد مما يعني تناقص متوسط الفرد من الكميات المتاحة والوسائل في المستقبل ومن الناتج الزراعي ألمغاربي وتعرض اقتصادياتها إلى مجموعة من الصعوبات والوسائل في سبيل توفير الغذاء اللازم للمواطن ألمغاربي، وهذا ما يضعف قوتها في الساحة الدولية.

أسباب متعلقة بسوء التسيير وإدارة الموارد:

ان الاهتمام بالتنمية الصناعية الذي اتسم به عقدا الخمسينات والستينات في معظم الدول النامية ومعها الدول المغاربية, بدأ في التراجع مع مطلع السبعينات بعدما بدا واضحا أنه بدون تنمية زراعية, مما سيجعل هذه الدول تجد نفسها أمام مأزق غذائي يقود إلى استيراد الغذاء من الخارج وما ينجر عن ذلك الاستيراد من استنزاف للمتاح من النقد الأجنبي. كما أن تخلف القطاع الزراعي يحرم القطاعات الأخرى -خصوصا الصناعية- من المواد الأولية اللازمة لها, مما يؤدي إلى حدوث اختناقات تنموية حادة.

ويعد إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة -وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية- أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي العربي، بالإضافة إلى عدم نجاعة السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري أو القومي.

وشهدت العقود الأخيرة (الثمانينات والتسعينات) خطوات متسارعة -ضمن السياسات الزراعية- نحو خصخصة وتحرير أسعار منتجات القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا والجزائر وتونس .وقد أدت هذه الإجراءات إلى تقليل دور الدولة في الإنتاج والتسويق وحل بعض المؤسسات الحكومية وتصفيتها، واقتصار دور الدولة في كثير من الأحيان على وضع الخطط ومتابعتها، والإسهام في برامج التنمية الريفية وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الزراعية وتطوير مراكز البحث والإرشاد الزراعي. وقد أدت هذه السياسات إلى تحسن أداء القطاع الزراعي في هذه الدول.

ولما كانت للعوامل الديمغرافية والطبيعية والتوجهات التنموية العامة دور أساسي في تفسير الحالة الغذائية التي يعيشها الوطن العربي, فإن أهم أسباب العجز الغذائي العربي تكمن في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار العربية للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية, من موارد طبيعية وبشرية ومالية فقد شاءت الأقدار أن يوجد معظم الموارد الزراعية العربية –سواء المياه أو الأراضي القابلة للزراعة– في بلدان تتميز بشح مواردها المالية، كما شاءت هذه الأقدار من جهة أخرى أن تنعكس الصورة بحيث يتوافر في عدد قليل من البلدان العربية ثروة نفطية هائلة تقابلها ندرة وشح في الأراضي الصالحة للزراعة والمياه مع بعض الاستثناء.

ولكون الموارد المالية في الأقطار النفطية عاجزة عن إنتاج ما يكفي هذه الدول من الغذاء, وبقاء جزء كبير من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغل أو بإنتاجية هزيلة في الأقطار الأخرى بسبب ضعف الاستثمارات ونقص تمويلها, فإنه يصبح من الضروري تعجيل التكامل بين هذه الأقطار من أجل الخروج من المأزق الغذائي الذي تعاني منه هذه الدول.

وما يثير الدهشة هو أن نرى الوطن العربي بما يملكه من موارد طبيعية وبشرية ومالية أصبح عاجزا عن تلبية طلب أبنائه من الغذاء من إنتاجه المحلي؟! ومع تزايد قصور الإنتاج الغذائي عن مقابلة معدلات الطلب الاستهلاكي على السلع الغذائية, ظلت الفجوة الغذائية العربية تتسع حتى أصبحت في الوقت الراهن من أكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي.

العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية وهو الظاهرة التي ميزت الاقتصاد في جميع دول المغرب العربي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا رغم الإصلاحات التي أجريت في الميدان ألفلاحي والتي كانت تهدف جميعها إلى التقليل من الفجوة الغذائية ونظرا لموقعها الجغرافي الشبه صحراوي فإن الإنتاجية الزراعية في الجزائر تعتبر من أضعف الإنتاجيات في العالم فعلى سبيل المثال بلغت مردودية الحبوب في سنة 1993 في الجزائر 81.6 قنطار للهكتار الواحد بينما كانت في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية 13.65 و

91.42 على التوالي وفي نفس السنة وهي إنتاجية ضعيفة جدا حتى إذا ما قورنت ببعض الدول العربية كالسعودية ومصر إذ بلغت عند كل منهما 11.44 و 95.59 قنطار للهكتار الواحد على التوالي

و من هنا فإن حل المشكل الغذائي في الدول المغاربية لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوافر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني والقومي. فبالتوسع في الاستثمار الزراعي المنتج وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية، يمكن زيادة إنتاجية الزراعة العربية بما يتماشى والزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء. وتحقيق ذلك يتطلب في الأساس دعم التكامل الاقتصادي الزراعي ألمغاربي والتنسيق بين السياسات والخطط التنموية والحدّ من حالة التنافر والتضارب بل والاعتماد على الإعانات الغذائية الأجنبية التي تطبع معظم السياسات الاقتصادية العربية.

المحور الرابع: تداعيات أزمة كورونا على دول المغاربية

أولا: التداعيات الاقتصادية على الدول المغاربية

يعد تحقيق الأمن الغذائي المستدام هاجس مختلف دول المغرب العربي، بالرغم من توافرها على الإمكانيات الكفيلة بتحقيقه، وبذلها لعديد من الجهود التي ترجمت بجملة من الإصلاحات والسياسات والمشاريع، إلا أنها لم تستطع تحقيق مسعاها. فبالرجوع إلى الواقع نجد أن الإنتاج الغذائي في هذه البلدان بعيد عن المستوى المطلوب حيث أن جميعها تتسم بالعجز الغذائي مما اضطرها للاعتماد على المصادر الخارجية في تأمين احتياجاتها الغذائية، هذا ما أصبح يشكل تهديد لها فمشكلة العجز الغذائي، لم تعد مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية إستراتيجية إقليمية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي.

حيث لم تتمكن بلدان المغرب العربي في الأعوام الأخيرة، من التخفيف من استيراد الحبوب، الذي يثقل على رصيدها من النقد الأجنبي، ويؤبد تبعيتها للسوق الدولية، التي يمكن أن تتفاقم مع التغيرات المناخية. ولن تسلم دولة المغرب من اللجوء المكثف إلى استيراد الحبوب من السوق العالمية هذا العام بعد توقع تراجع المحصول إلى 3 ملايين طن، من 5.2 ملايين طن. وكذلك سيكون حال تونس، التي توقعت تراجع المحصول من 2.4 مليون طن إلى 1.57 مليون طن.

ورغم تأكيد الجزائر على ترقب محصول في حدود 5.3 ملايين طن من الحبوب، إلا أن ذلك لا يمثل سوى ثلث حاجيات البلد من الحبوب التي تقدر بـ15 مليون طن.

عدم ثبات محصول الحبوب في البلدان المغاربية، بسبب ارتهانها للتساقطات المطرية، يجعلها من أكبر المستوردين في العالم، فمن المتوقع أن تصل واردات المغرب في العام الحالي إلى حوالي 8 ملايين طن، بينما واردات الجزائر حوالي 10 ملايين طن.

وكان انتشار الفيروس أفضى إلى ارتفاع ملحوظ في مشتريات السلع الغذائية في المنطقة، حيث سعت

الأسر إلى تكوين مخزون من الدقيق والحليب والأرز والخضر والسكر والزيوت، ما أفضى إلى ارتباك سلسلة التوزيع، وساهم في ظهور المضاربة وارتفاع الأسعار.

وبادرت الحكومتان في تونس والجزائر إلى التأكيد على توفير مخزون من القمح لتزويد السوق والاستجابة لطلب الأسر. وكذلك فعلت الحكومة المغربية التي حرصت على اتخاذ تدابير لضمان مخزون استراتيجي من القمح وتسهيل تزويد السوق بالخضر، بل إن بلدان تلك المنطقة سعت إلى احتواء ارتفاع الأسعار

ويعتقد خبراء اقتصاد أن الأزمات المناخية التي تتسبب في الجفاف في البلدان الثلاثة، والأزمات الاقتصادية يمكن أن تفاقم مخاطر عدم الاستقرار السياسي، معتبرين أن الوعي بالمخاطر السياسية من قبل تلك البلدان، المرتبطة بنقض الغذاء يمكن أن يقود إلى الشراء بكثافة من الأسواق بهدف تكوين مخزونات إستراتيجية.

ثانيا: التداعيات الاجتماعية على الدول المغاربية

وينبهون إلى أنه في حالة البلدان المغاربية، كما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، يمكن أن يفضي الشراء الذي يمليه الذعر بسبب كورونا إلى نوع من التضخم في سوق السلع الغذائية، ما من شأنه أن يتسبب في اختلالات في السوق وتأجيج المضاربات.

ويشير "**عمر أزيكي**"، عضو فرع الجمعية الدولية "أطاك" بالمغرب، إلى أن دراسة أنجزتها الجمعية حول السيادة الغذائية، توصلت إلى أن المغرب الذي كان مصدرا للحبوب والقطن في الستينيات من القرن الماضي، أضحى مستوردا لتلك السلعتين.

وأشار أزيكي في تصريح لـ"العربي الجديد"، إلى أن المغرب الذي راهن على تصدير الخضر والفواكه، افترض أن عائداتها ستتيح له تأمين حاجياته من المنتجات الغذائية، غير أنه تجلى أن تلك الصادرات لا تغطي سوى نصف واردات المملكة من الغذاء والسلع الفلاحية، علما أن الحبوب تمثل فيها حوالي 37 في المائة.

ويتصور أن مسألة السيادة الغذائية تطرح بحدة في ظل كورونا على اعتبار أن العديد من البلدان سعت إلى تأمين مخزون كاف من الأغذية، ما يجعل بلدا مثل المغرب يعاني من أجل تأمين حاجياته من الحبوب مثلا.

ويرى أن فرضية المجاعة لا تطرح في السياق المغربي، باعتبارها حالة تحيل على احتمال عدم توفر ما يقيم أود الناس، حيث يشدد على أنه يمكن النظر إلى الموضوع من زاوية سوء التغذية، على اعتبار أن الناس قد لا يجدون ما يكفي من السلع المغذية والمفيدة للنمو، خاصة بالنسبة للأطفال.

ويعتبر أن الارتهان للخارج من أجل توفير الغذاء، يجعل البلدان رهينة للوسطاء في السوق العالمية، ما يدفع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية التي يتحملها المستهلكون.

وكانت الوكالة الأيرلندية للمساعدة الإنسانية "كونسورن وولدواید" والمنظمة غير الحكومية الألمانية "وولتنكورهيلف"، صنفت في العام الماضي المغرب والجزائر وتونس في المؤشر العالمي للمجاعة، ضمن البلدان التي لا توجد تحت تهديد محدق من المجاعة في الوقت الراهن.

وبالتالي، فبدلا من التركيز على الأمن الغذائي الغامض الذي يفترض أن يمكن توفير الغذاء عبر شرائه من السوق الدولية، يجب التشديد على السيادة الغذائية في المنطقة، بما يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، التي تتمثل في الخبز والزيوت والسكر.

كما يجب, على المزارعين في الدول المغاربية، أن يسعوا إلى الدفاع عن تحقيق نوع من السيادة الغذائية في المنطقة، بما يساعد على بلوغ الاكتفاء الذاتي، والدفاع عن حقوق المزارعين الصغار، في مواجهة الشركات الكبيرة التي تركز على التصدير على حساب السلع الأساسية، مثل الخبز والزيوت والسكر.

المحور الرابع: أهم الاستراتيجيات الشاملة للأمن الغذائي في الدول المغاربية

أولا: الإستراتيجية الشاملة للأمن الغذائي

تكمن استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي قي الدول المغاربية فيما يلي:

إنشاء على المدى الطويل السوق المغاربية المشتركة، والتي تهدف إلى تسهيل حركة البضائع والمنتجات الزراعية مع إعطاء الأفضلية لمنتجات ذات الأصل ألمغاربي وتوفير الحماية لهذه المنتجات من المنافسة الأجنبية، حيث قام مجلس الاتحاد ألمغاربي في الجزائر العاصمة في 1990/07/23 بإعداد وثيقة توجيه تحدد أهم المحاور لهذه الإستراتيجية كما يلي:

- إنشاء منطقة التجارة الحرة مع إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية باستثناء الضرائب والرسوم الجمركية التي تكون في البلدان الأصلية، وكذلك اتخاذ التدابير لتسهيل الإجراءات الإدارية

-إنشاء اتحاد جمركي مع توحيد التعريفات المطبقة في كافة البلدان المغاربة و هذا لضمان حماية السوق المغاربية المشتركة.

تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي، وإنشاء السوق المشتركة أي المرحلة النهائية إنشاء منطقة مغاربية موحدة، و هذا يعني ما يلي :

إدخال مبدأ تفضيل الجماعة وحماية المنتجات الزراعية المغاربية في مواجهة المنافسة الخارجية

- ✓ تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المبادئ والمشاريع
- ✓ توسيع الاتفاقيات الزراعية الثنائية بين البلدان المغاربية
- ✓ تنسيق القوانين والأنظمة المتعمقة بالحماية الصحية لمنتجات الزراعية
- ✓ تكثيف التعاون بين مختلف المؤسسات والمنظمات الزراعية المغاربية، بما في ذلك المنظمات المهنية

- ✓ تعزيز التعاون في مجالات البحوث والتدريب والإرشاد
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية وذلك بتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الغذائي في الإطار المحلي, والتخفيف من التبعية الغذائية ومن العجز الغذائي الذي يتوقع أن يستمر ويتفاقم في حال استمرار الأداء الضعيف للقطاع ألفلاحي.
- ✓ تأسيس اتحاد اقتصادي في البلدان المغاربية الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل، والذي سيتجسد باتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في البلدان المغاربية.

ثانيا: إستراتيجية التنمية

عرف الدكتور مصطفى الجبلي إستراتيجية التنمية الزراعية بأنها التخطيط بعيد المدى الذي يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية من خلال مسار استراتيجي والأهداف الإستراتيجية تتركز في نقطتين أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي و ثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منها. (عمر، 2005)

تهدف إستراتيجية تنمية القطاع ألفلاحي في دول المغرب العربي إلى تحقيق تنمية شاملة وذلك من خلال تحقيق الأهداف:

– تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية وذلك بتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي في الإطار المحلي، والتخفيف من التبعية الغذائية و من العجز الغذائي الذي يتوقع أن يستمر و يتفاقم في حال استمرار الأداء الضعيف للقطاع ألفلاحي

-التخلص من الازدواجية التنموية في القطاع ألفلاحي وتحقيق التسويق و التعاون في مجالات الإنتاج والبحث العلمي والتطوير التقني، توفير قاعدة بيانات شاملة وموثقة و حديثة لبلدان الإتحاد

- التخفيف من الخلل الكبير الناجم عن تشتت الموارد الطبيعية والبشرية و المالية وسوء توزيعها بين دول الإتحاد عن طريق تسهيل حركة العمالة والكفاءات و رؤوس الأموال و السلع و المنتجات، مما يسمح بتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق مبدأ التخصص الأمثل للموارد و مبدأ جمع عوامل الإنتاج في توليفات قومية كبيرة و مبدأ تحقيق وفرات الإنتاج الكبيرة و السوق الكبيرة بما يعود بالفائدة على كافة الأطراف

- واجهة التطورات و التحديات العالمية الجديدة و المتوقعة مستقبلا في مجال اقتصاد السوق و تحرير التجارة حيث يصبح التكتل الاقتصادي ألمغاربي العربي مطلبا لتقوية الموقف التفاوضي مع الدول و التكتلات الاقتصادية الأخرى و خاصة الإتحاد الأوروبي

- وضع وتنفيذ خطط و برامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الفلاحية والاستغلال و الإنتاج و العمل المشترك. مع تحقيق التوليف الأمثل للموارد البشرية والمالية والطبيعية لتحقيق تنمية فلاحيه شاملة

- إقامة مشروعات مشتركة على المستوى الإقليمي في البحث و التطوير التقني و النظر مثلا في إقامة بنك مغاربي للمعلومات الفلاحية.

- وضع و تنفيذ مشروعات لإقامة أو تقوية أو استكمال البنيات التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الفلاحية. مع وضع خطط وبرامج لتقوية وتنشيط وتسهيل التجارة البينية المغاربية وتنسيق التجارة مع الخارج (مختار، 2003/2002)

ثالثا: خصائص ومميزات إستراتيجية التنمية الفلاحية :

يمكن تلخيص الخصائص والمميزات التي يتصف بها القطاع ألفلاحي في بلدان الإتحاد ألمغاربي في التالي

رغم ظهور قطاع النفط إلا أن قطاع الفلاحة مازال القطاع الأكثر مساهمة في الناتج الوطني رغم تناقص الأهمية نسبيا ما زال القطاع ألفلاحي يوظف نسبة كبيرة من اليد العاملة .و تملك دول المغرب العربي بصفة عامة العديد من الدعائم الأساسية اللازمة لتحقيق إستراتيجية التنمية في هذا القطاع، حيث الموارد المالية الهائلة المتأتية من عوائد النفط في كل من ليبيا والجزائر، زيادة على المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي والمسنودة بموارد مائية كبيرة سطحية وجوفية كون هذه الدول تطل جميعها على البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي وخاصة بعد التقدم التكنولوجي في تحلية المياه المالحة أو في تلك الدول التي تقع معظم أراضيها في الصحراء والتي تزخر بالمياه الجوفية. (عبود، 2004)

كما تشمل هذه الدول على موارد بشرية كبيرة متواجدة في الأرياف - بصفة خاصة - من الممكن أن تشكل منها عمالة مؤهلة للسوق المحلية والخارجية. لما لها من الخصائص ذات الكفاءات العلمية و التقنية المتخصصة وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد الفلاحية ومراكز التكوين المهني في أغلب دول المغرب العربي

وباعتبار الغذاء سلعة إستراتيجية قد يكون له سعر سياسي عندما لا تستطيع الدولة توفيره من الإنتاج المحلي وتعتمد بدرجة عالية على استيراده من الخارج, في هذا لمجال قد يباع بأسعار تفوق كثيرا أسعاره الاقتصادية.

تعد دول المغرب العربي من أهم المناطق المستوردة للغذاء في العالم بسبب التزايد المستمر في حجم الواردات الغذائية والاعتماد الكبير على المصادر الخارجية للغذاء. فقد ارتفعت نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية في جميع دول المغرب العربي فتزايدت بالمقابل الحصة المخصصة من عائدات الصادرات لتمويل الحاجات الضرورية الغذائية المتزايدة للسكان الذين وصل عددهم في عام 2000 إلى حوالي 80 مليون نسمة.

وبالتالي من أجل تحقيق الأمن الغذائي لابد من توافر العناصر الآتية: (السريتي، 2000)

- أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء معتمدة على الإنتاج المحلي وليس على الخارج
- إمكانية وصول كل الناس إلى غذاء كاف وفي أي وقت
- ان يكون في متناول كل فئات السكان

- ضرورة تبني إستراتيجية لتنمية زراعية مستدامة تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي في إطار التعاون العربي
- ضرورة الربط العضوي بين الأمن الغذائي والأمن المائي باعتبارهما الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وإعداد السياسات والاستراتيجيات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية والتوسع في استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة
- تحسين الإنتاجية والفعالية الاقتصادية في قطاع الفلاحة ومواكبة التنافس الدولي
- بعد بروز تحديات أمنية جديدة من بينها التحدي المتعلق بقطاع الأمن الصحي والغذائي, من خلال تفشي جائحة كورونا وبالتالي يتوجب على أخذ كامل احتياطاتها وأن تتبنى استراتيجيات فعالة لتجنب الخسائر على مستوى جميع القطاعات
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي والغذائي, وخلق المناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة.
- تبني سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي لتشجيع المزارعين على استخدام مدخلات الإنتاج المتطورة كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعدات
- ضرورة اندماج القطاع ألفلاحي في الاقتصاد الوطني ومساهمته الفعالة في النمو الاقتصادي

بصفة عامة يمكن القول، أنه بإمكان التكامل الاقتصادي ألمغاربي المساومة في تحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحالية وضمانه وبالنسبة للأجيال المستقبلية، وذلك بالتنسيق والتعاون في السياسات والاستراتيجيات وتبادل الخبرات، وفق إستراتيجية مشتركة تأخذ من التنمية الزراعية المستدامة كأساس لها.

كذلك يتوجب على البلدان المغاربية بعث نفس جديد للإرادة السياسية لدى معظم البلدان المغاربية لا تولي أولولوية للحسابات السياسية فيما بينها على حساب مساعيها, وعدم التمسك بمقولة السيدة القطرية حتى مفهوم التعاون الإقليمي محتوى ايجابي

إقامة مراكز دراسات واستشرافية وذلك بهدف استشراف مستقبل الأمن الغذائي في واقعه المحلي والإقليمي والدولي بناء على المستجدات وتقديم البدائل لصانعي القرارات في المنطقة, وذلك انطلاقا من تجارب التكتلات السابقة

خاتمة:

ومن خلال ما سبق نستنتج أن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة وللأمة العربية على وجه الخصوص, قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة , ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية

إلى ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية.

على الرغم ما تتمتع به الدول المغاربية من مقومات اقتصادية هائلة, من تربة ومناخ وتضاري, غير أن واقع الأمن الغذائي في هذه الدول يعكس غير ذلك, من خلال وجود تفاوت بين متطلبات الشعوب المغاربية وبين ما تقوم به الدول من استراتيجيات وسياسات في سبيل تحقيق الأمن الغذائي, وربما ذلك يعود لأسباب التي تم ذكرها سابقا والى الاقتصاد التي تأسس وترعرع على أساس إنتاج النفط والغاز والاعتماد عليها كموردين أساسين في توفير الغذاء للشعوب, إلا أن هذا الأمر أدى إلى إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى والى تخلف السياسات الزراعية المغاربية وهذا ما تعكسه الفجوة التي تزداد عاما بعد عام, وقد كانت القطرة التي أفاضت الكأس هي تفشي الأوبة والأمراض ومن ضمنها ما أصبح يعرف اليوم **بجائحة كورونا**, والتي قطعت جميع العلاقات وخلقت عراقيل كبيرة في مجالات الاستثمار والطاقة, وخلقت عالم جديد ربما تتحدد ملامحه في المرحلة المقبلة, ومن تداعيات هذه الأزمة انهيار أسعار النفط وتهاويها الأمر الذي انعكس سلبا على الدول المغاربية التي تعتمد على النفط كأساس لدخلها القومي ولتحقيق أمنها الغذائي, ومن هنا كشفت هذه الجائحة الفجوة الغذائية في الدول المغاربية.

حيث أن تفشي وباء كورونا كشف عن فشل السياسات الاقتصادية والتنموية في البلدان المغاربية, بسبب غلق الحدود وتوقف الاستيراد من الخارج وعدم قدرة هذي البلدان على تلبية احتياجات سكانها, نظرا لضعف إنتاجها المحلي, وعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وأخيرا يمكن القول أن العجز عن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، أدى إلى انكشاف دول المغرب العربي على الخارج، وبات يهدد أمنها الوطني والإقليمي والعربي بالنتيجة. ذلك أن خطر تنامي حجم الفجوة الغذائية، في القمح بخاصة، لا يكمن في رفع أسعاره، بل في استخدامه وسيلة ضغط أو سلاحاً، وفي احتمال امتناع الدول المحتكرة لهذا النوع من السلع عن تصديره لها، أو فرض حظر على التصدير لسبب أو لآخر، وعندئذ تصبح المشكلة مركبة وشاملة لأنها تتعلق بكيان المجتمع وأفراده؛ ومن هنا جاءت مخاطرها على الأمن الوطني.

قائمة المصادر والمراجع:

1. السيد محمد السريتي. (2000). الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

2. سلاطنية بلقاسم وعرعور مليكة. (06, 2009). معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده. صفحة 6.

3. صمويل عبود. (2004). خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف . ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

4. عزاوي عمر. (2005). استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر. تأليف أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر .

5. ناصر مراد. (ديسمبر, 2010). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية. صفحة 47.

6. نواصري مختار. (2003/2002). واقع وابعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي. جامعة الجزائر.

7. هيدر حلمي. (31 07, 2020). أبرز المعلومات عن الامن الغذائي . تم الاسترداد من https://alwafd.news/.

الآليات التدبيرية للأمن الغذائي بين الأزمة الصحية والأزمة البيئية

Food secuirity management mechanisms between health and environmental crisis

أيتوتهن هناء

باحثة بسلك الدكتوراه -تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسي-

الرباط-المغرب

ملخص:

إن السياسة الغذائية في ظل ما يحيط بها من عوائق وعقبات تحتاج إلى آليات تدبيرية دقيقة ومرنة تتماشى مع ما يطرحه الوسط البيئي من تدهور البيئة وآثار التغييرات المناخية وندرة المياه، وما يقابله في ظل وجوب النهوض بالبعد الصحي وما توفره وجود التغذية والبيئة السليمة من حماية لهذا الحق، وذلك في ظل التحديات الراهنية المطروحة من إجراءات العزل وغياب اليد العاملة وارتفاع الأسعار.

الكلمات المفاتيح: كلمات الأمن الغذائي- الصحة- البيئة- التخطيط الاستراتيجي-

Abstract:

The Food Policy in light of the obstacles and obstacles That surrounds It needs accurate and flexible management mechanisms in line with the environnemental degradation and the effects of climate change and water scarcity, and the corresponding under the necessity of promoting the healt dimension and the protection of this right provided by the presence of nutrition and a healthy environment, in light of the current challenges posed by the isolation measures, the absence of labor and the high prices.

key words :Food security- environment-the healt-Strategic Planning

مقدمة

لا غرب أنه مع تسارع وثيرة الحياة وتلاحق التطورات في شتى الميادين مع ما تبرزه من محاسن متطلع إليها ومن مساوئ لابد من تسخير كافة الجهود لتجاوزها ظهور أزمات، منها ما هي متوقعة وغير متوقعة.

فالأزمات تتعدد وتتنوع في مجالاتها وتختلف في مداها من محلية، إقليمية، عالمية، ولعل أبرزها الأزمات التي توالى الاهتمام بها مؤخرا وتضافر البحث عن حلول لها في العالم بأسره، وفي الدول المغاربية خاصة، ألا وهي كل من الأزمة الصحية والأزمة البيئية.

فالآمنان الصحي والبيئي من طليعة الأهداف المحددة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1994 إلى جانب هدف الأمن الغذائي.

مفهوم الأمن الغذائي

و يعرف الأمن الغذائي حسب ما عرفته منظمة التغذية والزراعة العالمية أنه توفير الغذاء للأفراد دون أي نقص عبر إمدادات غذائية مستمرة.

وكان لزاما اتخاذ مجموعة من الآليات التدبيرية لتحقيقه، ونجد مبدئيا أبرز الأسس "إعلان روما" بشأنه و"الميثاق المغاربي" حول حماية البيئة والتنمية المستدامة.

أهمية الموضوع

ويبرز أهمية الموضوع أن جل التشريعات والترسانات القانونية نوهت بضرورة الوفاء بالالتزامات القانونية التدبيرية للدول لتجاوز هذه التحديات والحد منها سواء ما تعلق منها بالشق البيئي وأبرزها مقتضيات اتفاقية باريس، أو على مستوى الشق الصحي.

فالأمن الغذائي أضحى أولوية في صلب الاستراتيجيات والخطط التنموية وفي مقدمة أهداف منظمات عالمية كمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، بهدف التوفيق بين تحديات ورهانات الأزمات الملمة به، وتأثير اختلال الأمن البيئي من تغير مناخي وندرة مياه.. وفي كفته الأخرى الأمن الصحي الذي يشكل عقبة في وجه عدد من الخطى لاسيما مع الأزمة الصحية الراهنة، وحدتها بسبب تأثيراتها على الأمن الغذائي.

إشكالية الموضوع

-من ثم، ما أبرز تمركزات وآثار الآليات التدبيرية للأمن الغذائي للتوفيق بين رهانات وتحديات الأزمتين البيئية والصحية؟

منهجية معالجة الموضوع

وسنتناول المداخلة وفق منهجية الانطلاق أولا من التعريف بالآليات الاستباقية المعتمدة، تم معالجة الإشكالية وذلك من خلال نقطتين:

أولا: الآليات الاستباقية لتدبير الأمن الغذائي في ظل الأزمة الصحية والأزمة البيئية

إن الأمن الغذائي كمكون ومقوم من مقومات الأمن الإنساني التي تهدف جل المجتمعات إلى حمايته وتوفيره يعاني من عدد من التحديات تشكل عقبة في وجه توفيره ورهان لابد من كسبه، منجمة عنه آثار وانعكاسات على باقي الأوجه والمجالات، تبرز بشكل جلي وتتضح من خلال الآليات الاستباقية لتدبيره والتي يزمع اتخاذها سواء على المستوى الدولي (الفقرة 1) أو على المستوى الوطني1 (الفقرة الثانية) .

الفقرة الأولى: على الصعيد الدولي

في إطار الترسانة القانونية الدولية، هناك اعتراف واضح وجلي بهذا بحق كل في فرد في أمن غذائي وفق مقومات ومعايير تحقق هذا الأمن، إذ إن حق الإنسان في الغذاء الكافي معترف به في العديد من الصكوك بموجب القانون الدولي، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعنى بصورة أشمل من أي صك آخر بهذا الحق.

فطبقاً للمادة 11-1 من هذا العهد، تقر الدول الأطراف "بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء، والكساء، والمأوى وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية"، بينما تعترف، طبقاً للمادة 11-2، بأن تدابير أكثر استعجالاً وإلحاحاً قد تلزم لتأمين "الحق الأساسي في التحرر من الجوع وسوء التغذية، وحق الإنسان في الغذاء الكافي يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للتمتع بجميع الحقوق، فهو ينطبق على كل فرد ومن ثم فإن الإشارة في المادة 11-1 إلى "لنفسه ولأسرته" لا تعني أي تقييد لانطباق هذا الحق على الأفراد أو على ربات الأسر2.

أما على مستوى أبرز المنظمات العالمية التي يتمركز هدفها الأساسي في تحقيق أمن غذائي، وهي منظمة الأغذية والزراعة- الفاو،

[1] يقصد بالمستوى الوطني في هذا المقال دولة المغرب.

[2] مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، اطلع عليه 2020/07/28 13: 14 www.hrlibrary.com - التعليق العام رقم 12، الحق في الغذاء الكافي المادة 11، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة العشرون (1999)،

باعتبارها المنظمة الأممية الدولية للزراعة والغذاء تأتي بمفهوم الأمن الغذائي الذي يركز على الجانب الكمي للمحاصيل الغذائية والعمل على سد الفجوة الغذائية1، في حين اتجاه أغلب التوجهات إلى وجوب اعتماد مبدأ السيادة الغذائية كآلية تدبيرية خاصة مع الأزمتين الراهنتين وتأثيرهما على الأمن الغذائي.

وعرف مبدأ السيادة الغذائية لأول مرة من قبل حركة طريق الفلاح الدولية، فيا كمبيسينا، في عام 1996 ب:"حق الشعوب في الغذاء الصحي والملائم ثقافيا من خلال أساليب سليمة بيئيا ومستدامة، وحقها في تحديد طعامها والنظم الزراعية المناسبة للظروف بها، ويعتبر هذا المبدأ حق وليس سلعة تخضع لقانون الأرباح، كما يؤكد هذا الحق على حقوق الفلاحين منتجي الغذاء في العيش والعمل بكرامة2.

وقد قضت منظمة "الفاو" في ظل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أنه يجب القضاء على الفقر والجوع في غضون 15 سنة، والذي يجعل هذه الدعوة للعمل فريدة من نوعها هو أنها تحث جميع البلدان، سواء كانت غنية أو فقيرة، على العمل معا من خلال الشراكات من أجل تحويل حياة أكثر الناس ضعفا3 .

إذ يتبنى برنامج التغذية العالمي رؤية خطة لعام 2030 لعالم خال من الجوع في سياق تنمية مستدامة منصفة اجتماعيا ومسؤولة بيئيا، ويعترف البرنامج بأن الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأهداف التنمية المستدامة التي حددتها الخطة هي أبعاد مترابطة ويجب أن تتجلى جميعا باستمرار في عمله 4.

فالأمن الغذائي يقع في صلب التنمية المستدامة، ويتعاون قسم سياسات الغذاء والبيئة في شعبة سياسات التنمية المستدامة بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات إقليمية ودولية أخرى على تقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء في قضايا الأمن الغذائي والبيئة، وعلى تعزيز سياسات الاقتصاد الأخضر وأدواته في المنطقة5.

كما يسهّل القسم المشاورات الإقليمية حول الشؤون والأولويات الدولية في مجالي الغذاء والبيئة ويعمل على مساندة الدول الأعضاء في تنفيذ مخرجات أبرز مؤتمرات الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ولاسيّما خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

من تم، لابد من الإحاطة بالأمن البيئي كأساس للأمن الغذائي، حيث يعود تاريخ الاهتمام بالحركة البيئية اليوم إلى فترة الستينيات من القرن العشرين خاصة مع بعض الكتابات الأمريكية على رأسها

---

[1]-عبد المولى إسماعيل، المواطنة البيئية.. مدخل لعدالة الوصول للموارد، سلسلة الاقتصاد البديل، مكتبة شمال افريقيا، ص: 16

[2]- صقر النور، تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي"مصر نموذجا" سلسلة الاقتصاد البديل، مكتبة شمال إفريقيا، ص:15

[3]-الأمن الغذائي والتغذية للجميع، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، اطلع عليه 2020/07/25 الساعة: 19:13 www.fao.org

[4]-السياسة البيئية، برنامج الأغذية العالمي، المجلس التنفيذي، الدورة العادية، روما، 20-23 فبراير 2017 ، اطلع عليه في 20 دجنبر 2019 الساعة 20:23 www.docs.wfp.org

[5]-الأرض والأمن الغذائي، اطلع عليه 2020/07/27 الساعة 15:30 www.unescwa.org

كتاب"الربيع الصامت"لكاتبته "**راشيل كارسون *Rachel Carson***" الذي تناولت خطورة المبيدات السامة على البيئة وخاصة الطيور، كما بين كيفية وصولها إلى جسم الإنسان وترسبها عن طريق التغذية1.

وقد شكل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة باستوكهلم السويدية سنة 1972 أول فرصة لإصدار إعلان دولي لحماية البيئة سيعرف باسم "ستوكهولم" حيث اعتبره باحثون ومتخصصون بمثابة ميثاق دولي للبيئة، اعتبره آخرون إعلانا عن ميلاد قانون جديد لحماية البيئة2 .

تم بعد ذلك، مافتئت جل الدول لأن تجعل مصب اهتمامها ومحور خططها واستراتيجياتها البعد البيئي وتنميته، خاصة بعد مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992، وتوقيع اتفاقية الأطراف ليزعم إلى تنظيم مؤتمرات الأطراف المتوالية لإيجاد الحلول للمشاكل البيئية وتوطيد الاستجابة العالمية الذي يشكله تغيير المناخ، حسب المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعتمدة في نيويورك في 9 ماي 1992 .

وفي هذا الصدد حدد البرنامج نهجه بشأن الاستدامة البيئية لأول مرة في وثيقة "برنامج الأغذية العالمي والبيئة" التي صدرت في عام 1998 وبات من الضروري في أعقاب ما استجد من تطورات عالمية وداخلية منذ ذلك الحين إعادة النظر في هذا النهج ومواءمته مع الخطة الإستراتيجية للبرنامج 2021-2017 ومع المعايير الدولية الراهنة ومعايير الأمم المتحدة.

ومن بين أسس التي يعتمد عليها البرنامج 2030 هو المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ل 2030، فإذا كان الهدف المتصدر هذا البرنامج هو الهدف الثاني المتمثل في القضاء على الجوع فإنه يهدف كذلك إلى تحقيق الهدف 17 بإرساء الشراكات لدعم تنفيذ سائر أهداف التنمية المستدامة، بما فيها أهداف التي تشمل اعتبارات الاستدامة البيئية والحفاظ على الصحة.

وترتبط السياسة البيئية لبرنامج التغذية العالمي 2030 بسياسته إزاء تغيير المناخ وتكملها، التي تحدد سبل مساهمته في الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى الحيلولة دون أن يؤدي تغير المناخ إلى تقويض العمل المبذول للقضاء على الجوع وتعالج سياسة تغيُّر المناخ أثر البيئة على الأمن الغذائي والتغذوي للمستفيدين من البرنامج، بينما تتصدى السياسة البيئية أثر عمل البرنامج على البيئة التي يعتمد عليها هؤلاء

[1] زهرة الذهابي، سياق تبلور الأزمة البيئية العالمية، نشر 2020/04/1 اطلع عليه في: 2020/07/29 الساعة 18:23 - www.maan-ctr.org

[2] -الهادي مقداد، قانون البيئة، الطبعة 2012، ص:44.

المستفيدين. بيد أن ما يثير التساؤل في هذا الطرح، هو حول مدى مواكبة إستراتيجية التنمية المستدامة 2015-2030 بأهدافها، بعد مرور 5 سنوات عن البدء بالعمل بها، وما أسفرت عنه من خطط ومشاريع، أثرها في ظل الجائحة العالمية –كوفيد 19- على الصحة العالمية وعلى شتى المجالات.

إن هذا يحيلنا إلى وجوب التأكيد على تضمين مبدأين أساسيين في ظل جل الاستراتيجيات بدءا بمبدأ الاستدامة مرورا بمبدأ أو تقنية التصدي للأزمات.

الفقرة الثانية: على الصعيد الوطني

تعتبر قضية الأمن الغذائي إحدى أخطر عناصر الأمن بصفة عامة، نظرا لما تحمله من أبعاد إستراتيجية وسياسية وما يترتب من تحدياتها التي تزيد من تفاقمها، أبرزها: ارتفاع النمو السكاني، ندرة المياه، الزراعة بالطرق التقليدية، سوء استغلال الأرضي، ارتفاع الأسعار.

غير أنه على المستوى الوطني، شكلت الفلاحة منذ أمد بعيد قطب الاقتصاد المغربي، واستنادا إلى هذه الرافعة التنموية المميزة كان لزاما إيجاد إستراتيجية المغرب الفلاحية أي إستراتيجية "مخطط المغرب الأخضر"، التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2008 .

فبفضل مخطط المغرب الأخضر، أصبحت الفلاحة نموذجا يحتدى به في زيادة الإنتاج، وهذه الإستراتيجية تعد أيضا نموذجا في رفع القيمة المضافة الفلاحية وتأمين تزويد الأسواق بعدد كبير من المنتجات داخل حدود الوطن وخارجه، والحفاظ على التربة والبيئة وتوريث تقاليد الاعتماد على الذات وإنتاج الغذاء من الأرض، مع احترام مبدأ الاستدامة في تحقيق التنمية[1].

كما أولى المخطط أهمية للتحكم بالماء وعقلنته، كرافعة إستراتيجية لتحسين الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الإنتاج في سياق مناخي متقلب، في هذا الصدد تم فتح 3 أوراش:

-البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري

-ملحقة بالسدود القائمة

-الشراكة العمومية-الخاصة من أجل تطوير وتدبير السقي.

إذ تشمل التأثيرات السلبية في البيئة نتيجة ارتفاع متوسط درجة حرارة الكرة الأرضية قضايا عدة، من بينها ارتفاع مستوى مياه المسطحات المائية وما يستتبع ذلك من أثر مباشر في التنوع والتكاثر في الأحياء

[1] - الحبيب المالكي، المغرب يطور نموذجا زراعيا من النماذج الرائدة على المستوى الدولي، ندوة دولية بالرباط حول موضوع "البرلمانات ورهان الأمن الغذائي نشر في 2019/10/31 اطلع عليه 2020/07/28 الساعة 11:36 www.anwarpress.com

المائية، ومما يزيد الأمور تعقيدا أن الزيادة في متوسط درجة حرارة الأرض قد تؤدي أيضا إلى اختلال في كميات المياه الصالحة للشرب والري والزراعة1 .

فعلى المستوى الوطني في ظل الأزمة الصحية –كوفيد 19- الأمن الغذائي في المغرب مستقبلا، لا يوجد إشكال على مستوى الإنتاج الغذائي، لكن يطرح مشكل الماء المرتبط بالأمن الغذائي، وتوجد مناطق في الجنوب بدأت تطلب ماء الشرب فقط دون الحديث عن الفلاحة، إذ بدأت ترتفع حدة التصحر، مما أدى إلى المساس بالمناطق الخضراء بشكل تدريجي2

فالأمن الغذائي مرتبط ارتباط وثيق بالماء،وفي هذا الجانب تم اعتماد سياسات زراعية-مائية خاصة مع التنوع الذي تعرفه طبيعة كل نوع من النباتات، ذلك أن هناك نباتات تحتاج للمياه بكثرة وأخرى تتحمل الجفاف، وتم اعتماد تقنية السقي بالتنقيط، لما لها من أثر حسن في الاقتصاد على الماء وعقلنة توزيعه في ظل ندرته، تماشيا مع مقتضيات المادة 2 من القانون المغربي للماء رقم 36.15 الذي يؤكد على حق المواطنات والمواطنين على قدم المساواة في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، وهو تأكيد إن صح القول على وجوب استخدام هذه الآليات المعقلنة قصد الاستفادة العامة من قبل الجميع من هذا الحق، بهدف حمايته للدور الذي يزخر به في ظل تحقيق الأمن الغذائي بصفة خاصة والأمن المائي بصفة عامة،كما شكلت سياسة بناء السدود نقطة أساسية من قبل جلالة المغفور له الحسن الثاني في ميداني البيئة والاقتصاد وتعززت بإحداث المؤسسات والهيئات المكلفة بمهام الخدمة.

ومن أهم المؤسسات المؤطرة لمخطط المغرب الأخضر نجد صندوق التنمية الفلاحية، إذ في ظل هذه الإستراتيجية "مخطط المغرب الأخضر" تم إطلاق مشاريع مختلفة لتحسين إعلام المهنيين، نظام الإعلام للتتبع أسعار المنتجات الفلاحية، الخط المباشر الخاص بالفلاحين، ونجد أن هذه المشاريع انعكست إيجابا في ظل الأزمة الصحية –كوفيد19- بالمساهمة في الاطلاع والتتبع والنظرة الاستباقية للوضعية الفلاحية والأمن الغذائي بالمغرب، خاصة في ظل إجراءات الحجر الصحي والتدابير الوقائية.

أما من الناحية التمويلية فالمؤسسات الممولة لمخطط المغرب الأخضر تتمثل في:

صندوق الحسن الثاني- صندوق التنمية القروية- الأبناك الوطنية في إطار هذه السياسة الاستثمارية

[1]-مصطفى عباس معرفي، التغير المناخي،الاحترار العالمي،عالم الفكر،مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب-الكويت، العدد 2 المجلد 37 أكتوبر-ديسمبر 2008- ص:14.

[2]-عمر الكتاني، الأزمة الصحية العالمية تطرح تحديات أمام الأمن الغذائي في المغرب، اطلع عليه: 2020/07/11 الساعة 20:03 نشر في 2020/04/25 www.hespress.com

بعد الإستراتيجية الزراعية"مخطط المغرب الأخضر" التي امتدت على مدى 12 عاما، أطلق المغرب إستراتيجية زراعية جديدة" الجيل الأخضر 2020-2030" وأخرى باسم "غابات المغرب"1

إن الإستراتيجية الزراعية الجديدة ترتكز على تكريس المكتسبات التي حققها مخطط المغرب الأخضر (مخطط سابق 2008-2020)، من خلال اعتماد رؤية جديدة للقطاع الزراعي، ووضع إمكانات حديثة رهن إشارة القطاع2.والتي جاءت في انطلاقتها مع ظهور الأزمة الصحية-كوفيد 19- والتي لابد أن تتضمن آليات التصدي للأزمات في صلب أسسها.

وأفاد تقرير من الأمم المتحدة أن المزارعين في الدول النامية يتحملون "العبء الأكبر" من الخسائر في حالة وقوع كوارث طبيعية، حيث مازالوا يحصلون على نسبة ضئيلة من مساعدات الإغاثة في أعقاب حدوث تلك الكوارث، وقالت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إن القطاع يتحمل تقريبا ربع تكاليف الخسائر الناجمة عن حدوث الكوارث الطبيعية، وقالت تقديرات المنظمة عن الفترة بين 2003 و2013، إن الكوارث الطبيعية والمخاطر في الدول النامية تؤثر على ما يزيد على 1.9 مليار شخص، كما تتجاوز تكلفة الخسائر نحو 494 مليار دولار، بيد أن الأثر الفعلي على قطاع الزراعة مازال غير مسجل "وبالتالي غير معلوم"، ولاحظت تقديرات المنظمة أن هناك "فجوة معلوماتية كبيرة جدا من حيث الأثر الاقتصادي الكمي للكوارث على الزراعة وسبل العيش وكذا الأمن الغذائي للمتضررين من السكان3.

وفي هذا الصدد، جاء ميثاق الاستثمارات الفلاحية الذي يعتبر آلية إستراتيجية ذات أبعاد تنموية بكل المقاييس، وهكذا جاء الظهير الشريف رقم 1.69.25 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) المنشور بالجريدة الرسمية عدد 2960 bis-بتاريخ 1969/07/29 الصفحة 2007 بمثابة ميثاق للاستثمارات الفلاحية وبناء على المرسوم الملكي رقم 136.65 الصادر في 7 صفر 1385 (7 يونيه 1965) بإعلان حالة الاستثناء التي فرضتها التنمية الفلاحية والمتعلقة بالأسباب التالية: تعتبر التنمية الفلاحية أحد الاختيارات الأساسية لسياستنا الاقتصادية والاجتماعية،

[1]-مريم التايدي، بعد "مخطط المغرب الأخضر" إستراتيجية زراعية جديدة لتنمية الأرياف، نشر في 2020/02/26 اطلع عليه في: 2020/07/28 الساعة 21:55 Www.aljazeera.net

[2] مريم التايدي، بعد "مخطط المغرب الأخضر" إستراتيجية زراعية جديدة لتنمية الأرياف، نشر في 2020/02/26 اطلع عليه في: 2020/07/28 الساعة 21:55 Www.aljazeera.net

[3] أخبار البيئة، الأمن الغذائي.. بين الكوارث الطبيعية والهدر البشري اطلع عليه في: 2020/07/26 الساعة 21:50 نشر في : 2015/03/18 www.env-news.com

ولهذا ظهر أنه من اللازم أن تحدد في إطار ميثاق للاستثمارات الفلاحية المنافع التي يمكن للفلاحين الحصول عليها من الدولة وكذا الواجبات المفروضة عليهم في هذا الصدد1.

ومن المعلوم أن القسط الأوفر من التنمية يعود في القطاع الفلاحي إلى مبادرة وجهود المستغلين أنفسهم، غير أنه يجب لكي تؤتى هذه الجهود أكلها على الوجه الأكمل إن تقدم الدولة مساعدة تقنية ومالية، كما التشريع المغربي الخاص بإيجار الأملاك القروية يتم فيما يرجع إلى دوائر الري بمقتضيات خاصة تهدف إلى التوفيق بين الأكرية وحاجيات الاستثمار2.

ومن بين أهم الآليات التدبيرية المؤسساتية التي أوكل لها المشرع الفلاحي ضمان التنمية الفلاحية والحفاظ عليها وهي المصالح اللامركزة لوزارة الفلاحة والصيد البحري، بحيث أولت الوزارة المعنية أهمية قصوى لهذه المصالح الفلاحية نظرا للدور الهام الذي تقوم به في التنمية الفلاحية باعتبارها المكان الطبيعي التي تلد فيه الفلاحة بحكم قربها من الفلاحين لذلك اهتدت الوزارة إلى تنظيمها وتحديد اختصاصاتها بموجب قرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 15-3963 صادر في 15 من صفر 1437 (27 نوفمبر 2015) القاضي بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح اللامركزة لوزارة الفلاحة والصيد البحري -قطاع الفلاحة 3.

تتألف هذه المصالح وفق هذا القرار الوزاري حسب المادة الأولى منه تتألف هذه المصالح اللامركزة لوزارة الفلاحة والصيد البحري-

قطاع الفلاحة من : – المديريات الجهوية للفلاحة ؛ – المديريات الإقليمية للفلاحة ؛ – المراكز الجهوية للتلقيح الاصطناعي ؛ – مركز إنتاج بذور المراعي ؛ – مؤسسات التعليم الفلاحي والبحث 4.

وفي جانب المشاريع التي تعتبر رائدة وتكتسي أبعادا اجتماعية وإنمائية، إستراتيجية مبادرة تكييف الفلاحة الإفريقية التي أطلقها المغرب عشية الدورة 22 لمؤتمر التغيرات المناخية بمراكش، والتي تتوخى الحفاظ على البيئة والتربة وتمويل المشاريع وتحسين المداخيل وزيادة المحاصيل وتطوير أساليب الإنتاج وضمان الأمن الغذائي5.

هذه الإستراتيجية التي تم إطلاقها في أبريل 2016، لا تستجيب فقط لمكافحة التغيير المناخي، بل تتعداه لتشمل الاستجابة لمسألة الأمن الغذائي، كما أن هذه المسألة من أولويات الرئاسة المغربية ل

[1] محسن بوعسرية، الآليات القانونية لضمان التنمية الفلاحية بالمغرب، نشر 2018/12/29 اطلع عليه 2020/07/28 22:03 www.m.al3omk.com

[2] محسن بوعسرية، الآليات القانونية لضمان التنمية الفلاحية بالمغرب، نشر 2018/12/29 اطلع عليه 2020/07/28 22:03 www.m.al3omk.com

[3] محسن بوعسرية، الآليات القانونية لضمان التنمية الفلاحية بالمغرب، نشر 2018/12/29 اطلع عليه 2020/07/28 22:03 www.m.al3omk.com

[4] محسن بوعسرية، الآليات القانونية لضمان التنمية الفلاحية بالمغرب، نشر 2018/12/29 اطلع عليه 2020/07/28 22:03 www.m.al3omk.com

[5] الحبيب المالكي، المغرب يطور نموذجا زراعيا من النماذج الرائدة على المستوى الدولي، ندوة دولية بالرباط حول موضوع "البرلمانات ورهان الأمن الغذائي، نشر في 2019/10/31 اطلع عليه 2020/07/28 الساعة 11:36 www.anwarpress.com

cop22 ، إذ أن إفريقيا ليست مسئولة سوى عن 4% من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وهي الأكثر تضررا، كما أن 65 %من الأراضي الصالحة للزراعة موجودة في إفريقيا. وهناك نقطة إيجابية تحتسب للمغرب حتى قبل دسترة الحق في البيئة بمقتضى دستور 2011 ، أنه من الدول السباقة إلى خلق أجهزة ومؤسسات التي تعنى بحماية البيئة بدءا بإحداث كتابة الدولة في البيئة وذلك منذ سنة 1972 إلى تأسيس المجلس الوطني للبيئة سنة 1995 ثم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بموجب دستور 2011[1] .

كل هذه الآليات التدبيرية الاستباقية المقرونة بالتحديات المطروحة هي أرضية مؤهلة للتخطيط الاستراتيجي الذي عمل به في قلب الأزمة، وكان درع واقي ومواكب للآثار الوخيمة للأزمة البيئية أولا ثم الأزمة الصحية مؤخرا.

ثانيا: آلية التخطيط الاستراتيجي لتدبير للأمن الغذائي في ظل الأزمة الصحية والأزمة البيئية

إذا كانت للنظرة التدبيرية الاستباقية اثر ناجح في إعداد أرضية ملائمة للتحديات والرهانات التي تطرح، فإنه في الوقت الراهن أصبح يبرز الدور الهام والطلائعي لآلية التخطيط الاستراتيجي، وما تتميز به من مميزات ومقومات أبرزها خاصية المرونة التي تعمل على مواكبة الأزمات والمساهمة في التصدي لها.

إذ تقوم على تحديد مختلف الأهداف والسياسات والإجراءات والبرامج، وكذا طرق العمل، ومصادر التمويل، ومعرفة المشاكل وطرق معالجتها2.

من تم ففي ظل الأزمتين الصحية والبيئية وللعمل على الإحاطة بالأمن الغذائي وحمايته والنهوض به، يعتبر اعتماد آلية التخطيط الاستراتيجي الخيار الصائب، لما تعتمده من تقنيات أبانت التجربة الميدانية من فعاليتها في التصدي للأزمات .

وسنتطرق لهذه الآلية في ظل الأمن الغذائي من خلال نقطتين، المتمثلة في الأولى حول تداعيات اعتمادها، وفي النقطة الثانية، أهم مركزاتها في ظل الأزمة الراهنية.

الفقرة الأولى: تداعيات التخطيط الاستراتيجي لتدبير للأمن الغذائي في ظل الأزمة الصحية والأزمة البيئية

[1] عادل الحصاصي، التشريع البيئي المغربي والسياسات العامة نشر في 2012/07/3 اطلع عليه 2014/05/30 الساعة 21:01 www.greenline.com

[2] إكرام قاضي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص تحت عنوان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب:"الجمعيات نموذجا" جامعة محمد الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة-المغرب، سنة 2014-2015 ص:113

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع نظما إيكولوجية طبيعية سليمة واستخداما مستداما للموارد الطبيعية، ويتكبد كثير من السكان المحرومين من الأمن الغذائي عواقب تدهور الأراضي والغابات، وندرة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث التربة والمياه والهواء، وعدم إدارة النفايات، وتؤثر هذه العوامل البيئية على صحة الإنسان وتحد من توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها واستقرارها1.

وكما هو متعارف عليه أن الحياة كلها مرهونة بالبيئة السليمة، إذ يعتمد الملايين من الأسر الريفية على خدمات النُظم الإيكولوجية، والموارد الطبيعية -مثل الأراضي والمياه والغابات- لكسب العيش وتحقيق الرفاه، ويؤدي التدهور البيئي في كثير من الأحيان إلى تراجع الإنتاجية الزراعية وازدياد مخاطر فشل الإنتاج المحصولي والإنتاج الحيواني وما يصاحب ذلك من آثار على الأمن الغذائي والتغذية ولاسيما في مجتمعات الشعوب الأصيلة.

ويظهر ذلك جليا من خلال ما تواجهه المنطقة العربية من تحديات على مستوى الأمن الغذائي والتغذية، ومن هذه التحديات ارتفاع معدلات النمو السكاني، وضيق قاعدة الموارد الطبيعية، ولاسيما الأراضي الزراعية والمياه، وأثر تغير المناخ وشدة الاعتماد على الأسواق الدولية في استيراد الأغذية، وتسجل المنطقة معدلات مرتفعة من سوء التغذية، بسبب النقص في المغذيات، كما تشهد تزايد في حالات البدانة والأمراض الناجمة عنها2.

ووفقا للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، فإن الاكتفاء الذاتي من الحبوب بالعالم العربي بلغ حوالي 45% من الاحتياجات عام 2011، بالإضافة لذلك، فالمنطقة عرضة لمخاطر التغير المناخي، فقد وصلت معدلات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة لأعلى معدلاتها بين عامي 1998-2011 مما أدى إلى تسارع التصحر، أيضا تعاني المنطقة من نقص حاد في المياه وتدهور جودة الأراضي، وتراجع الثروة الحيوانية، ويعد القطاع الزراعي والمناطق الريفية هي الأكثر هشاشة في مواجهة التغييرات المناخية والتحولات في النظام البيئي، لذلك فإن الفلاحين يواجهون تحديات كبيرة للاستمرار في وظيفتهم3.

وتؤثر الانبعاثات الدفيئة والتلوث في الهواء في طريقة نمو المحاصيل، وتؤدي التغيرات الشديدة في درجات الحرارة إلى التغير في التربة والهواء، ما يؤثر بدوره على المحاصيل، تسببت معضلة إنتاج الغذاء في

[1] السياسة البيئية، برنامج الأغذية العالمي، المجلس التنفيذي، الدورة العادية، روما، 20-23 فبراير 2017 ، اطلع عليه في 20 دجنبر 2019 الساعة 20:23 www.docs.wfp.org

[2] الأمن الغذائي والتغذية،الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، اطلع عليه 2020/08/27 الساعة 11:13 www.unescwa.org

[3] صقر النور، تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي"مصر نموذجا" سلسلة الاقتصاد البديل، مكتبة شمال إفريقيا، ص:5

عام 2019 بآثار سلبية على المناطق ذات الموارد المنخفضة، وزاد من تكلفة الغذاء في بعض مناطق المعمورة 1.

الفقرة الثانية: أبرز مرتكزات التخطيط الاستراتيجي لتدبير للأمن الغذائي في ظل الأزمة الصحية والأزمة البيئية

إن هاجس الأمن الغذائي الذي من أبرز تحدياته ورهاناته التدهور البيئي وما نجم عن هذه الأزمة، أضحى كذلك في ظل الأزمة الصحية العالمية الراهنة –كوفيد 19- وثيق الارتباط مع البعد الصحي والآثار المنجمة عنه.

فالأمن الصحي باعتباره هو ذاك الأمن الذي يسهر بالدرجة الأولى على تفادي السقوط في براثن المخاطر الصحية، والتي كثيرا تثقل كاهل الدول الممكن أن تنشأ فيها، وهي المخاطر التي تتمظهر في بروز أمراض جديدة تأخذ شكل أوبئة مثل الإيدز وإيبولا... لتتجسد كمخاطر متحركة تمثل النموذج السائر أو المتحرك للمخاطر، إذ تبدأ هذه الأخيرة في مكان ما، ثم تتحرك في اتجاه مغاير أو تنتقل إلى مكان آخر، وذلك نتيجة لعوامل طبيعية أو بشرية، 2 ولعل أبرزها الوباء الراهني الذي قلب مجرى رؤى دول العالم –كوفيد 19-.

وانطلاقا من السند الدستوري في الفصل 40 من الدستور المغربي لسنة 2011، على الجميع أن يتحمل بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد.

والفصل 31 من الدستور المغربي لسنة 2011 الذي يلزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في :

1- العلاج والعناية الصحية

9-الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة

10-التنمية المستدامة.

وفي نفس الاتجاه كانت وزارة الداخلية حاضرة في الأزمة منذ البدايات الأولى، خاصة وأن التقليد المغربي يجعل هذه الوزارة متدخلة في كل القطاعات الحيوية، فالعديد من القرارات كانت تتخذ من طرفها

[1] سامي خليفة، أكثر 10 أزمات بيئية حدة واجهها العالم في 2019، نشر في 2019/12/29 اطلع عليه في: 2020/07/29 www.elaph.com

[2] محمد البكوري، حكامة تدبير مخاطر "الأمن الإنساني بإفريقيا": التحديات والرهانات. نشر في 2020/09/13 اطلع عليه في 2020/07/26 الساعة:15:32 www.nashiri.net

وكان أهمها إعلان وزير الداخلية عن حالة **الطوارئ الصحية** ، بل إن وزارة الداخلية هي من قامت بإعداد مشروع مرسوم القانون الخاص بحالة الطوارئ، إذ أن الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها بموجب قرار وزير الداخلية بتاريخ 20 مارس 2020 والمقررة بمقتضى المرسوم 2.20.292 الصادر بتاريخ 24 مارس 2020 1كتدبير استثنائي لا يتوقف على مجرد ضمان الأمن الصحي والصحة العامة بل يتعداه إلى الأمن الغذائي وضرورة الحفاظ على النظام العام داخل المجتمع المغربي.

وتجدر الإشارة أنه بعد الإعلان عما سمي بحالة الطوارئ الصحية، شهدت الأسواق المغربية اضطرابا جراء الضغط عليها نتيجة التهافت على شراء المواد الغذائية، وهذا ما دفع وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي إلى التدخل إعلاميا بشكل كبير بغية طمأنة المغاربة بأن هناك تمويل كافي للسوق المغربية، وقد سيرت وزارة الداخلية حملات عشوائية لمراقبة الأسعار مع تسجيل تغطية إعلامية لعملياتها.

ومن تأثيرات الحجر الصحي على إمدادات الأمن الغذائي، إذ أن إجراءات العزل العام بسبب فيروس كورونا حول العالم تؤدي لبطء سلاسل الإمداد الغذاء العالمية، وهو ما يجعل بعض المزارعين غير قادرين على توصيل منتجاتهم إلى المستهلكين، بينما تقيد دول منتجة كبرى الصادرات2.

فالعالم العربي من أكثر مناطق العالم غير الآمنة غذائيا، هذه الخاصية الناتجة عن اعتماد غالبية دول المنطقة على استيراد الغذاء وتأثرها بالتغيرات العالمية في أسعارها3.

فعلى الصعيد الدولي انتبهت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الآثار التي يطرحها الوضع الصحي الراهن على الأمن الغذائي في المنطقة كلها، داعية إلى الاستمرار في تكوين ومراقبة مخزونات غذائية كافية من السلع الإستراتيجية، فضلا عن إحداث آلية لتمويل التنمية الزراعية أو صندوق إقليمي مخصص لهذا الغرض في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط4.

وفي هذا الشأن سيهدد تسارع الاحتباس الحراري الإنتاج الزراعي العالمي خلال العقود المقبلة، على ما حذر علماء اعتبر البعض منهم انه لا بد من إجراء تغيرات جذرية في المجتمع لمواجهة هذا التهديد. وقال جيري هاتفيلد مدير المختبرات الوطنية الأميركية للزراعة والبيئة "من الممكن توفير القوت للعالم برمته بحلول العام 2050، لكن لا بد أولا من التخفيف من تداعيات التغير المناخي على الإنتاج الزراعي5 وإن كان في

---

[1] مراد الفرجي، السياسة الغذائية بالمغرب: معادلة بين ضمان الحق في الأمن الغذائي وواجب محاربة الممارسات غير تنافسية في ظل جائحة كورونا، موقع العلوم القانونية اطلع عليه في: 2020/07/28 الساعة 12:02 www.marocdroit.com

[2] العالم أمام أزمة غير مسبوقة.. مجلس الأمن ومجموعة العشرين يبحثان الأمن الغذائي في ظل كورونا

اطلع عليه 2020/07/28 20:41 www.aljazeera.net

[3] صقر النور، تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي"مصر نموذجا" سلسلة الاقتصاد البديل، مكتبة شمال افريقيا، ص:5

[4] الأزمة الصحية العالمية تطرح تحديات أمام الأمن الغذائي في المغرب، اطلع عليه: 2020/07/11 الساعة 20:03 نشر في 2020/04/25

www.hespress.com

[5] أخبار البيئة، الأمن الغذائي.. بين الكورث الطبيعية والهدر البشري اطلع عليه في: 2020/07/26 الساعة 21:50 نشر في : 2015/03/18

ظل الأزمة الصحية كوفيد 19، انعكست إيجابا على الجانب البيئي وساهم ذلك في خفض نسبة الانبعاثات الدفيئة وتحسن جودة الهواء، نتيجة شل الحركة الاقتصادية وتوقف حركة البشر م وفقا لإجراءات العزل والحجر الصحي مما أعطى فرصة لراحة الأرض.

وفي نفس الطرح، منظمة الصحة العالمية أكدت على وجوب التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة لتحقيق الصحة وحمايتها، كما أنه نتيجة للآثار المترتبة عن التغيير المناخي، فإن ذلك يؤثر حتى على صحة الإنسان، ومن بين الآثار التي تؤثر على صحة الإنسان، تغيير أنماط سقوط المطر، العدوى، تهديد الأمن الغذائي.

وتحقيق هدف تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، نجد نسنده فيما قضت به المادة 4 من اتفاق باريس: "..... تهدف الأطراف إلى تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن، مسلمة بأن وقف ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن، مسلمة بأن وقف ارتفاع الانبعاثات سيتطلب وقتا أطول من الدول النامية الأطراف....."

فإذا كانت الإجراءات الصحية المتخذة تبعث على الارتياح نسبيا، فإن التداعيات الزراعية والبيئية تحتاج إلى نفس حكومي طويل، لأن قطاع الأمن الغذائي يصنف ضمن أكثر القطاعات تأثرا بهذه الأزمة العالمية1.

خاتمة القول، فإنه في خضم المعضلات البيئية التي برزت في السنوات الأخيرة ومع توالي آثارها على الأبعاد المختلفة للتنمية، ونظرا لما تشكله هذه الأبعاد من علاقة ترابطية، ساهم كل ذلك بالتأثير سلبا وتهديد الأمن الغذائي وطرح عدد من التحديات والرهانات على الصعيد العالمي، لتتجه جل الدول بمختلف فاعليها ومتدخليها بتسخير كافات سياساتها واستراتيجياتها لاتخاذ تدابير عاجلة تلزم الجميع بالتقيد بها والوفاء بالتزاماتها، وما أن كانت كافة الجهود المبذولة مسخرة للنهوض بهذا الجانب، دق ناقوس الخطر العالمي الأخير الذي شكل تهديد للبشرية جمعاء ولمختلف أبعاد التنمية.

ألا وهو الأزمة الصحية ومخلفاتها السريعة الآثار، والبعيدة المدى في انعكاساتها، ليبرز بشكل واضح أهمية الآليات التدبيرية الاستباقية المنهجة في خطط عمل الدول بصفة عامة، ويتبلور أكثر أهمية اعتماد آلية التخطيط الاستراتيجي وتقنياته، إذ يعتبر التخطيط الاستراتيجي من أهم الآليات المساهمة في تعزيز التصدي للأزمات، وهو ما عزز نموذجية المغرب لتسيير هذه الأزمة، ذلك أن هذه الآلية تتميز بخاصية المرونة والتتبع والتقييم المستمر وهو ما يحتاج إليه للتصدي للأزمات الطارئة بمختلف مجالاتها.

---

[1] الأزمة الصحية العالمية تطرح تحديات أمام الأمن الغذائي في المغرب، اطلع عليه: 2020/07/11 الساعة 20:03 نشر في 2020/04/25 www.hespress.com www.env-news.com

لائحة المراجع

-أخبار البيئة، الأمن الغذائي.. بين الكوارث الطبيعية والهدر البشري-www.env-news.com

-إكرام قاضي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص تحت عنوان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب:"الجمعيات نموذجا" جامعة محمد الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة-المغرب، سنة 2014-2015

-الحبيب المالكي، المغرب يطور نموذجا زراعيا من النماذج الرائدة على المستوى الدولي، ندوة دولية بالرباط حول موضوع "البرلمانات ورهان الأمن الغذائي www.anwarpress.com

-السياسة البيئية، برنامج الأغذية العالمي، المجلس التنفيذي، الدورة العادية، روما www.docs.wfp.org

-العالم أمام أزمة غير مسبوقة، مجلس الأمن ومجموعة العشرين يبحثان الأمن الغذائي في ظل كورونا www.aljazeera.net

-الأرض والأمن الغذائي www.unescwa.org

-الأزمة الصحية العالمية تطرح تحديات أمام الأمن الغذائي في المغرب www.hespress.com

-الأمن الغذائي والتغذية،الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا www.unescwa.org

-الأمن الغذائي والتغذية للجميع، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة www.fao.org

-الهادي مقداد، قانون البيئة، الطبعة 2012

-سامي خليفة، أكثر 10 أزمات بيئية حدة واجهها العالم في 2019، www.elaph.com

-صقر النور، تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي"مصر نموذجا" سلسلة الاقتصاد البديل، مكتبة شمال افريقيا.

-عادل الخصاصي، التشريع البيئي المغربي والسياسات العامة www.greenline.com

-عبد المولى إسماعيل، المواطنة البيئية.. مدخل لعدالة الوصول للموارد، سلسلة الاقتصاد البديل، مكتبة شمال افريقيا

-عمر الكتاني، الأزمة الصحية العالمية تطرح تحديات أمام الأمن الغذائي في المغرب www.hespress.com

-محسن بوعسرية، الآليات القانونية لضمان التنمية الفلاحية بالمغرب www.m.al3omk.com
-محمد البكوري، حكامة تدبير مخاطر "الأمن الإنساني بإفريقيا": التحديات والرهانات.www.nashiri.net
-مراد الفرجي، السياسة الغذائية بالمغرب: معادلة بين ضمان الحق في الأمن الغذائي وواجب محاربة الممارسات غير تنافسية في ظل جائحة كورونا، موقع العلوم القانونية www.marocdroit.com
-مريم التايدي، بعد "مخطط المغرب الأخضر" إستراتيجية زراعية جديدة لتنمية الأرياف Www.aljazeera.net
-مصطفى عباس معرفي، التغير المناخي،الاحترار العالمي،عالم الفكر،مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، العدد 2 المجلد 37 أكتوبر-ديسمبر 2008

قدرة الدول الأوروبية وأمريكا على احتواء فيروس كوفيد19

The ability of European countries and America to contain the Covid 19 virus

نبيل سديري

باحث بسلك الدكتوراه

جامعة الحسن الأول كلية الحقوق سطات- المغرب

ملخص:

على الرغم من كل التوقعات، إلا أن حجم الضرر الاقتصادي واستمراره سيتوقف بشكل أساسي على كيفية تعامل الحكومات مع هذا الوباء، حيث أن طبيعة الأزمة الحالية وانتشارها بين مختلف دول وقارات العالم، فرضت خلق روح تعاونية بين مختلف الحكومات مع هذا الوباء، حيث أن طبيعة الأزمة الحالية وانتشارها بين مختلف الحكومات في مواجهة الأزمة ، وجعلت من الضروري حدوث عملية تنسيق رفيعة المستوى أثناء عملية صنع القرارات واتخاذها.

الكلمات المفاتيح:

كورونا، الحكومات، الولايات المتحدة، أوروبا، القرارات، الأزمة.

Abstract:

Despite all expectations, the size and continuity of economic damage will depend mainly on how governments deal with this epidemic, as the nature of the current crisis and its spread among different countries and continents of the world, imposed the creation of a cooperative spirit between different governments with this epidemic.

key words:Corona, governments, United States, Europe, decisions

مقدمة:

مع مطلع العام الجديد بدا الاقتصاد العالمي في طريقه إلى انتعاش جيد، وأنه لن يتأثر بشدة بتلك التوترات التجارية والسياسية التي كانت جارية حينئذ، فكانت الأسواق المالية منتعشة وتوقعات النمو متفائلة، كل هذا تحول بعد انتشار فيروس كورونا في معظم دول العالم، حيث تضررت الأسهم العالمية حيث يتم شراء وبيع أسهم الشركات، وأثرت على العديد من الاستثمارات، خاصة المعاشات التقاعدية أو حسابات التوفير الفردية، وشهدت مؤشرات FTSE" وداو جونز" الصناعي "ونيكي" انخفاضات هائلة منذ بداية تفشي الوباء في 31 دجنبر، وحقق مؤشرا "داو وجونز وFTSE" أكبر انخفاض لهما في يوم واحد منذ 1987، ويخشى المستثمرون من أن يؤدي تفشي وباء كورونا إلى تدمير النمو الاقتصادي، وألا تكون الإجراءات الحكومية كافية لوقف التراجع، واستجابة لهذا الوضع قررت البنوك المركزية في العديد من الدول خفض أسعار الفائدة ، ومن المفترض أن تؤدي هذه الخطوة نظريا إلى تقليل تكلفة الاقتراض، وبالتالي تشجيع الإنفاق ثم تعزيز حالة الاقتصاد، كما شهدت الأسواق العالمية تعافيا بعد أن أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون المساعدات المالية لمواجهة وباء كورونا بقيمة 2 تريليون دولار لمساعدة العمال والشركات، لكن مع هذا حذر بعض المحللين من أن الأسواق قد تشهد تقلبا إلى أن يتم احتواء الوباء، ووصل عدد الأشخاص الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانة البطالة إلى مستوى قياسي في الولايات المتحدة، مما يشير إلى نهاية عقد من التوسع الاقتصادي في العالم، وتسيطر حالة عدم اليقين حول عمر الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تسبب فيها فيروس كورونا، فمن الواضح أن هذه الصدمة الاقتصادية يمكن أن تسبب آلاما طويلة، وربما تترك ندوبا عميقة أكثر بكثير من الأوبئة الأخرى التي كانت تظهر بعد الحروب الكبرى، هذا الوباء مختلف من الناحية الاقتصادية، لأنه ضرب بشدة الدول الاقتصادية الكبرى، فالدول الأكثر تضررا تشمل مجموعة G7، بالإضافة إلى الصين. ورغم تغير البيانات الطبية كل ساعة إلا أنه اعتبارا من 5 مارس 2020، كانت الدول العشر الأكثر تضررا من فيروس كورونا مطابقة تقريبا لقائمة أكبر عشر اقتصاديات في العالم، وتأتي الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ضمن العشر الأوائل الأكثر تأثرا بالمرض.

الفرضية الأولى: الآثار الاقتصادية ستستمر رغم القضاء على الفيروس نظرا للآثار السلبية البليغة التي عرفها الاقتصاد العالمي، لابد من الوقت حتى يتعافى الاقتصاد وترجع الأمور لعادتها الطبيعية.

الفرضية الثانية: مدى فعالية السياسات الاقتصادية والسياسية في الحد من أزمة كورونا والرجوع إلى العهد السابق من الحياة الطبيعية على المستوى الاقتصادي والمبادلات التجارية.

ولدراسة الموضوع نعتمد المنهج الوصفي للأحداث والوقائع العالمية زمن كورونا والآثار المترتبة عنها والتدابير المتخذة والمنهج التحليلي لتوضيح فعالية التدابير المتخذة من قبل دول أوربا وأمريكا.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالي:

ما مدى قدرة استراتيجيات دول أوربا وأمريكا على احتواء كوفيد19 على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

وتتفرع عن الإشكالية سؤالين:

ما هي آثار كوفيد 19 على الدول الأوربية وأمريكا ؟

وما هي التدابير المتخذة من قبل الدول الأوربية وأمريكا للحد من تداعيات كوفيد19؟

ونعالج الموضوع من خلال المحورين الآتيين:

المحور الأول: آثار كوفيد 19 على دول أوربا وأمريكا

المحور الثاني: التدابير المتخذة من قبل الدول الأوربية وأمريكا للحد من تداعيات كوفيد19

المحور الأول: آثار كوفيد 19 على دول أوربا وأمريكا

في ضوء استجابات السياسات والتدابير للحد من كورونا، يتوقع أن تتراجع أرصدة المالية العامة في عام 2020 في كل من البلدان تقريبا، مع حدوث توسع مالي كبير في الولايات المتحدة والصين، وعدة من الاقتصاديات أوربية وآسيوية أخرى، وبالرغم من أن الزيادة الكبيرة في العجز هذا العام أمر ضروري وملائم بالنسبة لكثير من البلدان، فإن هناك مواطن ضعف يفرضها الوضع المبدئي في بعض الحالات (إذ أن الدين العام العالمي بلغ 83% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019)، ويثير الوقف قلقا أكبر في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تواجه صدمات متعددة تتضمن الجائحة والتدهور المفاجئ في أوضاع التمويل، وضعف الطلب الخارجي، وكذلك انخفاض أسعار السلع الأولية، وحتى بعد جهود المجتمع الدولي لتخفيف هذه القيود التمويلية، فسيكون على هذه البلدان إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بالتركيز على القطاع الصحي مع حماية الخدمات العامة الأساسية (النقل والطاقة والاتصالات) والحماية الاجتماعية1، وهناك عدم يقين كبير في الوقت الراهن حول مدى تأثير جائحة كوفيد-19 على الماليات العامة، وهو أمر لن يرتهن بمدة الجائحة فقط بل يعتمد أيضا على ما إذا كان الاقتصاد سيتعافى بسرعة أم أن الأزمة ستلقي بظلالها

[1]- تقرير الراصد المالي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2020، www.imf.org 2020/05/23 على الساعة 15 ونصف زوالا.

لفترة طويلة، ونظرا لأن دعم القطاع العام يتم تقديمه على نطاق استثنائي، بما في ذلك استخدام أدوات كالقروض والضمانات، فإن للشفافية أهمية بالغة في إدارة المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة، ومع تقدم البلدان في احتواء الجائحة وإنهاء الاغلاقات، وسيصبح التحفيز المالي المنسق على نطاق واسع، أداة أكثر فعالية في تعزيز التعافي، وسيكون من الملائم أيضا إيقاف العمل بالإجراءات الاستثنائية المطبقة أثناء الأزمة،ن وبمجرد تعافي الاقتصادات سيصبح من اللازم تحقيق تقدم في ضمان بقاء الدين في حدود يمكن تحملها.

وبينما الاقتصاد في حالة توقف، سيكون على صناع السياسات التأكد من أن الأفراد قادرون على سد احتياجاتهم وأن مؤسسات الأعمال يمكن أن تنتعش من جديد بمجرد مرور المراحل الحادة من الجائحة، ويتطلب هذا إجراءات جوهرية موجهة من خلال المالية العامة والسياسة النقدية والقطاع المالي للحفاظ على الروابط الاقتصادية بين العمالة والشركات والمقرضين والمقترضين، مما يحافظ على سلامة البنية التحتية الاقتصادية والمالية للمجتمع، ففي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة، على سبيل المثال يمكن استخدام التكنولوجيا الرقمية الجديدة لتقديم الدعم الموجه لمستحقيه، ومن المشجع أن صناع السياسات في كثير من البلدان ارتفعوا إلى مستوى هذا التحدي غير المسبوق بالإسراع إلى اعتماد مجموعة واسعة من الإجراءات1. ويمكن أن يؤدي تقديم تسهيلات واسعة النطاق للتحفيز وتوفير السيولة بهدف الحد من الضغوط النظامية في النظام المالي إلى رفع مستوى الثقة والحيلولة دون حدوث انكماش أعمق في الطلب عن طريق الحد من توسع الصدمة في النظام المالي وتعزيز توقعات التعافي الاقتصادي في نهاية المطاف، وهنا أيضا ساهمت الإجراءات العاجلة والكبيرة من جانب عدة بنوك مركزية بدور حيوي وأدت إلى تجنب هبوط أكثر حدة في أسعار الأصول ومستوى الثقة، ومن الإجراءات التي اكتسبت أهمية خاصة في هذا الصدد تفعيل وإنشاء خطوط لتبادل العملات بين البنوك المركزية الكبرى من أجل توفير السيولة الدولية.

وسيتغير المشهد الاقتصادي كثيرا طوال مدة الأزمة وربما لفترة أطول من ذلك مع زيادة انخراط الحكومات والبنوك المركزية في الاقتصاد، والاقتصادات المتقدمة في وضع أفضل لتجاوز الأزمة بما يتمتع به من قدرات قوية في مجال الحكامة ونظم رعاية صحية جيدة التجهيز، وميزة إصدار عملات الاحتياطي، ولكن هناك العديد من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي لا تملك أصولا مماثلة وتواجه أزمات صحية واقتصادية ومالية متزامنة، وسيكون بحاجة إلى مساعدة الدائنين الثنائيين من الاقتصادات المتقدمة ومساعدة المؤسسات المالية الدولية2، وسيكون التعاون متعدد الأطراف ضروريا، فبالإضافة إلى تبادل المعدات والخبرة المتخصصة لتعزيز نظم الرعاية الصحية حول العالم، يجب القيام بجهد عالمي يضمن للبلدان

[1] ـ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، www.imf.org 2020/05/23 على الساعة 15 ونصف زوالا.
[2] ـ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، www.imf.org 2020/05/23 على الساعة 16 ونصف زوالا.

الغنية والفقيرة على السواء الحصول على الأدوية واللقاحات المطلوبة لفيروس كوفيد-19 فور التوصل إليها، وسيحتاج المجتمع الدولي أيضا إلى تكثيف المساعدات المالية لكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وبالنسبة للبلدان التي تواجه مدفوعات كبيرة لسداد ديونها، قد يتعين النظر في تأجيل سداد الدين وإعادة هيكلته.

وأخيرا يجدر التفكير في إجراءات يمكن اعتمادها لمنع تكرار أحداث كهذه الجائحة، فيمكن تعزيز أمن الصحة العامة والاقتصاد العالمي معا من خلال تحسينات في البنية التحتية للصحة العامة العالمية، زيادة تبادل المعلومات عن الأمراض المعدية غير المعتادة وتعزيز الطابع التلقائي لهذا التبادل، والتبكير في اختبارات الكشف عن الفيروس وتوسيع نطاقها، وبناء مخزون عالمي من معدات الوقاية الشخصية، ووضع بروتوكولات تحظر القيود على التجارة في المستلزمات الضرورية1.

أولا: على مستوى الاتحاد الأوربي

مثلما ينشر فيروس "كورونا" المعاناة البشرية في كافة أنحاء العالم، فإنه ينشر كذلك المعاناة الاقتصادية، فهو ليس فيروسا معديا على المستوى الطبي فقط ولكنه معد اقتصاديا أيضا، ففي 4 مارس 2020 قالت "المفوضية الأوربية" إن إيطاليا وفرنسا معرضتان لخطر الانزلاق إلى الركود، وقال صندوق النقد الدولي إنه يرى أن الاقتصاد العالمي يتجه إلى مسارات أكثر خطورة، وهو الأمر الذي يطرح بدوره عدة أسئلة: كيف وإلى أي مدى وبأي سرعة سوف ينتشر الضرر الاقتصادي؟ وإلى متى سيستمر الضرر؟ وماهي آليات العدوى الاقتصادية؟ وفوق كل شيء ما الذي يمكن للحكومات أن تفعله حيال ذلك؟، حاول عدد من خبراء الاقتصاد الإجابة على تلك الأسئلة، واستكشاف مستقبل العالم العالمي في ظل انتشار فيروس كورونا، وذلك عبر أوراق بحثية وتقديرات2.

ثانيا: الأسواق المالية والاستثمار

مع مطلع العام الجديد بدا الاقتصاد العالمي في طريقه إلى انتعاش جيد، وأنه لن يتأثر بشدة بتلك التوترات التجارية والسياسية التي كانت جارية حينئذ، فكانت الأسواق المالية منتعشة وتوقعات النمو متفائلة، كل هذا تحول بعد انتشار فيروس كورونا في معظم دول العالم، حيث تضررت الأسهم العالمية حيث يتم شراء وبيع أسهم الشركات، أن تؤثر على العديد من الاستثمارات، خاصة المعاشات التقاعدية أو حسابات التوفير الفردية، وشهدت مؤشرات FTSE" وداو جونز" الصناعي "ونيكي" انخفاضات هائلة منذ بداية

---

[1]- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، www.imf.org 2020/05/23 على الساعة 16 ونصف زوالا.

[2]- محمد محمود السيد، الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية، مارس 2020، على موقع www.futureuae.com تم الاطلاع 2020/05/23 على الساعة 05h09.

تفشي الوباء في 31 دجنبر، وحقق مؤشرا "داو وجونز وFTSE" أكبر انخفاض لهما في يوم واحد منذ 1987، ويخشى المستثمرون من أن يؤدي تفشي وباء كورونا إلى تدمير النمو الاقتصادي، وألا تكون الإجراءات الحكومية كافية لوقف التراجع، واستجابة لهذا الوضع قررت البنوك المركزية في العديد من الدول خفض أسعار الفائدة ، ومن المفترض أن تؤدي هذه الخطوة نظريا إلى تقليل تكلفة الاقتراض، وبالتالي تشجيع الإنفاق ثم تعزيز حالة الاقتصاد، كما شهدت الأسواق العالمية تعافيا بعد أن أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون المساعدات المالية لمواجهة وباء كورونا بقيمة 2 تريليون دولار لمساعدة العمال والشركات،لكن مع هذا حذر بعض المحللين من أن الأسواق قد تشهد تقلبا إلى أن يتم احتواء الوباء1، ووصل عدد الأشخاص الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانة البطالة إلى مستوى قياسي في الولايات المتحدة، مما يشير إلى نهاية عقد من التوسع الاقتصادي في العالم، وتسيطر حالة عدم اليقين حول عمر الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تسبب فيها فيروس كورونا، فمن الواضح أن هذه الصدمة الاقتصادية يمكن أن تسبب آلاما طويلة، وربما تترك ندوبا عميقة أكب بكثير من الأوبئة الأخرى التي كانت تظهر بعد الحروب الكبرى، هذا الوباء مختلف من الناحية الاقتصادية، لأنه ضرب بشدة الدول الاقتصادية الكبرى، فالدول الأكثر تضررا تشمل مجموعة G7، بالإضافة إلى الصين. ورغم تغير البيانات الطبية كل ساعة إلا أنه اعتبارا من 5 مارس 2020، كانت الدول العشر الأكثر تضررا من فيروس كورونا مطابقة تقريبا لقائمة أكبر عشر اقتصاديات في العالم، وتأتي الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ضمن العشر الأوائل الأكثر تأثرا بالمرض2.

ثالثا: القوى الاقتصادية العالمية

ولكي ندرك حجم الكارثة، وإذا أخذنا فقط الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، فسنجد أنهم يمثلون 60% من العرض والطلب العالميين (الناتج المحلي الإجمالي)، و65% من التصنيع العالمي و 4% من الصادرات الصناعية العالمية، وبتعبير أحد المحللين الاقتصاديين فإنه:"عندما تعطس هذه الاقتصادات، ستصاب بقية دول العالم بالبرد"، فهذه الاقتصادات ستصاب، خاصة الصين وكوريا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة، هي جزء من سلاسل القيمة العالمية، لذا فإن أزماتها ستنتج عدوى "سلسلة التوريد"في جميع الدول تقريبا3، لذا من المرجح أن يتضرر قطاع التصنيع العالمي من ثلاثة جوانب:

---

[1] ـ لورا جونز-ديفيد براون-دانيال بالمبو، فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي، على موقع بي بي سي نيوز، WWW.bbc.com 2020/05/23 على الساعة الثامنة صباحا.

[2] ـ حمد محمود السيد، الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية، مارس 2020، على موقع www.futureuae.com تم الاطلاع 2020/05/23 على الساعة 05h09.

[3] ـ حمد محمود السيد، الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية، مارس 2020، على موقع www.futureuae.com تم الاطلاع 2020/05/23 على الساعة 05h27.

1- تعطل الإمدادات المباشرة سيعيق الإنتاج، حيث يركز الفيروس على قلب التصنيع في العالم (شرق آسيا) وينتشر بسرعة في الشركات الصناعية العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة وألمانيا.

2- ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثرا صعوبة أكبر وأكثر تكلفة في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة، ومن تم بعضها بعضا.

3- ستكون هناك اضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تسيطر على المستهلكين والمستثمرين.

على مدار العقود الثلاثة الأخيرة استمر الاقتصاد الصيني في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، خاصة في العقدين الماضيين، مكن الصين من تبوء المرتبة الثانية في الاقتصاد على المستوى العالمي، معتمدة تنوع سياساتها الاقتصادية وتبنيها لإستراتيجية (الحزام والطريق)، التي تتضمن محاور عدة منها المحور التجاري الذي ترغب الصين من خلاله المحافظة على مكانتها في التصدير على مستوى عالمي، والمحور النقدي الذي تحرص من خلاله على زيادة التبادل التجاري بالعملة الصينية، لتضمن تقليل تكلفة التبادل التجاري وتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف بالنسبة لشركاتها مقابل العملات الأجنبية، والمحور الجيوسياسي إذ تهدف الصين من خلال هذه الإستراتيجية إلى التوسع في التصدير عن طريق الحزام(الحدود البرية) والطريق(الحدود البحرية) وهو ما يشير إلى عدم اقتصار الإستراتيجية الصينية على البعد الاقتصادي وحسب بل إن لها أبعادا سياسية قد تعمل على خلق تحالفات جديدة على مستوى العالم1، وتقرأ الولايات المتحدة الأمريكية التحركات الصينية الاقتصادية بتوجس، خصوصا أن حراكها الاقتصادي نما باطراد رغم الأزمات الاقتصادية العالمية، تنبهت إدارات واشنطن المتعاقبة على نمو الاقتصاد الصيني منذ وقت مبكر، لكن اتخاذ خطوات عملية لتأخير عملية نموه وإبطائها لم تكن إلا من خلال ولاية الرئيس "دونالد ترامب"، إذ فرضت رسوم جمركية تبلغ 50 مليار دولار أمريكي على السلع الصينية، بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974 المتعلق ب"الممارسات التجارية غير العادلة " وسرقات الملكية الفكرية. بالمقابل فرضت الصين رسوما جمركية على أكثر من 128 منتجا أمريكيا، ومن ضمنها الألمنيوم والطائرات والسيارات ولحم الخنزير وفول الصويا والفواكه والمسكرات والصلب.

[1]- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تقدير موقف، تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا،2020، ص4.

رابعا: الصدمات الاقتصادية العالمية

هناك مظاهر عدة للصدمات الاقتصادية التي يواجهها العالم حاليا بسبب هذا الوباء، ومن المرجح أن تستمر لأسابيع وشهور مقبلة، أولى هذه الصدمات هي القائمة على معتقدات الناس، حيث أن حالة الذعر التي تنتشر بين الناس بسبب انتشار الفيروس، وعدم ثقتها في السياسات والقرارات الحكومية، قد يدفعهم إلى انتهاج ما يعرف ب"سلوك القطيع"، حيث تنتشر الفوضى، ويتكالب الناس على شراء المواد الاستهلاكية، وسحب أموالهم من البنوك، وهو ما قد يقوض بعض الاقتصادات إلى كوارث محققة.

ويتمثل ثاني مظاهر الصدمة في انخفاض العرض وانكماش الإنتاجية، حيث أغلقت السلطات والشركات في العديد من الدول أماكن العمل والمدارس، فقد أمرت العديد من الشركات اليابانية الكبيرة موظفيها بالعمل من المنزل منذ أواخر فبراير، وهو الحال في معظم دول العالم، فمن منظور اقتصادي، فإن عمليات الإغلاق وحظر السفر تقلل الإنتاجية بشكل مباشر، بطريقة تشبه الانخفاض المؤقت في التوظيف، حيث تعرضت صناعة الطيران لأضرار بالغة، مع تراجع حركة الطائرات، وخفضت شركات الطيران الرحلات الجوية، وألغى المسافرون حجوزات رحلات العمل والعطلات، كما فرضت الحكومات حول العالم قيودا على السفر في محاولة لاحتواء الوباء، وحظر الاتحاد الأوربي دخول المسافرين القادمين من خارج دول التحاد لمدة 30 يوما والتي قد تمدد في خطوة غير مسبوقة لإغلاق حدوده بسبب وباء كورونا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية منعت إدارة "ترامب" دخول المسافرين القادمين من المطارات الأوربية إلى الأراضي الأمريكية، وتكشف البيانات المستمدة من خدمة تتبع الرحلات الجوية، أن عدد الرحلات التجارية على مستوى العالم قد تأثر سلبا بشكل كبير، كما أعرب خبراء صناعة السفر في بريطانيا عن مخاوفهم بشأن عدم استقبال السياح الصينيين، فخلال 12 شهرا انتهت في شتنبر 2019 زار بريطانيا حوالي 415 ألف صيني، وينفق المسافرون الصينيون ثلاثة أضعاف ما ينفقه أي زائر أو سائح آخر في بريطانيا بمتوسط 1680 جنيه استرليني في كل زيارة[1]، فقد تشهد المدن التي تعتمد على السياحة في توفير قدر كبير من دخلها هبوطا في تكلفة المعيشة، بسبب انكماش الاقتصاد وهبوط الأسعار، في حال تراجع أعداد السائحين، وهكذا جاءت التوقعات الخاصة بوحدة المعلومات بمجلة "الايكونومست" التي ترصد تكاليف المعيشة حول العالم، وقد أنهت تقريرها السنوي حول تكلفة المعيشة في العالم 2020 في شهر نونبر 2019، قبل الانتشار الوبائي لفيروس كورونا، لذا من المرجح أن يكون التقرير القادم مختلفا تماما[2]، وقال"سيمون بابتيست"، كبير خبراء الاقتصاد بوحدة المعلومات بمجلة الإيكونومست :"يرجح أن تشهد المدن التي تعتمد على السياحة

[1]- لورا جونز-ديفيد براون-دانيال بالمبو، فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي، على موقع بي بي سي نيوز، WWW.bbc.com 2020/05/23 على الساعة الثامنة صباحا.

[2]- فيروس كورونا: خريطة المدن الأكثر غلاء في العالم قد تتغير بسبب التأثيرات الاقتصادية، على موقع بي بي سي نيوز، WWW.bbc.com 2020/05/23 على الساعة الثامنة صباحا.

هبوطا في الأسعار، لذا أتوقع ألا تتمكن سنغافورة وهونغ كونغ من الاحتفاظ بالصدارة في قائمة الدول الأكثر غلاء في المستقبل، وقد نرى مدنا مختلفة تصل إلى تلك القمة".

ويتعلق الأمر الثالث من مظاهر الصدمة بالمدى الزمني والمكاني للأزمة، حيث إن فيروس كورونا ليس أول صدمة يشهدها العالم، فهناك "الصدمات النفطية " في السبعينات من القرن الماضي، وتسونامي تايلاند وزلزال اليابان عام 2011، لكن كل هذه الصدمات والأزمات كان لها نطاق جغرافي محدد، دون توسع مادي، وكذلك إطار زمني بلغت خلاله الذروة ثم توقفت، إلا أن فيروس كورونا أثبت أنه قابل للسيطرة، فهو ينتشر في كافة بقاع العالم ليترك آثار الصدمة على معظم الاقتصاديات، وكذلك ليس هناك إطار زمني واضح من المحتمل أن ينتهي خلاله هذا الوباء، وبالتالي هناك حالة من عدم اليقين حول حجم الآثار الاقتصادية المحتمل وقوعها في كافة أنحاء العالم، وهو الأمر الذي قد يولد بدوره سياسات وردود فعل كارثية التأثير.

ويرتبط رابع مظاهر الصدمة بسلسلة التوريد، فاعتبارا من أوائل مارس 2020، كان وباء كورونا متمركزا في الصين، وكانت بجانب اليابان وكوريا، أكثر الدول تضررا وبالنظر إلى مركزية هذه الدول في سلاسل التوريد العالمي، وتلقي قطاع التصنيع صدمات قوية في آسيا وأوربا وأمريكا الشمالية، خاصة في ظل التأثير الواضح للوباء على دول مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

ويظهر خامس مظاهر الصدمة في جانب الطلب، والذي من المتوقع أن يتقلص بشكل كبير، حيث أن حظر التجوال وتقييد حركة المواطنين والسفر سيقلل من حجم الطلب على السوق بنسبة ما، وذلك على مستوى المستهلكين، أما على مستوى المستثمرين، فستسود حالة من الحذر والترقب، التي ستمنعهم من ضخ أي أموال في مشروعات أو استثمارات جديدة[1].

وستؤدي فاشية كوفيد-19 وعواقبها المالية والاقتصادية إلى زيادة كبيرة في عجز المالية العامة ونسب الدين العام مقارنة بالتوقعات السابقة، فمع هبوط الناتج تتراجع الإيرادات بحدة أكبر إذ يتوقع السيناريو الأساسي لعام 2020 أن تقل الإيرادات بنسبة 2.5%من إجمالي الناتج المحلي العالمي عن التوقعات الواردة في عدد أكتوبر 2019[2]، وستقع على المالية العامة تكاليف مباشرة أيضا بسبب المصروفات الصحية الضرورية والإجراءات المتعلقة بالضرائب والإنفاق لدعم الأفراد والشركات، وتقدر هذه التكاليف حاليا بنحو 3.3 تريليون دولار على مستوى العالم، وبالإضافة إلى ذلك بالرغم من أن قروض

[1] ـ حمد محمود السيد، الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية، مارس 2020، على موقع www.futureuae.com تم الاطلاع 2020/05/23 على الساعة 06h00.

[2] ـ تقرير الراصد المالي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2020، www.imf.org 2020/05/23 على الساعة 15 ونصف زوالا.

القطاع العام وعمليات ضخ رؤوس الأموال المساهمة (1.8 تريليون دولار أمريكي) والضمانات وغيرها من الالتزامات الاحتمالية(2.7 تريليون دولار أمريكي) يمكن أن تدعم المؤسسات المالية وغير المالية، فإنها تخلق مخاطر على المالية العامة في نفس الوقت.

وسيتعين التعامل مع صدمات الأزمة على مرحلتين: مرحلة الاحتواء وتحقيق الاستقرار تليها مرحلة التعافي، وفي كلا المرحلتين هناك دور حاسم لكل من الصحة العامة والسياسات الاقتصادية، وتكتسب عمليات الحجر الصحي والإغلاق العام والتباعد الاجتماعي أهمية حاسمة في إبطاء انتقال العدوى، مما يعطي نظام الرعاية الصحية وقتا كافيا للتعامل مع طفرة الطلب على خدماته وإمهال الباحثين وقتا كافيا لمحاولة إيجاد أدوية ولقاح، ويمكن أن تساعد هذه الإجراءات على تجنب ركود النشاط الاقتصادي بصورة أشد وأطول أمدا وتهيئة السبيل لتعافي الاقتصاد1. من هنا نتطرق للتدابير المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي وأمريكا في المحور الثاني .

المحور الثاني: التدابير المتخذة من قبل دول أوربا وأمريكا للحد من كورونا

قام الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية للحيلولة دون انتشار الفيروس، لكن تمكن هذا الأخير من اختراق كل الحواجز وأبان عن ضعف المنظومة الصحية والاقتصادية لدول أوربا خاصة إيطاليا لكن تم تدارك الوضع بمساعدة كل من الصين وروسيا، وتم وضع حزمة تدابير اقتصادية من طرف الاتحاد الأوروبي للنهوض بالاقتصاد بعد الجائحة، بالإضافة إلى أمريكا التي كانت المتضرر الأكبر عالميا في عدد الوفيات والمصابين وهي كذلك قامت بإجراءات وتدابير قللت من حدة الفيروس من خلال تشكيل فريق طبي تحت إشراف "منصف السلاوي" ذو الأصول المغربية الذي عين من طرف الرئيس الأمريكي لإنتاج لقاح ضد الفيروس.

أولا: الاتحاد الأوروبي

تأسس الاتحاد الأوروبي فيما بعد الانتصار الغربي الماحق على الاتحاد السوفياتي، وكما حملت تسعينيات القرن الماضي الرخاء لأمريكا فقد عاش الاتحاد الأوروبي عصره الذهبي ، لقد حقق للقارة العجوز تقاعدا مريحا، فقد وعد الاتحاد مواطنيه بالأمن الجماعي والرخاء الاقتصادي، وقد تحقق الأمن بالفعل بعد الرعب الذي سيطر على القارة أثناء الحرب الباردة، واستطاعت منظمة الناتو أن تؤمن القارة ضد روسيا المتعبة المهانة، وأن تقدم الدعم للدول التي خرجت من عباءة الاتحاد السوفياتي، لدرجة استفزت أكثر السياسيين الروس انفتاحا على الغرب، مما دفع روسيا تحت قيادة "بوتين" أن تلتقط أنفاسها وتتحرك للدفاع عن عمقها الاستراتيجي2، أما الرخاء الاقتصادي فقد بلغ ذروته في التسعينيات وبداية القرن، لكنه اصطدم

[1] ـ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، www.imf.org 2020/05/23 على الساعة 15 ونصف زوالا.

[2] ـ وضاح خنفار، النظام الدولي في عصر كورونا، الشرق للأبحاث الإستراتيجية، على الموقع research.sharqforum.orgبتاريخ 2020/8/3 على الساعة 10h54.

بأزمة اليورو 2009، عندها برزت عيوب النظام الاقتصادي الأوروبي، وتصاعدت حدة الخلاف بين دول الشمال، لاسيما ألمانيا ذات التأثير الأهم في البنك المركزي الأوروبي، ودول الجنوب الأوروبي الفقيرة نسبيا ، ثم جاءت أزمة ديون اليونان لتضرب مفهوم التضامن الأوروبي في الصميم، بعدها جاءت أزمة اللاجئين، فازداد الانكفاء القومي، وبدت مؤسسات الاتحاد عاجزة عن رسم سياسة موحدة، لكن الضربة الأكثر إيلاما هي أزمة كورونا، فقد ضربت صميم الفكرة الأوروبية أغلقت الحدود تعثر التنسيق المشترك، اقتصر التبادل التجاري على السلع الضرورية ورافق ذلك تصاعد الأنانية القومية وتزايد الاتهامات المتبادلة.

وبالتالي هناك مشكلة مزدوجة تعصف بالاتحاد: الأولى صحية، وهذه تلجأ فيها الدول إلى الانغلاق والاستئثار بإمكاناتها الذاتية وحتى القرصنة بالاستيلاء على المواد الطبية إذا لزم الأمر، وبالطبع فالنظم الصحية في بعض الدول الأوروبية على وشك الانهيار، ذلك أن كورونا يؤثر بشكل أكبر على كبار السن، والشيخوخة السكانية في أوروبا بلغت في السنوات الماضية معدلات مرتفعة. والمشكلة الثانية التي تواجه الاتحاد اقتصادية، وهذه لا تستطيع فيها دول الاتحاد أن تتخذ سياسات منفردة، فلابد من التنسيق المشترك، وهذا الذي سيحدد نجاح الاتحاد أو فشله، ويبدو أن المؤشرات لا تبشر بخير.

لن ينهار الاتحاد الأوروبي قريبا فالمنظمات الإقليمية والدولية لا تموت، لكنها إما أن تتطور أو تنزوي ، والاتحاد الأوروبي يحتاج أكثر من أي وقت مضى لإعادة تأهيل ذاته، ولا يبدو ذلك على وشك الحدوث، إذا أخذنا بالاعتبار صعود اليمين المتطرف المعادي للفكرة الأوروبية1، ولذلك فمن المتوقع أن تنشأ تكتلات داخل الاتحاد بين دول متقاربة في مصالحها الاقتصادية أو نزعتها السياسية لفترة ليست قصيرة، بانتظار قيادة للاتحاد تقوم على تطويره ليتوافق مع مصالح أوروبا بشكلها الجديد، والدولة الوحيدة القادرة على ذلك هي ألمانيا، لكنها تدخل هي الأخرى أزمات سياسية يسببها تصاعد اليمين المتطرف.

في أعقاب تفشي وباء كورونا المستجد، خاضت دول العالم معارك لمكافحة انتشار العدوى وفرضت تدابير وقائية لإجبار السكان على التباعد الاجتماعي، وضخت أموالا لتحقيق استقرار الأسواق، وأصبح مصير الاقتصاد العالمي يتسم بالغموض إلى حد غير مسبوق2، وقد بدأ الخبراء يقيمون كل دولة من دول العالم في استعادة عافيتها بعد انحسار الوباء وأي الدول تمضي بقوة عل طريق الانتعاش الاقتصادي، وقد صنفت مؤسسة "إف إن غلوبال" للتأمين، دول العالم بحسب قدرة بيئة ممارسة الأعمال على التكيف مع الأزمات، وفق مؤشر المرونة الاقتصادية العالمي لعام 2019، قياسا ببعض العوامل مثل الاستقرار السياسي، والأطر والقواعد التنظيمية التي تضعها الحكومة لإدارة الشركات والرقابة عليها، وبيئة المخاطر واستقرار سلسلة التوريد والشفافية، وتتصدر هذه القائمة كل من الدنمارك، سنغافورة، الولايات المتحدة

[1] ـ وضاح خنفار، النظام الدولي في عصر كورونا، الشرق للأبحاث الإستراتيجية ، على الموقع research.sharqforum.orgبتاريخ 2020/8/3 على الساعة 10h54.

[2] ـ ليندسي غالاواي، فيروس كورونا ما الدول الأكثر قدرة على التعافي الاقتصادي بعد انتهاء الأزمة ، على الموقع www.bbc.com بتاريخ 2020/08/03 على الساعة 10h30.

الأمريكية حيث قسمها المؤشر إلى ثلاث مناطق، حلت المنطقة الغربية في المرتبة التاسعة بينما حلت الوسطى في المرتبة 11 والشرقية في المرتبة 22، لكن الولايات المتحدة إجمالا حققت مراتب متقدمة بفضل قلة المخاطر في بيئة ممارسة الأعمال واستقرار سلسلة التوريد، ثم رواندا، نيوزيلندا في المرتبة 12.

في ظل الأزمة غير المسبوقة التي يتعرض لها العالم وإخفاق الاتحاد الأوروبي في التعاطي معها وفق المبادئ التضامنية التي أعلن عن تبنيها في غضون تأسيسه أضحى مستقبل الكتلة على المحك، لاسيما مع حالة الانكفاء الداخلي للدول الأعضاء وتعثره في تقديم الدعم لروما، فقد جاءت ردة الفعل الأوروبية إزاء الانتشار الكارثي للفيروس في إيطاليا مخيبة للآمال وكشفت بجلاء تام هشاشة الروابط التي تجمع دوله مما أثار شهية التكهنات حول احتمال أن يعيد كورونا رسم خارطة القارة العجوز وسط توقعات بخروج دولة ثانية وانفراط عقد التكتل الأوروبي1، فبالرغم من تخصيص الاتحاد 300 مليار يورو مساعدات للشركات لمواجهة تداعيات انتشار المرض، وإطلاق مبادرة لإنشاء صندوق ضمان أوروبي لحماية الاقتصاد ومكافحة آثار الأزمة غير أن هذه القرارات جاءت متأخرة وممزوجة بمرارة التصرفات الغريبة من دول الاتحاد مثل قرصنة المساعدات. فملامح التآكل في الجسد الأوروبي اتضحت مع كون أبرز المساعدات التي وردت لإيطاليا جاءت من الصين وروسيا، وانعكس ذلك في ردة الفعل عندما أنزل الايطاليون العلم الأوروبي ورفعوا عوضا عنه أعلام روسيا والصين، في خطوة تنبئ بتحولات جيواستراتيجية كبرى في عالم ما بعد كورونا، مما يضعنا بمواجهة احتمالات خروج دول أخرى مثل إيطاليا استنادا إلى أمرين حسب دراسة لمركز المستقبل، أولها ما يثار من مزاعم عن وجود حالة من الغضب الشعبي ضد الاتحاد الأوروبي داخل إيطاليا مثل(حرق علم الاتحاد الأوروبي، وإنزال علم الاتحاد في مقابل رفع علم الصين)، والثاني حالة الاستياء على المستوى الرسمي الإيطالي النابعة من رفض الاتحاد الأوروبي في مارس 2020(بالتحديد ألمانيا، وهولندا وبعض دول شمال أوروبا) طلب تسع دول أوروبية منها إيطاليا بإصدار ما يسمى ب"سندات كورونا" للتخفيف من الآثار الاقتصادية للوباء.

أزمة غير مسبوقة تجتاح العالم، تأثرت بها على وجه الخصوص دول أوروبية كبرى مثل إيطاليا وإسبانيا، فقد راح آلاف الأوربيين ضحايا لتفشي فيروس كورونا المستجد، لكن الأمر لم يقف عند حد الخسائر البشرية أو الاقتصادية، إذ أنه يهدد أيضا استمرارية كيان بحجم الاتحاد الأوربي، ذلك أن عددا من الممارسات والقرارات التي اتخذتها عدة دول ألقت بظلال من الشك على مدى جدوى استمرار هذا التكتل2، وقد استخدمت أكثر من دولة أوربية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية تعبير"حالة الحرب" في مواجهة تفشي فيروس كورونا، لكن يبدو أن هذا التعبير كان له من الوقع السيء على أرض الواقع ما له حيث تم رفع

[1] ـ هبة المنسي، عالم ما بعد كورونا هل يتفكك الاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني www.alwatanalarabi.com بتاريخ 2020/08/03 على الساعة 23h54.

[2] - هل يفكك فيروس كورونا الاتحاد الأوروبي ويقضي على حلم الوحدة الأوربية، على الموقع www.dw.com تم الاطلاع بتاريخ2020/8/2 على الساعة 14h14

شعار لا تضامن أوروبي، وفي هذا السياق شنت الصحف الإيطالية هجوما عنيفا على الاتحاد الأوربي غداة قرار بإرجاء اعتماد تعابير قوية في مواجهة التداعيات الاقتصادية لتفشي وباء كورونا المستجد، وكان رئيس الوزراء الايطالي"جوسيبي كونتي" هدد خلال القمة التي نظمت عبر الفيديو بعدم التوقيع على الإعلان المشترك في حال لم يعتمد الاتحاد تدابير قوية "مرفقة بأدوات مالية مبتكرة وملائمة بالفعل لحرب يتوجب علينا خوضها سويا"، وكانت ألمانيا ودول شمال أوربية أخرى قد رفضت مناشدة تسع دول، من بينها إيطاليا الأكثر تضررا، من أجل الاقتراض الجماعي من خلال"سندات كورونا" للمساعدة في تخفي الضربة الاقتصادية للوباء.

عقد رؤساء الدول والحكومات الأوروبية مؤتمرا عبر الفيديو كونفرانس في 10 مارس 2020 للاتفاق على السبل المشتركة لمواجهة فيروس كورونا، حيث تم التشديد على ضرورة اتباع نهج أوروبي مشترك وتنسيق وثيق مع المفوضية الأوروبية، وخلال الاجتماع تم تحديد أبع أولويات1:1- التنسيق والمشاورة 2-توفير المعدات الطبية3-دعم البحث العلمي4-مواجهة تداعيات الوباء.وفي هذا الإطار أعلنت المفوضية الأوربية عن تخصيص نحو 40 مليار دولار لمواجهة أزمة كورونا ، كما دعت 9 دول أوروبية نظراءها في الاتحاد الأوروبي إلى إصدار ما أسمته"سندات كورونا"، وهي أداة دين جديدة تجمع بين الأوراق المالية من دول أوروبية مختلفة للتوصل إلى طرق جديدة للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا. كما شكلت المفوضية في منتصف مارس لجنة من العلماء من ست دول في الاتحاد الأوروبي لوضع إرشادات وتنسيق إدارة المخاطر، ويترأس اللجنة رئيسة المفوضية الأوروبية"أورسولا فون دير لين"، كما عرضت المفوضية مبادئ توجيهية بشأن الحدود للحفاظ على تدفق البضائع بين الدول الأوروبية.

وشدد وزراء الصحة في الاتحاد الأوربي على الحاجة إلى تنسيق العمل للحيلولة دون تفشي فيروس كورونا، والتصدي لموجة انتشار محتملة من الوباء في أوربا، واتفق وزراء الصحة في الاتحاد الأوربي بعد اجتماع عقد في بروكسيل في فبراير2020 على أهمية التدابير التي من شأنها أن تسمح للسلطات بتحديد المسافرين الذين يكونون قد تواصلوا مع أشخاص مصابين في الخارج وكذلك أي شخص قد يكونوا عرضوه لخطر الإصابة بحسب وزير الصحة الألماني"ينس شبان"2، وفي هذا السياق قال الوزير الألماني:"إنه يعتقد أن حالات الإصابة بالفيروس في العالم أكثر مما هو معلن، مشيرا إلى أن الإحصائيات تتضمن فقط الحالات التي تظهر عليها الأعراض"، ومن جانبها قالت المفوضية الأوربية أن:"انتشار فيروس كورونا المستجد مع تداعياته على الصحة العامة والنشاط الاقتصادي والتجاري، خصوصا في الصين، يشكل خطرا سلبيا، على

[1]- باسم راشد، هل يتجه التحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، على الموقع www.futureuae.com بتاريخ 2020/8/4 على الساعة 19h17.

[2]- تدابير أوربية مشتركة لمواجهة كورونا وألمانيا تشهد أول حالة تعاف، الموقع الالكتروني www.dw.com بتاريخ 2/8/2020على الساعة.20h30

الاقتصاد في دول الاتحاد الأوروبي، وأضافت أن "الافتراض الأساسي هو أن تفشي الفيروس سيبلغ ذروته في الربع الأول مع تبعات عالمية محدودة نسبيا، لكن كلما استمر لمدة أطول ازداد احتمال وجود تداعيات ثانوية".

وتوصل قادة الاتحاد الأوربي في 21 يوليوز 2020 إلى اتفاق بشأن حزمة تعافي اقتصادي تاريخية بمليارات اليورو، بهدف الحد من الأضرار الناجمة عن جائحة كورونا، وذكرت رئيسة الوزراء البلجيكية "صوفي ويلمز" أن الحزمة تتألف من وعاء أنفاق طارئ بقيمة 750 مليار يورو(855مليار دولار) وميزانية منتظمة للاتحاد الأوربي لمدة سبع سنوات بقيمة 1.074 تريليون يورو1، ولإبرام الاتفاق تعين على القادة تقديم تنازلات صعبة بشأن تكوين صندوق التعافي الاقتصادي، ليتم توزيعها في شكل منح بقيمة 390 مليار يورو وقروض بقيمة 360 مليار يورو، وإقرار آلية تربط الوصول لتلك الأموال بالامتثال إلى أسس"دولة القانون" وفق تشريعات الاتحاد الأوربي، وقال رئيس المجلس الأوروبي"شارل ميشال" إن الخطة الضخمة التي توصل إليها الاتحاد الأوربي بشق الأنفس من أجل إنعاش اقتصاداته المتضررة بشدة من جائحة فيروس كورونا أظهرت أن دول التكتل السبع والعشرين تمكنت من "الوقوف معا بإيمان مشترك في مستقبلها". واستلزم الأمر التوصل إلى توافق حول الخلاف الجوهري عبر قبول الدول "المقتصدة"والمقصود بها النمسا والدنمارك والسويد وهولندا، اعتبار الديون ديونا مشتركة، بينما قبلت فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا بتخفيض الجزء المخصص للتحفيزات الاستثمارية من 500 إلى 360مليار يورو.

يقترح الخبراء رفع درجات التضامن والتنسيق بين الدول الأوربية، مثل تبادل الأدوات الطبية، وفتح المستشفيات لاستقبال مرضى من دول أوربية أخرى، وإعارة الممرضات والأطباء، وكذلك هناك دعوة لتوسيع "صندوق التضامن الأوربي"، وهو الذي تم إنشاؤه عام 2002 لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في حالات الكوارث الكبيرة، حيث يمكن لهذا الصندوق التدخل لتوفير الإغاثة للمناطق المتضررة خلال الأزمة أو المراحل التالية، ويزعم الخبراء أن تحقيق هذا النمط من التعاون ربما يمنح قبلة الحياة للاتحاد الأوربي مجددا، لتكون هذه الأزمة سببا في تصحيح مسار سياسات القارة العجوز. وقد مرت عشر سنوات على قيام البلدان الأعضاء في الصندوق بزيادة موارده لمساعدة البلدان التي كانت تمر بضائقة مالية أثناء الأزمة العالمية في الفترة 2008-2009، والآن يعود الصندوق إلى الانخراط النشط في دعم الجهود المبذولة على مستوى السياسات الوطنية للحد من الأضرار الاقتصادية، من خلال تسهيلاته الموجهة للإقراض، بما في ذلك التمويل الطارئ الذي يقوم على الصرف العاجل للموارد المطلوبة ومرة أخرى تبادر بلدانه الأعضاء بزيادة موارده من جديد في سياق ما يبدو أنه أزمة أكبر مما شهدناه في العقد الماضي، وستساهم هذه الجهود

[1]- قادة الاتحاد الأوربي يقرون خطة ضخمة للتعافي من آثار كورونا، www.dw.com بتاريخ 2020/8/2 على الساعة.20h45

بالكثير نحو ضمان عودة الاقتصاد العالمي للوقوف على قدم راسخة بعد انحسار الجائحة، وإعادة فتح أماكن العمل والمدارس، وتحسن خلق الوظائف، وعودة المستهلكين إلى الأماكن العامة، وباختصار ضمان إمكانية عودتنا إلى أوضاعنا الاقتصادية المألوفة وتفاعلاتنا الاجتماعية المعتادة التي كنا نعتبرها أمرا مسلما به منذ وقت طويل1.

لا نستطيع الجزم في هذه المرحلة على وجه اليقين بمآلات النظام الدولي وموازين قوته، ولكننا نستطيع أن نرسم ملامح للمستقبل بناء على توجهات إستراتيجية كانت آخذة بالتشكل في السنوات الماضية وسوف يقوم كورونا بتسريعها2:

1- التأثير الأول لكورونا هو إبطاء العولمة الاقتصادية

2- بدلا من الانفتاح سوف يتجه العالم في السنوات القادمة نحو الانكفاء، وتصاعد المد القومي.

3- ستعزز بفعل كورونا وأزمته الاقتصادية تراجع الزعامة الأمريكية للعالم.

4-نظام دولي ذو قطبية مرنة، فالنظام الدولي القادم سيقوده قطبان رئيسيان هما الصين وأمريكا، ولكنه لن يكون بصرامة القطبية التي كانت عهد الحرب الباردة.

ثانيا: دول أمريكا

على الرغم من كل التوقعات، إلا أن حجم الضرر الاقتصادي واستمراره سيتوقف بشكل أساسي على كيفية تعامل الحكومات مع هذا الوباء، حيث أن طبيعة الأزمة الحالية وانتشارها بين مختلف دول وقارات العالم، فرضت خلق روح تعاونية بين مختلف الحكومات مع هذا الوباء، حيث أن طبيعة الأزمة الحالية وانتشارها بين مختلف الحكومات في مواجهة الأزمة، وجعلت من الضروري حدوث عملية تنسيق رفيعة المستوى أثناء عملية صنع القرارات واتخاذها. ويرى الخبراء أن هناك ثلاثة أطر رئيسية يجب أن تمثل عماد استجابة حكومات العالم للتداعيات الاقتصادية المحتملة لانتشار فيروس كورونا، والتي تتمثل في3:

1- أن تتخذ البنوك المركزية قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية بناء على تنسيق وتعاون مشترك فيما بينها، وبدلا من القرارات المنفردة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، فإن خفض سعر الفائدة الطارئة من قبل الاحتياطي الفدرالي لم يجعل الوضع أسهل للبنوك المركزية إلى أنها مستعدة للتدخلات المنسقة، وتوفير السيولة في حال حدوث خلل خطير يؤدي إلى الضغط على الوسطاء الماليين.

1- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، www.imf.org 2020/05/23 على الساعة 16 ونصف زوالا.

2- وضاح خنفار، النظام الدولي في عصر كورونا، الشرق للأبحاث الإستراتيجية، على الموقع research.sharqforum.orgبتاريخ 2020/8/3 على الساعة 10h54.

3- حمد محمود السيد، الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية، مارس 2020، على موقع www.futureuae.com تم الاطلاع 2020/05/23 على الساعة 06h42.

2- نظرا لطبيعة هذه الصدمة، قد تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة من بين أكثر الشركات تعرضا لأزمات السيولة، وبالتالي من المهم توفير التسهيلات لمواصلة إقراض تلك الشركات الصغيرة والمتوسطة.

3- لا بد من اتخاذ قرارات اقتصادية تستهدف مساعدة الأشخاص المتضررين من الحجر الصحي ونقص الدخل، كما تم بالفعل في إيطاليا، سواء من خلال تقديم دعم مالي مباشر، أو في هيئة خدمات أساسية مجانية أو ذات أسعار مخفضة، وذلك لمنع الناس من الإفلاس.

يعتبر تشومسكي "أن التعامل مع أزمة الفيروس يتطلب التحرك بما يشبه التعبئة العامة في زمن الحرب، وهذا أمر غير مبالغ فيه ، ففي بلد غني كالولايات المتحدة لديه من الموارد للتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الفورية التي يتسبب بها التعامل مع الفيروس، كما حدث في الحرب العالمية الثانية حين أعلنت الولايات المتحدة التعبئة العامة وقادت البلاد إلى دين كبير أكبر مما هو متصور اليوم، لكنها كانت تعبئة ناجحة للغاية، عمليا تضاعف حينها التصنيع أربع مرات وتم إنهاض الكساد واستعادت البلاد القدرة على النمو1، اليوم نحتاج إلى أقل من ذلك للتعامل مع الوباء، نحتاج إلى عقلية الحركة الاجتماعية ، من أجل التغلب على أزمة شديدة تعبر عن فشل ذريع للنيوليبرالية، واقتصاد السوق لا يكف عن التزايد، ويضيف على الرغم من توفر المعلومات منذ دجنبر 2019، عن أعراض وباء فتاك غير معروف مسبباته، والتي قدمتها الصين إلى منظمة الصحة العالمية حين تفشي الوباء في "ووهان"وتم تعميمها في العالم أجمع، كان تحرك ترامب وقادة أوروبا بطيئا وغير مسؤول، ذلك لحسابات تجارية واقتصادية للنيوليبرالية التي تحكم العالم خشية الخسائر التي سيتسبب بها العزل الاجتماعي، إن الموقع الذي تمثله الولايات المتحدة بقوتها السياسية والاقتصادية ، يجعل تأثرها بالأزمات حدث كبير يكون لها أثر طويل المدى على واقعها السياسي والاجتماعي داخليا2، بالإضافة لإعادة ترتيب القوى العالمية ، فيما يطلق عليه النظام العالمي الجديد، والذي أكد الدبلوماسي الأمريكي الكبير"هنري كسنجر" أن تغييره بعد كورونا سيكون واقعا حتميا.

وحسب تقرير جديد عن قرينة بين تفشي وباء كورونا ومستوى السلم في العالم، توصل الباحثون في معهد الاقتصاد والسلام إلى مجموعة خلاصات منها:أثارت الأزمة توترات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مثل الصين، حول دور منظمة الصحة العالمية، وأججت النزاعات التجارية والسجال حول أصل انتشار الوباء، ومن المرجح أن تزداد هذه التوترات وتتوجه الاقتصادات نحو فترات انكماش طويلة الأمد – من المتوقع أن تتدهور معظم المؤشرات المعتمدة في إعداد تقرير مؤشر السلام العالمي، والمجال

[1] - نعوم تشومسكي، ما بعد كورونا أخطر من الوضع الراهن، على الموقع www.independentarabia.com بتاريخ 2020/8/4 على الساعة 18h32.

[2] - محمد حسين، أمريكا ما بعد كورونا هل سيتراجع دورها العالمي وتتفاقم أزماتها الداخلية،على الموقع الاكتروني www.shorouknews.comبتاريخ 2020/8/4 على الساعة 20h16.

الوحيد الذي قد يتحسن هو الإنفاق العسكري عندما تعيد البلدان توجيه الموارد لدعم اقتصاداتها – من المتوقع أن تشهد أوروبا تزايد عدم الاستقرار السياسي، بما فيها أعمال الشغب والإضرابات العامة – سيزيد تخفيض ميزانيات المساعدات الخارجية للدول الكبرى في الضغوط على البلدان الهشة المتأثرة بالصراعات مثل ليبيريا وأفغانستان وبوروندي وجنوب السودان ، والتي تعتمد على المساعدات الدولية إلى حد كبير1.

وتعتمد منهجيات إدارة الأزمات مجموعة من الخيارات الواجب إتباعها بغية الحد من الآثار المترتبة على انتشارها تعتمد على أسلوب التنبؤ المستقبلي للظواهر المتغيرة والمؤثرة على الأبعاد الداخلية، إن الإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل الدول في التعامل مع هذه الحالات تتمثل في:

نظام إدارة المخاطر: يتمتع بالشفافية والقدرة على إتاحة قدر جيد من المعلومات للمجتمع والتواصل مع المؤسسات الدولية والتعاون في إدارة الأزمة2.

نظام صحي شامل: يمتلك كفاءات مدربة قادرة على التعامل مع هذه الأوضاع ، وأخيرا العمل على تطوير علم الأوبئة ورصد ميزانيات لأجل تعميق البحوث في هذا المجال باعتباره علما رائجا مستقبلا في الحروب البيولوجية.

وتمثل أنشطة الشبكة العالمية للإنذار بالأزمات الوبائية ومواجهتها وما تضطلع به منظمة الصحة العالمية من أنشطة على الصعيد العالمي في هذا المجال بغية الكشف عن الأوبئة والتثبت منها واحتوائها إحدى الركائز الأساسية للأمن الصحي العالمي، وفي حالة أطلاق عامل بيولوجي بطرق متعددة ستؤدي تلك الأنشطة دورا أساسيا في تعزيز فعالية جهود الاحتواء على الصعيد الدولي3، ويمثل انتشار كورونا أزمة عالمية تختلف تجارب الدول في التعامل معها وفقا لعدة اعتبارات تتعلق بمستوى انتشار الفيروس وطريقة إدارة الحكومات المختلفة للموقف، ومستوى قدرة النظام الصحي العام في الدولة، ومستوى الاستجابة والتحدي من دولة لأخرى، ومع اختلاف تجارب الدول في التعامل مع الأزمة ، وتمثل الحالة الأمريكية تجربة خاصة في إدارة الأزمة ، فرغم كل الإجراءات التي تم اتخاذها على المستويين الفيدرالي والمحلي وجهود وصفها البعض بأنها أخطر أزمة تواجه الرئيس "ترامب" وتتجاوز في حدتها إجراءات العزل التي واجهها الرئيس سابقا.

---

[1] the institute for economics and peace briefing series,COVID-13 AND PEACE,2020.-

[2] - نبيل سديري، العلاقات الدولية في زمن كورونا التحديات والاستراتيجيات،مجلة القانون والأعمال الدولية ، على الموقع www.droitetentreprise.com بتاريخ 2020/8/3 على الساعة 17h51.

[3] ناتان تورونتو، التحديات الأمنية الجديدة كيف تؤثر التهديدات الوبائية العالمية على الأمن الدولي، على الموقع الالكتروني Elsiyasa-online.com تم الاطلاع بتاريخ 2020/8/3 على الساعة 18h02.

خاتمة:

يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي على العكس مما يشاع يقوم بالدور المنوط به في التعامل مع أزمة كورونا، وهو الدور الذي فرضته عليه معاهدات الاتحاد الأوروبي، والصلاحيات الممنوحة للإتحاد في بعض الملفات كالصحة وغيرها، بيد أن ما قد يؤخذ على الاتحاد في التفاعل مع أزمة كورونا هو بطء الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها، والتي كان من الممكن لو تم اتخاذها مبكرا إنقاذ القارة العجوز من إحدى أخطر الأزمات التي تواجهها مؤخرا.بالإضافة إلى الخط الفاصل بين دور الاتحاد الأوروبي وأدوار الدول الأعضاء طبقا لمعاهدات التأسيس، خاصة في بعض الملفات وذلك لأن الاتحاد ككيان فوق وطني له سلطة التنسيق بين الدول الأعضاء، وصلاحية إبداء النصيحة والرأي وليس فرض قراراته عليهم.

على الرغم من التقدم العلمي في مجالات التكنولوجيا الحيوية والصناعات الدوائية على مستوى الاتحاد الأوروبي وأمريكا، إلا أن تطوير لقاح لفيروس كورونا لم يتم بالسرعة ذاتها التي انتشر بها الفيروس على مستوى العالم، إذ لا تزال الشركات الكبرى للأدوية التي لازالت تنتظر النتائج المتوصل إليها، وذلك بفعل التكلفة المادية الضخمة ، والحسابات الربحية والسياسية بين الدول والشركات، بالإضافة للحاجة إلى إجراء تجارب واختبارات متعددة قبل طرحه للتداول، فضلا عن الحاجة لبناء شبكات تعاون بين المؤسسات الرسمية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في الداخل، وتعزيز التعاون بين الدول، بهدف تطوير اللقاح الذي يعتبر من التدابير الأساسية للحد من انتشار الفيروس من خلال توفير مصل فعال.

وقد أثبتت جائحة كورونا مجموعة من النقائص التي وجب على الدول الانتباه إليها وتدعيمها للحيلولة دون الأزمات المفاجئة، رغم الإجراءات والتدابير المتخذة وبالتالي تكون على أهبة الاستعداد لمواجهة الأزمات بشتى أنواعها ومن هذه الأعطاب:

ضعف المنظومة الصحية العالمية في الاستجابة العاجلة لمنع تحول فيروس كورورنا من متوطنة ثم وباء وأخيرا جائحة

يمثل الاقتصاد المحلي والاعتماد على الذات أهم العناصر المؤثرة واللاعبة في قوة الدولة على الصعيد العالمي.

تلعب إدارة البيانات والأزمات دورا هاما في السيطرة على والتحكم في الآثار السلبية للجائحة.

ضعف الإجراءات والتدابير المتخذة وعدم فعاليتها في الوقت المطلوب مما يقلل فرص النجاح في الحد من انتشار الفيروس.

من التوصيات ما يلي:

ضرورة تكاثف الجهود الدولية والإقليمية في مواجهة الآثار السلبية لفيروس كورونا والسعي لاستمرار الحياة البشرية بجودتها المعتادة في ظل تمدد انتشار الفيروس وتدني قدرات السيطرة عليه في المدى القريب والمتوسط.

بناء منهجية عالمية واضحة لإدارة البيانات ف مجال التوعية والاستعداد لمواجهة الجائحة.

تبادل الخبرات بين الدول التي نجحت في السيطرة والتحكم بآثار الفيروس وذلك بما يؤسس منهجية عالمية تحقق العدالة الإنسانية.

إعادة توجيه التنمية الصناعية وفق المتغيرات الصحية والأزمات وتفشي الأمراض الطارئة.

تطوير سياسات إدارة النخب وذلك بتوجيهها في إطار تعزيز الفكر المجتمعي التوعوي في الأزمات المهددة لاستقرار الدولة.

كل ذلك من أجل أن يكون هناك نظام عالمي على مستوى القارة العجوز والقارة الأمريكية وباقي الدول، قائم على التعاون والتشارك وتبادل المعلومات والبيانات وتحقيق الصالح الدولي لأجل المصلحة الإنسانية، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين بعيدا عن المزايدات السياسية والكيل بمكيالين وفرض عقوبات على الدول الضعيفة والمخالفة لآراء الدول الكبرى المتقدمة.

قائمة المصادر والمراجع

المقالات:

- ناتان تورونتو، التحديات الأمنية الجديدة كيف تؤثر التهديدات الوبائية العالمية على الأمن الدولي، على الموقع الالكتروني Elsiyasa-online.com تم الاطلاع بتاريخ 2020/8/3 على الساعة 18h02.

- باسم راشد، هل يتجه التحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، على الموقع www.futureuae.com بتاريخ 2020/8/4 على الساعة 19h17.

- حمد محمود السيد، الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية، مارس 2020، على موقع www.futureuae.com تم الاطلاع 2020/05/23 على الساعة .06h42.

- لورا جونز-ديفيد براون-دانيال بالمبو، فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي، على موقع بي بي سي نيوز، WWW.bbc.com 2020/05/23 على الساعة الثامنة صباحا.

- ليندسي غالاواي، فيروس كورونا ما الدول الأكثر قدرة على التعافي الاقتصادي بعد انتهاء الأزمة ، على الموقع www.bbc.com بتاريخ 2020/08/03 على الساعة .10h30.

- محمد حسين، أمريكا ما بعد كورونا هل سيتراجع دورها العالمي وتتفاقم أزماتها الداخلية،على الموقع الالكتروني www.shorouknews.com بتاريخ 2020/8/4 على الساعة 20h16.

- نبيل سديري، العلاقات الدولية في زمن كورونا التحديات والاستراتيجيات،مجلة القانون والأعمال الدولية ، على الموقع www.droitetentreprise.com بتاريخ 2020/8/3 على الساعة 17h51.

- نعوم تشومسكي، ما بعد كورونا أخطر من الوضع الراهن، على الموقع www.independentarabia.com بتاريخ 2020/8/4 على الساعة 18h32.

- هبة المنسي، عالم ما بعد كورونا هل يتفكك الاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني www.alwatanalarabi.com بتاريخ 2020/08/03 على الساعة 23h54.
- وضاح خنفار، النظام الدولي في عصر كورونا، الشرق للأبحاث الإستراتيجية، على الموقع research.sharqforum.orgبتاريخ 2020/8/3 على الساعة 10h54.

التقارير:

- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، www.imf.org 2020/05/23 على الساعة 16 ونصف زوالا.
- تقرير الراصد المالي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2020،www.imf.org 2020/05/23 على الساعة 15 ونصف زوالا.
- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تقدير موقف، تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا،2020.
-the institute for economics and peace briefing series,COVID-13 AND PEACE,2020.

المواقع الالكترونية :

- هل يفكك فيروس كورونا الاتحاد الأوروبي ويقضي على حلم الوحدة الأوربية، على الموقع www.dw.com تم الاطلاع بتاريخ2020/8/2 على الساعة 14h14
- تدابير أوربية مشتركة لمواجهة كورونا وألمانيا تشهد أول حالة تعاف، الموقع الالكتروني www.dw.com بتاريخ 2/8/2020على الساعة.20h30
- فيروس كورونا: خريطة المدن الأكثر غلاء في العالم قد تتغير بسبب التأثيرات الاقتصادية، على موقع بي بي سي نيوز، WWW.bbc.com 2020/05/23 على الساعة الثامنة صباحا.
- قادة الاتحاد الأوربي يقرون خطة ضخمة للتعافي من آثار كورونا، www.dw.com بتاريخ 2020/8/2 على الساعة.20h45

السياسات الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة (1970-2020).

Economic policies to achieve food security in Algeria during the period (1970-2020).

حيزية خالد

طالبة دكتوراه، جامعة معسكر، الجزائر، البريد

الملخص:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي غاية تسعى جل الدول لتحقيقه، فالحكومة الجزائرية منذ الاستقلال تعمل جاهدة لتخفيف التبعية اتجاه الخارج وتحقيق الأمن الغذائي واستقرارها الاقتصادي والسياسي، حيث تبعت العديد من السياسات الاقتصادية المنظمة وداعمة للقطاعات خاصة بالإنتاج الزراعي والغذائي، لكن على رغم من المجهودات المبذولة من الحكومة الجزائرية لا تزال الدولة الجزائرية تعاني من مشكل التبعية للخارج وعجز في تحقيق أمنها الغذائي.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، الأمن الغذائي، مؤشرات الأمن الغذائي، الإصلاحات الاقتصادية، التبعية الاقتصادية.

Abstract:

Achieving food security is a goal that most countries strive to achieve. The Algerian government since independence has been working hard to reduce dependency towards abroad and achieve food security and economic and political stability,It followed many organized and supportive economic policies for the sectors especially agricultural and food production but despite the efforts made by the Algerian government the Algerian state still suffers from the problem of dependency on the outside and the inability to achieve its food security.

Key words: economic policies, food security, food security indicators, economic reforms, economic dependency.

المقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الدول النامية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والوطنية فه ويمثل مدى قدرة الدول على تلبية احتياجات الفرد الغذائية في إي ظرف كان من منتجاتها المحلية، والدول النامية على رغم من أنها تمتلك الموارد الطبيعية من أراضي والمياه وصحاري والموارد البشرية، فإن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، وتسعة الفجوة الغذائية وأصبحت الدول النامية تستورد من الخارج أكثر من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية مثل القمح والحليب..إلخ، ولهذا عملت الدول النامية على تفعيل مجموعة من السياسات الاقتصادية منها دعم أسعار الأغذية الأساسية ودعم القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الغذائية، فكلما ازدهرت الزراعة وتنوعت المنتجات فكلما نقصت حاجة الدول للاستيراد من الخارج وبالتالي تحقق اكتفائها وأمنها الغذائي.والجزائر تعد من بين الدول التي عانت من العجز الأمن الغذائي قبل وبعد استقلالها وتميز اقتصادها بالتبعية للخارج، خاصة في مجال الأغذية، وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية أن تعمل جاهدة في تحقيق الأمن الغذائي واستقلاليتها الاقتصادية والسياسية وذلك باعتماد على مجموعة من السياسات الاقتصادية(سياسة دعم الأسعار، سياسة التسويق، سياسة ترشيد النفقات، وبرامج التنموية) التي شملت القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

-إشكالية البحث:

ما السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي وما مدى إسهام هذه السياسات في تحقيق الأمن الغذائي؟.

-هدف البحث:

تهدف الدراسة على استعراض أهم مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، وتعرف على السياسات الاقتصادية عامة والسياسات المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي بشكل خاص.

-أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولتنا لدراسة تطور قطاع الزراعي والصناعات الغذائية وفق سياسات الحكومة الجزائرية ومعرفة إذا تمكنت من تحقيق أمنها الغذائي.

ولمعالجة الإشكالية سنستعرض العناصر التالية:

-المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الغذائي.

-المبحث الثاني: ماهية السياسات الاقتصادية.

-المبحث الثالث:.واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة(1970-2020).

المبحث الاول:الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية بالغة الأهمية للدول النامية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة، وكذلك زيادة الاستيراد من الخارج لذا كان يجب على هذه الدول أن تسعى جاهدة لتخفيف من التبعية اتجاه الخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل تداعيات أزمة كوفيد19.

***1*- مفهوم الأمن الغذائي:** قد تعدد تعريف الأمن الغذائي من قبل المنظمات الدولية والعربية والباحثين إلا أن كل التعاريف يصب في معنى واحد، فعلى سبيل المثال قد عرفته منظمة الأغذية والزراعة الدولية بأنه" ضمان حصول الأفراد وفي جميع الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة".(سلام منعم، 2009، صفحة 68)

وتعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه"يعني الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحّيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فالأمن الغذائي مرتبط بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير".(الطيف و بوزيد، صفحة 145)

ومن وجهة نظري فإن الأمن الغذائي هـ وقدرة الحكومة أ والمنظمة على توفير ما يحتاجه الأفراد من منتجات غذائية صحية في جميع الأوقات.

***2*-أهمية الأمن الغذائي:** تكمن أهمية الأمن الغذائي في التشجيع المستمر على الاستثمار من أجل الحصول على دخل إضافي للأسر والمؤسسات، ويشجع هذا الأمر على زيادة كمية الاستهلاك الغذاء، وزيادة الفاعلية الإنتاجية للإنتاج الزراعي، عن طريق استخدام الآلات الزراعية والتقنيات الحديثة الخاصة بالزراعة، من

أجل زيادة القدرات التنافسية الخاصة بها في دول النامية. كما يساعد الأمن الغذائي في ارتفاع مستوى المعيشة لطبقة الريفيين والفقراء، من خلال دعم وعصرنة الأرياف .

ويعود على الاقتصاد الوطني بالفائدة في حالة ما إذا كان الأمن الغذائي محققا، فتحظى بأمنها الاقتصادي وازدهار نشاطاتها وزيادة إجمالي الدخل المحلي وتوفير مناصب عمل للأفراد.(حلمي، 2019)

3-مؤشرات العامة للأمن الغذائي العالمي:

يقيس هذا المؤشر الأمن الغذائي على مستوى العالم ويستند في ذلك إلى الأبعاد الرئيسية التالية: توفر الغذاء availability، القدرة على تحمل تكاليف الغذاءaffordability، جودة وسلامة الغذاءQuality and safety(brieg, 2006, p. 1)، حيث يصدر هذا المؤشر من قبل وحدة المعلومات الاقتصاديةEiU ، ويقيس المؤشر واقع الأمن الغذائي من حيث 28 مؤشرا لأمن الغذائي ترصد تأثير المستمر للاستثمارات واتفاقيات والتعاونيات الدولي والإقليمي والسياسات الزراعة حول العالم وذلك في 113 دولة، والهدف العام من هذا المؤشر يتجلى في تقييم البلدان من حيث قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي من خلال الأبعاد الثلاثة، والتي بدورها تقسم لمجموعة من المؤشرات وهي متمثلة كما يلي:

3-1-القدرة على تحمل تكاليف الأغذية :Affordability يقيس قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، وتعرضهم لارتفاع الأسعار، ومدى وجود برامج وسياسات داعمة للمستهلكين عند حدوث مثل هذا الارتفاع في الأسعار، ويقاس من خلال ستة مؤشرات:

-استهلاك الموارد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري؛

-نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي؛

-الناتج المحلي الإجمالي للأفراد؛

-التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية؛

-وجود برامج لشبكات الأمان الغذائي التي لها علاقة بالأغذية؛

-حصول المزارعين على التمويل.(مكيد و بن عياد، 2017، صفحة 06)

2-3-توفر الغذاء :availability ويشير هذا البعد إلى ضرورة توفر الغذاء بكميات كافية لكل الأفراد وتأكد من توفره في جميع الأوقات، ويقاس بثمانية مؤشرات:

-كفاءة الإمدادات الغذائية؛

-الإنفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية؛

-البنى التحتية الزراعية؛

-تقلب الإنتاج الزراعي؛

-عدم الاستقرار السياسي؛

-الفساد؛

-الحروب؛

-قدرة الاستيعاب في المناطق الحضرية.(مكيد و بن عياد، 2017، صفحة 06)

3-3-جودة وسلامة الغذاءQuality and safety: يقاس بأربعة مؤشرات:

-تنوع النظام الغذائي؛

-المعايير الغذائية الدقيقة؛

-جودة البروتين؛

-سلامة الأغذية.(بن عياد و مكيد، 2018، صفحة 118)

والجدول رقم (1): يمثل ترتيب الإقليم بحسب الاتجاهات السنوية لمؤشرات الأمن الغذائي لعام 2019(درجة مئوية%).

الترتيب الإقليمي	المجموع النهائي		القدرة على تحمل التكاليف		التوفر		الجودة والسلامة	
أمريكا الشمالية	83.7	69.4	87.4	74.9	78.4	62.3	89.1	75.2
أمريكا الوسطي والجنوبية	75.5	31.2	80.5	15.8	71.3	32.2	74.7	66.9
أوروبا	84.0	57.1	90.5	63.9	76.8	50.0	87.7	59.6
الشرق الاوسط وشمال إفريقيا	81.2	35.6	98.9	45.5	64.0	28.6	84.1	30.2
جنوب الصحراء الكبرى	67.3	32.2	70.8	36.6	64.5	32.2	66.2	33.5
وآسيا والمحيط الهادي	87.4	49.0	95.4	58.8	83.0	41.1	79.4	46.6

المصدر: انجاز الشخصي اعتمادا على بيانات http://foodsecurtyindeex.eiu.com

الجدول في الأعلى يمثل ترتيب الإقليم بحسب الاتجاهات السنوية لمؤشرات الأمن الغذائي لعام 2019، بحيث أخذنا أعلى قيمة وأدنا قيمة حققتها الدول في كل الإقليم ومن خلال الجدول نلاحظ أن أمريكا الشمالية تصدرت المرتبة الأول في تحقيق الأمن الغذائي 69.4%وفي المرتبة الثانية أوروبا بمعدل قدره 57.1%،ثم آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثالثة بمعدل قدره 49.0%وفي مرتبة الرابعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل قدره 35.6% وتبقي في الأخير على توالي أمريكا الوسطى والجنوبية وجنوب الصحراء الكبرى وهذا بحسب ترتيب القيم الصغرى الموجدة في خانة المجموع النهائي، أما فيما يخص الجزائر فهي ضمن إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد احتلت المرتبة 13 من بين 15 دولة في الإقليم وكان بعدها سوريا واليمن على التوالي وكما ه ومعروف أن سوريا واليمن في حالة أزمة وحرب وتحتل المرتبة 70 عالميا ما بين 113 دولة، وعليه يمكن القول بأن الجزائر لديها عجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

المبحث الثاني: ماهية السياسة الاقتصادية

إن الآثار الاقتصادية التي تعكسها المشكلات الاقتصاد الكلي، تظهر بشكل جلي على جميع القطاعات الاقتصاد الوطني والقومي وتظهر بشكل واضح على معظم أفراد المجتمع. ولهذا نجد أن كثيرا من السياسات الاقتصادية الكلية تؤثر بشكل مباشر أ وغير مباشر في الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي، فالسياسة الاقتصادية هي كل ما يرتبط باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة وبأمثل أ وأحسن الطرق .

***1*-السياسة الاقتصادية:** وسيلة تستعملها الحكومة للتأثير على الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وحتى تستطيع تحقيقه يتطلب من الحكومة التلاعب بنوعين من السياسات الاقتصادية المتكاملة فيما بينهما لتشكيل الاستراتيجية الاقتصادية للحكومات، غالبا ما تأتي هذه السياسات لتعبر عن التوجه السياسي الذي تنتهجه الحكومات إضافة إلى التأثير بتوجهات المؤسسات المالية الدولية، هذه السياسات هما كما يلي:

1-1-السياسة النقدية: هي مجموع السياسات التي تعتمدها الحكومة بشكل عام والسلطات المالية بشكل خاص للتحكم بحجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق وذلك من خلال تحديد كمية النقود التي يتم وضعها في الاستخدام، توفر هذه النقود والكلفة التي يدفعها القطاع الخاص للحصول على هذه النقود. وبذلك تهدف السلطات المعنية إلى الحفاظ على مستوى معين من النموالاستقرار الاقتصادي. بحسب التوجهات الاقتصادية للحكومات، يمكن التمييز ما بين منهجين في السياسات النقدية. يوجد عدة سياسات نقدية تستخدمها الحكومات، وهي :

-السياسات التوسعية: تحارب البطالة في حالة الركود، وذلك بزيادة حجم عرض النقود بسرعة، والتقليل من سعر الفائدة؛

-السياسة الانكماشية: إبطاء التضخم، وتجنب التشوهات في حجم الأصول، ويتم فيها تقليل حجم عرض النقود، وتزيد من سعر الفائدة؛

-السياسة الملائمة: تحقق هذه السياسة النم والاقتصادي من خلال تحديد سعر الفائدة؛

-السياسة المحايدة: تحايد هذه السياسة العملية الاقتصادية، إذ لا تزيد من النموولا تحد من التضخم؛

-السياسة المشددة: الحد من التضخم ه وهدف هذه السياسة.

2-1-السياسة المالية: هي سياسات الحكومية التي تعمد إلى توجيه الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف محددة، وترتكز هذه السياسات على عنصرين رأسيين إرادات ونفقات الدولة حيث تجمع الإيرادات من الضرائب والقروض وغيرها من الموارد التي توجهها لتلبية حاجات المجتمع وتعزيز البينة تحتية وذلك عن طريق التخصيص، وتتمثل السياسات الحكومية المالية بما يلي:

-سياسة مالية محايدة: تؤثر الميزانية بشكل محايد على النشاط الاقتصادي، لذلك تنفق الحكومة من الإيرادات الضريبية عند حدوث التوازن الاقتصادي؛

-سياسة مالية توسعية: يتوسع الإنفاق الحكومي ويتجاوز الضرائب وغالبا ما تكون خلال حالات الركود؛

-سياسة مالية انكماشية: تستخدم الحكومة السياسة المالية الانكماشية لسداد الدين العام، وعندها يكون مستوي الإنفاق أقل من الإيرادات. (الدولي م.، 2014، صفحة 11)

2-أنواع السياسات الاقتصادية: تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

2-1-سياسة الاقتصاد الكلي: تحقق هذه السياسة نتائج مواتية للنم والاقتصادي المولد للعمالة، وذلك بالتنسيق بين أدوات السياسة، والتي تشمل: الضرائب، والإنفاق العام، والإعانة، والائتمان، وكذلك تغيير أسعار الفائدة؛

2-2-سياسة الاقتصاد الجزئي: تشجيعا للاستثمار، وكفاءة المؤسسات، ورفع مستويات الدخل، تقويم سياسة الاقتصاد الجزئي بتطوير القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى الشركات والأسر؛

2-3-النمذجة الاقتصادية(إعادة الهيكلة): فهم التدابير السياسية، وعواقب المقترحات السياسية، تأثيرها على النمو، والعمالة، والتضخم، والفقر، بالإضافة إلى تقييم الأداء الاقتصادي يعتمد على النماذج التي تقدمها هذه السياسة والتي تحدد العلاقات والتآزر بين مختلف السياسات.(الدولي م.، 2014، صفحة 14)

المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة(1970-2020)

الأمن الغذائي هدف تسعى دول العالم عامة والدول النامية بشكل خاص لتحقيقه، فالدولة الجزائرية بحكم أنها تنتمي للدول النامية وبلد قد تعرض للاستعمار وظل تابعا كليا للاقتصاد الفرنسي بعد الاستقلال قد خلق لها عديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليه فالحكومة الجزائرية منذ الاستقلال سعت لتحقيق استقرارها واستقلالها الاقتصادي والسياسي، بإتباعها العدد من السياسات الاقتصادية وذلك بغرض النهوض بالاقتصاد-باعتبار أن إذا تحقق الأمن الاقتصادي يتحقق الأمن السياسي- وقد تمثلت هذه السياسات الاقتصادية في مجموعة من السياسات الإصلاحية التي مست جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

1-تطور قطاع الزراعة في الجزائر خلال فترة(1970-2020):

كانت الغاية من تطوير الزراعة في البلاد ه وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولهذا انتهجت الحكومة الجزائرية العديد من السياسات الإصلاحية في مجال الزراعة.

فكانت البداية بسياسة التسيير الذاتي بموجب المرسوم 22 مارس عام 1963 جاءت بناء على مقررات مؤتمر طرابلس الذي أولي أهمية كبيرة للقطاع الزراعي، حيث عرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها.

كانت سياسية التسيير الذاتي بمثابة مرحلة إنشاء حيث قام العمال بتشغيل المستثمرات الزراعية والصناعية سنة 1962 ثم تدخلت الحكومة بمراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم توزيع الأراضي وإضفاء الصبغة القانونية عليها، ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وفي مرحلة أخرى منذ سنة 1967 اتخذت الحكومة إجراءات من شأنها ضمان من اللامركزية، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية، كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة وكانت تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية. وإنشاء الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها. وبغرض تسهيل عمل الفلاحين وتجاوز مشكل البيروقراطية قامت بإنشاء جمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب

تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على قروض المزارع المسيرة ذاتيا، ورفع أسعار المنتجات الزراعية. (عمراني، صفحة 114)

-سياسية الثورة الزراعية(1971-1972): التي جاءت كنتيجة لوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، والتباين الموجود بينهم، ولهذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972 وكان الغرض من الثورة الزراعية تحقيق المساواة بين المواطنين في توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج الفلاحي وذلك من خلال مبدأ "الأرض لمن يخدمها"، وخلق وفرة في العمل للأفراد. (حاوشين، صفحة 104)

-الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة (1981-1990): وبناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 1981/03/14 المتعلق بالتسيير الذاتي وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة الاقتصادية الاهتمام بجودة المنتج الفلاحي وإعادة توزيع وتنظيم استغلال الأراضي والعقارات الفلاحية، وتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي الزراعية خاصة في الجنوب وذلك بتقديم لهم القروض، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة، واستيراد الآلات الزراعية المتطورة. (بوعريوة، 2017، صفحة 08)

وكانت الغاية من هذه السياسات الجديدة الوصل إلى الاكتفاء الذاتي من إنتاجها المحلي وتوقف عن الاستيراد من الخارج.

-القطاع الزراعي خلال بداية الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999): بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينيات كان لابد من إعادة هيكلة النظام الاقتصادي بشكل عام، وقد شملت هذه الإصلاحات القطاع الفلاحي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنح و22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992/01/06 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، ويعتبر قانون توجيه العقار

25-90 المؤرخ في 1990/11/18، أهم ما يميز فترة الإصلاحات حيث يرمي هذا القانون إلى ضمان استغلال الأمثل للأرضي الزراعية وعدم استغلالها في الأنشطة الصناعية والمعمارية ومراجعة الإصلاحات السابقة وحل النزاعات العقارية الناجمة عنها، مراجعة حق ملكية الأراضي. (شيخاوي، 2019، صفحة 132)

لقد عرفت فترة التسعينيات بمصطلح العشرية السوداء الذي يعبر عن أزمة سياسية حادة عاشتها الجزائر كان لها تأثير جسيم على جميع جوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وزيادة على ذلك الأزمة المالية العلمية التي تسببت في انهيار أسعار البترول خلال سنوات الثمانينيات، حيث تفاقمت مديونية الجزائر ببلوغها حوالي 34 مليار دولار، كل هذه الظروف اضطرت الحكومة الجزائرية اللجوء لصندوق النقد الدولي في نهاية الثمانينيات والذي بدوره فرض عليها مجموعة من الشروط مقابل تقديم المساعدة أهم شروطه تحول لنظام اقتصاد السوق وقد كانت ضمن هذه الشروط تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الاستهلاكية مثل الحليب، تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي 97%، وتحرير التجارة الخارجية. وفي سنة 1998 انصب اهتمام الحكومة باستصلاح الأراضي الفلاحية وتقديم الدعم الريفي بهدف تشجيع المواطنين على البقاء في الريف وتقليل من ظاهرة النزوح الريفي وتوفير مناصب شغل وكنتيجة لهذا الإصلاح تم استصلاح 255000 هكتار، وإنشاء 179000 منصب شغل دائم حتى نهاية سنة 2003. (حاوشين، صفحة 108)

-القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2020):

-مرحلة خطط واستراتيجيات التنمية الريفية والزراعية (2000-2014): قصد تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية والاقتصادية قامت الحكومة الجزائر بتعاون مع منظمة الزراعة والغذاء العالمية بتبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحة 2001-2004 والذي من أهم برامجه: إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتيازات وصندوق تطوير الصحة الحيوانية والنباتية، والقواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير سنة 2003 والإطار التنظيمي الذي يرجع إلى مدراء المصالح الفلاحة ومحافظي الغابات لتنفيذ البرامج الزراعية، وقد استفاد القطاع الفلاحي من إعانة قدرت ب55.89 مليار

دج، منذ عام 2006 إلى غاية 2014 انتهجت الحكومة استراتيجية الزراعة الوطنية عرفت بمخطط الخماسي أولى من والخماسي الثاني حيث أعدت هذه الاستراتيجية في جانفي 2006، في أعقاب الاستعراض التنفيذي الزراعي الجزائري الذي أجري عام 2005، كان الهدف منها تحسين المستوى المعشي، الصحي، الأمني والتعليمي للأفراد، تطوير المنشآت الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية وترقية تكنولوجيا الأعلام والاتصال الحديثة، والعمل على تحقيق التوازن الجهوي في الأقاليم الوطنية خاصة الريفية، وسعت الحكومة جاهدة لتحقيق الأمن الغذائي الوطني وخصصت له غلاف مالي قدر ب21214 مليار دج جزء من هذا مبلغ خصص لقطاع الفلاحة 1000 مليار دج، وكذلك استهدفت هذه الاستراتيجية تطوير الزراعة في مناطق الصحراوية، وحتى يتحقق الأمن الغذائي وتزدهر الزراعة في البلاد عملت الحكومة على توفير المياه لجميع أنحاء ربوع الوطن، فقد تم استثمار 225 مليار دولار أمريكي لتحسين كمية المياه وحفاظ عليها وترشيد في طرق استهلاكها. (مزوري، 2014، صفحة 250)

-مخطط عمل الفلاحة(2015-2019): قسمت الحكومة العمل إلى ثلث ركائز أساسية، الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019 تقوم على تطوير الزراعة والثروة الحيوانية، ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى- متوسط نم وفي القطاع الفلاحي ب 5% تخفيض قيمة الواردات ب 02 مليار دولار، الصادرات ب 1,1 مليار قيمة الإنتاج تقدر ب 4300 مليار دج، بيئة التشجير ب 13% الوصول إلى 1500,000 منصب شغل، حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية، - رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن، الاحتفاظ ب 80 ألف منصب شغل، خلق 40 ألف منصب شغل، الوصول إلى رقم أعمال يقدر

ب 110 مليار دينار جزائري، حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي. (جعفري و العجال، 2018، صفحة 109)

2-واقع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1970-2020):

لقد عرف القطاع الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها منذ السبعينيات كانت مؤسسات الصناعات الغذائية تبعة للشركات الأم الفرنسية وذلك كان وفق مشاريع مبرمجة في مخطط قسنطينة كان هدف ه وتحقق مستوى معيشي جيد للأفراد، ومنذ 1965 تغير الحكم أصبح هواري بومدين رئيس الحكومة وتغير كذلك النظام أصبحت الجزائر تتبع النظام الاشتراكي، وقد اتبع الرئيس خطة عمل ثلاثية الركائز(الصناعة، الزراعة، الثقافة)، فبنسبة للصناعة كانت فقد اهتمت الحكومة بالصناعة الثقيلة وأهمل الصناعة الغذائية وهذا ما انعكس سلبا في تغطية الطلب الكلي للسلع الغذائية وكان الإنتاج المحلي للسلع لا يغطي 40% من احتياجات الأفراد وفي مقابل كان النتاج المحلي للدخل الفردي في تصاعد وهذا ما يجعل طلب على سلع يزيد ويضطر الحكومة للاستيراد. ومن سنة 1980 تبنت الحكومة استراتيجية تنموية جديدة تعتمد على الاستراتيجية السابقة، فقد قامت بإصلاح الاختلالات الناتجة عن الاستراتيجية السابقة وبالخصوص في جانب إهمال القطاع الصناعات الغذائية فقد أعطت أولية للصناعات المتوسطة والصغيرة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا ضخمة. (عروب و بوسبعين)

ومنذ عام 1990 ومع تغير نظام من اشتراكي لنظام اقتصاد السوق عرف الاقتصاد الوطني بانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختص في صناعة الحليب ومشتقاته، صناعة الطماطم المصبرة، الماء والمشروبات الغازية وطبيعية، المطاحن، صناعة السكر، اللحوم والتغليف المواد الغذائية. ويعد فرع الصناعات الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر حاليا فه ويساهم بأكثر من 50%من الناتج المحلي الخام في الصناعة ويساهم 45-50% من القيمة المضافة الصناعية، إضافة إلى توفيره لأكثر من 145000 منصب شغل تمثل حوالي 40% من اليد العاملة في القطاع الصناعي ومع ذلك تظل مساهمة القطاع في تلبية احتياجات الغذائية ل38 موطن غير كافية وهذا أمر يجعلها تبقى تعاني من التبعية للخارج. (حاجي و بوعزيز، 2017، صفحة 102)

وأما فيما يخص سنة 2020 فقد تعرض فيها العالم أجمع لأزمة فيروس كوفيد19 الذي أثر على كل جوانب الحياة الأفراد والمجتمعات حيث منع الجميع من الخروج ومزاولة الأنشطة المعتادة بهدف الحفاظ على صحتهم وتم غلق كافة المؤسسات الخدماتية والاقتصادية وانخفاض أسعار النفط بشكل مفاجئ ورهيب لم يحدث من قبل، وأصبح لدى الأفراد هلع تجاه المواد الغذائية وتعقيم، أما بنسبة للجزائر فتأثر مثل باقي دول بفيروس على جميع النواحي، وكان كل يوم يصدر قرار خاص بتسيير الحياة اليومية للأفراد حيث عملت الحكومة الجزائرية على أن يتوفر الغذاء للجميع وتم كشف عن عديد من مهربي المواد الغذائية خاصة الطحين، وتم توفير منحة للفقراء وحرفين وتوفير أرضية رقمية للفلاحين والتجار وتشجيعهم على التعامل بالرقمنة، وفي أواخر شهر جوان تداعت في الأجواء أزمة سيولة على مستوى مراكز البريد مما تسببت في زيادة طوابير يوميا أمام مراكز البريد من أجل صرف المعاشات. (كموش، 2020)

بعد التعرض إلى أهم السياسات واستراتيجيات التي قامت بها الحكومة الجزائرية، قصد ترقية وتحسين القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية وتحقيق الأمن والاكتفاء الذاتي للسلع والمنتجات الغذائية وكذلك رفع من قدرتها الإنتاجية، سنتعرض إلى نتائج هذه السياسات وهذا من خلال التطرق إلى الجداول الآتية والتي توضح لنا أهمية القطاعات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

الجدول رقم (02): يمثل توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2018 (حسب قطاع النشاط)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بمليار دينار جزائري	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة	226	5,48	82833	4,94	9292	6,48
البناء	927	22,47	121535	7,25	12300	8,58
الصناعة	2293	55,59	1038684	61,97	92211	64,34
الصحة	122	2,96	55478	3,31	4601	3,21
النقل	3	0,07	1617	0,10	132	0,09

السياحة	299	7,25	310079	18,50	17407	12,15
الخدمات	255	6,18	65923	3,93	7377	5,15
المجموع	4125	100	1676149	100	143320	100

المصدر: إنجاز الشخصي اعتمادا على بيانات التصريح بالاستثمارات لوكالة الوطنية 2018

نلاحظ من خلال الجدول أن الحكومة الجزائرية تولي اهتمام خاص بالصناعة باعتبارها أهم نشاط يمكن الاستثمار فيه حيث صرفت 1.038.684 مليار دج على 2293 مشروعا استثماري، فالصناعات الغذائية تصدرت المرتبة الثانية بعد الصناعات الكيميائية المطاط والبلاستيك في عدد المشاريع 575 مشروع بقيمة 241.439 مليون دج، واحتلت المرتبة الثانية بعد صناعة الصلب، المعدنية الميكانيكية والكهرباء في توفير مناصب الشغل 21927 منصب شغل في سنة 2018 كما نلاحظ بأن الاستثمار في الزراعة ضعيف جدا حيث بلغت عدد المشاريع 226 مشروع بقيمة 82.833 مليار دج، وبحسب ترتيب عدد المشاريع فالزراعة احتلت المرتبة الخامسة والمرتبة الرابعة من حيث توفير مناصب شغل، فالزراعة لا تأخذ الأهمية التي تستحقها رغم أن مساحة الجزائر كبيرة ومتعددة المناخ وهذا يسمح لها بالتنويع في المنتوجات الزراعية.

الجدول رقم (03): الصادرات من غير المحروقات لسنة 2017

المنتجات	الكمية(مليار طن)	القيمة بمليون دينار جزائري
منتجات متنوعة(كيمائية،أوراق.. إلخ)	3762,66	153565
منتجات غذائية(كالسكر،..إلخ)	635,49	38613
مواد خام	1106,64	8099,9
سلع المعدات الصناعية	90,48	8211
سلع الاستهلاك الغير غذائية	7,01	2219

المجموع الكلي	5602,28	210708

المصدر: إنجاز الشخصي اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018.

الجدول رقم (04): يمثل واردات المنتجات من الخارج لسنة 2017.

المنتجات	معدات التجهيزات الصناعية	نصف المنتجات	المنتجات الغذائية	السلع الاستهلاكية الغير غذائية	المنتجات الخام	المجموع الكلي
القيمة بمليون دينار جزائري	5619	4765	6138	1893	556	18970

المصدر: إنجاز الشخصي اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

نلاحظ من خلال الجدولين في الأعلى أنه خلال سنة 2017 الصادرات أكبر من الواردات وهذا يدل على أن الجزائر أصبحت تحقق اكتفائها الذاتي حيث صارت تصدر منتجات غذائية بنسبة 18 %من الصادرات مقارنة بالواردات تستورد 10,37% من الواردات عامة وبالمقارنة مع سنوات الماضية نلاحظ أن الواردات من المنتجات الغذائية لم تقل بل هي في تزايد.

القيمة المضافة للقطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي: تعتبر القيمة المضافة هي صافي ناتج القطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، منذ سنوات التسعينيات إلى غاية سنة 2019 والزراعة تسهم بنسبة تقريبا ثابتة في إجمالي الناتج المحلي حيث كانت نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي سنة 1999 ب 11,11% وصولا إلى نسبة 11,97 %في سنة 2019 مع تخلل بعض الانخفاضات في سنوات السابقة وصلت حتى 6%. (الدولي ا.، 2019)

ومن خلال ما استعرضناه سبقا يمكن القول بأن الحكومة الجزائرية انتهجت العديد من السياسات الاقتصادية لتستطيع تحقيق مستوى الأمن الغذائي المطلوب، كانت هذه السياسات متمثلة في مجموعة من البرامج ومخططات التنموية التي تلائم مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، فكانت كل مرة إما أن يغيروا السياسة

جذريا أ والقيام بتعديلها، ومن أهم هذه السياسات: سياسات الاقتصادية الاستثمارية، سياسات دعم أسعار السلع ومود الغذائية، تحكم في التجارة الخارجية، تخفيض الضرائب، سياسة الترشيد الغذائي، سياسات التنموية للقطاع الزراعة والصناعات الغذائية فقد عملت الحكومة منذ سنوات السبعينات على تمويل هذه القطاعات ودعم الاستثمار فيها وذلك بإنشاء العديد من الوكالات والمنظمات المحلية التي تسهل عمل الفلاحين والمستثمرين وكذلك إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتوفير المعدات المتطورة الأسمدة لزيادة حماسهم وتشجيعهم لاستصلاح الأراضي ورفع من الإنتاج الزراعي.

وبهدف تحقيق الأمن الغذائي واستقرار الاقتصادي للوطن قد استعنت حكومة الجزائرية بكل أنواع السياسات الاقتصادية المذكورة سابقا.

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول إن الأمن الغذائي عامة يشكل مشكلة اقتصادية واجتماعية وكذا سياسية تعاني منها الدول العالم وبالأخص دول النامية ذات الدخل المنخفض، حيث إن زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء من الأسواق العالمية قد يعرض الدولة إلى مخاطر عديدة كزيادة المديونية للخارج وضعف الإنتاج المحلي واعتماد فقط على المنتجات المستوردة، والجزائر من الدول النامية التي عملت جاهدة على تحقيق الأمن الغذائي بتبني عديد من السياسات والاستراتيجيات خاصة في ظل خاصة في ظل أزمة فيروس كوفيد19 حيث قامت الحكومة الجزائرية بتوفير الغذاء في كل ربوع الوطن وحرصت على أن يعيش الموطن الفقير عيشة كريمة وآمنة وذلك بصرف له منحة لشراء مواد الغذائية وللحفاظ على شروط الحجر الصحي كلفت قوات الدرك والشرطة بمعاقبة كل مخالف للحجر ماعدا الحالات الطارئة، وأصدرت الحكومة بعض القرارات تسهيلية للفلاحين والتجار.

النتائج المتوصل إليها:

-لقد اهتمت الحكومة الجزائرية بقطاع الزراعة وتنميته والتشجيع على تطوير وتأهيل الريف وحاولت تقليص الواردات الغذائية، لكن هذه السياسات لم تنجح ولا يزال استيراد المواد الغذائية في تزايد لكن الأمر الإيجابي أن الصادرات من المنتجات الغذائية في تزايد كذلك وبنسبة أعلى من الواردات، برغم من كل هذا الاهتمام بتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من خلال اعتماد سياسة اقتصادية لدعم القطاعات التي لها علاقة بالأمن الغذائي، إلا أن مستوى الأمن الغذائي لا يزال غير كافي حتى الآن؛

-ولقد اتضح لنا أن الحكومة الجزائرية تستثمر في قطاع المحروقات وصناعات الثقيلة أكثر من قطاع الزراعي والصناعات الغذائية على رغم من أن الزراعة وإنتاج الاغذية من ممكن أن يزيد من نموا الاقتصاد الجزائري ل وأعطته الأهمية اللازمة؛

-وحسب نظرتي خاصة للإصلاحات التي قامت بها الحكومة منذ الاستقلال كانت ناقصة دراسة موضوعية وخبرة في مجال الزراعي وصناعي، وكذلك انعدام الرقابة على كافة القطاعات؛

-أزمة فيروس كوفيد19 قد كشف العديد من العيوب في جميع قطاعات كقطاع الصحة والقطاع الزراعي؛

-تسببت أزمة فيروس كوفيد19 بنقص في سيولة البنوك.

وسنوجز بعض الاقتراحات البسيطة:

-زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي أكثر لأن بلدنا متنوعا في بنية التربة والمناخ ومن ممكن استغلالها بطريقة مثله وناجحة إذا استغللنه صح ويمكن ذلك من خلال تشجيع البحث العلمي في مجال الزراعة، تستعمل التكنولوجيا الحديثة وتطوير تقنيات الزراعة والري وتوعية الفلاحين وتعليمهم طرق الفلاحة وكيفية استخدام الاسمدة؛

-ضرورة وضع سياسات إنتاجية، تمويلية وتسويقية ناجعة كفيلة بتشجيع الفلاحين على الإنتاج أكثر؛

-العمل على إرساء قواعد تعمل على ترشيد النفقات العمومية في حالات العادية أفضل من اللجوء إلى التقشف لان له أثار اجتماعية وسياسية وكذا اقتصادية؛

-تسهيل الخدمات الإدارية وتوفير الخدمات الإلكترونية للمستثمرين الأجانب والمحلين؛

-دمج الجامعات في وسط الاقتصادي لان دمجها يعطي قيمة مضافة للاقتصاد منها الاستفادة من خبرة الأساتذة في مجال البحث علمي، كما يمكن لطلبة إنتاج وخلق منتجات مبتكرة؛

-زيادة الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، ورفع من جودة المنتجات بهدف ان تنافس المنتجات في السوق الدولي.

-تعزيز الرقمنة والذكاء الصناعي بهدف مواكبة تطور الدول المتقدمة.

قائمة المراجع:

-اسماءحاجي،وناصربوعزيز. (2017). الصناعاتالغذائيةفيالجزائروطرقالنهوضبهالتحقيقالأمنالغذائي. مجلةالعلومالاقتصاديةوالتسييروالعلومالتجارية(102)، 101-118.

-ألشمدريسلاممنعم. (2009). التنميةالزراعيةومتطلباتالأمنالغذائيفيالعراق. مجلةالفريللعلومالاقتصاديةوالادارية، 03(11).

-ابتسامحاوشين. (بلاتاريخ). السياساتالزراعيةفيالجزائرومامدىفعاليتهافيتحقيقالأمنالغذائي. مجلةالإدارةوالتنميةللبحوثوالدراسات، 03(02)، 100-124.

-إيمانكموش. (27 06, 2020). أزمةسيولةخانقة.. طوابيربالبريدواكتنازللأموالفيالمنازل. تاريخالاسترداد 30 07, 2020،منجريدةالشروق: https://www.echoroukonline.com/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%A9-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%83%D8%AA%D9%86.

-البنكالدولي. (2019). القيمةالمضافةفيالقطاعالزراعي(منإجماليناتجالمحلي%). تمالاستردادمنالبنكالدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS.

-جما الجعفري، وعدالة العجال. (2018).
مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015).
مجلة دفاتر اقتصادية، 10(02)، 98-119.

-ربيعبوعريوة. (2017). أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر .
مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط، (الصفحات 01-11). الجزائر.

-روتيبة عروب، وتسعديت بوسبعين. (بلا تاريخ).
تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الصناعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائرية.
الاستراتيجية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، (الصفحات 01-11).

-سهيلة شيخاوي. (25 ,07 ,2019).
السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)
أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

-الطيب زوري. (2014).
برامج التنمية الفلاحية في الدول المغرب العربي بين نوا قع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية)
وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف. مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية (06)، 234-256.

-عبد الكريم الطيف، ومروان بوزيد. (بلا تاريخ).
تحديات الأمن الغذائي في البلدان العربية بين جهود تقليص الفجوة الغذائية وارتفاع الأسعار العالمية. مجلة أبعاد الاقتصادية،
06(01)، 143-159.

-علمكيد، وفريدة بنعياد. (2017).
وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشراته الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاحمن الإنتاج خلال الفترة الممتدة (2002-2013). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 10(17)، 1-9.

-فريدةبنعياد،وعليمكيد. (2018). واقعالأمنالغذائيالجزائريفيظلمؤشراتالأمنالغذائيالعالمي. مجلةالبحوثوالدراساتالعلمية، 12(01)، 108-128.

-منظمةالعملالدولي. (2014). السياساتالاقتصادية: مقارنةعملية. منشوراتمشروعتعزيزقدراتالمنظماتالعماليةالاقتصاديةوالاجتماعيةوالقانونية.

-نادية عمراني. (بلاتاريخ). سياساتالجزائرفيتحقيقالأمنالغذائي. مجلةالبحوثوالدراساتالقانونيةوالسياسية، 02(01)، 109-122.

-هديرحلمي. (16 12, 2019). أبرزالمعلوماتعنالأمنالغذائي. تاريخالاسترداد 29 07, 2020،منالوفد: https://alwafd.news/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2694917-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A

-Policy brieg.(2006).food security.1.

Chemical Pesticides (Chlorpyrifos and DDT) Target Our Health and Food Safety.

المبيدات الكيميائية (Chlorpyrifos و DDT) تستهدف صحتنا وسلامة غذائنا.

وداد علي العجيلي احمد

ملخص: المبيدات الزراعية تهدف إلى زيادة الإنتاج الغذائي ولكنها تهدد سلامة الأمن الغذائي. يجب أن يحصل الأفراد على غذاء خالي تمامًا من الملوثات الكيميائية التي تتراكم بمرور الوقت بسبب الاستخدام المتكرر. على الرغم من أن استخدام مبيدات الآفات الكيميائية كوسيلة لمكافحة الآفات ، إلا أنها كارثة على صحتنا. لهذا السبب يجب أن نفكر في الزراعة العضوية ، الصديقة للبيئة ولصحة. تستخدم الزراعة العضوية بدائل طبيعية بدلاً من المواد الكيميائية لمكافحة الآفات من أجل تقديم غذاء نظيف غير ملوث للمستهلكين. توضح هذه الدراسة بعض الحقائق للأفراد للحصول على غذاء متكامل بالمواصفات المطلوبة. وفقًا للمعايير المعتمدة (EPA RfD و ATSDR MRL)، تمت مقارنة دراسة الاغذية المعرضة لمبيدات الآفات العضوية الثابتة لتقدير مستويات التعرض القصوى للأطفال والبالغين. وقد وجد أن بقايا مبيد DDT الكيميائية موجودة بمستويات عالية تتجاوز الجرعات اليومية المفترضة. تم توضيح آلية عمل الكلوربيريفوس Chlorpyrifos والمسار المقترح للتخلص منه.

الكلمات المفاتيح: Chlorpyrifos ؛ DDT ؛ مبيدات الآفات العضوية الثابتة ؛ ملوثات كيميائية ؛ غذاء عضوي ؛ مستويات التعرض ؛ بقايا المبيدات الكيماوية.

Abstract: Agricultural pesticides aim to increase food production, but they threaten the safety of food security. Individuals should have food completely free from chemical pollutants which accumulate over time due to repeated use. Although the use of chemical pesticides are excellent for pest control, they are disastrous for our health. For this reason we should consider organic farming, which is environmentally friendly and healthy. Organic farming uses natural alternatives instead of chemicals for pest control in order to offer clean uncontaminated food to consumers. This study clarifies some facts for individuals to obtain an integrated food with the required specifications. According to certified standards (EPA RfD and ATSDR MRL), a study of foods exposed to persistent organic pesticides was compared to estimate maximum exposure levels for children and adults. It was found that these D.D.T. pesticide residues are present at high levels exceeding the assumed daily doses. The working mechanism of the Chlorpyrifos and the suggested pathway for its disposal are illustrated.

Keywords: Chlorpyrifos ; DDT; Persistent Organic Pesticides; Chemical Pollutants; Organic Food; Exposure Levels; Chemical Pesticide Residues.

Introduction

Food safety and security is one of the most important things we must take care of as a society. Pesticides that are used to target insects, fungi and invasive weeds are used to increase food production,[16] but threaten food safety.[5, 9] Individuals should have access to food completely free from chemical contaminants that accumulate in food sources such as meat, dairy products, vegetables, fruits, and others.[10, 14] Although the use of pesticides eliminates invasive weeds, insects and fungi, and gives adequate and satisfactory yields to farmers, these pesticides are disastrous to our health.[3, 24, 26] When farmers do not adhere to the correct guidelines, pesticides are sprayed on agricultural crops in excess quantities, or they are put on the market before the safety period ends,[16] then food contamination occurs. However, the safety period does not end the problem of residue buildup from chemical pesticides.[5, 7, 29] Rather, these pesticides accumulate in the tissues of plants and are transmitted to humans through the food chain and cause diseases.[12]

Using Biological Technology

Organic farming is an environmentally friendly and healthy method. Natural alternatives are used instead of chemical pesticides to ensure proper growth of crops.[5, 9, 15, 27] For a better and more sustainable environment organic food is produced. Also, organic food produced from eggs and meat[25] should be free from additives used by poultry and cattle breeders, such as hormones and antibiotics.[5, 9, 15, 22] All sources of organic foods must be certified and approved by the government agencies and deemed fit for human consumption. Persistent organic pesticides cannot be used to end pests on farms that produce organic food. These natural alternatives are sources for plant growth. These farms that produce organic food use biocides of natural sources. To maintain the environmental balance, renewable sources such as biotechnology must be used to stop the attack of agricultural pests.[18] In biotechnology, the genetic modification of plants is one of the methods used to genetically modify crops. Using a type of bacterium called gram-positive bacteria. This bacteria works to produce a poisonous substance called "internal delta poisons" that kill all kinds of insects. By isolating a portion of the DNA responsible for producing the toxin. DNA is transcribed into the plant to produce the genetically modified plant.[18]

Antioxidants: Increased antioxidants found in organic foods protect the body from many diseases, and it is believed to be one of the preventatives of cancer.[20, 24, 28] When a person consumes organic foods full

of antioxidants, it increases the rate of burning of free radicals and supports the activity of other enzymatic antioxidants present inside the body.[20, 24] The process of producing free radicals occurs naturally in the body of living organisms during the metabolic process. Free radical means that a molecule in which a fission of one of its bonds occurs to produce single, unrelated electrons, such as the free radical of the anion of dioxide that results from the splitting of the oxygen molecule. Thus, free radicals will have an effective role in the cracking and building processes that occur during the metabolic process for the purpose of energy production.[3, 12, 20] These free radicals increase their activity in attacking some molecules to produce other free radicals, some of which are complementary to the metabolic process, and some of them cause defects in the vivo system. This defect occurs when the process of division continues to produce free radicals. It is the role of antioxidants that stop the growth of these free radicals. Because antioxidants contain extra free electrons, they lose them and become neutral molecules. These extra electrons inhibit the action of free radicals and make them stable molecules. Organic foods that are free of toxic pesticides provide antioxidants. These antigens support the immune system.[14] The presence of pesticides in our food system works to stop these enzymes, which work as antioxidants. Fish, citrus fruits, olive oil and some fruits and vegetables, etc. are considered foods rich with antioxidants.[20, 25]

Our food chain, which consists of vegetables, fruits, meat, eggs, etc., continues to be contaminated with many pollutants. Some of these pollutants are toxic chemicals emitted from the fumes and gases produced by factories.[23, 25] These contaminants may also be caused by other means, such as the use of chemical pesticides and herbicides, used increasingly and in greater quantities by the agricultural industry. As organic pollutants continue to be used, pollution becomes widespread for food supplies.[1, 3, 24, 26]

The Effect of Pesticides Chlorpyrifos and DDT on Fatty Tissues:

The term "persistent organic pollutants" [29] was used to express both: phosphorous organic pesticides such as Chlorpyrifos and chlorinated organic pesticides such as DDT.[2, 14, 29] Persistent organic pesticides are chemical organic compounds that resist all degradation conditions. These chemicals are not soluble in water, but are soluble in fats.[12] Within cells they accumulate at high concentrations. Some fetuses are exposed to future health problems as a result of mothers eating a variety of foods which are highly recommended due to them being rich with certain vitamins and proteins, but these foods contain residues of Chlorpyrifos and DDT. These pollutants cause obesity, which leads to many diseases.[17, 19] These organic

pesticides enter our bodies and merge with fatty tissue or remain in the liver for long periods causing the metabolism to malfunction.[3, 12, 21] When the metabolism of the persistent organic compounds (the metabolism defect) does not occur, the persistent organic compounds remain distributed in fats and increase the fatty cyst.[6, 12] Over time, these stored pollutants move slowly in the body. Obesity is a risk indicator for diseases such as diabetes. Also, persistent organic pesticides are harmful substances that are transported by air and water into far places. When using these pesticides to control agricultural pests, you can produce enough food, but with great harm.[3, 9, 12]

1. Phosphorous organic pesticides such as Chlorpyrifos is an organic phosphorous compound used as a pesticide to kill harmful insects in agricultural crops.[2, 3] It has the chemical composition shown in Figure (1). Chlorpyrifos has been used in biological activity to control insect pests such as mosquitoes and roundworms.[2]

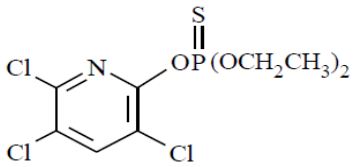

Figure (1): Chemical Structure of Chlorpyrifos.[2]

Although Chlorpyrifos was prohibited in South Africa in the years 2010,[30] Currently Chlorpyrifos is found in the Libyan market and used by farmers. It is available in Libyan stores in the form of solid (granules, dust) liquid has the trade name Dursban. It causes pollution that extends for several kilometers and has a life [6, 8, 23] span of several weeks to more than a year. Dursban has extremely serious health effects, impacting the central nervous system. [3, 4]

The Mechanism of Action of Chlorperifus. [2, 3, 10]

Humans are exposed to toxic organic compounds such as chlorpyrifos by eating contaminated food.[6] The metabolism of the organic phosphorous compound "chlorpyrifos" occurs by converting this compound to a new compound called the oxon metabolite of chlorpyrifos.[2] In the nervous system this metabolite inhibits the action of the enzyme acetylcholine esterase and stops its action completely as shown in Figure (2). This vital enzyme regulates the action of the chemical acetylcholine (ACh). The chemical acetylcholine (ACh) transmits impulses or signals through the nerve junctions. Because of the activity of the AChE-ase enzyme, the function of the acetylcholine (ACh) is controlled (in terms of continuing activity or

stopping activity) at the specified time. This enzyme prevents high and sustained levels of ACh.[17] Because the production of high levels of acetylcholine (ACh) caused an imbalance in the nervous system and poisoning.[2, 10] Many chemical pesticides are converted into oxon compounds by the oxidation process that occurs using catalysts such as enzymes. These oxonic compounds such as chlorpyrifos-oxon resulting from the decomposition of chlorpyrifos are toxic. chlorpyrifos-oxon has a chemical composition of 3,5,6 trichloro-2-pyridinol (TCP). Although chlorpyrifos are not soluble in water and accumulated in the environment,[6, 8] some organisms work to dissolve it.[2] Chlorpyrifos-oxon dissolves in water and causes contamination of the food chain. In the presence of light when chlorpyrifos are on the soil surface, chlorpyrifos will oxidize within three days. The oxidation process, chlorpyrifos, increases with the presence of hydroxyl ion, and chlorpyrifos deteriorates. While inside the Earth and away from the light source, chlorpyrifos degrades slowly and remains for a long time without degradation[2].

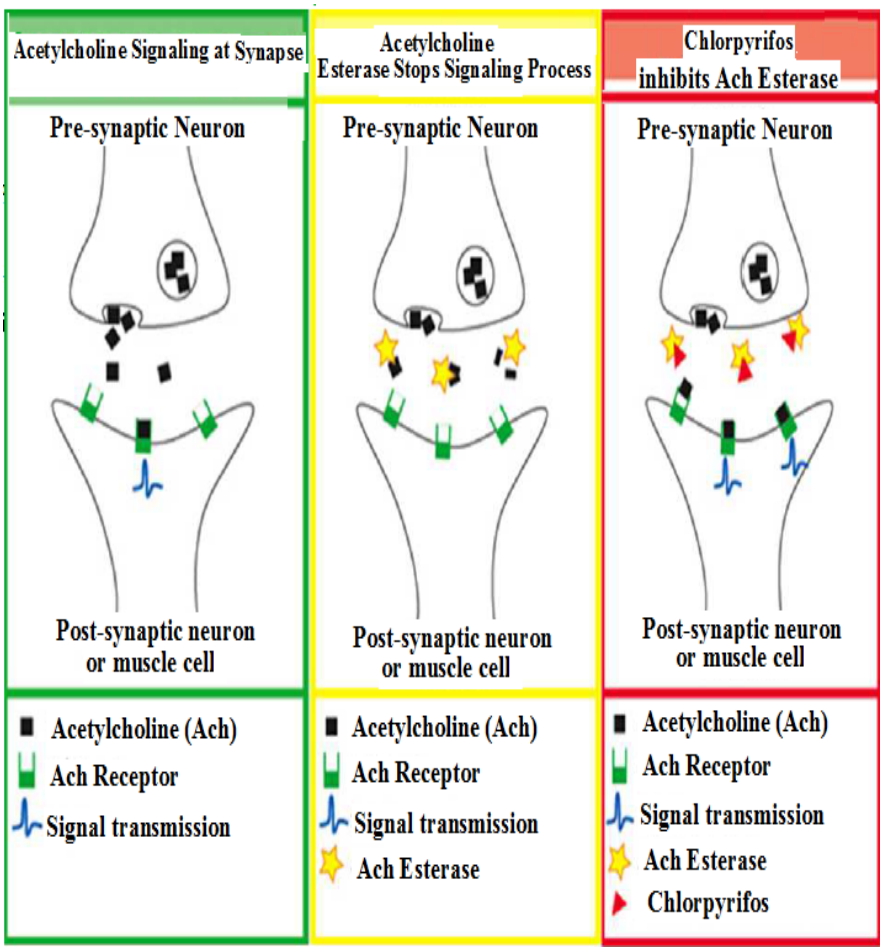

Figure (2): The Mechanism of Action of Chlorperifus Inside The Nervous System.[2]

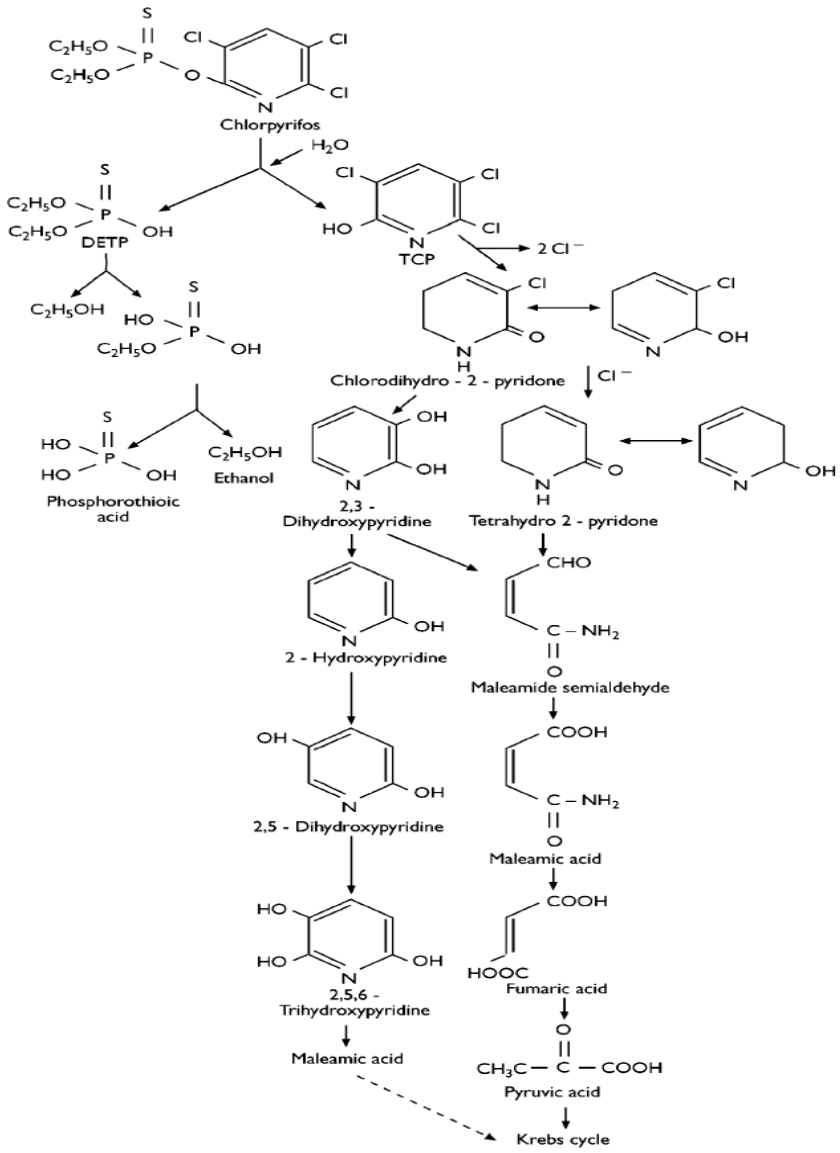

Figure (3): The Proposed pathway for Disposal of Chlorperifus in The Body.[2]

2. DDT (Dichlorodiphenyltrichloroethane) Chlorine organic pesticides such as DDT shown in Figure 4 are pesticides that were present in the food of the United States before 1972 but were banned by the authorities for being the main cause of cancer.[29]

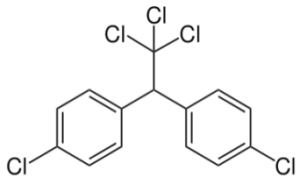

Figure (4): Chemical Structure of DDT.[13, 24]

There is evidence of contamination of the food chain with POPs.[19] Based on data from the US EPA RfD (US Environmental Protection Agency, Reference doses) and ATSDR MRL (Agency for Toxic Substances Disease Registry, Minimal Risk Level) a number of persistent organic compounds were analyzed in US food and DDT was one of them. It was found that this chemical pesticide residue is actually present in this food.[29] One person consumes the foods in table 1(a - b) exposed to these pollutants 66 times a day. [29]

Table 1(a - b): DDT Residues in Daily Food in Western US.[29]

(1-a) [29]	Chlordane	DE	DDT	Dieldrin	Dioxin
Apple					
Blueberry muffin					
Cantaloupe				X	
Carrots			X	X	
Cheddar cheese				X	X
Cucumber	X			X	
French dressing				X	
Granola					
Green pepper					X
Milk, 2%				X	
Skim milk					
Peanuts				X	
Potatoes				X	
Radish	X		X	X	
Salmon			X	X	
Sherbet				X	
Spinach			X	X	
Strawberries				X	
Summer squash	X		X	X	
Yogurt					X

(1-b) [29]	Endrin	Heptachlor	Hexachloro-benzene	Toxaphene
Apple				
Blueberry muffin				
Cantaloupe	X			X
Carrots				
Cheddar cheese		X	X	
Cucumber	X	X		X
French dressing				
Granola				
Green pepper				
Milk, 2%				X
Skim milk				
Peanuts			X	X
Potatoes				
Radish	X	X		X
Salmon		X	X	
Sherbet		X		
Spinach				X
Strawberries				X
Summer squash	X	X	X	X
Yogurt				

Results Analysis and Discussion[29]

Because of the high toxicity of Pesticides and its health problems, many Pesticides were banned in the United States of America. In 1972 the DDT was banned.[29] Based on Food and Drugs Administration, action levels (µg / g) were calculated for some foods consumed daily by the individual

containing DDT. The unauthorized dose (adults 70 kg was 0.05 mg / kg / day) while (children 20 kg was 0.2 mg / kg / day). based on standard measures of EPA RfD and ATSDR MRL (0.0005 mg / kg). / day) were compared with the impermissible values and the values for this dose were very high compared to the allowed dose. "Action levels"[11] values of Table 2 obtained from the "FDA Food and Drug Administration" shown below and the dose of unauthorized pollution had been calculated. The amount of food ingested grams was multiplied by action level values (µg / g) and yielded amount of pesticide ingested (µg). All pesticide ingested values were collected to obtain the total result. The overall result was divided by the weight required for each of (adults 70 kg was 0.05 mg / kg / day) while (children 20 kg were equal to 0.2 mg / kg / day). The obtained values were compared. To find the value in ppm unit, The value of unauthorized exposure to pollution (0.05 mg / kg / day and 0.2 mg / kg / day) was multiplied by the proposed weight (70 and 20 kg) and divided by 1,000,000 the result was in units of ppm (adults = 0.0000035 ppm) and (children = 0.000004 ppm). The model approval value (EPA RfD and ATSDR MRL) calculated for adults at a weight of 70 kg was compared to the obtained values.[29] Although the results were unexpected at that time, many countries still use these pesticides.

Table (2): "Action Levels" Values were Obtained from the "FDA Food and Drug Administration."[29]

Food item	Amount of food ingested (g)	FDA action level (µg/g)	Total amount of Pesticide ingested (µg)
Eggs	125	0.50	62
Melon	125	0.10	12
Milk	250	1.25	312
Toast	250	0.50	125
Carrots	125	3.00	375
Cucumbers	125	0.10	12
Tomatoes	125	0.05	6
Spinach	125	0.50	62

Radishes	62	0.20	12
Fish	372	5.00	1860
Eggplant	125	0.10	12
Legume	250	0.20	50
Potatoes	250	1.00	250
Total			3154

Conclusions

Invasive weeds and insects are eliminated due to the use of pesticides, and farmers obtain their desired crop yield. Farmers put food yields on the market before the safety period ends. The transmission of these pesticides to humans through the food supply chain in turn causes disease and illness. To sustain the environment, it is not possible to use persistent organic pesticides, but natural alternatives such as biological pesticides that eliminate pests and encourage plant growth are used. Natural antioxidants found in organic foods protect the body, support the immune system, and are believed to prevent the formation of cancer. Phosphorous organic pesticides such as Chlorpyrifos and chlorinated organic pesticides such as DDT have serious health effects with the central nervous system. Chlorpyrifos is present in the Libyan market and is widely used by the common people. Based on standard measures of EPA RfD and ATSDR MRL (0.0005 mg / kg / day) it was compared with the impermissible values and the values of this dose were very high compared to the allowed dose.

Acknowledgement

The author would like to express gratitude and thanks for accepting participation and giving an opportunity for faculty members at universities to participate in this conference. The author acknowledges the University of Sabratha for their guidance and suggestions.

References

1. Sánchez-Bayo, F. Sources and Toxicity of Pollutants. *Ecological Impacts of Toxic Chemicals,* 2011, 3-7.
2. George1, N.; Chauhanl, P. S.; Sondhi1, S.; Saini1, S. Puri, N.; and Gupta1, N. Biodegradation and Analytical Methods for Detection of Organophosphorous Pesticide: Chlorpyrifos. *Int. J. Pure Appl. Sci. Technol.*, 2014, *2*, 80-82, 86, 87.

3. Murugan, K.; Vasudevan, N. Intracellular Toxicity Exerted By PCBs and Role of VBNC Bacterial Strains in Biodegradation. *Ecotoxicology and Environmental Safety*. 2018 *157*, 51.

4. EU Should Ban Brain-harming Chlorpyrifos to Protect Health. *Health and Environment Alliance (HEAL)*. 2018. www.env-health.org

5. Mie1, A.; Andersen, H. R.; Gunnarsson, S.; Kah, J. Kesse-Guyot, E.; Rembiałkowska, E.; Quaglio, G.; and Grandjean, P. Human Health Implications of Organic Food and Organic Agriculture: A Comprehensive Review. *Environmental Health*, 2017, 2-10.

6. Kopjara, N.; Žunecb, S.; Mendašc, G.; Micekd, V.; Kašubaa, V.; Mikolićе, A.; Lovakovićе, B. T.; Milića, M.; Pavičićf, I.; Čermakf, A. M. M.; Pizente, A.; Vrdoljakb, A. L.; and Želježića, D. Evaluation of Chlorpyrifos Toxicity Through A 28-Day Study: Cholinesterase Activity, Oxidative Stress Responses, Parent Compound / Metabolite Levels, and Primary DNA Damage in Blood and Brain Tissue of Adult Male Wistar Rats. *Chemico-Biological Interactions* 2018 *279*, *54*–60.

7. Anderson, H. A.; and Wolff, M. S. Environmental Contaminations in Human Milk. *Journal of Exposure Analysis and Environmental Epidemiology*. 2000, *10*, 756-757.

8. Macintosh, D. L.; Carolinekabiru, S. C.; Andp, E.; and Ryan,B. Dietary Exposure to Chlorpyrifos and Levels of 3,5,6-trichloro-2-pyridinol in Urine. *Journal of Exposure Analysis and Environmental Epidemiology*. 2001, *11*, 271, 280 – 281.

9. Brantsæter, A. L.; Ydersbond, T. A.; Hoppin, J. A.; Haugen, M.; and Meltzer, H. M. Organic Food in the Diet : Exposure and Health Implications.The *Annual Review of Public Health*. annualreviews.org

10. Hazer, O.; Akkbik, M.; Demir, D.; and Turhan, Y. Determination of Carbendazim and Chlorpyrifos in Selected Fruits and Vegetables Samples Using QuEChERS-HPLC-FD. Eurasian. *Journal of Analytical Chemistry*. 2017, *2*, 1306.

11. Compliance Policy Guide, Guidance for FDA Staff. CPG Sec. 575.100 Pesticide Chemical Residues in Food -Enforcement Criteria CPG 7141.01.2008, 17-19. https://www.fda.gov/inspections-compliance-enforcement-and criminal-investigations/manual-compliance-policy-guides/foreword-compliance-policy-guides-cpgs

12. Barouki, R.; Antignac, J-P.; Emond, C.; Clément, K.; Birnbaum, L.; Merrill, M. L.; and Kim, M. J.; Adipose Tissue Pollutants and Obesity. *European Childhood Obesity Group*. 2015, 3, 9.

13. Coats, J. R. Mechanisms of Toxic Action and Structure-Activity Relationships for Organochiorine and Synthetic Pyrethroid Insecticides. *Environmental Health Perepectives*. 1990, *87*, 256.

14. Gomieroa, T. Food Quality Assessment in Organic Vs. Conventional Agricultural Produce: Findings and Issues. *Applied Soil Ecology*. 2018, *123*, 716.

15. Bostan, I.; Onofrei, M.; Vatamanu, A. F. G.; Toderas, C.; and Lazar, C. M. An Integrated Approach to Current Trends in Organic Food in the EU. *Foods*, 2019, *8*, 2, 4, 7.

16. Koch, M. S.; Ward, J. M.; Levine, S. L.; Baum, J. A.; Vicini, J. L.; and Hammond, B. G. The Food and Environmental Safety of Bt Crops. 2015, *6*, 6, 7.

17. Sears1, M. E.; and Stephen J. Genuis, . Environmental Determinants of Chronic Disease and Medical Approaches: Recognition, Avoidance, Supportive Therapy, and Detoxification. *Journal of Environmental and Public Health*. 2012, 4-6.

18. Lecture 30 : Biotechnology in Pest Management. http://eagri.org/eagri50/ENTO232/lec30.pdf

19. Wu1, H.; Yu1, W.; Meng, . F.; Mi, J.; Peng, J.; Liu, J.; Zhang, X.; Hai, C.; Wang, X. Polychlorinated Biphenyls-153 Induces Metabolic Dysfunction Through Activation of ROS/NF-κB Signaling Via Downregulation of HNF1b. *Redox Biology*. 2017, *12*, 301-303.

20. Devasagayam, TPA.; Tilak, JC.; Boloor,KK.; Sane,K. S.; Ghaskadbi, S. S.; and Lele, rd. Free Radicals and Antioxidants in Human Health: Current Status and Future Prospects. *Journal of the Association of Physicians of India*. 2004, *52* , 795-800..

21. Olsvik, P. A.; Larsen, A. K.; Berntssen, M. H.G.; Goksøyr, A.; Karlsen, O. A.; Yadetie, F.; Sanden, M.; and Kristensen, T. Effects of Agricultural Pesticides in Aquafeeds on Wild Fish Feeding on Leftover Pellets Near Fish Farms. *Aquafeed Contaminants Affect Wild Fish. September.* 2019, 10, 5,6.

22. Organic Food. *the Better Health Channel*. www.betterhealth.vic.gov.au

23. Zhao, Y. C.; Yi, X. Y.; Zhang, M.; Liu, L.; Ma, W. J. Fundamental Study of Degradation of Dichlorodiphenyltrichloroethane in Soil by Laccase From White Rot Fungi. *Int. J. Environ. Sci. Tech*., 2010, *2*, 359-360.

24. Mrema, E. J.; Rubinoa, F. M.; Brambillaa, F. M. Morettoc, A.; Tsatsakisd, A. M. Colosioa, C. Persistent Organochlorinated Pesticides and Mechanisms of Their Toxicity *Int. J. Environ. Sci. Tech.*. 2010, *2,* 358.

25. Rembialkowska, E. Organic Food: Effect on Nutrient Composition. *The Encyclopedia of Food and Health*, 2016. 4, 175.

26. Eaton, D. L.; Daroff, R. B.; Autrup, H.; Bridges, J.; Buffler, P.; Costa, L. G.; Coyle, J.; McKhann, G.; Mobley, W. C.; Nadel, L.; Neubert, D.; Hermann, R. S.; Spencer, P. S. Review of the Toxicology of Chlorpyrifos With an Emphasis on Human Exposure and Neurodevelopment. *Critical Reviews in Toxicology*. 2008. 10- 14.

27. Barroso, S. H.; Rimbau, A. T.; Queralt, A. V.; and Mar, R.; Raventos, L. Organic Food and the Impact on Human Health. *Critical Reviews in Food Science and Nutrition*, 2019, *59*, 704, 711. https://doi.org/10.1080/10408398.2017.1394815

28. Ramos, A.; Visozo, A.; Piloto, J.; Garcıa, A.; Rodrıguez, C. A.; Rivero. R. Screening of Antimutagenicity Via Antioxidant Activity in Cuban Medicinal Plants. *Journal of Ethnopharmacology* , 2003, *87* , 241–243.

29. Schafer, K. S.; Kegley, S. E.; Persistent Toxic Chemicals in the US food Supply. *J Epidemiol Community Health*. 2002, *56*, 813–817.

30. Agriculture, Forestry and Fisheries. Department: Agriculture, Forestry and Fisheries. Agriculture Remedies That are Banned or Restricted for in The Republic of South Africa. 2017. http://www.thedtic.gov.za/wp-content/uploads/Agric-Remedies.pdf

إنّ الآراء والأفكار التي تحملها المؤلف

لا تعبر بالضّرورة وجهة نظر

المركز الديمقراطي العربي

منشورات

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية

والاقتصادية برلين - ألمانيا

Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
58228345 -131
10811212 -131
29851112 -131
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: info@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman " Democratic German Center

2020